

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

الْأَسْئَلَةُ وَالْجَوَابُ الْفَقْهِيَّةُ

المُتَرَوِّتَةُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ

تَأَلَّفَ

عَبْدُ الْعَزِيزِ مُحَمَّدُ السَّيَّالُ

المدرس في معهد امام الدعوة بالرياض

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ مَنِ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَجَزَاهُ
اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ يُعِيدُ
طِبَاعَتَهُ أَوْ يُعِينُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَسَبَّبُ لَهَا أَوْ يُشِيرُ عَلَى مَنْ يُؤْمَلُ فِيهِ
الْخَيْرَ أَنْ يَطْبَعَهُ وَفَقَّ اللَّهُ تَعَالَى يُوزَّعَ عَلَى إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلِّمْ

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى
الْأَسْئَلَةُ وَالْجَوَابُ الْفَقْهِيَّةُ
المُتَرُونَةُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ

تأليف

عبد العزيز بن محمد الشبان

المدرس في معهد امام الدعوة بالرياض

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الثاني

الطبعة الرابعة عشر

١٤٢٥ هـ

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ مَن يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ وَالْدارِ الْآخِرَةَ فَجَزَاهُ
اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَن يُعِيدُ
طِبَاعَتَهُ أَوْ يُعِينُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَسَبَّبُ لَهَا أَوْ يُشِيرُ عَلَى مَنْ يُؤْمَلُ فِيهِ
الْخَيْرَ أَنْ يَطْبَعَهُ وَقَفًّا لِلَّهِ تَعَالَى يُوزَعُ عَلَى إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلِّمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - كتاب الزكاة

س ١ - ما هي الزكاة لغة وشرعاً ؟

ج - هي لغة النماء والزيادة ، يقال زكى الزرع إذا نمت وزاد ، وتطابق على المدح قال الله تعالى (فلا تزكوا أنفسكم) وعلى التطهير قال الله تعالى (قد أفلح من زكاها) وعلى الصلاح يقال رجل زكى أى زائد الخير صرح من قوم أذكىاء وزكى القاضى الشهود إذا بين زيادتهم فى الخير ، وسمى المخرج زكاة لأنه يزيد فى المخرج منه ويقيه الآفات ، وأصل التسمية قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) وقيل لأنها تطهر مؤيديها من الإثم وتنمى أجره ، وقال الأزهري إنها تنمى الفقراء . وشرعاً حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص .

س ٢ - ما الذى يخرج بقيد الفقر المذكورة فى التعريف الشرعى ؟

ج - يخرج بقوله (واجب الحق) المسنون كابتداء السلام وبقوله (مال) رد السلام ونحوه وبقوله (خاص) ما يجب فى كل الأموال كالديون والنفقات وبقوله (لطائفة مخصوصة) نحو الدية لأنها لورثة المقتول وبقوله (بوقت مخصوص) نحو النذر والكفارة .

س ٣ - ما حكم الزكاة ؟

ج - هي الركن الثالث من أركان الإسلام ومبانيه العظام من جحد وجوبها جهلاً به ومثله يحمله كقريب عهد بإسلام أو نشوئه ببادية بعيدة بحيث يخفى عليه وجوب الزكاة عرف ذلك ونهى عن المعاودة لجحد وجوبها فإن أصبر على جحد الوجوب بعد أن عُرِف أو كان عالماً بوجوبها كفر إجماعاً لأنه مكذب لله ورسوله وإجماع الأمة ولو أخرجها وهذا جحد وجوب الزكاة على

الإطلاق ، وأما إن جحدته في مال خاص ونحوه فإن كان مجمعا عليه فكذلك وإلا فلا ك (مال) الصغير والمجنون وزكاة العسل لأنه مختلف فيه وأخذت الزكاة منه إن كانت وجبت عليه قبل كفره لكونها لا تسقط به كالدين .

س ٤ - كم مدة استتابة جاحد الزكاة ، وإذا لم يتب جاحداً فهل يقتل حداً أم كفراً ، وما صفة توبته ، وما حكم منعها بخلاً ؟

ج - يستتاب ثلاثة أيام وجوباً كغيره من المرتدين وصيغة توبته أن يقر بوجوبها مع الإتيان بالشهادتين وإذا لم يقب قتل كفراً وجوباً لقوله ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » وقال أبو بكر الصديق لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة متفق عليهما ، ومن منعها بخلاً أو تهاوناً أخذت منه قهراً كدين الأدمى وكما يؤخذ العشر منه ولأن للإمام طلبه به فهو كالخراج بخلاف الاستتابة في الحجج والتكفير بالمال ، ويأتي إن شاء الله تكملة لهذا البحث في باب إخراج الزكاة .

س ٥ - ما الأصل في مشروعية الزكاة ، ومتى فرضت ؟

ج - الأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى « وآتوا الزكاة » وقال تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » وقال تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » وقال « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض » وأما السنة فإن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال « أعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » متفق عليه وأجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوبها واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعي الزكاة فروى البخاري بإسناده عن أبي هريرة قال لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عمر لأبي بكر كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني

ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو إلا أنى رأيت أن قد شرح الله صدر أبى بكر فعرفت أنه الحق ، ورواه أبو داود وقال لو منعوني عقالاً قال أبو عبيد العقال صدقة قال الشاعر :

سَمَى عَقَالاً فَلَمْ يَتْرِكْ لَنَا سَبِداً فكيف لو قد سمى عمر وعقالين
وقيل كانوا إذا أخذوا الفريضة أخذوا معها عقالها ومن روى عناقاً فقيه دليل على أخذ الصغيرة من الصغار ، وفرضت بالسنة الثانية ذكره صاحب المغنى والمحرم والشيخ تقي الدين قال فى الفروع ولعل المراد طلبها وبعث السعاة لقبضها فهذا بالمدينة ولهذا قال صاحب المحرم إن الظواهر فى إسقاط زكاة التجارة معارضة بظواهر تقتضى وجوب الزكاة فى كل مال كقولہ وفى أموالهم حق معلوم وقال شرف الدين الدمياطى إنما فرضت فى السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر بدليل قول قيس بن سعد بن عبادة أمرنا النبي ﷺ بزكاة الفطر قبل نزول آية الزكوات وفى تاريخ ابن جرير الطبرى أنها فرضت فى السنة الرابعة من الهجرة وقيل فرضت قبل الهجرة وبُيِّنَتْ بعدها والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٦ - ما الذى تجب فيه الزكاة والذى لا تجب فيه ؟

ج - تجب فى خمسة أشياء (أحدها) بهيمة الأنعام وهى الإبل والبقر والغنم سميت بذلك لأنها لا تتكلم (والثانى) الذهب والفضة وما يقوم مقامهما من أوراق وفلوس نقدية (والثالث) عروض التجارة (والرابع والخامس) الخارج من الأرض ، ولا تجب الزكاة فى باقى الأموال إذا لم تكن للتجارة حيواناً كان المال كالرقيق والطيور والخيل والبغال والحمير والضياء سائمة كدانت أو لا أو غير حيوان كاللآلىء والجواهر والثياب والسلاح وأدوات الصنائع وأثاث البيوت

والأشجار والنبات والأواني والعقار من الدور والأرضين للسكنى وللكرام
 لقوله ﷺ ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة ، متفق عليه ولا بن داود ليس
 في الخيل والرقائق زكاة إلا زكاة الفطر ، وقيس على ذلك باقي المذكورات .
 ولأن الأصل عدم الوجوب إلا لدليل ولا دليل فيها ، وفي شرح أصول
 الأحكام على شرح حديث : ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة ، وقال النووي
 وغير هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها وهو قول العلماء
 من السلف والخلف إلا أبا حنيفة في الخيل والحديث حجة عليه ، وقال الوزير
 وغيره أجمعوا على أنه ليس في دور السكنى وثياب البذلة وأثاث المنزل ودواب
 الخدمة وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة اهـ فالعبيد ورباط الخيل وآلات
 السلاح والحرب وسائر أموال القنية كل ما كان منها ما عساه أن يكون لم
 يكن فيه زكاة فإن سائر أموال القنية مشغولة بالحاجة الأصلية وليست بنامية
 أيضاً وكل منهما مانع من وجوب الزكاة ولو لم ينص على كل فرد منه فإن
 الشارع إنما اعتنى ببيان ما تجب فيه الزكاة لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيان
 لا بيان لما لا تجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب اهـ .

س ٧ - ما هي شروط وجوب الزكاة ، وكم عددها ، وضخمها مع ذكر
 ما تستحضره من دليل أو تعليل أو محترز ، ومثل لما لا يتضح إلا بالتمثيل ؟

ج - شروط وجوبها خمسة (أولاً) الحرية (ثانياً) إسلام (ثالثاً) ملك
 نصاب (رابعاً) استقراره (خامساً) مضي الحول في غير معسر ونتاج سائمة
 وربح تجارة أما المعسر فلقوله تعالى : وآتوا حقه يوم حصاده ، وأما نتاج
 السائمة وربح التجارة ولو لم يبلغ النتاج أو الربح نصاباً فإن حولها حول أصلها
 إن كانا نصاباً وإلا فن كماله نصاباً فلو ملك خمساً وثلاثين شاة ففتحت شيئاً
 فشيئاً فحولها من حين تبلغ نصاباً وهو الأربعين ، وكذلك لو ملك ثمانية عشر مثقالاً
 وربحت شيئاً فشيئاً فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى وارث على حول المورث
 ويضم الاستفادة إلى نصاب بيده من حنسه أو في حكمه في وجوب الزكاة

ويزكى كل مال إذا تم حوله وإن كان من غير جنس النصاب ولا في حكمه فله حكم نفسه فإن بلغ نصاباً زكاه إذا تم حوله وإلا فلا .

س ٨ - ما الذى يخرج بقيد كل شرط من شروط وجوب الزكاة ، وهل تجب على من بعضه حر وبعضه رقيق ؟

ج - يخرج بقيد الحرية الرقيق فلا تجب عليه لأنه لا مال له ولا على مكاتب لأنه عبد ومالكه غير تام وتجب على مبعوض فيما ماله بجزءه الحر بشرطه ويخرج بقيد الإسلام الكافر فلا تجب على كافر أصلي أو مرتد فلا يقضيهما إذا أسلم ، ويخرج بقوله ملك نصاب ما دون النصاب فلا زكاة فيه إلا الركاز ويخرج بقيد الاستقرار دين الكتابية لعدم الاستقرار لأنه يملك تعجز نفسه ، ويخرج بقوله ومضى حول في غير معشر وربح تجارة ونتاج ما لم يتم عليه الحول لقول عائشة عن النبي ﷺ لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، رواه ابن ماجه ، وعن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليهما الحول ففيهما خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليهما الحول ففيهما نصف دينار ، رواه أبو داود .

س ٩ - ما نصاب الزكاة ، وإذا نقص النصاب في بعض الحول فما الحكم وما الحكمة في إسقاطها عن القليل الذى لا يتحملها ؟ أذكر ما تستحضره من دلائل أو تعليل ، أو خلاف ، ومن أين تخرج الزكاة ؟

ج - النصاب هو القدر الذى تجب فيه الزكاة ومتى نقص النصاب في بعض الحول أو بآءه أو أبدله بغير جنسه أو ارتد مالكه انقطع الحول إلا في إبدال ذهب بفضة أو إبدال فضة بذهب وإلا في عروض التجارة وإلا في أموال الصيارف فلا ينقطع ويخرج مما معه عند وجوب الزكاة ولا ينقطع الحول فيما أبدله بجنسه ، والقول الثانى أن إبدال النصاب الزكوى بنصاب

آخر زكوى لا يمنع الزكاة ولا يقطعها سواء كان من جنسه أو من جنس آخر ، قالوا والتفريق بين ما كان من الجنس أو من غير الجنس لا دليل عليه ولأن القول بقطعه إذا أبدل من غير جنسه قد يكون سببا لفتح أبواب الحيل لمنع الزكاة ، والحكمة في إسقاطها عن القليل الذى لا يتحملها لئلا يحذف بأرباب الأموال ولا يبخس الفقراء حقوقهم وإذا بلغ النصاب وجب الحق ولا يجب فيها دونه والله أعلم .

س ١٠ - تسلم بوضوح عما يلى : ما مثال ما تجب الزكاة في عينه إذا فر من الزكاة فتحويل على إسقاطها ، إذا قال لم أقصد الفرار من الزكاة فهل يقبل قوله ، إذا أتلّف جزاء من النصاب لينقص فهل تسقط ، اذكر ما تستحضره من دلائل أو تعليل أو خلاف ؟

ج - مما تجب الزكاة في عينه : الغنم والبقر وخمس وعشرون من الإبل وإن فر من الزكاة فتحويل على إسقاطها فنقص النصاب أو باعه أو أبدله لم تسقط بإخراج النصاب أو بعضه عن ملكه ويزكى من جنس النصاب المبيع ونحوه لذلك الحول ، وإن قال لم أقصد الفرار من الزكاة فإن دلت قرينة على الفرار عمل بها ورد قوله وإلا قبل قوله ولا يستخلف ، وكذلك لو أتلّف جزءاً من النصاب لينقص فتسقط الزكاة فلا تسقط وتؤخذ منه في آخر الحول قال الله تعالى : إنا بلوناكم كما بلونا أصحاب الجنة ، الآية فعاقبهم الله تعالى بذلك لفرارهم من الصدقة ولأنه قصد به إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه فلم تسقط كما مطلق في مرض الموت ولأنه لما قصد تصدداً فاسداً اقتضت الحكمة عقوبته بنقيض قصده كمن قتل مورثه ، واشترط بعضهم أن يكون ذلك عند قرب وجوبها لأنه مظنة قصد الفرار بخلاف ما لو كان في أول الحول أو وسطه لأنها بعيدة أو منتفية وقال أبو حنيفة والشافعي تسقط لأنه نقص قبل تمام الحول والقول الأول عندي أنه أرجح والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ١١ - تكلم بوضوح عن زكاة الدين الذي على مليء والذي على غير مليء والمجحود والمنصوب والضال ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف أو تقسيم مع الترجيح لما ترى أنه الأرجح ؟

ج - الدين ينقسم إلى قسمين (أحدهما) دين على معترف به باذل فعلي صاحبه زكاته إلا أنه لا يلزمه إخراجها حتى يقبضه فيزكيه لما مضى يروى ذلك عن علي رضي الله عنه وبهذا قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال عثمان ابن عفان وابن عمر وجابر وطاووس والنخعي وجابر بن زيد والحسن والزهرى وقتادة والشافعي وإسحق وأبو عبيد عليه إخراج زكاته في الحال وإن لم يقبضه لأنه قادر على أخذه والتصرف فيه أشبه الوديعة وروى عن عائشة وابن عمر ليس في الدين زكاة وهو قول عكرمة لأنه غير تام فلم تجب زكاته كعرض القنية وروى عن سعيد بن المسيب وعطاء وأبي الزناد يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة (القسم الثاني) الدين على المماطل والمُعسر والمجحود الذي لا يدينه به والمنصوب والضال حكمه حكم الدين على المعسر وفي ذلك كله روايتان (إحداهما) لا تجب فيه الزكاة وهو قول قتادة وإسحاق وأبي ثور وأهل العراق لأنه ممنوع منه غير قادر على الانتفاع به أشبه الدين على المسكاتب قال في الاختيارات الفقهية ص ٩٨ لا تجب في دين مؤجل أو على معسر أو مماطل أو جاحد ومنصوب ومسروق وضال ومادفته ونسبه أو جهل عند من هو ولو حصل في يده وهو رواية عن أحمد اختارها وصحها طائفة من أصحابه وهو قول أبي حنيفة ، انتهى (والقول الثاني) يزكيه إذا قبضه لما مضى وهو قول الثوري وأبي عبيد لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال في الدين المضنون إن كان صادقا فليزك إذا قبضه لما مضى ، وعن ابن عباس نحوه رواها أبو عبيد ولأنه مال يجوز التصرف فيه أشبه الدين على المليء ولأن ملكه فيه تام أشبه ما لو نسي عند من أودعه وللشافعي فيه قولان كالروايتين وعن عمر بن عبد العزيز والحسن والليث والأوزاعي

ومالك يركبه إذا قبضه لعام واحد لأنه كان في ابتداء الحول في يده ثم حصل بعد ذلك فوجب أن لا نسقط الزكاة عن حول واحد ، وعندى أن القول الأول أقوى دليلاً من الثاني لأن الله شرع الزكاة في الأموال النامية المقدور عليها وهذه الأموال لا يقدر عليها أصحابها وأيضاً في إيجابها على الغريم في هذه الحال ما يوجب التضيق على المعسر المأمور بأنظاره وأيضاً هذه ليست من الأموال النامية والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ١٢ - هل تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ؟

ج - نعم تجب الزكاة في مالهما لعموم حديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ولقوله صلى الله عليه وسلم ابتغوا في أموال اليتامى كيلاً تأكله الصدقة رواه الترمذى والدارقطنى وإسناده ضعيف وله شاهد مرسل عند الشافعى .

س ١٣ - هل تجب الزكاة في المرهون والموقوف والموصى به ؟

ج - تجب في المرهون كغيره ويخرجها رهن منه بلا إذن مرتين إن أعذر غيره ويأخذ مرتين من رهن عوض زكاة إن أيسر وتجب الزكاة في السائمة وغلة أرض وشجر موقوفة على معين ويخرج من غير السائمة فإن كانوا جماعة وبلغ نصيب كل واحد من غلته نصيباً وجبت وإلا فلا ولا زكاة في موقوف على غير معين كعلى الفقراء أو موقوف على مسجد أو مدرسة أو رباط ونحوه لعدم تعيين المالك ، ولا تجب في مال معين نذر أن يتصدق به ولم يقل إذا حال الحول فلا زكاة على ربه لزوال ملكه عنه أو نقضه ولا زكاة في نقد موصى به في وجوه بر أو موصى في أن يشتري به وقف والربح كالأصل لأنه نماؤه .

س ١٤ - هل تجب الزكاة في حصة المضارب ، وتكلم عن المبيع

المتعين أو الموصوف ؟

ج - قيل إن حصة المضارب لا تجب فيها لعدم استقرارها لأنه وقاية لرأس المال فملكه نافض (والثاني) الوجوب وينعقد حوله بظهور الربح لأنه ملائكة فيجب كسائر أملاكه وهذا إذا بلغت نصاباً لدخوله في عمومات النصوص وأيضاً فالزكاة شرعت في الأموال النامية وحصة المضارب نامية وهذا القول أرجح عندي والله أعلم ، ويذكر مبيعاً متعيناً كنصاب سائمة معين أو موصوف من قطيع معين أو مبيعاً متميزاً كهذه الأربعين شاة ولولم يقبضه حتى انفسخ البيع بعد الحول وما عداهما بائع .

س ١٥ - هل الدين مانع من وجوب الزكاة ؟

ج - أما ما كان بعد وجوب الزكاة فهذا لا يمنعها لأن الزكاة وجبت وصار أهل الزكاة كالشركاء أصحاب المال وإن كان موجوداً قبل وجوب الزكاة منع في الأموال الباطنة وهي الأثمان وعروض التجارة وأما الأموال الظاهرة وهي الحبوب والثمار والمواشي فلا يمنع فيها لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبعث سعاته فيأخذون الزكاة فما وجدوا من المال الظاهر من غير سؤال عن دين صاحبه بخلاف الباطنة وكذلك الخلفاء بعده رضوان الله عليهم أجمعين ، ولم يأت عنهم أنهم طالبوا أحداً بصدقة الصامت ولا استكروهه عليها إلا أن يأتى بها طوعاً ولأن السمة يأخذون زكاة ما يجدون ولا يسألون عما على صاحبها من الدين فدل على أنه لا يمنع زكاتها ولأن تعلق أطماع الفقراء بها أكثر والحاجة إلى حفظها أوفر فتكرن الزكاة فيها أكد والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ١٦ - بين أحكام ما يلي : المال المودع ، القادر المودع على أخذه هل تجب فيه الزكاة ، وما زاد على النصاب هل تجب فيه الزكاة ، من له مال غائب مع عبده أو وكيله . وما هو الوقص ؟

ج - تجب في المال المودع بشرطه كغيره وليس للمودع إخراجها بغير إذن مالئها لأنه أفتيات عليه وتجب في مال غائب مع عبده أو وكيله

ولو أسر ربُّ المال أو مُحْبَسٌ ومنع من التصرف في ماله لم تسقط زكاة لعدم زوال ملكه وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب اعموم ما يأتي في مواضعه إلا في السائمة فلا زكاة في وقصها لما روى أبو عبيد في غريبه مرفوعاً ليس في الأوقاص صدقة وقال الوقص ما بين الفرضين وفي حديث معاذ أنه قيل له أُمِرْتَ في الأوقاص بشيء قال لا وسأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال لا رواه الدارقطني .

س ١٧ - تكلم عن أرش جنابة العبد هل يمنع الزكاة ، وعن من له عرض قنية يباع لو أفلس وعليه دين وعنده مال ؟

ج - يمنع أرش جنابة عبد التجارة زكاة قيمته لأنه وجب جنبراً لا مواساة بخلاف الزكاة ومن له عرض قنية يباع لو أفلس بأن كان قيمته فاضلاً عن حاجته الأصلية بني العرض بدينه الذي عليه ومعه مال زكوى جعل الدين في مقابلة مأمعه من مال زكوى ولا يزكيه لثلاث تخیل المواساة وكذا من بيده الف وله على دين الف وعليه الف دين فيجعل الدين في مقابلة ما بيده فلا يزكيه ويزكي الدين إذا قبضه .

س ١٨ - متى يَبْدَأُ الحول في الصداق وعوض الخلع والأجرة ؟

ج - يَبْدَأُ الحول بهداق وأجرة وعوض خلع معينين ولو قبل قبضها من عقد اثبوت الملك في ذلك بمجرد عقد فينفذه تصرف من وجب له ويستقبل بمبهم من ذلك من حين تعيين لا عقد لأنه لا يصح تصرفه فيه قبل قبضه ولا يدخل في الضمان إلا به فلو أصدقها أو خالعتها على أحد هذين النصابين أو على نصاب من ذهب أو فضة أو ماشية في رجب مثلاً ولم يعين إلا في المحرم فهو ابتداء حوله ، وقال الشيخ تقي الدين لما سئل عن صداق المرأة على زوجها تمر عليه السنوات المتوالية لا يمكنها مطالبتها به لثلاث يقع بينهما فرقة قيل تجب تزكية السنين الماضية سواء كان الزوج موسراً أو معسراً وقبل يجب مع يساره وتمكنها

من قبضه وقيل تجب لسنة واحدة وقيل لا تجب بحال ، وأضعف الأقوال من يوجبها للسنين الماضية حتى مع العجز عن قبضه فإن هذا القول باطل وأقرب الأقوال من لا يوجب فيه شيئاً بحال حتى يحول عليه الحول أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض فهذا القول له وجه وهذا وجه والله أعلم (ج ٢٥ ص ٤٧ ، ٤٨ من مجموع الفتاوى) ملاحظاً .

س ١٩ - إذا زكّت المرأة صداقها كله بعد الحول وهو في ملكها ثم تنصف الصداق بطلاق الزوج لها أرخلعه ونحوه قبل الدخول فما الحكم ؟ وبين متى تجب الزكاة ؟

ج - يرجع الزوج فيما بقى من الصداق بكل حقه لقوله تعالى : فنصف ما فرضتم ، فلو أصدقها ثمانين فحال الحول وزكّتها أو لا رجوع بأربعين وتستقر الزكاة عليها ولا تجزئها زكاتها من الصداق بعد طلاقها قبل الدخول ولو حال الحول لأنه مال مشترك فلا يجوز لأحدهما التصرف فيه قبل القسمة (: وتقدم حكم الدين على الملى وغيره) وإذا تم الحول وجبت الزكاة إلا ما لا يشترط له تمام الحول وتقدم حديث عائشة لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول .

س ٢٠ - هل الزكاة تجب بعين المال أم في الذمة وضح ذلك ، وتعرض للخلاف والدليل والتعليل وال ترجيح لما تراه ؟

ج - قيل تجب الزكاة بعين المال الذي تجزئ زكاته منه لقوله صلى الله عليه وسلم : في أربعين شاة شاة ، وقوله ﷺ : فيما سقت السبعمائة عشر ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف ، في ، المقتضية للاظر فيه في نصاب فقط لم يزكى لحوالين أو أكثر زكاة واحدة للحول الأول إلا ما زكاته الغنم من الإبل فعليه لكل حول زكاة لتعلق الزكاة بذمته لا بالمال لأنه لا يخرج منه وما زاد على النصاب مما زكاته في عينه ينقص من زكاته كل حول مضى بقدر نقصه بها لأنها تتعلق بعين المال فينقص قدرها (والقول الثاني) أنها تجب في الذمة لأن إخراجها

من غير النصاب جائز فلم تكن واجبة فيه كزكاة الفطر ولأنها لو وجبت فيه لامتنع المالك من التصرف فيه ولتتمكن المستحق من إلزامه أداء الزكاة من عينه أو ظهر شيء من أحكام ثبوته فيه واسقطت الزكاة بتلف النصاب من غير تهريب كسقوط الجنابة بتلف الجاني وفائدة الخلاف فيما إذا كان له نصاب خال عليه حوالان لم يؤد زكاتها وجب عليه أدائها لما مضى ولا تنقص عنه الزكاة في الحول الثاني وكذلك إن كان أكثر من نصاب لم تنقص الزكاة وإن مضى عليه أحوال فلو كان عنده أربعون شاة مضى عليها ثلاثة أحوال لم يؤد زكاتها ووجب عليه ثلاث شياه وإن كانت مائة دينار فعليه سبعة دنانير ونصف لأن الزكاة وجبت في ذمته فلم يؤثر في تنقيص النصاب لكن إن لم يكن له مال آخر يؤدي الزكاة منه احتمل أن تسقط في قدرها لأن الدين يمنع وجوب الزكاة وقيل تجب بالذمة وتعلق بالنصاب اخباره الشيخ تقي الدين، والقرن الأول عندي أنه أرجح لما أراه من قوة الدليل والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٢١ - تكلم بوضوح عن تعلق الزكاة بما تجب فيه ، ولما انما بعد وجوب الزكاة ، وهل للمالك إخراجها من غير النصاب ؟

ج - تعلق الزكاة بما تجب فيه لتعلق أرش جنابة برقبة جاني لا كتعلق دين برهن أو تعلق دين بمال محجور عليه لفلس ولا كتعلق شركة بمال مشترك فللمالك إخراجها من غير النصاب كما أن لسيد الجاني فداءه بغير ثمنه والتماء بعد وجوبها للمالك كولد الجاني لا يتعلق به أرش الجنابة فكذا نماء النصاب ونتاجه لا يتعلق به الزكاة فلا تكون فيه للفقراء شركاء .

س ٢٢ - إذا أتلف النصاب مالكم فما الحكم ، وهل للمالك التصرف فيما وجبت فيه الزكاة ، وهل يرجع البائع بعد لزوم بيع في قدرها ؟

ج - إذا أتلف النصاب مالكم أزمه ما وجب فيه من الزكاة لا قيمته كما لو قتل الجاني مالكم لم يلزمه سوى ما وجب بالجنابة بخلاف الرهن

وللمالك التصرف فيما وجبت فيه الزكاة ببيع أو غير كهبة وإصداق كما أن له ذلك في الجاني بخلاف رهن ومجور عليه وشريك ولا يرجع بائع بما تعلقت الزكاة بعينه بعد لزوم بيعه في قدرها ويخرج الزكاة البائع فان تعذر على البائع إخراج زكاة من غير المبيع فسخ في قدر الزكاة لسبق وجوبها ومحل ذلك إن صدقة مشتر على وجوب الزكاة قبل البيع وعجز عن إخراجها من غيره أو ثبت ذلك ببينة وإلا لم يقبل قول البائع عليه ولمشتر الخيار إذا رجع البائع في قدر الزكاة بشرطه لتفريق الصفقة في حقه .

س ٢٣ - هل إمكان الأداء معتبر في وجوب الزكاة ، وهل تسقط بتلف المال ، وضح ذلك وتعرض لذكر الخلاف والدليل والتعليل والترجيح ؟

ج - تجب الزكاة بحلول الحول سواء تمكن من الأداء أو لم يتمكن لقول النبي ﷺ لأن زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، فمفهومه وجوبها عليه إذا حال الحول ولأنه لو لم يتمكن من الأداء حتى حال عليه حولان وجبت عليه زكاة الحولين ولا يجوز وجوب فرضين في نصاب واحد في حال واحدة ولأنها عبادة فلا يشترط لوجوبها إمكان الأداء كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض والحائض والعاجز عن أدائه لكن لو كان المال غائباً عن البلد أو مفصوباً أو ضالاً ونحوه لا يقدر على الإخراج منه لم يلزمه إخراج زكاته حتى يتمكن من الأداء منه فإمكان الأداء شرط لوجوب الإخراج لا لوجوب الزكاة وأما إذا تلف المال فقبل لا تسقط بتلفه لأنها عين تليزمه مؤنة تسليمها إلى مستحقها فضمنها بتلفها بيد كدارية وغصب وكسدين الأذى فلا يعتبر بقاء المال إلا الزرع والثر إذا تلف بجائحة قبل حصاد وجذاذ أو بعدهما قبل وضع في جرير ونحوه لعدم استقرارها قبل ذلك (والقول الثاني) تسقط الزكاة بتلف النصاب على كل حال إلا أن يكون الإمام قد طالبه بها فمنعه لأنه تلف قبل محل الاستحقاق فسقطت الزكاة كما لو تلف قبل الجذاذ ولأنه تعلق بالعين فسقط بتلفها كإرش الجناية في العبد الجاني والأول هو المشهور عن

أحمد رحمه الله والثاني قول أبي حنيفة رحمه الله واختار الشيخ تقي الدين أنها تسقط إذا لم يفرط انتهى قال العلماء رحمهم الله لأنها تجب على سبيل المواساة فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال وفقير من تجب عليه ولأنها حق يتعلق بالمعين فيسقط بتلفها من غير تفريط كالوديعة ، وما اختاره الشيخ تقي الدين هو الراجح عندي والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٢٤ - بين الحكم فيمن مات وعليه دين وزكاة ، وإذا كان أضحية ودين فهل يجوز بيعها فيه ، وإذا كان نذر بمعين زكاة فما الحكم ؟

ج - ديون الله تعالى من الزكاة والكفارة والنذر غير المعين ودين حج سواء ، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « دين الله أحق بالقضاء » فإذا مات من عليه منها زكاة بعد وجوبها لم تسقط لأنها حق واجب تصح الوصية به فلم تسقط بالموت كدين آدمي وأخذت من تركته لقوله صلى الله عليه وسلم « دين الله أحق بالقضاء » ويخرجها وارث لقيامه مقام مورثه فإن كان الوارث صغيراً فوليه يخرجها لقيامه مقامه ثم الحاكم وسواء وصى به أولاً كالعشر فإن كان معها دين آدمي بلا رهن وضاق ماله اقتسموا الزكاة بالحصص كديون الأدميين إذا ضاق عنها المال إلا إذا كان بدين آدمي رهن فيقدم الآدمي بدينه من الرهن فإن فضل شيء صرف في الزكاة ونحوها وتقدم أضحية معينة على الدين فلا يجوز بيعها فيه سواء كان له وفاء أو لم يكن لأنه تعين ذبحها ويقدم نذر بمعين على الزكاة وعلى الدين وكذا لو أفلس حتى وله أضحية معينة أو نذر معين فيخرج ثم دين برهن ثم يتحصان بقية ديونه والله أعلم .

من النظم مما يتعلق بآب الزكاة
 وَخُذْ عِلْمَ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ نِظِيرَ الصِّ
 لَةِ بآيَاتِ الْكِتَابِ الْمُتَجَدِّدِ
 وَحِسْبُكَ فِي تَقْضِيهِ نَفْعٌ غَيْرُهُ
 بِقَهْرٍ هَوَى وَسَوَاسٍ لَمْ يُرَدِّ
 وَفِرْقَةُ مَا يَهْوَى امْتِثَالًا بِبَدَلِهَا
 يَفُكُ الْفَتَى سَبْعِينَ لَحْيٍ مَفْنَدِ
 لِسِنَةِ أَصْنَافٍ مِنْ أَمَالِ فَرْضِهَا
 مَسَامَةٍ أَنْعَامٍ وَأَمَانٍ نَفَقَدِ
 وَمَا أَخْرَجَتْ أَرْضٌ مَكِيلٌ وَمَعْدِنٌ
 وَعَرَضٌ وَشَهْدٌ مِنْ جَنَى النُّحْلِ مُوَجَدِ
 عَلَى كُلِّ حَرٍّ مُسْلِمٍ تَمُّ مَلِكُهُ
 نِصَابًا كَمِيلًا حَوْلًا أَكِيلُهُ وَافْصَدِ
 وَقَوْلَانِ فِي الْمُرْتَدِّ فِي حَالِ رِدَّةٍ
 وَعَنْ مَالٍ قِنْ وَالْمَدْبُورِ أَبْعَدِ
 وَإِنْ قِيلَ لَمْ يَمْلِكْ بِتَمْلِيكِكَ نَخْذِ
 زَكَاةَ الَّذِي يَحْتَوِيهِ مِنْ مَالٍ سَيِّدِ
 وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُزَكِّي نَهْيَبَهُ
 وَمُسْلِمٌ دَارِ الْحَرْبِ يَقْضَى مَنَى هَلِ
 وَنَقْصٌ يَسِيرٌ مِنْ نِصَابٍ كَمُنْدِرِ
 وَفِي غَيْرِ مَا يَسِمُ أَقْبَضُ عَنْ مَزِيدِ

وَلَا شَيْءَ فِي مَالِ الْمَكَاتِبِ وَمَنْ يَصِرْ
لِعَجْزٍ وَعِشْقٍ مُلْكُهُ الْحَوْلُ يَبْتَدِي
وَوَجْهَانِ فِي مَالِ الْمُضَارِبِ شَائِئاً
وَسَائِئاً مَوْقُوفَةً لِمُعَدِّ
وَشَرْطُ مُضَى الْحَوْلِ فِي النَقْدِ كُتْلُهُ
وَعَرَضُ تِجَارَاتٍ وَمَا شِئَتْ قَدِ
وَعَنْ أَحَدٍ أَوْجِبَ زَكَاةً بِأَجْرَةِ الْ
مَقَارِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ لَا تَتَعَدُّ
وَيَتَّبَعُ فِي الْحَوْلِ النَّصَابُ تَتَاجُهُ
وَكَسْبٌ وَمَا بِالْجَنَسِ يُشْرَى بِأَوْطَرِ

وعرض بنقد أو بعكس وفضة بعين حول المشتري حول ما ابتدئ
وحول نصاب اليهم من حين ملكه وعنه متى جذاذ زكائك فابتدى
ومن حين تكميل النصاب ابتدى الحول لأمالك الأصول بأوكده
وبالحول أفرد ما استفدت بغير ما ذكرت ولو من جنس مالك تهتدى
ونقصان دون اليوم غير مؤثر ويقطعه نقص النصاب بأزيد
ويُسَعُّ بغير الجنس غير الذي مضى بلا حيلة الإسقاط قرب التاطد
ويقطع موت المالك الحول بثة
ولا يَبْنِ وُزْرَاثُ عَلَى حَوْلِ مُلْحَدِ

وما شرط إمكان الأداء لو جوبها على أشهر القوانين من نصر أحمد
وبعد كمال الحول لا تسقط عنها بهلك نصاب مطلقاً في المؤكد

وعنه بلى إن لم يفرط كآفة الكثرة
 أياما أنزلت ذاك العشر من قبل محصد
 وفي عين مال أو جن لا بذمة فترك نصاب مرة لا تزيد
 إذا مر أخواله ولم يطم فرضه
 وفي الذمة إن علقت ككرز بأوطد
 وفوق نصاب ككرز فرض كله
 وبالعين نقص قدر فرض معدد
 ويملك رب المال ينزع جميعه
 وإخراجها من غيره لم يصدد
 وخذها إذا مات من أصل ماله

وحاصص بها باقى الديون بأوطد
 وقيل إذا علقت بالعين قد تمت
 على كل دين كان فى ذمة قد
 وإن عديم المال الذى فيه علقت
 فحاصص بها لا غير لا تزيد



٢ - (باب زكاة بهيمة الأنعام)

س ٢٥ - ماهي أنواع بهيمة الأنعام ، وما الذي يشترط لوجوب الزكاة فيها ،
ولم بدأ بهيمة الأنعام قبل غيرها ؟

ج - أما البداهة بها فافتداء بكتاب الصديق الذي كتبه لأنس رضي الله
عنهما أخرجه البخاري بطوله مفردا ويشترط لوجوبها في بهيمة الأنعام التي
هي الإبل والبقر والغنم ثلاثة شروط (الأول) أن تتخذ للدر والنسل والتسمين
(والثاني) أن تسوم أي ترعى المباح أكثر الحول يقال سامت تسويم سوماً
إذا رعت وأسمنتها إذا رعيتهما ومنه قوله تعالى (فيه تسميون) لحديث بهز بن
حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : في كل
سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث
الصديق مرفوعاً وفي الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين ففيها شاة واحدة فليس
فيها شيء إلا أن يشاربها فقيد بالسوم فلا تجب في معلوفة ولا إذا اشترى لها
مأناً كله أو جمع لها من المباح ما تأكله ولا تشتري نية السوم فتجب في سائمة
بنفسها كما يجب العشر في زرع حمل السيل بذرته إلى أرض فنتبت فيها أو سائمة
بفعل غاصبها فتجب فيها الزكاة كزرع غصب حبه فزرعه فنتبت ففيه العُشر
على مالكة ولا تجب في العوامل أكثر السنة ولو لإجارة ولو كانت سائمة
نصاً كالإبل التي تكرر وكذا البقر التي تتخذ للحرث والطحن ونحوه لحديث
عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في العوامل
صدقة ، رواه الدارقطني ، وعن علي بن أبي حمزة عن العوامل صدقة ، رواه أبو داود
وجاء عن جماعة من الصحابة ولا يخالف لهم وهو قول أهل الحديث وفقهاء
الأمصار فإن المراد بها إذا الانتفاع بظهرها لا الدر والنسل والنماء أشبهت
البغال والحمير والله أعلم .

س ٢٦ - كم أقل نصاب الإبل ، وما الواجب فيه ؟

ج - أقل نصاب الإبل خمس وفيها شاة ثم في كل خمس شاة إلى خمس وعشرين فتجب بنت مخاض وهي ماتم له سنة إجماعاً في ذلك كله ، وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان ، وفي ست وأربعين حقة لها ثلاث سنين وفي إحدى وستين جذعة لها أربع سنين ، وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين هذا كله بجمع عليه قاله في الشرح وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون إلى مائة وثلاثين ثم تستقر الفريضة في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

س ٢٧ - ما الدليل على ذلك ؟

ج - حديث أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له حين وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر بها رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوق فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فما دونها ومن الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبخاري وقطامه في مواضع .

س ٢٨ - تكلم بوضوح عن صفة الشاة زكاة مادون الخمس والعشرين من

الإبل . وهل يجزى عن خمس من الإبل إخراج بعير أو بقرة أو نصفاشاتين ، ومثل لما لا يتضح إلا بالتمثيل ، وعمل لما يحتاج إلى تعليل ؟

ج - يجب إخراج شاة غير معيبة بصفة الإبل جودةً ورداءةً، ففي إبل كرام
سمان شاة كريمةً سميحةً، وفي الإبل المعيبة شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص
الإبل كشاة الغنم، فمثلاً لو كانت الإبل مراضاً وقومت لو كانت صحاحاً بمائة وكانت
الشاة فيها قيمتها خمسة ثم قومت مراضاً بثمانين كان نقصها بسبب المرض
عشرين وذلك خمس قيمتها لو كانت صحاحاً فتجب فيها شاة قيمتها أربعاً
بقدر نقص الإبل وهو الخمس من قيمة الشاة ولا يجزى عن خمس من الإبل
بغير ذكر أو أنثى ولا يجزى إخراج بقرة ولو أكثر قيمة من الشاة لأنها غير
المنصوص عليه من غير جنسه ولا يجزى إخراج نصفاً شاتين لأنه تشقيص على
الفقراء يلزم منه سوء الشركة .

س ٢٩ - تكلم عن أحكام ما يلي موضعاً من وجبت عليه بنت مخاض
وكانت عنده وهي أعلى من الواجب عليه، إذا كانت بنت المخاض معيبة
أو ليست في ماله .

ج - إذا كانت عنده وهي أعلى من الواجب عليه فيخير مالهما بين إخراجها
عنه وشراء بنت مخاض بصفة الواجب، وإذا كانت بنت المخاض معيبة أو ليست
في ماله اجزأه ذكر أو خنثى ولد لبون لعموم قوله في حديث أنس، فإن لم يكن
فيها بنت مخاض ففيها ابن لبون ذكر، رواه أبو داود ويجزى أيضاً مكانها حق
وهو ماتم له ثلاث سنين أو جذع وهو ماتم له أربع سنين أو ثنيتين وهو ماتم له
خمس سنين وأولى بلا جبران في الكل لظاهر الخبر ولا يجوز نقص
الذكورية بزيادة في غير هذا الموضع فلا يجزى حق عن بنت لبون
ولا جذع عن حقة ولا ثنيتين عن جذعة مطلقاً لظاهر الحديث ولأنه لائنص فيه
ولا يصح قياسه على ابن اللبون مكان بنت المخاض لأن زيادة سنة عليها تمتنع
بها عن صفار السباع ويرعى الشجر بنفسه ويرد الماء بنفسه ولا يوجد هذا في
الحق مع بنت اللبون لأنهما يشتركان فيه .

س ٣٠ - إذا بلغت الإبل عدداً يتفق فيه الفرضان كمائتين أو أربع مائة فما حكم ذلك وما هو الجبران ؟

ج - إذا بلغت ذلك خسيرٌ مخرجٌ بين حقاق وبين بنات لبون ففي المائتين إن شاء أخرج أربع حقاق وإن شاء أخرج خمس بنات لبون لوجود المقتضى لأحد الفرضين إلا أن يكون النصاب بنات لبون أو حقاق فيخرج منه ولا يكلف غيره أو يكون مال يتيم أو مجنون فيتعين إخراج أدون مجزئ وكذا الحكم في أربع مائة فيخير بين إخراج ثمان حقاق أو عشر بنات لبون ، ويصح كون الشطر من أحد النوعين والشطر الآخر من النوع الآخر في إخراج عن نحو أربع مائة بأن يخرج عن أربع حقاق وخمس بنات لبون ولا يجزئ عن مائتين حقنان وبنات لبون ونصف للتشقيص وإن كان أحد الفرضين كاملاً والفرض الآخر ناقصاً لا بد له من جبران مثل أن يجزئ المائتين خمس بنات لبون وثلاث حقاق فيستعين بالفرض الكامل وهو بنات اللبون لأن الجبران بدل فلا يجوز مع المبدل كالمتيهم مع القدرة على استعمال الماء ، والجبران شاتان أو عشرون درهما .

س ٣١ - ماذا يعمل من وجبت عليه الزكاة وعدم النوعين أو أحدهما أو عيبهما أو عدم كل سن وجب أو عيب كل سن وجب ، وهل للجبران دخل في غير الإبل ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ؟

ج - مع عدم النوعين أو عيبهما أو عدم كل سن وجب أو عيب كل ذات سن مقدر وجب في إبل له العدول إلى ما يليه من أسفل ويخرج جبرانا أو إلى ما يليه من فوق ويأخذ جبرانا لحديث الصديق في الصدقات قال ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليس عنده وعنده حقة فانه تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرنا وعشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وإيسر عنده وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين إلى آخره فان عدم ما يليه انتقل إلى ما بعده فان عدمه

أيضاً انتقل إلى ثالث من فوق أو أسفل ولا يزداد على ذلك ويعتبر كون ما عدل
إليه المالك في ملكه لأن جواز العدول إلى الجبران تسهيل على المالك فإن عدمهما
تعيين الأصل الواجب فيحصله ويخرجهُ ولا مدخل لجبران في غير إبل
لأن النص إنما ورد فيها وغيرها ليس في معناها فامتنع القياس .

من النظام مما يتعلق بزكاة الأنعام

وسومُكَ الأنعام شرطٌ وجوبها
برعيكمَا في أكثر الحول قيّد
ففي الخمس والعشرين بنتٌ مخاضها
فإن فقّدت بابتن اللبون لها جُد
وما دونها فالشاة في كل خمسها
وبالأنثى علقى فَرْضها لا المزيّد
وبذل بغير موضع الشاة لا تجز
وقيل بلى للنفع مثل المجرّد
وفي الست نيّطت بالثلاثين بعدها
بينت لبون جُد وبالحقّة أرقد
عن الست ثم الأربعين وجدعة
من النوق عن إحدى وستين زود
ولا تك من ست وسبعين بإخلا
بينتني ابّون فاحذُ قولي وقليد
وخذ حفتني إحدى وتسعين مخرجاً
طروقني الفحل الأبي المزغذ

وَفِي مِائَةِ مِئَةٍ خُمُسِهَا ثَمٌّ وَاحِدٌ
 ثَلَاثُ بُنَيَّاتِ اللَّبُونِ بِأَوْكَدِ
 فَإِنْ زَادَ عَنْ هَذَا عِدَادُ أَبَائِ
 فَخُذْ حَقَّهُ عَنْ كُلِّ خُمُسَيْنِ تَرشِدِ
 وَعَنْ أَرْبَعَيْنِ جُدْ بِيَسْتِ أَبَوَيْهَا
 وَفِي مِائَتَيْهَا جَوَوزُ ذَا وَجَوْدِ
 وَبَنَاتُ لَبُونِ خُذْ لِفُتْدَانِ حِقَّةِ
 وَشَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دَرَهْمًا أَزْدِ
 كَذَلِكَ قَابِلُ عِنْدَ أَخْذِكَ حَقَّةُ
 مَتَى تَلْتَمِسُ بِنْتَ اللَّبُونِ فَتَفْقِدِ
 وَوَجْهَانِ فِي شَاةٍ وَعَشْرُ دَرَاهِمِ
 وَيَخْتَارُ رَبُّ الْمَالِ فِي ذَاكُمْ قَدْ
 وَلَا تَرْضَ عَنْ بِنْتِ الْخَاضِ بِدُونِهَا
 وَلَا مِنْ جِذَاعٍ فَوْقَهَا بِزَيْدِ
 وَضَاعِ جُبْرَانًا أَفْقِدِ الَّتِي تَلِي
 فِي الْأَقْوَى وَبِالنُّوْقِ اخْطُصَّ الْجَبْرُ وَافْرِدِ
 وَبِنْتُ خَاضِ سَنَهَا سَنَةً وَزْدِ
 مَتَى تَنْتَقِلَ حَوْلًا إِلَى أَرْبَعِ قَدِ
 وَفِي كُلِّ سَنٍ حَوْلًا أَزْدَدِ بِمِئَةِ
 حَكِي ابْنِ أَبِي مُوسَى إِلَى الْخَمْسِ فَاصْنَعِ

٣ - فصل في زكاة البقر

س ٣٢ - ما الأصل في وجوب زكاة البقر وما دليله ؟

ج - الأصل في وجوبها الإجماع في البقر الأهلية ودليله حديث أبي ذر مرفوعاً ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه تنطحه بقرونها وتطوه بأخفافها كلما قدمت آخرها عادت إليه أرواها حتى يقضى بين الناس ، متفق عليه ، وحديث معاذ قال بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن الحديث وبأنى قريباً إن شاء الله تعالى .

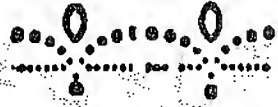
س ٣٣ - ما أول نصاب البقر وما فرضه وما دليله ووضح ما يحتاج إلى توضيح ؟

ج - أقل نصاب البقر ثلاثون وفيها تبيع أو تبعة لكل منهما سنة قد حاذى قرنه أذنه غالباً وهو جذع البقر ويجزى مسن عنه ، وفي أربعين مسنة وهي ثنية البقر ألفت سنناً غالباً لها سنتان ويجزى إخراج أنثى أعلى منها بدلاها ولا يجزى إخراج مسن عنها ، وفي الستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة لحديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبعة ، ومن كل أربعين مسنة ، رواه الخمسة وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر هو حديث متصل ثابت وروى يحيى بن الحكم أن معاذاً قال بعثني النبي ﷺ أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة فعرضوا علي أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسمين فأبيت ذلك وقلت لهم حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقدمت فأخبرته فأخبرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل أربعين مسنة ومن

الستين تبيعين ومن السبعين مسنة وتبعاً ومن الثمانين مسنتين ومن التسعين
ثلاثة أتباع ومن المائة مسنة وتبعين ، ومن العشرة ومائة مسنتين وتبعاً ومن
العشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أتباع قال وأمرني رسول الله ﷺ
أن لا آخذ فيما بين ذلك سناً إلا أن يبلغ مسنة أو جذعاً وزعم أن الأوقاص
لا فريضة فيها، رواه أحمد في مسنده .

س ٢٤ - إذا بلغت البقر ما يتفق فيه الفرضان فما الحكم وما المواضع التي
يجزى فيها لإخراج الذكر ؟

ج - إذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كمائة وعشرين فكأبل فإن شاء
أخرج أربعة أتباع أو ثلاث مسنات للخبر المتقدم ولا يجزى ذكر كرم في
زكاة إلا هنا وهو التبيع لورود النص فيه ويجزى المسن عنه لأنه خير منه
والأبن لبون وحق وجذع عند عدم بنت مخاض وإلا إذا كان النصاب من
أبل أو بقر أو غنم كله ذكوراً لأن الزكاة مواساة فلا يكلفها من غير ماله .



٤ - فصل في زكاة الغنم

س : ٣٥ - ما أول نصاب الغنم ؟ وما فرضه ؟ وما دليله ؟ ومتى تستقر الفريضة ؟

ج - أقل نصاب الغنم أربعون وفيها شاة وفي إحدى وعشرين ومائة شاتان وفي واحدة ومائتين ثلاث شياه إلى أربعمائة شاة ثم تستقر الفريضة واحدة عن كل مائة لحديث ابن عمر في كتابه عليه السلام في الصدقات الذي عمل به أبو بكر بعده حتى توفي وعمر حتى توفي وفي الغنم في أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت شاة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فإذا زادت بعد فليس فيها شيء بعد حتى تبلغ أربعمائة فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة ، رواه الخمسة إلا النسائي ففي خمسمائة خمس شياه وفي ستمائة ست شياه وهكذا وتستقر الفريضة في الغنم إذا بلغت أربعمائة .

س : ٣٦ - تكلم بوضوح عن ما يلي : أخذ الثني هنا ، الجذع من الضأن ؟

ج - يؤخذ من معز ثني هنا وفيما دون خمس وعشرين من إبل وفي جبران وهو ماتم له سنة ، ويؤخذ من ضأن كذلك جذع وهو ماتم له سنة أشهر لحديث سويد بن غفلة قال : « أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أمرنا أن نأخذ الجذع من الضأن والثنية من المعز ، ولأنهما يُجْزَيَانِ في الأضحية فكذا هنا ولا يعتبر كونهما من جنس غنمه ولا من جنس غنم البلد فإن وجد الفرض في المال أخذه الساعي وإن كان أعلى خُسِيرَ المالك بين دفعه وبين تحصيل واجب فيخرجه .

س : ٣٧ - بيّن ما يؤخذ في الزكاة وما لا يؤخذ في هذا الموضع الآتي وهل

يجزى لإخراج الفصلاں والعجاجيل ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو محترز : ومثل لما لا يتضح إلا بالتمثيل ؟

ج - لا يؤخذ تيس حيث يجزى ذكر إلا تيس ضراب لخيره برضا ربه ولا يؤخذ في زكاة هرمة كبيرة طاعنة في السن ولا معيبة لا يضحى بها لقوله تعالى « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون واستم بأخذه إلا أن تغمضوا فيه » ، إلا أن يكون الكل كذلك هرمت أو معيبات فتجزيه منه لأن الزكاة مواساة فلا يكاف إخراجها من غير ماله ولا تؤخذ الربى وهى التى تربى ولدها قاله أحمد وقيل هى التى تربى فى البيت لأجل اللبن ولا تؤخذ حامل لقول عمر لا تؤخذ الربى ولا الماخض ولا تؤخذ طروقة الفحل لأنها تحمل غالباً ولا تؤخذ كريمة وهى النفيسة لشرفها لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال له « إياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم » ، ولا تؤخذ الأكولة لقول عمر « ولا الأكولة ومراده السمينة إلا أن يشاء ربها أى الرثب والحامل وطروقة الفحل أو الكريمة أو الأكولة ويؤخذ مريضة من نصاب كله مراض وتكون وسطاً فى القيمة لأن الزكاة وجهت مواساة وتكليفه الصحيحة عن المراض إخلال بها وتؤخذ صغيرة من صغار غنم لقول الصديق « لو منموني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها » ، فدل على أنهم كانوا يؤدون العناق وبشـور كون النصاب صفاراً يبدال كبار بها فى أثناء الحول أو تلد الأمهات ثم تموت ويحول الحول على الصفار ولا تؤخذ صغيرة من صغار إبل وبقر فلا يجزى فصلان ولا عجاجيل لفرق الشارح بين فرض خمس وعشرين وست وثلاثين من الإبل بزيادة السن ، وكذلك بين ثلاثين وأربعين من البقر فيقوم النصاب من الكبار ويقوم فرضه ثم يقوم الصفار وتؤخذ عن الصفار كبيرة بالقسط محافظة على الفرض المنصوص عليه بلا إجحاف بالمالك .

س : ٣٨ - إذا اجتمع صفار وكبار وصحاح ومعيبات وذكر وأنث فكيف العمل ؟ هل يجوز أن يخرج عن النصاب من غير نوعه مما ليس فى ماله ؟

ج : إذا اجتمع في نصاب صغار وكبار الخ لم يؤخذ إلا أنى صحيحة كبيرة على قدر المالين الكبار والصغار والمعيبات والذكور والإناث للنهي عن أخذ الصغير والمعيب والكريمة لما روى عن معاوية الغاضري من غاضرة قيس قال قال رسول الله ﷺ ثلاث من فعلهن طعم طعم الإيمان من عبد الله وحده وعلم أنه لا إله إلا الله وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة كل عام ولا يعطى الهرمة ولا الدثرة ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة ولكن من وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره ، رواه أبو داود ولتحصيل المواساة ولو كانت قيمة المخرج لو كان النصاب كله كباراً صحاحاً عشرين وقيمه لو كان صفاراً مراضاً عشرة وكان النصاب نصفين أخرج صحيحة كبيرة قيمتها خمسة عشر ، إلا شاة كبيرة مع مائة وعشرين سبخلة فينخرجها أي الصحيحة ويخرج معيبة لثلاثين المواساة فإن كان النصاب نوعين والجنس واحد كبخاتي وعراب وكبقر وجواميس وكضأن ومعرز أخذت الفريضة من أحدهما على قدر المالين ، وتجب في نصاب كرام وإمام ونصاب سمان ومهازيل الوسط بقدر المالين ومن أخرج عن النصاب من غير نوعه ما ليس في ماله جاز إن لم تنقص قيمته عن الواجب في النوع الذي في ملكه فإن نقصت لم يحز .

س ٢٩ : إذا أخرج سناً أعلى من الفرض فما الحكم وما الدليل ؟

ج : إن أخرج سناً أعلى من الفرض من جنسه أجزأه لحديث أبي بن كعب ر أن رجلاً قدم على النبي ﷺ فقال يا نبي الله أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي فزعم أن ما على منه بنت مخاض فعرضت عليه ناقة فتية سمينة فقال النبي ﷺ ذاك الذي وجب عليك فإن تطوعت بخير أجرك الله فيه وقبلناه منك فقال ما هي ذه فأمر بقبضها ودعاه بالبركة ، رواه أحمد وأبو داود ولأنه زاد على الواجب من جنسه فأجزأه كما لو زاد العدد فيجزى بنت أبون عن

بنت مخاض وحقه عن بنت لبون وجذعة عن حقة وثنية عن جذعة ولو كانت
عنده المخرج الواجب لحديث أبي بن كعب وتقدم .

(من النظم مما يتعلق بصدقة الغنم)

وفي الشاة فاجعل أربعين نصابها
وفيهن شاة حظ جوعان مرميد

إلى مائة نسيط بعشرين بعندها

فإن زدن للعافى بشاتين زود

إلى مائتي شاة فإن زدن زكاتها

ثلاث شياه ثم لا تزيد

إلى أن توافي أربعاً من مشاترها

فأوجب عليها أربعاً في المؤكد

وعنه إذا زادت بواحدة على

ثلاث مئيتها أربعاً منه أمدد

ومن بعد هذا كل ما ملك الفتي

على المائة قبض منه شاة وعدد

وأخرج ثني المعز مكمل عاميه

وكأنصف منه جذع ضان ليورد

ولا تأخذ الرهي وخل أكلة

وزد ما خضاً تظفر بترك التزويد

وذاث عوار دغ وللتيس فاجتنب

وهرماً وخذ ما بين أردى وأجود

وسخائته أعدد مع كبار وردها

وإن تعطر فوق الفرض في السن تحنم

وإن تعد من شاة الجمال اطلبنهما

وقال أبو بكر بقيمتيهما جـد

س : ٤٠٠ - تكلم بوضوح عن إخراج القيمة عن ما وجب في السائمة أو غيرها واذكر ما تستحضره من دلائل أو تعليل أو خلاف مع الترجيح ؟

ج - لا يجزى إخراج قيمة ما وجب في السائمة أو غيرها لما ورد عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن فقال دخذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الإبل والبقرة من البقر ، رواه أبو داود وابن ماجه ومقتضاه عدم الأخذ من غيره لأن الأمر بالشئ نهى ضده ، ولا فرق بين الماشية وغيرها قيل لأحمد أعطى دراهم في صدقة الفطر فقال لا تجزى خلاف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في المنتقى بعد سياق حديث معاذ بن جبل والجبرانات المقدرة في حديث أبي بكر تدل على أن القيمة لا تشرع وإلا كانت تلك الجبرانات عبثاً . قال شارح المنتقى لأنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فتقدير الجبرانات بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة انتهى .

(والقول الثاني) يجوز لقرل معاذ د اثنتي بخميس أو لبسبس آخذه منكم من الصدقة مكان الذرة والشعير فإنه أيسر عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة وري سعيد بإسناده قال لما قدم معاذ اليمن د قال اثنتي بعرض ثياب آخذ منكم مكان الذرة والشعير فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة ،

(والقول الثالث) تجزى للحاجة من تعذر الفرض ونحوه واختاره الشيخ تقي الدين وقيل ولمصلحة أيضاً واختاره الشيخ تقي الدين أيضاً قال في الاختيارات الفقهية ص ١٠٣ ويجوز إخراج القيمة في الزكاة لعدم العدول عن الحاجة والمصلحة مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زراعته فهذا إخراج عشر الدراهم يجزئه ولا يكلف أن يشتري ثمراً أو حنطة فإنه قد ساءى الفقير وقد نص أحمد على جواز ذلك ومثل أن يجب عليه شاة من الأبل وليس عنده شاة فإن إخراج القيمة كاف ولا يكلف السفر لشراء شاة أو أن يكون المستحقون

طلبوا القيمة لكونها أنفع لهم فهذا جائز ، وقال في مجموع الفتاوى فان كان أخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة فاشتري رب المال له بها كسوة وأعطاه فقد أحسن إليه انتهى ص ٧٩ / ٨٠ وهذا القول عندي أنه أرجح لأن المقصود دفع حاجة الفقير ولا يختلف باختلاف صور الاموال بعد اتحاد قدر المال .

هـ - فصل في الخلطة

س : ٤١ - ماهي الخلطة وما الأصل فيها ؟ أو ماهي خلطة الأعيان وماهي خلطة الأوصاف ؟ وما الحكم وما الدليل على شروط الخلطة ؟

ج الخلطة بضم الخاء الشكره والأصل فيها روى البخارى فى حديث أنس لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، فإذا اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة فى نصاب من الماشية حولا لم يثبت لهما حكم الانفراد فى بعضه فحكمها فى الزكاة حكم الواحد وسواء كانت خلطة أعيان بأن تكون مشاعا بينهما أو خلطة أوصاف بأن يكون مال كل واحد متميزا فخلطاه واشتركا فى شروط الخلطة لما روى سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : الخليطان ما اجتماعا على الخوض والفهل والراعى ، رواه الخلال ، :

س : ٤٢ - هل الخلطة تفيد تخفيفاً أو تغليظاً وضح ذلك مع ذكر التمثيل ؟

ج - الخلطة تارة تفيد تخفيفاً أو تغليظاً كائنين اختلطا بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهما شاة أنصافاً ومع عدم الخلطة لا يلزمهما شاة وتارة تفيد الخلطة تخفيفاً كثلثة اختلطوا بمائة وعشرون شاة لكل واحد أربعون فيلزمهم شاة واحدة أو ثلاثاً ومع عدم الخلطة يلزمهم ثلاث شياه كل واحد شاه ولا أثر لخلطة من لا زكاه عليه كزنى ومكاتب ومدين يستغرق دينه ماله

س ٤٣ : إذا بطلت الخلطة بفوات أهلية خليط فما الحكم ؟ وتكلم مبينا ما يلي : إذا لم يثبت الخليطين حكم الانفراد في بعض الحول ؟ إذا ثبت حكم الانفراد في بعض الحول لهما ؟ وما المثال الذي يوضح المذكور ؟

ج : إذا بطلت الخلطة بفوات أهلية خليط ككونه كافراً ضم من كان أهل الزكاة ماله الخاص به بَعْضُهُ إلى بعض وزكاه إن بلغ نصيباً وإلا فلا لأن وجود هذه الخلطة كعدمها ومتى لم يثبت الخليطين حكم الانفراد بَعْضُ الحول بأن ملكا نصيباً معا يارث أو شري ونحوه وتم الحول بلا قسمة زكياه زكاة خلطة ، وإن ثبت حكم الانفراد في بعض الحول للخليطين بأن خلطاً في أثناء الحول ثمانين شاة لكل منهما أربعون زكياً للحول الأول كمنفردين كل واحد شاة لوجود خلطة وانفراد في الحول فقدم الانفراد لأنه الأصل والجمع بينهما متعذرو فيها بعد الحول الأول زكاة خلطة إن استمرت فإن اتفق حولاً لهما فعليهما شاة بالسوية لاستوائهما في المال عند تمام حولها وإن اختلف حولاً لهما فعلى كل منهما نصف شاة عند تمام حوله إلا أن يخرجها الأول من المال فيلزم الثاني ثمانون جزءاً من مائة وتسعة وخمسين جزءاً من شاة ثم كلما تم حول أحدهما لزمه من زكاة الجميع بقدر ماله .

س ٤٤ : ما مثال ثبوت الحكم لأحد الخليطين ؟ وإذا ثبت فما الذي يلزم ؟

ج : إن ثبت حكم الانفراد لأحدهما وحده بأن ملكا نصيبين خلطاهما ثم باع أحدهما نصيبه أجنبياً فإذا تم حول من لم يبيع لزمه زكاة انفراد شاة وإذا تم حول المشتري لزمه زكاة خلطة نصف شاة إلا أن يخرج الخليط الأول الشاة من المال فيلزم الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة ثم كلما تم حول أحدهما لزمه من زكاة الجميع بقدر ملكه فيه ويثبت أيضاً حكم الانفراد لأحدهما بخلط من له دون نصيب بنصيب آخر بعض الحول كثلثين

شاة بأربعين فمالك النصاب عليه شاة لا حول الأول ورب الثلاثين عليه
ثلاثة أسباع شاة إذا تم حول الخلطة لأنه لم يثبت له حكم الافراد إذ لا ينعقد
له حول قبل الخلطة لنقص النصاب .

س ٤٥ : بين حكم ما إذا ملك إنسان نصاباً شهراً ثم ملك آخر لا يتغير
به الفرض ؟ ومثل لذلك ؟ ولما إذا كان الثاني يتغير به الفرض ؟

ج : مثال الأول وهو ما لا يتغير به الفرض كمن ملك أربعين شاة في المحرم
ثم ملك أربعين في صفر فعليه زكاة النصاب الأول فقط إذا تم حوله لأن الجميع
ملك واحد فلم يزد الواجب على شاة كما لو اتفقت الحولان وإن تغير الفرض
بما ملكه ثانياً كمائة في صفر بعد ملكه أربعين في المحرم زكى النصاب الثاني
وهو المائة إذا تم حوله كما لو اتفق حولاهما وقد رها بأن ينظر إلى زكاة
الجميع وهو مائة وأربعون في المثال فيسقط منها ما وجب في النصاب الأول
وهو شاة ويجب الباقي من زكاة الجميع في النصاب الثاني وهو شاة وإن لم يتغير
به الفرض ولم يبلغ نصاباً كخمس بقرات ملكها بعد الثلاثين بقرة فلا شيء في
الخمس ، ومن له ستون كل عشرين منها مختلطة مع عشرين لا خير ببلد واحد
أو بلاد متقاربة فعلى الجميع شاة لأن الخلطة صيرته كمال واحد نصف الشاة
على صاحب الستين ونصفها على خلطائه على كل خليط سدس بنسبة ماله ، وإن
كانت الستون كل عشر منها مختلطة مع عشر لا خير فعلى صاحب الستين شاة
لملكه نصاباً ولا شيء على خلطائه لعدم ملك واحد منهم نصاباً ولا أثر لخلطة
فيما دون النصاب .

س ٤٦ : بين الحكم فيما إذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدان لا تقصر
بينهما الصلاة ؟

ج : إذا كانت ماشية الرجل متفرقة في بلدان فأكثر لا تقصر بينهما الصلاة

فهي كالمجموعة يضم بعضها إلى بعض ويذكرها قال في المبدع : لا نعلم فيه خلافا وإن كان بينهما مسافة قصر فمن أحد فيه روايتان (إحداهما) أن لكل مال حكم نفسه يعتبر على حدته إن كان نصابا ففيه الزكاة وإلا فلا ولا يضم إلى المال الذي في البلد الآخر . نص عليه قال ابن المنذر لا أعلم هذا القول عن غير أحمد واحتج بظاهر قوله عليه السلام : لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وهذا مفرق فلا يجمع ولأنه لما أثر اجتماع مالين لرجل في كونهما كمال الواحد يجب أن يؤثر افتراق مال الرجل الواحد حتى يجمعه كالمالين (الرواية الثانية) قال فيمن له مائة شاة في بلدان متفرقة لا يأخذ المصدق منها شيئا لأنه لا يجمع بين متفرقة وصاحبها إذا ضبط ذلك وعرفه أخرج هو بنفسه يضعها في الفقراء وروى هذا عن الميموني وحنبل وهذا يدل على أن زكاتها يجب مع اختلاف البلدان إلا أن الساعي لا يأخذها لكونه لا يجد نصابا كاملا مجتمعا ولا يعلم حقيقة الحال فيها فأما المالك العالم بملكه نصابا كاملا فعليه أداء الزكاة وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب سائر الفقهاء (قال مالك) أحسن ما سمعت فيمن كانت له غنم على راعيين متفرقين ببلدان شتى أن ذلك يجمع على صاحبه فيؤدي صدقته وهذا هو الصحيح إن شاء الله لقوله عليه السلام : في أربعين شاة شاة ، ولأنه ملك واحد أشبه بالوكان في بلدان متقاربة أو غير سائمة ونحمل كلام أحمد على أن المصدق لا يأخذها وأما رب المال فيخرج فعلى هذا يخرج الفرض في أحد البلدين لأنه موضع حاجة انتهى من المفتي .

س ٤٧ : هل تؤثر الخلطة في غير السائمة ؟ وما الذي تختص به من غير هذا ؟

ج : لا تؤثر الخلطة في غير السائمة لقوله ﷺ والخايطان ما اشتركا في الحوض والفحل والراعى ، فدل على أن ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون خلطة مؤثرة وقول النبي ﷺ لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ، إنما يكون في

الماشية لأن الزكاة يقل جمعها تارة ويكثر أخرى وسائر الأموال يجب فيها زاد على النصاب بحسابه فلا أثر لجمعها ولأن الماشية تؤثر في النفع تارة وفي الضرر أخرى وفي غير الماشية تؤثر ضرراً محضاً برب المال فلا يصح القياس وعلم مما تقدم أن زكاة السائمة تختص بأمور (أحدها) الخلطة (الثاني) الجبران في زكاه الإبل (الثالث) تأثير النفرق في مسافة القصر (الرابع) أنها لا زكاة في وقصها .

س ٤٨ : من أين يأخذ الساعي ما وجب في مال الخلطة ؟ وضح ذلك مع ذكر الدليل والتعليل ؟ ومثل لما لا يتضح إلا بالتمثيل ؟

ج : يجوز لساع يجي الزكاة أخذ ما وجب في مال الخلطة من مال أى الخليطين شاء مع الحاجة وعدمها لقول النبي ﷺ وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، أى إذا أخذ الساعي الزكاة من مال أحدهما ولأن المالين قد صارا كالمال الواحد في وجوب الزكاة فكذا في إخراجها فيرجع مأخوذ منه زكاة جميع مال خلطة على خليطه بقيمة القسط الذى قابل ماله من المخرج زكاة للخبر وتعتبر قيمته يوم أخذ ساع له لزوال ملكه إذن عنه فيرجع رب خمسة عشر بعيراً من أصل خمسة وثلاثين بعيراً خلطة على رب عشرين بقيمة أربعة أسباع . بذت منخاض من مال رب العشرين رجع على رب الخمسة عشر بثلاثة أسباعها لأن الخمسة عشر ثلاثة أسباع المال وعلى نحو هذا حسابهما .

س ٤٩ : هل يقبل قول مرجوع عليه في قيمة مخرج من خليط ؟ وإذا أخذ الساعي أكثر من الواجب فما الحكم ؟ وهل يجزى إخراج خليط بدون إذن خليطه ؟

ج : يقبل قول مرجوع عليه في قيمته مخرج يمينه إن عدت البيضة واحتمل صدقه ويرجع مأخوذ منه على خليطه بقسط زائد عن واجب بقول

بعض العلماء كأخذ صحيحة عن مريض أو كبيرة عن صغار وكذا لو أخذ قيمة الواجب لأن الساعي نائب الإمام ففعله كفعله قال المجتهد فلا ينقض كفاي الحكم. قال الموفق والشارح ما أداه اجتهاده إليه وصار دفعه بمنزلة الواجب ولأن فعل الساعي في محل الاجتهاد سائغ نافذ فترتب عليه الرجوع لسوغاته قال في الفروع وإطلاق الأصحاب يقتضي الإجزاء أى في أخذ القيمة ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه انتهى ويجزى إخراج خليط بدون إذن خليطه في غيبته وحضوره والاحتياط بإذنه ولا يرجع مأخوذ منه بقسط زائد أخذه ساع ظالماً بلا تأويل كأخذه عن أربعين شاة مختلطة شاتين وعن ثلاثين بعيراً جذعة من مال أحدهما فلا يرجع في الأولى إلا بقيمة نصف شاة وفي الثانية إلا بقيمة نصف بنت مخاض لأن الزيادة ظلم فلا يرجع به على غير ظالم أو متسبب في ظلمه انتهى من المنتهى وشرحه باختصار . قال في الاختيارات الفقهية : وإن أخذ الساعي أكثر من الواجب ظالماً بلا تأويل من أحد الشريكين ففي رجوعه على شريكه قولان أظهرهما الرجوع وكذلك في المظالم المشتركة التي يطلبها الولاية من الشركاء أو الظلمة من البلدان أو التجار أو الجميع أو غيرهم والكلف السلطانية على الأنفس والدواب والأموال يلزمهم التزام العدل في ذلك كما يلزم فيما يؤخذ بحق فمن تغيب أو امتنع فأخذ من غيره حصته رجع المأخوذ منه على من أدى عنه في الأظهر إن لم يتبرع ، (ص ٩٩ من الاختيارات) .



٦ - (باب زكاة الخارج من الأرض)

س ٥٠ : ما المراد بالخارج من الأرض وما الأصل في زكاته ؟
 ج : المراد الزرع والثمار والمعدن والركاز وما هو في حكم ذلك كعسل النحل والأصل في وجوب الزكاة في ذلك قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض » ، والزكاة تسمى نفقة بدليل قوله تعالى « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » ، وقال تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » ، قال ابن عباس حقه الزكاة ومن السنة قوله ﷺ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، متفق عليه ، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان عرياً العشر وفيما سقى بالأنضج نصف العشر » ، أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وعن جابر عن النبي ﷺ قال « فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ، أخرجه مسلم وأبو داود وأجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب قاله ابن عبد البر وابن المنذر .

س ٥١ : ما الذي تجب فيه من الحبوب والثمار ، اذكره موضحاً مع التمثيل ؟
 ج : تجب الزكاة في كل مكيل مدخر من قوت وغيره وبدل لاعتبار الكيل حديث « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، متفق عليه ولأنه لو لم يدل على اعتبار الكيل لكان ذكر الأوسق لغواً ويدل على اعتبار الإدخار أن غير المدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مآلاً أما الحبوب فكالقمح والشعير والذرة والحصص والعدس والبقلاء ومن الثمر والزبيب لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض » ، وعن عتاب بن أسيد أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم رواه الترمذي ، وعنه أيضاً قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرص العنب كما نخرص النخل فيؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ صدقة النخل تمرأ رواه الترمذي وحديث « لا زكاة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة أوسق » ، رواه مسلم دل على وجوب الزكاة في الحب والتمر وانتفاها من غيرهما وتقديم بعض الأدلة قريبا .

س ٥٢ : ما الذي لا تجب فيه الزكاة من الثمار ؟ وهل تجب في الخضروات ؟

ج : ولا تجب في عُنباب وزيتون ومشمش ولا في بقية الفواكه كصفاح ولا جاص وكثري ورمان وسفرجل ونبق وموز وخوخ وأترج وتوت وتين وبقية الفواكه وطاع نخال وقصب وخضروات وبقول لما روى الدارقطني عن علي مرفوعا ليس في الخضروات الصدقة وله عن عائشة معناه والأثرم بإسناده عن سُفيان بن عبد الله الثقفي أنه كتب إلى عمر وكان عاملا على الطائف أن قبله حيطانها فيها من الفرسك والرمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافا فكتب يستأمره في العشر فكتب إليه عمر أنه ليس عليها عشر والفرسك الخوخ واختار الشيخ تقي الدين وجوبها في التين وقال في الفروع الأظهر الوجوب في العنباب قال فالتين والمشمش والتوت مثله والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٥٣ : ما الذي يشترط لوجوبها في الحبوب والثمار ؟

ج : يشترط لما تجب فيه الزكاة من الحبوب والثمار شرطان (أحدهما) أن يبلغ نصابا بعد التصفية في الحبوب وبعد الجفاف في الثمار وجفاف ورق وقدر النصاب خمسة أوسق لقول النبي ﷺ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، رواه الجماعة وهو خاص يقضى على كل عام ومطلق ، ولأنها زكاة مال فاعتبر لها النصاب كسائر الزكوات (الشرط الثاني) أن يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة لقوله سبحانه وتعالى وفي أموالهم حق معلوم ، فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط أو يأخذه بحصاده ولا فيما يحتنيه من المباح كالبطم والزعبل ونحوه لأنه لا يملك شيئا من ذلك وقت الوجوب ولا يشترط لوجوب زكاة فعل زرع فيزكي نصابا حصل من حب له سقط بنحو سبل أو غيره بأرض مملوكة أو بأرض مباحة لأنه يملكه وقت وجوب الزكاة .

س ٤٥ : ما مقدار نصاب الحب والتمر في الأصع والأرطال ، وإذا شك في بلوغه نصابا فما حكم ذلك ؟

ج : مقداره ٣٠٠ ثلاثمائة صاع لأن الوسق ستون صاعا إجماعا وبالآرأدب ستة وربع وبالرطل العراقي ألف وستمائة وبالمصري ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا وأربعة أسباع وبالدمشقي ثلاثمائة واثنان وأربعون رطلا وستة أسباع وبالحلبى مائتان وخمسة وثمانون رطلا وخمسة أسباع رطل حابى وبالرطل القدسي مائتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل والوسق والصاع والمد مكاييل نقات إلى الوزن لتحفظ وتنقل والمكيل منه ثقيل كالأرز والتمر ومنه متوسط ككبر وخفيف كشعير والاعتبار بمتوسط فيجب في خفيف قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه فمن اتخذ ما يسع صاعا من جيد البر عرف به ما يبلغ حد الوجوب من غيره ومتى شك في بلوغه للنصاب احتاط وأخرج الزكاة لينخرج من عهدها ولا يجب عليه الإخراج إذن لأنه الأصل أى عدم بلوغ النصاب فلا يثبت بالشك .

وزك حبوبًا والثمار وشروطه إذا
دخارته وكيل أو بوزن محدد

وسيان زرع والنبات وقوتنا وغير الذى يقتات من كل ممر صدر
كبر وسات والشعير ودخنهم كذا ذرة تمر زبيب فعدد
وقدر نصاب الكل خمسة أوسق ووسقهم ستون صاعا وإذا أعد
بخمسة أرطال وثلاث عراقيا وألف وست من آت لها أحد
إذا ما صفي حب وجفت ثماره فحينئذ وقت اعتباره فاجمده
وعنه اعتبر رطب النخيل وكرمه

وخففه عشرة من يابس المتجمد

وملك النصاب شرطه وقت وجوبها
فلا شيء في لَقَطٍ وأَجْزَرَةٍ حَصْدٍ
ولا في مباح نحو بطم وزعبل وإن تجن من ملك فقد قيل أورد

س ٥٥ : هل تضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب؟
وإذا كان لإنسان نخل يحمل السنة حملين فهل يضم أحدهما إلى الآخر في
تكميل النصاب ، وهل يضم جنس إلى جنس آخر في تكميل النصاب ؟

ج : تضم ثمرة العام الواحد إذا اتخذ الجنس ولو اختلف النوع ويضم زرع
العام الواحد بعضه إلى بعض في تكميل النصاب إذا اتخذ الجنس ولو اختلف
وقت اطلاعه ووقت إدراكه بالفصول كما اتحد لأنه عام واحد وسواء تعدد
البلد أو لا فإن كان له نخل تحمل في السنة حملين ضم أحدهما إلى الآخر لأنها
ثمرة عام واحد فضم بعضها إلى بعض كزرع العام الواحد وكالذرة التي تنبت
في السنة مرتين لأن الحمل الثاني يضم إلى الحمل المنفرد كما لو لم يكن حمل أول
فكذلك إذا كان لأن وجود الحمل الأول لا يصلح أن يكون مانعا بدليل
حمل الذرة وأيس المراد بالعام هنا يائى عشر شهراً بل وقت استغلال المغل من
العام عرفاً وأكثره ستة أشهر بقدر فصاين وقيل إن كان له نخل يحمل في السنة
حملين فلا يضم إلى الآخر لأنه حمل منفصل عن الأول فكان حكمه حكم عام
آخر كحمل عام آخر كحمل عامين بخلاف الزرع فعليه لو كان له نخل يحمل
بعضه في السنة حملاً وبعضه حملين ضم ما يحمل حملاً إلى أيهما بلغ معه وإن
كان بينهما فإلى أقربهما إليه ولا تضم ثمرة عام واحد ولا زرعه إلى ثمرة عام
آخر ولا يضم جنس من ثمر أو زرع إلى جنس آخر في تكميل النصاب
كأنواع الماشية والنقدين ولا تضم حنطة إلى شعير ولا تمر إلى زبيب ونحوه
لأنها أجناس يجوز التفاضل فيها بخلاف الأنواع فانقطع القياس .

س ٥٦ : ما زكاة نصاب الحبوب والثمار وما هو الدليل عليها ؟

ج : يجب عشر فيما سقى بلا مؤنة كالأذى يشرب بعروقه ويسقى بعلا وكالأذى يشرب بغيب وهو الذى يزرع على المطر وكالأذى يشرب بسميح ولو كان السقى بإجراء ماء حفيرة ولا تؤثر مؤنة حفر نهر وقناة لقاتها ولأنه من جملة إحياء الأرض ولا يتكرر كل عام ولا تؤثر مؤنة تحويل ماء ويجب نصف العشر فيما سقى بكلفة كالدوالى جمع دالية وهو الدولاب تديره البقر والناعورة يديرها الماء والسانية وهى النواضح وأحدها ناضح وناضحة وهما البعير يستقى عليه لحديث جابر عن النبي ﷺ قال : فيما سقت الأنهار والغنم العشور وفيما سقى بالسانية نصف العشور ، رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال الأنهار والعيون وحديث ابن عمر فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالناضح نصف العشر رواه الجماعة إلا مسندا لكن فى لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه بعلا بدل عثريا ويجب فيما يشرب بكلفة نصف مدته وبغير كلفة نصفها ثلاثة أرباع العشر نصفه لنصف العام وربعه الآخر فإن تفاوت السقى بالمؤنة والسقى بغيرها بأن يسقى بأحدهما أكثر من الآخر فالحكم لاكثر السقين نفعا ونمواً فإن جهل مقدار السقى فلم يدر أيهما أكثر أو جهل الأكثر نفعا ونمواً فيجب العشر احتياطاً لأن تمام العشر تعارض فيه موجب ومسقط ، فغلب الموجب ليخرج من العهدة بيقين فمن له حائطان ضمنا فى النصاب ولكل حكم نفسه فى السقى بكلفة وغيرها ويصدق مالك فيها سقى به لأنه أمين عليه بغير يمين لأن الناس لا يستحلفون على صدقاتهم .

س ٥٧ : متى وقت وجوب الزكاة فى الحبوب والثمار ؟ وما هو الدليل عليه وإذا تصرف فى الثمرة قبل الوجوب أو بعده فما الحكم فى ذلك ؟ وإذا باع الحب أو الثمرة بعد بدو الصلاح وشرط على المشتري إخراج الزكاة فما الحكم ؟

ج - إذا اشتد الحبُّ وبدأ صلاح الثمر وجبت الزكاة لأنه حينئذ يُقصدُ للأكل والافتيات فأشبهه اليابس وعن عائشة أن النبی صلی الله علیه وسلم كان یسمی عبد الله بن رواحة إلى یهود فیخرص علیهم النخل حین یطیب قبل أن یؤكل منه رواه أبو داود وقال ابن أبي موسى تجب زكاة الحب يوم حصاده لقوله عز وجل : وآتوا حقه يوم حصّاده ، وفائدة الخلاف أنه لو تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لأشیء علیه كما لو أكل السائمة أو باعها قبل الحول وإن تصرف فيها بعد الوجوب لم تسقط الزكاة كما لو فعل ذلك في السائمة فان قطعها قبل ذلك سقطت إلا أن یقطعها فراراً من الزكاة فتلزمه لأنه الواجب بعد انعقاد سببه أشبهه مالو طلق امرأته في مرض موته ، ولو باع الحب أو الثمر بعد بدو صلاحه وشرط البائع الزكاة على المشتري صح البيع والشرط للعلم بالزكاة فكأنه استثنى قدرها ووكله في إخراجها فإن لم یخرجه المشتري وتعذر الرجوع عاينه ألزم بها البائع لوجوبها علیه .

س : ٥٨ - متى یستقر وجه ب الزكاة ، وإذا تلفت الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة قبل الوضع بالجرین فما حکم ذلك ؟ وإذا تلف البعض من الزرع أو الثمرة فما الحكم ؟

ج - لا یستقر وجوبها إلا بجعلها في جرین أو یدر أو مسطاح أو نحوه فان تلفت الحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة قبل الوضع بالجرین أو نحوه بغير تعد منه سقطت خرصت أو لم تخرص لأنه في حکم مالا تثبت اليد علیه بدلیل أنه لو اشترى ثمرة فتلفت بجائحة رجع بها على البائع والخرص لا یوجب وإنما یفعله الساعی لیتمكن المالك من التّصرف فوجب سقوط الزكاة مع وجوده كعدمه وإن تلف البعض من الزرع أو الثمر قبل الاستقرار زکی الباقي إن كان نصاباً وإلا فلا زكاة فيه قدمه في الفروع وقال في شرح المنتهى في الأصح لقوله صلی الله علیه وسلم « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » وهذا یعم

حالة الوجوب ولزوم الأداء قال الناظم :

وإيجابها عند اشتداد حبوبها وبدور صلاح الثمر إيجاب مقتدى
وقطعكم من قبل لا بعد مسقط وإن تقطعن منها فرارا فأرقد
ويثبت منها في الجرين وجوبها وبالهلك أسقط قبل عن غير مستد
سواء قبيل الحرص أو بعد خرصها

وفي التلف أقبل منه من غير شهد

س : ٥٩ - متى يجب إخراج زكاة الحب والتمر ، وإذا احتيج إلى قطع ما بدا
صلاحه قبل كماله لضعف أصل أو خوف عطش ونحوه فما الحكم ؟

ج - يجب إخراج زكاة الحب مصفى والتمر يابساً لحديث الدار قطنى عن
عتاب بن أسيد أن النبی ﷺ أمر أن يُخرَصَ العنب زيبياً كما يخرص التمر
ولا يُسمى زيبياً وتمرأ حقيقة إلا اليابس وقيس الباقي عليهما ولأنه حال
تصفية الحب وجفاف التمر حال كمال ونهاية صفات ادخاره ووقت لزوم
الإخراج منه فإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها وبعد بدور الصلاح للخوف
من العطش أو لضعف الأصل جاز قطعها لأن حق الفقراء إنما يجب على طريق
المواساة فلا يكلف الإنسان ما يهلك أصل ماله ولأن حفظ الأصل أحفظ
للفقراء من حفظ الثمرة لأن حقهم يتكرر بحفظها في كل سنة فهم شركاء رب النخل
ثم إن كان يكفى تخفيف الثمرة دون قطع جميعها خففها وإن لم يكف إلا قطع
الجميع جاز وكذلك إن قطع بعض الثمرة لتحسين الباقي وكذلك إن كان عنباً
لا يجهى منه زيب كالخمرى أو رطباً لا يجهى منه تمر كالبرنى والهلبات فإنه يخرج
منه عنباً ورطباً للحاجة ولأن الزكاة مواساة فلم تجب عليه من غير ما عنده
كردى الجنس . وقال القاضى بخير الساعى إذا أراد ذلك رب المال بين أن
يُقاسمَ رب المال الجذاذ بالخرص ويأخذ نصيبهم نخلات منفردة يأخذ ثمرتها
وبين أن يجذها ويقاسمه إياها بالكيل ويقسم الثمرة فى الفقراء وبين بيعها من

رب المال أو من غيره قبل الجزاء وبعده ويقسم ثمنها والمنصوص أنه لا يخرج إلا يابساً انتهى من الشرح الكبير .

س : ٦٠ - هل للإنسان أن يشتري زكاته وضح ذلك مع ذكر الدليل والتعليل ؟

ج - يحرم على مُزكِّ ومُتصدقٍ شراءُ زكاته وصدقته ولا يصح لما روى عمر قال : حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده وأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه ولا تعد في صدقتك وأن أعطاكه بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قيمته متفق عليه . . . وحسبنا لمادة استرجاع شيء منها أحياء وطمعا في مثلها أو خوفاً أن لا يعطيه بعد فإن عادت إليه يارث أو وصية أو هبة أو أخذها من دينه طابت بلا كراهة لقوله صلى الله عليه وسلم وجب أجرك وردها عليك الميراث رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أبي هريرة :

وإن مصفى الحب والتمر يابساً

ورطباً لا إصلاح أو إن جف يفسد

وتقديره : إذا رطباً وقيل مُبيساً . بتقدير جيد التمر يُقدرُ ذا الردي

وإن يشا الساعي يبيعه لمن يشا ويقسم مجذوذاً وغير مجذود

وفي النص لا يجزئك إلا مُسبباً . ويحرم أن تبْتَاعَ فرضك فاقتدر

وقيمته عشر الرطب أخرجه عادماً . وعنه متى تقدر على التمر ارفد

س : ٦١ - تكلم عن أحكام ما يلي : حكم بيعت خارص ، متى وقت بيعه ؟

وما الذي يُعتبر لذلك ؟ على من أجرة الخارص ؟ وما حكم قطع الثمرة مع

حضور الساعي بلا إذنه ، وضح ذلك مع الدليل ؟

ج - يُسنُّ أن يبعث الإمام خارصاً لحديث عائشة قالت كان عليه الصلاة

والسلام يبعث عبد الله بن رواحة إلى اليهود يخرصُ عليهم النخيل قبل أن

يؤكل ، متفق عليه وفي حديث عتّاب بن أسيد أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم رواه الترمذي وابن ماجه ، وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه خرص على امرأة بوادي القرى حديقة لها وحديثها في مسند أحمد ، ووقت بعثه إذا بدا الصلاح لأنه وقت دعاء الحاجة الخرص ، ويعتبر أن يكون الخارص مسلماً أميناً خيراً غير متهم ومن يرى الخرص عمر وسهل بن أبي حنيفة والقاسم بن محمد ومالك والشافعي وأكثر أهل العلم قاله في الشرح . وأجرة الخارص قيل : إنها على رب النخل والكرم .

(والقول الثاني) أنها على بيت المال وقال الشيخ منصور ويتوجه من نصيب عامل الزكاة انتهى ويحرم القطع للثمر مع حضور ساع بلا إذنه لحق أهل الزكاة فيها وكون الساعي كالوكيل عنهم وتؤخذ زكاته بحسب الغالب . وفي حاشية الإقناع ويحرم قطعه مع حضور ساع إلا بإذن قطع به في المبدع والإنصاف وغيرهما ولم يذكروا فيه خلافاً مع أنه تقدم أن تعلق الزكاة بالنصاب كتعلق أرش الجنابة فلا يمتنع على ربه التصرف فيه قبل إخراجها وليس كتعلق شركة أو رهن أو دين بمال مفلس على الصحيح انتهى .

س ٦٢ - تكلم بوضوح عن صفة خرص الثمر إذا كان نوعاً واحداً وإذا كان أنواعاً مختلفة ، وما هو الخرص ، وما الحكمة فيه ، وهل يخرص غير النخل والكرم ، وهل للمالك أن يتصرف بالثمرة بعد الخرص ؟

ج - للخارص ورب المال إن لم يُبسمت خارص الخرص كيف شاء إن اتحد النوع فإن شاء خرص كل نخلة أو كرمة على حدة أو خرص الجميع دفعة ويخرص ثمر متنوع كل نوع على حدة وتزكية كل نوع على حدة فيخرج عن الجيد جيداً منه أو من غيره ولا يجزى عنه ردى ولا يلزم بإخراج جيد عن ردى والخرص حزر مقدار الثمرة في رؤس النخل والكرم وزناً بعد أن يطوف به ثم يُقدّره تماًراً أو زيباً ثم يُعرّف الخارص المالك قدر الزكاة فيه ويخيره بين أن يتصرف فيه بما شاء من بيع أو غيره ويضمن قدر الزكاة

وبين حفظ الثمار إلى وقت الجفاف ليؤدي ما وجب فيها وإن حفظها إلى وقت الجفاف زكي الموجود فقط وافق قول الخارص أولاً . وأما الحكمة في الخرص فالذي يظهر أنه لدفع الحرج عن أهل الزراعة فانهم يريدون أن يأكلوا بسرا ورطباً ونيثاً . ونضيفاً وعن المصدقين لأنهم لا يطيقون الحفاظ عن أهلها إلا بشق الأنفس ولا يخرص غير كرم ونخل لأن النص إنما ورد بخرصهما مع أن ثمرهما مجتمع في العذوق والعناقيد فيمكن أن يأتي الخرص عليه غالباً والحاجة إلى أكلهما رطبة أشد من غيرهما فامتنع القياس والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٦٣ : ما الذي يتركه الخارص . وما حكم ترك الخارص شيئاً لرب المال ، وإذا أكل المالك الثمرة أو تلفت بتفريطه فما الحكم ، وإذا ادعى رب المال غلط الخارص فما الحكم ، إذا أبى الخارص أن يترك لرب المال شيئاً فما حكم ذلك واذكر ما تستحضره من دليل ؟

ج - يجب أن يترك في الخرص لرب المال الثلث أو الربع فيجتمد الساعي بحسب المصلحة لحديث مهمل بن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ، رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه ابن حبان والحاكم وقال هذا حديث صحيح الإسناد وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « خففوا على الناس فإن في المال الواطئة والأكلة والعرية ، رواه سعيد وأمر عمر عماله أن يتركوا لهم ما يأكلونه وقال ابن عقيل والآمدی وغيرهما يترك قدر أكلهم وهديتهم بالمعروف بلا تحديد للأخبار الخاصة وللحاجة للأكل والإطعام وغير ذلك وهو قول أكثر أهل العلم وفي الاختيارات الفقهية ص ١٠٠ ، ١٠١ وتسقط الزكاة فيما خرج من مؤنة الزرع والثمر منه وهو قول عطاء بن أبي رباح لأن الشارع أسقط في الخرص زكاة الثلث أو الربع لأجل ما يخرج من الثمرة بالإعراء والضيافة وإطعام ابن السبيل وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التي لا تحصل إلا بها أو لإسقاط الزكاة عنه وإن

أُتلف الثمرة المالك أو تلف بتفريطه ضمن زكاته بخرصها تمراً أو زبيباً قال في الشرح وإن أُلْفها أجنبي فعليه قيمة ما أُلْف، وفي شرح الإقناع قواعد المذهب أن عليه مثله لأنه مثلي فيضمن بمثله وإن ادعى رب المال غلط الخارص غلطاً محتملاً كالسدس قبل قوله بغير يمين كما لو قال لم يحصل في يدي غير كذا فإنه يقبل قوله لأنه قد يتلف بعضه بآفة لا يعلمها وإن فُحش ما ادعاه من الغلط كالنصف أو الثلث لم يقبل لأنه لا يحتمل فيعلم كذبه وإن لم يترك شيئاً فرب المال أكل قدر الثلث أو الربع من ثمر ومن حب ولا يحتسب به عليه قال أحمد في رواية عبد الله : لا بأس أن يأكله الرجل من غلته بقدر ما يأكل هو وعياله ولا يحتسب وإن لم يأكله كمل به النصاب وتؤخذ زكاة ما سواه بالقسط فلو كان الثمر كله خمسة أوسق ولم يأكل منه شيئاً حسب الربع الذي كان له أكله من النصاب فيكمل ويؤخذ منه زكاة ما سواه وهو ثلاثة أوسق وثلاثة أرباع وسق والله أعلم .

س ٦٤ - أذكر ما تفهمه عن حكمة ترك الثلث أو الربع لرب المال من حب ومن ثمر ، وما معنى قولهم فيجتهد بحسب المصلحة في أن يترك الثلث أو الربع : وهل لرب الحبوب والثمار أن يهدي منها قبل إخراج زكاتها ، وإذا كان الزرع والثمر مشتركاً فهل له أن يأكل من دون إذن شريكه ، وهل يلزم رب المال أن يزكي ما تركه خارص من الواجب ؟

ج - الحكمة والله أعلم أنه لأجل التوسعة على رب المال لأنه يحتاج إلى الأكل هو وأضيافه وجيرانه وأهله ويأكل منها المارة وفيها الساقطة فلوا استوفى الكل أضربهم . ومعنى الاجتهاد بحسب المصلحة أن ينظر إن كان كثير العيال والأضياف ترك له الثلث وإلا ترك له الربع ولا يهدي رب المال من الزرع قبل إخراج زكاته قال أحمد وقد سألته المرزوي عن فريك السنبيل قبل أن يقسم قال لا بأس أن يأكل منه صاحبه بما يحتاج إليه قال فيهدى للقوم منه قال لا حتى يقسم وأما الثمر فما تركه خارص له صنع

به ما شاء ويزكى رب مال ما تركه خارصاً من الواجب لأنه لا يسقط بترك الخارص ويزكى رب مال ما زاد على قول خارص أنه يحى منه تمرٌ وزبيب كذا عند جفاف لما سبق ولا يزكى ما نقص عن قول خارص لأنه لا زكاة فيما ليس في ملكه ولا يأكل من زرع وثمر مشترك شيئاً إلا بإذن شريكه كسائر الأموال المشتركة ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

(من النظم مما يتعلق ببيعة الخارص)

وبعثةٌ عدلٌ خارصٌ ذى إصابة بيدو صلاح الثمر شريعٌ لمقتضى
فينخرص نوعاً دفعةً أو مفارقةً ويخرص بالأنواع خرصاً تعدد
ويلزم ترك الثلث أو ربع ما كل وقيل بمعروفٍ بغير تحدد
وليس له من قبل خرصٍ تصرفٌ

وبعدُ اضمنُ فرضاً وكُنْ مُطابقَ اليدِ
ويأكله الملاكُ إن لم يُمكنُوا

وتقبلُ دَعْوَى حَيْفٍ خرصٍ مُعَوَّدِ
ومن كل صنف يؤخذ العشر مفرداً ومن وسطٍ إن شقَّ أخذُ التسعِ
س ٦٥ : على من تجب الزكاة في الأرض المستعارة أو المستأجرة للزرع
وإذا غصب إنسان أرضاً فزرعها فهل الزكاة على الغاصب أو على رب الأرض
وما هي الأرض الخراجية ، وهل يجتمع فيها العشر والخراج ؟ وما هي الأرض
العشرية ؟

ج : الزكاة في خارج من أرض مستعارة على مستعير ، والزكاة في خارج من أرض مؤجرة على مستأجر الأرض دون مالِكها لأنها زكاة مال فكانت على مالِكها كالمسائمة وكما لو استأجر حانوتاً يتجر فيه ولأن الزكاة من حقوق الزرع ولذلك لو لم تزرع لم تجب وتتقدر بقدر الزرع بخلاف الخراج فإنه من (م ٤ - الأسئلة والأجوبة)

حقوق الأرض على من هي بيده ومتى حصده غاصب أرض زرعه من أرض
مقصوبة زكاه لاستقرار ملكه عليه ويزكيه رب الأرض إن تملكه قبل حصده
ولو بعد اشتداد حبه لأنه يتملكه بمثل بذره وعرض لواحقه فقد استند ملكه
إلى أول زرعه فكأنه أخذه إذن ، وقيل يزكيه الغاصب لأنه ملكه وقت الوجوب
والأرض الخراجية ثلاثة أضرب (القسم الأول) ما فتح عنوة ووقف على المسلمين
وضرب عليه خراج معلوم فإنه يؤدي الخراج عن رقبة الأرض وعليه العشر عن
غلته إذا كانت لمسلم وكذا الحكم في كل أرض خراجية وبه قال عمر بن عبد العزيز
والزهري والأوزاعي ويحيى والأنصاري وربيعه ومالك والثوري والشافعي
وابن المبارك وإسحق وأبو عبيد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) وقال ﷺ وفيما سقت السبل العشر، ولأنهما
حقان يجبان لمستحقين يجوز وجوب كل واحد منهما على المسلم لجاز اجتماعهما
كال كفارة والقيمة في الصيد الحريم المملوك (والثانية) ما جلا عنها أهلها خوفاً منا
(والثالثة) ما صولحوا على أنها لنا ونقرها معهم بالخراج ، والأرض العشرية خمسة
أضرب (الأولى) ما أسلم أهلها عليها كالمدينة ونحوها (والثانية) ما أحياه المسلمون
واختطوه كالبصرة ونحوها (والثالثة) ما صولح أهلها على أن يملكهم بخراج يضرب
عليهم كالبنين (والرابعة) ما فتح عنوة وقسم بين غانميه كنصف خيبر (والخامسة)
ما أقطعه الخلفاء الراشدون من السواد إقطاع تملكه كالذي أقطعه عثمان رضي
الله عنه لسعد وابن مسعود وخباب قال في شرح المنتهى وحمله القاضي على أنهم
لم يملكوا الأرض بل أقطعوا المنفعة وأسقط الخراج عنهم للمصلحة أي لأنها
وقف كما يأتى ، مما يتعلق بالأرض الخراجية من النظم :

وَيُؤْخَذُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ دُونَ مَالِكٍ	وَمِنْ مُسْتَعِيرٍ مُخَذٌ وَدَعُ ذَا التَّجْوِدِ
وَعَنْهُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِينَ خَرَاجُهَا	وَلَا فَرْضَ بَعْدَ الْعُشْرِ بِالْمَكْتَفَاهَتِ
وَمَا أَخْرَجَتْهُ أَرْضٌ مُصْلِحَ فَرْكِهِ	وَفِي عَنْوَةٍ بَعْدَ الْخَرَاجِ تَفَقُّدِ
وَأِنْ كَانَ يَبْقَى بَعْدَهُ قَدْرٌ مُنْصَبٍ	فِيَا مُسَالِماً أَهْلَ الزَّكَاةِ بِهَا مُجْدِ

٧ - فصل في زكاة العسل

س ٦٦ - ما الواجب في العسل وما نصابه ووضح ذلك مع ذكر الخلاف؟ وهل تجب الزكاة فيما ينزل من السماء كالحن ونحوه؟ وهل تتكرر زكاة المعشرات أم لا؟ ووضح ذلك مع ذكر الدليل والتعليل؟

ج - يجب في العسل العشر سواء أخذه من موات أو مملوكة ونصابه ١٦٠ مائة وستون رطلا عرافية لما ورد عن أبي سيارة قال قلت يا رسول الله إن لي نحلا قال فاد العشور قال قلت يا رسول الله أحمل لي جبلها قال فحمي لي جبلها، رواه أحمد وابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه أخذ من العسل العشر رواه ابن ماجه وفي رواية جاء هلال أحد بني مُنْهَمان إلى رسول ﷺ بعشور نحل له وكان يسأله أن يحمي له وادياً يقال له سَلْبَةُ فحمي له ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان ابن وهب إلى عمر يسأله عن ذلك فكتب عمر: إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نحل فاحم له سَلْبَتَهُ وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله مَنْ يَشَاءُ رواه أبو داود والنسائي، ولأبي داود في رواية بنحوه وقال من كل عشر قرب قربة.

وروى الجوزجاني عن عمر أن ناساً سألوه فقالوا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع لنا وادياً باليمن فيه خلايا من نحل وإنا نجد ناساً يسرقونها فقال عمر إن أدبتم صدقاتها من كل عشرة أفراق فراقاً حميناها لكم وهذا تقدير من عمر رضي الله عنه

(والقول الثاني) لازكاة فيه لأنه مائع خارج من حيوان أشبه اللبن وهو قول مالك والشافعي وابن أبي ليلى وابن المنذر وقال ليس في وجوب الصدقة في العسل حديث يثبت ولا إجماع انتهى - قال في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار آخر صفحة ١٤٦.

«واعلم أن حديث ابن سبارة وحديث هلال إن كان غير أبي سبارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لأنها تطوعا بها وحسبى لهما بدل ما أخذ وعقل عُمَرُ العلة فأمر بمثل ذلك ولو كان سبيله سبيل الصدقات لم يخير في ذلك وبقية أحاديث الباب لا تنهض للاحتجاج بها ويؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأحاديث القاضية بأن الصدقة إنما تجب في أربعة أجناس. ويؤيده أيضاً ما رواه الحميدى بإسناده إلى معاذ بن جبل أنه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله ﷺ بشيء انتهى، ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر كالمن والزنجبيل والشير خشك ونحوه ولا تتكرر زكاة المعشرات ولو بقيت أحوال ما لم تكن للتجارة فتقوم عند كل حول بشرطه كسائر عروض التجارة لأنها حينئذ مرصدة للنماء كالأثمان والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم.

٨ - فصل في المعدن

س ٦٧ - عرف المعدن؟ وما مثاله؟ وما الواجب فيه؟ ومتى تجب زكاته؟ وهل الواجب من عينه أو قيمته؟ ولمن يُضرف الواجب فيه؟ وما هو الدليل؟

ج - المعدن كـمـجـلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه سمي بذلك لعدن ما أنبته الله فيه أي لإقامته يقال عدن بالمقام عدونا أقام به ومنه جنات عدن، ثم أطلق على الجواهر ونحوه من تسمية الحمال باسم المحل وإلا لحقيقة المعدن يوصف به المستقر فيه. وعرفا هو كل متولد في الأرض لا من جنسها ولا نبات كذهب وفضة وجوهر وبلور وعقيق وصفر ورصاص وحديد وكحل وزرنيخ ومغرة وكبريت وزفت وملح وزئبق وقار ونفط ونحو ذلك، والواجب فيه ربع العشر لعموم قوله تعالى «وما أخرجنا لكم

من الأرض ، ولأنه مال لو غنمه أخرج خمسه فإذا أخرجه من معدن وجبت زكاته كالذهب والفضة ، وعن ابن عمر قال أتى النبي ﷺ بقطعة من ذهب كانت أول صدقة جاءت من معدن لنا فقال إنها ستكون معادن وسيكون فيها شر خلق الله عز وجل رواه الطبراني في المعجم الصغير وتجب زكاة المعدن في الحال لأنه مال مستفاد من الأرض فلم يعتبر له حول كالزراع وتأخذ زكاته من عين أثمان وقيمة غيره ويصرف لأهل الزكاة لما روى ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث المعادين القبلية قال فذلك لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم رواه أبو داود وقال أبو عبيد بلاد معروفة بالحجاز .

س ٦٨ : هل يحتسب بمؤنة السبك والتصفية والاستخراج ؟ ما الذي يشترط لذلك ؟ وما حكم إخراج زكاة معدن قبل سبك وتصفية ؟ ومتى يستقر وجوب زكاة المعدن ؟ وهل تسقط زكاة المعدن بتلفه ؟ بين حكم الجامد والجاري ؟ وإذا سبق اثنان إلى معدن في موات فما الحكم ؟

ج : لا يحتسب بمؤنة سبك وتصفية ولا يحتسب بمؤنة استخراج معدن إن لم تكن ديناً فإن كانت ديناً زكى ما سواها كالخراج لسبقها الوجوب ويشترط كون مخرج معدن من أهل وجوب الزكاة فإن كان كافراً أو مكاتباً أو مديناً ينقص به النصاب لم يلزمه كسائر الزكوات وحديث المعدن جبار وفي الركاز الخمس قال القاضي وغيره أراد بقوله جبار إذا وقع على الأجير شيء وهو يعمل في المعدن فقتله لم يلزم المستأجر شيء ويشترط بلوغ النقد أو قيمة غيره نصاباً بعد سبك وتصفية كحب وتمر ولا يجوز إخراجها إذا كانت أثماناً إلا بعد سبك وتصفية وذلك لأن وقت الإخراج منها بعد السبك والتصفية ويستقر الوجوب في زكاة المعدن بأحرازه فلا تسقط بتلفه بعد مطلقاً وقبله بلا فعله ولا تفريطه تسقط والمعدن الجامد المخرج من مملوكة لربها لكن لا تلزمه زكاته

حق يصل إلى يده والجاري الذي مادة لا تنقطع لمستخرجه وإن سبق اثنان إلى معدن في موات فالسابق أولى به ما دام يعمل لحديثه من سبق إلى مباح فهو أحق به ، فإن ترك العمل جاز لغيره العمل فيه .

س ٦٩ : هل تنكرر زكاة المعدن ؟ وهل يضم جنس من معادن إلى جنس آخر في تكميل النصاب ؟ وضح ذلك وتعرض لذكر الخلاف ؟ وهل في المسك والزباد والمخرج من البحر زكاة واذكر الدليل والتعليل ؟

ج : لا تنكرر زكاة معدن لأنه عرض مستفاد من الأرض أشبه المعشرات غير نقد فتكرر زكاته لأنه معد للنماء كالمواشي ، ولا يضم جنس من معادن إلى جنس آخر في تكميل النصاب كبقية الأموال غير نقد فيضم ذهب إلى فضة من معدن وغيره ، قال في الإنصاف لا يضم جنس من المعدن إلى جنس آخر على الصحيح من المذهب اختاره القاضى وغيره وقدمه في الفروع وقيل يضم اختاره بعض الأصحاب قال ابن تيميم وهو أحسن وقيل يضم إذا كانت متقاربة كقار ونفط وحديد ونحاس وجزم به في الإفادات وقال المصنف والصواب إن شاء الله إن كان في المعدن أجناس من غير الذهب والفضة ضم بعضها إلى بعض لأن الواجب في قيمتها فأشبهت العروضة انتهى ويضم ما تعددت معادنه واتحد جنسه ، ولا زكاة في مسك وزباد ولا مخرج من بحر كسمك وأواؤ ومرجان وعنبر ونحوه ولو بلغ نصابا لأن الأصل عدم الوجوب وكان العنبر وغيره يوجد في عهده عليه الصلاة والسلام وعهد خلفائه ولم ينقل عنه ولا عنهم فيه شيء فوجب البقاء على الأصل ولأن الغالب فيه وجوده من غير مشقة فهو كالمباحات الموجودة في البر ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

(مما يتعلق بالمعدن من النظم)

وَيُفَرِّضُ أَيْضاً مِنْ مَعَادِنِ جَوْهَرٍ

وَقَارٍ وَصُفْرِ وَالرَّصَاصِ وَإِسْمِدٍ

وَمِلْحٍ وَكَبْرِيتٍ وَنَفْطٍ وَمَغْرَةٍ

وَسَائِرٍ مَا يُسَمَّى بِمَعْدِنِ أَعْدَدِ

إِذَا كَانَ مِنْ أَمَانَةٍ قَدَرٍ مَنَصَّبِ

وَمَقْدَارِهِ مِنْ غَيْرِ قِيَمَتِهِ قَدَرِ

وَوَقْتِ وَجُوبِ الْفَرَضِ حِينَ حَيَازِهِ

وَوَقْتِ الْأَذَاكِ مَعَ سَبَبِيكِهِ وَالتَّهْمِيدِ

إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّزَكِّي مَخْرَجِ

وَمَصْرَفِهِ مِثْلَ الزَّكَاةِ فَقَدِيدِ

وَفِي الْكُلِّ رُبْعُ الْعُشْرِ مِمَّا شَرَطْتُهُ

وَلَوْ حِينَزَ فِي مَرَّاتٍ فَعْدِلِ مُرَدِّدِ

إِذَا أَمْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا تَرَكَ مُهْمِلِ

وَفِي خُلُطَةِ الْجَمْعِ أَرَوْ قَوْلَيْنِ وَأَسْمِدِ

وَلَا شَيْءَ فِيمَا يُخْرِجُ الْبَحْرُ مُظْلَقاً

وَمِثْلِكَ وَعَنْهُ مِنْهُ كَالْمَعْدِنِ أَرْفِيدِ

٩ - فصل في الركاز

س ٧٠ : ما هو الركاز ؟ وما الواجب فيه ؟ وبئس مصرفه ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : الركاز السكز من دفن الجاهلية أو من تقدم عن كفر في الجملة عليه أو على بعضه علامة كفر فقط وما خلا من علامة أو كان على شيء منه علامة المسلمين فاقطة لا يملكه إلا بعد التعريف لأنه مال مسلم لم يعلم زوال ملكه عنه وتغليباً لحكم دار الإسلام ، ويجب في الركاز الخمس لما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ والعجماء جرحها جبّار والبرّ جبّار والمعدن جبّار وفي الركاز الخمس ، متفق عليه ، ويصرف الخمس مصرف النى للمصالح كما لما روى أبو عبيد بإسناده عن الشعبي أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة فأتى بها عمر بن الخطاب فأخذ منها مائتي دينار ودفع إلى الرجل بقيتها وجعل يقسم المائتين بين من حضر من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فقال أين صاحب الدنانير فقام إليه فقال عمر خذ هذه الدنانير فهي لك ، فلو كان الخمس زكاة لخص بها أهل الزكاة ، وقيل إن مصرفه مصرف الصدقات لما روى الإمام أحمد بإسناده عن عبد الله بن بشر النخعي عن رجل من قومه يقال له ابن حَمَمَةَ قال سَقَطْتُ على حرة من دَيْرٍ قَدِيمٍ بالكوفة عند حبانة بشر فيها أربعة آلاف درهم فذهبت بها إلى علي عليه السلام فقال أقسمها خمسة أخماس فقَسَمْتُها فأخذ منها عليّ خمسة وأعطاني أربعة أخماس فلما أدبرت دعائي فقال في جيرانك فقراء ومساكين فقلت نعم قال فخذها واقسم منها بينهم ، والمساكين مصرف الصدقات ولأنه حق يجب في الخارج من الأرض فأشبهه صدقة المعدن ؛ والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٧١ : متى يجب خمس الركاز ؟ وهل يجوز إخراج الخمس من غير ركاز ؟ وهل يمنع الدين خمس الركاز ؟ وهل لو أجدته أن يفرق الخمس بنفسه ؟ وإذا كان واجده أجيراً أو مكاتباً أو صغيراً أو مجنوناً أو ذمياً أو مستأمناً فما الحكم ؟

ج : يجب في الركاز الخمس في الحال في أي نوع من المال ولو غير نقد ويجوز إخراج الخمس من غيره كزكاة الحبوب وغيرها ولا يمنع الدين خمس الركاز ، ويجوز لو أجدته أن يفرق الخمس بنفسه وبأقيه لو أجدته ولو ذمياً أو مستأمناً بدارنا أو مكاتباً أو صغيراً أو مجنوناً ويخرج عنها وليها كزكاة مالهما ونفقة تجب عليهما إلا أن يكون واجده أجيراً فيه لطلبه فالباقي إذن لمستأجره لأن الواجد نائب عنه ، ولو استؤجر لحفر بئر أو هدم شيء فوجدته فهو له لا لمستأجره لا من كسب الواجد وإن وجدته عبد فهو من كسبه فيكون لسيده كسائر كسبه .

س ٧٢ : إذا وجد الركاز واجدته في موات أو شارع أو أرض لا يعلم مالكمها أو في خربة أو في ملكه الذي أحياءه فله من الركاز ؟

ج : إن وجدته واجدته في موات أو شارع أو أرض لا يعلم مالكمها أو وجدته في طريق غير مملوك أو في خربة أو في ملكه الذي أحياءه فهو لو أجدته وإن علم مالك الأرض التي وجد بها الركاز أو كانت الأرض منتقلة إلى واجد الركاز فهو له أيضاً إن لم يدعه المالك للأرض لأن الركاز لا يملك بمالك الأرض لأنه مودع فيها للنقل عنها فلو ادعاه مالك الأرض التي وجد بها بلا بينة تشهد له به ولا وصف بصفة به فالركاز للمالك الأرض مع يمينه لأن يد مالك الأرض على الركاز فرجح بها وكذا لو ادعاه من انتقلت عنه الأرض لأن يده كانت عايمها ، وإن اختلفت ورثة المالك فادعى بعضهم أنه لمورثهم وأنكر البعض الآخر فحكم من أنكر حكم المالك الذي لم يعترف به وحكم المدعين حكم المالك المعترف فيحلفون ويأخذون نصيبهم وكذا ورثة من انتقلت عنه .

(من ما يتعلق بالركاز من النظم)

وفرض الركاز الخمس من كل ما لنا
ولو قل مثل النوى في الحال أورد
فيؤخذ خمس إن يجده معاهد
وفي الثاني لا والكل خذه
وعنه إلى أهل الزكاة اذفع عنه
وأربعة الأخماس منه لو أجد
وسيان في أى الرابع أوجدته
وعن أحمد للمالك إن علم أن
وإن رده من عنه حزت مكانه
فجاوز إلى من قبله وتصعد
وقولان هل يعطى لمن عنه نقلت
ومقربه من غير وصف وشهد
وذلك دفن الكافرين بزيهم
ومع شك أو زى الهدى اللقطة أنشد
وتمتنع في أرض حرب غنيمة
بجمع أتوا في منعة وتعدد
وأن يتأني الأخذ من غير منعة
فذاك ركاز في الأصح المجود
وجوز صيرف الخمس منه لو أجد
في الأقوى إذا ما كان أهل التزود

١٠ - باب زكاة الذهب والفضة

س ٧٣ - تمكلم عما تجب فيه الزكاة من الأثمان مع ذكر الدليل ؟

ج - مما تجب فيه الزكاة الأثمان وهي النقود من الذهب والفضة وما يقرم مقامها من أوراق وفلوس نقدية ووجوب الزكاة فيها بالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقولہ تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) الآية والسنة مستفيضة بذلك ومنه حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار يحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد ، رواه مسلم وروى البخاري وغيره في كتاب أنس » وفي الرقة ربع العشر فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها والرقة هي الدراهم المضروبة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » متفق عليه وأجمع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا وقيمته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه إلا ما اختلف فيه عن الحسن » قاله في المغني والشرح الكبير ،

س ٧٤ - ما أقل نصاب ذهب وفضة ؟ وما مقدار كل منهما في الريال الحالي والجنيه ؟ وتكلم بوضوح عن الأوراق الموجودة حالياً ؟

ج - أقل نصاب ذهب عشرون مثقالا زنة المثقال درهم وثلاثة أسباع درهم ولم تتغير في جاهلية ولا إسلام ، وزنة العشرين مثقالا بالدراهم ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم إسلامي وخمسة وعشرون وسبعا دينار وتسعة بالذي زنته درهم وثلاثون مثقالا ثلثان وسبعون حبة

شعير متوسطة . والنصاب بالذهب بالجنيه السعوى وكذلك بالجنيه الفرنجى
أحد عشر جنيها ونصف جنيه . وأقل نصاب نضه مائتا درهم وبالريال المرنى
ستة وخمسون ريالاً تقريباً وبالريال الفرنسى ثلاثة وعشرون ريالاً تقريباً
لما فى الصحيحين من حديث أبى سعيد أن النبى ﷺ قال : ليس فيما دون خمس
أوراق صدقة ، والأوقية أربعون درهماً وهى بالمثاقيل مائة وأربعون مثقالاً .
وأما الأوراق الموجودة فإذا ملك منها ما يقابل نصاباً من الفضة وحال عليها
الحصول فإنه يخرج منها ربع العشر ويحب فى الذهب والفضة ربع العشر
مضروبين أو غير مضروبين لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : إذا كانت مائتا
درهم فقيمها خمسة دراهم ، ولعموم ما تقدم وعن ابن عمر وعائشة أن النبى ﷺ
كان يأخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال رواه ابن ماجه .

س ٧٥ - تكلم عن حكم مغشوش الذهب ؟ وهل يحزى إخراج الزكاة
من المغشوش ؟ وماذا يعمل إذا شك فى بلوغ مغشوش نصاباً ؟ وإذا أخرج
ردى عن أعلى فما الحكم ؟ وهل يحزى إخراج مغشوش عن خالص وقليل
القيمة عن كثيرها ؟

ج - يزكى مغشوش ذهب وفضة بلغ خالصه نصاباً وإلا فلا فإن شك فى
بلوغ مغشوش نصاباً سبكه واحتاط فأخرج ما يحزىه بيقين لتبرأ ذمته والأفضل
إخراجه عنه مالا غش فيه ، ويزكى غش من نقد بلغ يضم نصاباً فأربع مائة ذهب
فيها مائة فضة وعنده مائة فضة يزكى المائة الغش لأنها بلغت نصاباً بضمها إلى
المائة الأخرى ، وكذلك لو بلغ نصاباً بدون الضم كخمسمائة درهم فيها ذهب ثلاثمائة
وفضة مائتان فيزكى المائتين الغش لأنها نصاب بنفسها وإن شك من أيهما الثلاثمائة
درهم احتاط فجعلها ذهباً فيخرج زكاة ثلاثمائة درهم ذهباً ومائتى درهم فضة
احتياطاً . ويعرف غش الذهب المغشوش بوضع ذهب خالص وزن المغشوش
بمائه فى إناء أبفله كأعلاه ثم يرفع الذهب ثم يوضع نضه خالصة وزن

المغشوش والفضة أضخم من الذهب ثم ترفع ثم يوضع مغشوش ثم يرفع ويعلم عند وضع كل من ذهب وفضة ومغشوش علو الماء في الإناء والأولى كونه ضيقاً ليظهر ذلك فإن تنصف بينهما علامة مغشوش فنصفه ذهب ونصفه فضة ومع زيادة أو نقص عن ذلك بحسابه ويخرج عن جيد صحيح من ذهب أو فضة من نوعه كالماشية لو جرب الزكاة في عينه ويخرج عن ردى من ذهب وفضة من نوعه لأن الزكاة مواساة فلا يلزمه إخراج أعلى مما وجبت فيه. وإن اختلفت أنواع مزي أخرج من كل نوع بحسبه لأنه الواجب شق أو لم يشق والأفضل الإخراج من الأعلى لأنه زيادة خير للفقراء ويجزى إخراج ردى عن أعلى مع الفضل كدينار ونصف من الردى عن دينار جيد مع تساوى القيمة لأن الربا لا يجري بين العبد وربّه كما لا يجزى بين العبد وسيدّه، ويجزى إخراج مغشوش عن خالص جيد مع الفضل وتجزى درهم سود عن درهم بيض مع الفضل نصاً لأنه أدى الواجب قيمة وودراً كما لو أخرج من عينه ويجزى قليل القيمة عن كثيرها مع اتفاق الوزن لتعلق الوجوب بالنوع وقد أخرج منه ولا يجزى أعلى عن واجب بالقيمة دون الوزن فلو وجب نصف دينار ردى فأخرج عنه ثلث جيد يساويه قيمة لم يجزه لمخالفة النص فيخرج أيضاً سدساً.

س ٧٦ - هل يضم أحد النقدين إلى الآخر في تكميل النصاب وما حكم ضم قيمة العروض إلى الذهب أو الفضة؟ وما حكم ضم جيد كل جنس ومضروبه إلى رديته وتبره؟

ج - يضم أحد النقدين إلى الآخر بالأجزاء في تكميل النصاب لأن زكاهما ومقاصدهما متفقة ولأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر فضم إلى الآخر كأنواع الجنس ويخرج أحد النقدين عن الآخر فيخرج ذهب عن فضة وعكسه بالقيمة لا شترأكما في المقصود من الثنية والتوسل إلى المقاصد فهو كإخراج مكسرة عن صحاح بخلاف سائر الأجناس لاختلاف مقاصدهما

ولأنه أرفق بالمعطي والأخذ ولئلا يحتاج إلى التشقيص والمشاركة أو بيع أحدهما نصيبه من الآخر في زكاة مادون أربعين ديناراً وإن اختار الدفع من الجنس وأباه فقير اضطرر يلحقه في أخذه لم يلزم مالك إجابته لأنه أدى فرضه فلم يكاف سواء ويضم جيد كل جنس ومضروبه إلى رديته وتبره وتضم قيمة عروض تجارة إلى الذهب أو الفضة وتضم إلى جميعه فلو كان ذهب وفضة وعروض ضم الجميع في تكميل النصاب لأن العرض مضموم إلى كل منهما فوجب ضمهما إليه . والله أعلم .

١١ - فصل في زكاة الحل

س : ٧٧ تكلم بوضوح عن حكم زكاة الحل ، وأذكر ما فيه من خلاف ودليل أو تعليل باستقصاء ؟

ج - تجب الزكاة في حل الذهب والفضة إذا بلغ نصاباً بنفسه أو بما يضم إليه من جنسه أو في حكمه ولم يكن معداً للاستعمال ولا للاعارة فان كان معداً أو لأحدهما فلا زكاة فيه لما روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى بناته وجواريه الذهب ولا يخرج من حلهم الزكاة ورواه عبد الرزاق أنبأنا عبد الله عن نافع أن ابن عمر قال لا زكاة في الحل وروى مالك أيضاً عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها كانت تلى بنات أخيها يتامى في حجرها فلا تخرج من حلهم الزكاة كلاهما في الموطأ (أثر أخرجه) الدارقطني عن شريك عن علي بن سليمان قال سألت أنس بن مالك عن الحل فقال ليس فيه زكاة أثر أخرجه الشافعي ثم البيهقي من جهة أبي سفيان عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن خالد يسأل جابر بن عبد الله عن الحل أفينه الزكاة قال جابر لا فقال وإن كان يبلغ ألف دينار فقال جابر كثير (أثر آخر) أخرجه الدارقطني عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن

أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تحلى بناتها الذهب ولا تزكيه نحرأ من خمسين ألفاً قال صاحب التنقيح قال الأثرم سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول « خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحللى زكاة: أنس بن مالك وجابر بن عمر وعائشة وأسماء » انتهى كلامه قال في شرح الإقناع وماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لامرأة في يدها سواران من ذهب هل تعطين زكاة هذا قالت لا قال أسرك أن يسورك الله بسوارين من نار ، رواه أبو داود فهو ضعيف . قال أبو عبيد والترمذى وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع العشر فجوابه إنها الدراهم المضروبة قال أبو عبيد لا يعلم هذا الاسم في الكلام المعقول عند العرب إلا على الدراهم المضروبة ذات السكة السائرة بين المسلمين وعلى تقدير الشمول يكون مخصصاً بما ذكرنا ولأنه مرصود لاستعمال المباح فلم يجب فيه الزكاة كالعوامل وثياب القنية قال المعلق على شرح الإقناع في ص ٢١١ على حديث المسكتين : الحديث عند أبي داود وغيره أنت امرأة من أهل اليمن النبي صلى الله عليه وسلم ومعهما ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها « أعطين زكاة هذا » الحديث قال أبو عبيد في الأموال ص ٤٥٤ هذا الحديث لانه يروى إلا من وجه واحد بإسناد وقد تكلم به قديماً وحديثاً فإن يكن الأمر على ما روى وكان عن النبي ﷺ محفوظاً فقد يحتمل معناه أن يكون أراد بالزكاة العارية كما فسرتها العلماء سعيد بن المسيب والشعبي والحسن وقتادة في قولهم زكاته عاريته ولو كانت الزكاة في الحللى فرضاً كفرض الرقة ما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك على أن يقوله لامرأة يخصصها به عند رؤيته الحللى عليها دون الناس ولكن هذا كسائر الصدقات الشائعة المنتشرة عنه في العالم من كتبه وسفنه ولفعلته الأئمة بعد وبهذا القول قال القاسم والشعبي وقتادة ومحمد بن علي وعمرة ومالك والشافعي وأبو عبيد وإسحاق وأبو ثور . قال في الاختيارات الفقهية ونقل عن غير واحد من الصحابة أنه قال زكاة الحللى عاريته لهذا تنازع أهل هذا القول هل يلزمها أن تعيره لمن يستعيره إذا لم يكن في ذلك ضرر عليها على

وجهمين في مذهب أحمد وغيره والذي ينبغي إذا لم تخرج الزكاة عنه أن تعيره وأما إن كانت تكريه ففيه الزكاة عند جمهور العلماء وفي شرح أصول الأحكام قال ابن القيم وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وهو الراجح وإنه لا يخلو من زكاة أو عارية.

(والقول الثاني) أن فيه الزكاة وإن كان معداً للاستعمال أو للاعارة لظاهر الآيات وللأحاديث العامة والخاصة فمن الأحاديث العامة حديث أبي سعيد الخدري «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» أخرجاه في الصحيحين ومسلم عن جابر نحوه ومنها ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يدها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها «أنعطين زكاة هذا» قالت لا قال «يسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة» سوارين من نار» قال فخذفتهما وألقتهما إلى النبي ﷺ فقالت هما لله ولرسوله رواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني. وما ورد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتخات من ورق فقال ما هذا يا عائشة» فقالت «صنعتهن أنزين لك» قال «حسبك من النار» رواه أبو داود والدارقطني، وفي إسناد محمد بن يحيى الغافقي وقد احتج به الشيخان وغيرهما عن أم سلمة قالت «كنت ألبس أوصاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو فقال ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز» رواه مالك وأبو داود والآثار. روى بن أبي شبة في مصنفه حديثنا وكيع عن مساور الوراق قال «كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن «مر من قبلك من نساء المسلمين أن «يزكّين حُلِيِّهن» ولا يحملن الزيادة والهدية بينهن تقارضا» قال البخاري في تاريخه هو مرسل أثر آخر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود قال «في الحلّي الزكاة» انتهى من طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه أثر آخر أخرجه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه كان

يكتب إلى خازنه سالماً أن يخرج زكاة حلي بناته كل سنة ، وكما روى هذا عن
عمر وابن مسعود فقد روى أيضاً عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص
وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد وعبد الله بن شداد وجابر
ابن زيد وابن سيرين وميمون بن مهران والزهرى والثورى وأصحاب الرأى
لعموم ما تقدم . والذي يرجع عندى القول الأول لما تقدم ولأنه مرصود
للاستعمال المباح ولم يرصد للنماء ، والزكاة إنما شرعت في الأموال النامية والله
أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٧٨ - تكلم عما يلي واذكر أمثلة توضح ما يحتاج إلى توضيح الحلى ،
المحرم ما أعد للكرام ، وما أعد للنفقة ، هل العبرة بالوزن؟ وبأى شيء يقوّم
مباح الصناعة : تحلية المسجد والمحراب ، تحلية السقف والحائط ؟

ج - تجب الزكاة في محرم كآنية ذهب وفضة لأن الصناعة المحرمة كالعدم ،
وتجب الزكاة في حلى مباح معد للكرام أو نفقة ونحوه إذا بلغ نصاباً وزناً
لأن سقوط الزكاة فيما أعد لاستعمال أو إعاره لصرفه عن جهة النماء فيبقى ما عداه
على الأصل إلا المباح من الحلى المعد للتجارة ولو نقد فيعتبر نصابه قيمة كسائر
أموال التجارة ويقوّم مباح صناعة لتجارة ولو نقداً بنقد آخر فإن كان
من ذهب قوّم بفضة وإن كان من فضة قوّم بذهب إن كان تقويمه بنقد آخر
أعظ للفقراء أو نقص عن نصابه كخواتم فضة لتجارة زنتها مائة وتسعون
درهماً وقيمتها عشرون مثقالاً ذهباً فيزكيها ربع عشر قيمتها فإن كانت مائتي
درهم وقيمتها تسعة عشر مثقالاً وجب أن لا تقوم وأخرج ربع عشرها .
ويعتبر مباح صناعة من حلى تجب زكاته الغير تجارة بلغ نصاباً وزناً في إخراج
زكاته بقيمته اعتباراً للصنعة ويحرم أن يحلى مسجد أو محراب بنقد أو أن يمويه
سقف أو حائط بنقد وكذا سرج ولجام ودواة ومقلبة ونحوها لأنه سرف
ويفضى إلى الخيلاء وكسر قلوب الفقراء فهو كالآنية . وقد نهى النبي ﷺ عن

التختم بخاتم الذهب للرجل فتمويه نحو السقف أولى وتجب إزالته كسائر المنكرات وتجب زكاته إذا بلغ نصاباً بنفسه أو ضم إلى غيره إلا إذا استهلك فلم يجتمع منه شيئاً فيهما .

س ٧٩ - ما الذي يباح من الذهب والفضة وما الذي يباح للنساء وهل يجب في الجواهر واللؤلؤ زكاة ؟

ج - يباح لذكر من فضة خاتم لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق متفق عليه ولبسه بخنصر يساره أفضل قال الدارقطني وغيره المحفوظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتختم في يساره ، وضعف أحمد في رواية الأثرم وغيره حديث التختم ، باليمن ويجعل فسه مما يلي كفه لأنه عليه الصلاة والسلام كان يفعل ذلك قاله في الفروع ، وكان ابن عباس وغيره يجعله مما يلي ظهر كفه ولا بأس بجعله مثقالاً فأكثر لأنه لم يرد فيه تحديد مالم يخرج عن العادة لأن الأصل التحريم خرج المعتاد لفعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة وله جعل فسه منه ومن غيره لأن في البخاري من حديث أنس كان فسه منه ، ولمسلم كان فسه حبشياً ويكره لبسه في سبابة ووسطى للنهي الصحيح ويباح لذكر من فضة قبعة سيف لقول أنس كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ فضة رواه الأثرم والقبعة ما يجعل على طرف القبضة ولأنها معتادة له أشبهت الخاتم ويباح حلية منطقة وهي ما يشتد به الوسط وتسميه العامة الحياصة لأن الصحابة اتخذوا المناطق محلاة بالفضة ولأنها كالخاتم وعلى قياسه حلية جوشن وهو الدرع وخوذة وهي البيضة وخف وران وهي شيء يلبس تحت الخف وحمائل سيف لأن هذه معتادة للرجل فهي كالخاتم ولا يباح حلية ركاب ولجام ردواة ونحو ذلك ويباح لذكر من ذهب قبعة سيف قال أحمد كان في سيف عمر سبائك من ذهب وكان في سيف عثمان بن حنيف رضي الله تعالى عنه مسبار من ذهب ، ويباح له من ذهب مادعت إليه ضرورة كانت

ولو مكن من فضة لأن عرفة بن سعيد قطع أنفه يوم السكاب فأتخذ أنفاً من فضة فأتى عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فأتخذ أنفاً من ذهب رواه أبو داود وغيره صححه الحاكم وكشده سنن رواه الأثرم عن أبي رافع وثابت البناني وغيرهما ولائهما ضرورة فأبيع كالأنف ويباع للنساء من الذهب والفضة ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثر ولو زاد على ألف مثقال كسوار ودملوج وطوق وخنخال وخاتم وقرط وما في تخانق ومقال وما أشبه ذلك ويباع لرجل وخنثى وامرأة تحل بجزء ونحوه كزمرد وباقوت ويحرم نقش صورة حيوان على خاتم ولبسه ما بقيت عليه ولا زكاة في الجواهر واللؤلؤ وإن كثرت قيمته أو كان في حل كسائر العروض إلا أن يكون الحل لتجارة فيقوم جيمه أي ما فيه من جواهر ولؤلؤ وغيرهما تبعاً لما فيه من نقد والله أعلم .

(وما يتعلق بزكاة الذهب والفضة والحلي)

والذهب العشرون مثقالاً لا يتخذ نصاباً ورابع العشر فرض لها طهر وفي فضة صرفاً فخذ ربع عشرها على مائتيها المنصب الخمسة أعداد ونقص يسير عادة غير مانع وفي ثلث مثقال مقالين أسند وفي زائد عن منصب بحسابه فادّ زكاة الأصل والمزيد ولا عبرة في الغش في قدر منصب ومن شك يخرج أو إلى السبك أرشد وإن يخرج عن جيد وصحيحها لضد فتعم نقص ذا بالتزيد ويجزى مع الجبران في نص أحمد وقد قيل لا يجزى هنا غير جيد وفي ضم ورق في النصاب وعسجد وإخراج ذا عن ذا مقالين أسند وضمك بالأجزاء أولى وقيل بل بقيمة عرض ضمها لكليهما بقيمة ما فيه الأحض لمجئته وحظ الفقير الزمة في الضم واقصد

(ما يتعلق بالحلى)

ولا شيء فى حلى مباح تعدد لفعل مباح لا لكسب بأوكده
ولو كان ملكاً للمزين عرسه وعارية الانثى كذا حكم نهى
وما اعتاده النسوان حل جميعه وقيل ألف مثقال يزكى وأبعد
وحل على الذكران خاتم فضة وحلية سيف مع قبعة عسجد
وأنف وربط السن منه ضرورة وقول أبى بكر مبيع المزهد
وحلى حرام والأواني فزكها وما اعتمد للانفاق أو للتزويد

١٢ - (باب زكاة العروض)

س ٨٠ - ماهو العرض ، ومتى تجب زكاته ، وماسندها ؟ وما الذى تجب
فيه زكاته ، وما الذى يشترط لزكاة العروض ؟

ج - العروض جمع عرض بإسكان الراء وهو ما عدا الأثمان من الحيوان
والثياب وبفتحها كثرة المال والمتاع وسمى عرضاً لأنه يعرض ليبيع ثم يشتري
وقيل لأنه يعرض ثم يزول ويفنى والمراد هنا ما أعد للبيع والشراء لأجل ربح
غير النقدين غالباً . تجب فى عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصيباً فى قول
الجمهور وادعاه ابن المنذر إجماع أهل العلم وقال المجد هو إجماع متقدم لقوله
تعالى : (وفى أموالهم حق معلوم) وقوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم)
الآية . وقال شيخ الإسلام فى مجموع الفتاوى ج ٢٥ ص ٤٥ : والأئمة الأربعة
وسائر الأئمة إلا من شذ متفقون على وجوبها فى عروض التجارة سواء
كان التاجر مقيماً أو مسافراً وسواء كان مترتباً وهو الذى يشتري التجارة
وقت رخصها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر أو مديراً كالتجار الذين فى
الحوادث سواء كانت التجارة بزا من جديد أو لبس أو طعاماً من قوت
أو فاكهة أو آدم أو غير ذلك أو كانت آنية كالفخار ونحوه أو حيواناً من رقيق
أو خيل أو بغال أو حمير أو غنم معلوفة أو غير ذلك ، فالتجارات هى أغلب

أموال أهل الأمصار الباطنة كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة ومال التجارة أعم الأموال فكان أولى بالدخول لحديث أبي ذر مرفوعاً وفي البر صدقة رواه أحمد ورواه الحاكم من طريقين وصحح إسنادهما وقال إنه على شرط الشيخين واحتج أحمد بقول عمر لحماس بكسر الحاء المهملة : أد زكاة مالك فقال مالي إلا جماع وأدم فقال قومها وأد زكاتها رواه أحمد وسعيد وأبو عبيد وأبو بكر ابن أبي شيبة وغيرهم وهو مشهور ، لما ورد عن سمرة بن جندب قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نخرج الصدقة مما نعدده للبيع رواه أبو داود . وتجب الزكاة في قيمة عروض تجارة بلغت نصاباً من أحد النقيدين إلا في نفس العرض لأن النصاب معتبر بالقيمة فهو محل الوجوب والقيمة إن لم توجد عيناً فهي مقدرة شرعاً وقال الشيخ تقي الدين ويجوز الأخذ من عينها قال ويقوى على قول من يوجب الزكاة في عين المال ، وهذا القول عندي أنه أرجح لأن الزكاة مواساة فلا يكلفها من غير ماله ، ويشترط لزكاة العروض شرطان (الأول) أن يملكها بفعله بنية التجارة (الثاني أن تبلغ قيمتها نصاباً .

س ٨١ - تكلم بوضوح عما يلي : إذا ملك العروض يارث أو بفعله بغير نية التجارة ؟ من كان عنده عرض لتجارة فنواه للقنية ثم لتجارة ، متى تقوم العروض ، وما صفة تقويم الأمة المغنية والعبد الخصى وآنية الذهب والفضة ونحوها ؟

ج - إذا ملكها بفعله بغير نية التجارة ثم نوى التجارة به لم تصر لها وكذا لو ملكها يارث لم تصر لها إلا أن يكون اشتراها بعرض تجارة فلا يحتاج إلى نية التجارة بل يكفي استصحاب حكمها بأن لا ينويها للقنية وإن كان عنده عرض تجارة فنواه للقنية دون التجارة ثم نواه للتجارة لم يصر للتجارة لأن القنية هي الأصل فيكون في الرد إليه مجرد النية كما لو نوى المسافر الإقامة ولأن نية التجارة شرط للوجوب فيها فإذا نوى القنية زالت نية التجارة

ففات شروط الوجوب بخلاف السائمة إذا نوى علفها فإن الشرط السوم دون النية إلا لحلي اللبس إذا نوى به التجارة فيصير لها بمجرد النية لأن التجارة الأصل فيه فإذا نواه للتجارة فقد رده إلى الأصل وتقوم للعروض عند تمام الحول لأنه وقت الوجوب بالاحظ للفقراء من ذهب أو فضة ولا يعتبر ما اشترت به من عين أو ورق لا قدرأ ولا جنساً روى عن عمر لأن في تقويمهما بما اشترت به أبطال للتقويم بالانفع . وتقوم الأمة المغنية والزاهرة والضاربة بآلة هو ساذجة أي خالية عن معرفة ذلك لأنها لا قيمة لها شرعاً ويقوم العبد الخاص بصفته ولا عبرة بقيمة آنية ذهب وفضة ونحوها كراكب وسرج لتحريمها فيعتبر نصابها وزناً .

س ٨٢ - تكلم عن أحكام ما يلي : إذا اشترى أو باع عرضاً للتجارة بنصاب من الأثمان أو من العروض ، إذا اشترى عرض التجارة بنصاب من السائمة أو باع عرض التجارة بنصاب من السائمة ، إذا اشترى نصاب سائمة لتجارة بنصاب سائمة لقنية ، إذا ملك نصاب سائمة لتجارة فحال الحول والسوم ونية التجارة موجدان ؟

ج - إذا اشترى أو باع عرضاً للتجارة بنصاب من الأثمان أو من العروض بنى على حوله أي حول الأول وفاقاً لأن الزكاة في الموضوعين تتعلق بالقيمة وهي الأثمان والأثمان يبنى حول بعضها على بعض ولأن وضع التجارة للتقلب والاستبدال بثمر وعروض فلو لم يبن بطلت زكاة التجارة وإن لم يكن النقد نصاباً لحوله من حين كملت نصاباً لامن حين اشتراه وإن اشترى عرض التجارة بنصاب من السائمة لم يبن على حوله لاختلافهما في النصاب والواجب وإن اشترى نصاب سائمة لتجارة بنصاب سائمة لقنية بنى حوله لأن السوم سبب لئلا زكاة قدم عليه زكاة التجارة لقوته فبزوال المعارض ثبت حكم السوم نظايره .

س ٨٣ - من ملك نصاب سائمة لتجارة أو ملك أرضا لتجارة فزرعت أو ملك نخلا لتجارة فأثمر فهل عليه زكاة تجارة أو يزكى لغيرها ؟ إذا اشترى صباغ ما يصبغ به للتكسب فهل يزكيه ؟ إذا ملك نصاب سائمة لتجارة نصف حول ثم قطع نية التجارة فما الحكم ؟ وهل تزكى آنية عرض التجارة وآلة دابة التجارة وضئح ذلك مع التمثيل لما يحتاج إلى تمثيل ؟

ج - من ملك نصاب سائمة لتجارة أو ملك أرضا لتجارة فزرعت أو ملك نخلا فأثمر فعليه زكاة نجارة فقط الزرع والثرثرة جزئ خرجا منه فوجب أن يقوم مع الأصل كالسخال والرج المتجدد إلا أن لا تبلغ قيمة المذكور نصابا بأن نقصت عن عشرين مثقالا ذهبيا وعن مائتي درهم فضة فيزكى ذلك لغير التجارة فيخرج من السائمة زكاتها ومن الزرع والثمر ما وجب فيه لثلاث سقط الزكاة بالكلمية ومن ملك نصاب سائمة لتجارة نصف حول ثم قطع نية التجارة استأنف الحول للسوم لأن حول التجارة انقطع بنية الاقتناء وحول السوم لا يثنى عليه غيره وأما آنية عرض التجارة كغرائر وأكياس وأجربة وآلة دابة التجارة كسرج ولجام وبردعة ومقود فإن أريد بيعها مع العرض والدابة فهما مال تجارة يقومان مع العرض والدابة وإلا يريد بيعها فلا يقومان كسائر عروض القنية .

س ٨٤ - إذا اشترى شقصا مشفوعا لتجارة بألف فصار عند تمام الحول بالفين فما الحكم ، وإذا اشترى صباغ ما يصبغ به أو دباغ ما يدبغ به فما الحكم ؟ وإذا أذن كل واحد من شريكين أو غيرهما لصاحبه في إخراج زكاته فما الحكم ؟

ج - في المسألة الأولى يزكى ألفين لأنهما قيمته ويأخذه الشفيع بالشفعة بألف لأنه يأخذه بما عقد عليه وينعكس الحكم بعكسهما فإذا اشتراه بالفين فصار عند الحول بألف زكى ألفا وأخذة الشفيع إن شاء بالفين وكذا لو ردّ

أعيبه ردّه بالفين ، وإن اشترى صباغ ما يصنع به ويشتق أثره كزعفران
ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوّم عند تمام حوله لإعتياضه عن الصبغ القائم
بنحو الثوب ففيه معنى التجارة وكذا ما يشتريه دباغ ويدّخ به كمفصرو قرص
وما يدهن به كسمن وملح وإذا أذن كل من شريكين أو غيرهما لصاحبه في إخراج
زكاته ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه إن أخرجاه معا أو جهل سابق وإلا
ضمن الثاني ولو لم يعلم إلا أن أدى ديناً بعد إيداء مؤكّله ولو لم يعلم ولمن
عليه زكاة الصدقة تطوعا قبل إخراجها .

(مما يتعلق بزكاة عرض التجارة)

ومن قيمة العروض قبض فرض بالغ نصابا من الأثمان من ثم فاعقد
وقيمتها أصل تفارقه إذا تملكها تنوي إخراجها بها قد
ولا شيء فيها إن يارث ملكتها أو الفعل لم تنويها تجر قصد
ولا إن نوى بعد اقتناء تجارة وعنه بلى فاحكم بقصد مجرد
ولا تعتبر حال الشراء وقوّم من لدى الحول بالأولى لأهل التفقد
وتبنى على حول الأصول مبدلا وسائمة إن بعث بالفرض قابض
وسائمة عرضا تزكى تجارة وأي نصايبها استوى عنه زود
وقبل زكاة زكها من نصايبها وقيل الأخط أفعله للفقرا قد
وإن ما يمكن أرضا ونخلا فزكها وأثمارها والزرع كالعرض ترشد
وقال أبو يعلى خذ العشر للنا كسبهما حول التجارة وراشد
ويخرج عن مال القراض وحظه من الربح رب المال من حظه قد
وقيل من الربح أحسن كمضارب إذا قيل زكى جاز منه بمبعد
وكل شريك ضامن حق آذن إذا أخرجها دفعة بتعدد
وبضمن ثان حق أول يخرج ولو جاهلا أو بعد عزل بأجود

١٣ - باب زكاة الفطر

س ٨٥ : ما حكم صدقة الفطر ؟ وما الأصل في مشروعيتها ؟ ولما أضيفت إلى الفطر وما هي الفطرة ؟ وما الذي يراد بصدقة الفطر ؟ وما الحكمة فيها ؟

ج : حكمها أنها واجبة وجوب عين على كل مسلم تلزم مؤنة نفسه ولو مكاتباً فضل له عن قوته ومن تلزمه مؤنته يوم العيد وإيلاته صاع وأضيفت إلى الفطر لأنه سبب وجوبها فهو من إضافة الشيء إلى سببه ، وقيل لها فطرة لأن الفطرة الخلقة قال الله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) وهذه يراد بها الصدقة عن البدن والنفس والحكمة فيها هي المذكورة في حديث ابن عباس (زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين) الحديث رواه أبو داود وابن ماجه ، والأصل في مشروعيتها ما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر وصاعاً من أقط أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين) متفق عليه وللبخارى : والصغير والكبير من المسلمين وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى (قد أفلح من تزكى) أنها زكاة الفطر .

س ٨٦ : بين مصرف صدقة الفطر ؟ وهل الدين مانع من وجوبها ؟ وهل تجب في مال اليتيم ؟ ومن الذي يتولى أمره فيها ؟ وما الدليل على أنها تلزم لمن مانه من المسلمين ؟

ج : مصرفها كزكاة لعموم قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء) الآية وتجب في مال اليتيم كزكاة المال ويخرجها عنه وليه كما ينفق عليه وعلى من تلزمه مؤنته ، وأما كونها تلزمه عن يموته من المسلمين كزوجة وعبد وولد فله عموم

حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون رواه الدارقطني ولا يمنع الدين وجوبها إلا مع طلبه لتأكيدها بدليل وجوبها على الفقير وعلى كل مسلم قَدَرٌ عليها وتحملها عن وجبت عليه ولأنها تجب على البدن والدين لا يؤثر فيه بخلاف زكاة المال إلا مع الطلب بالدين فتسقط لو جوب إرادته بالطلب وتأكيده بكونه حق آدمي معين وبكونه أسبق سبباً ومقدارها صاعٌ فاضل بعد حاجتهما لمسكن وخادم ودابة وثياب مهنة وكسب علم النظر وحفظ لأن هذه حوائج أصلية يحتاج إليها كالنفقة .

س ٨٧ : على من تجب فطرة زوجة المكاتب ورفيقه وقريبه ممن تلزمه مؤنته ؟ وإذا لم يفضل مع من وجبت عليه زكاة الفطر إلا بعض صاع فما الحكم ؟

ج : تلزم المكاتب فطرة زوجته وفطرة قريبه ممن تلزمه مؤنته كولد التابع له في الكتابة وتلزمه فطرة رفيقه كفـطرة نفسه لدخوله في عموم النص ولأنه مسلم تلزمه نفقة من ذكر فلزمته فطرته كالحرة وإن لم يفضل إلا بعض صاع لزمه إخراجها عن نفسه لقوله ﷺ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولأنها طهارة فهي كالطهارة بالماء فإن فضل صاع وبعض صاع أخرج الصاع عن نفسه لحديث (ابدأ بنفسك ثم بمن تعول) وأخرج البعض عن تلزمه نفقته ويكمله المخرج عنه إن قدر لأنه الأصل والمخرج متحمل .

س ٨٨ : هل تلزم الزوج فطرة من بانت عنه وهي حامل ؟ وهل يلزم المستأجر لأجير وظئر بطعامها وكسوتها فطرة ؟ وتكلم عن فطرة من وجبت نفقته في بيت المال ؟ وعن فطرة الزوجة الناشز ؟ ومن لا تجب نفقتها لصغر أو زوجة أمة تسلمها زوجها ليلاً دون نهار ؟ وإذا ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ؟

ج : لا تلزم الفطرة الزوج لبائن حامل لأن النفقة للحمل لا لها من أجل الحمل ، ولا تلزم الفطرة من استأجر أجيراً أو ظئراً بطعامه وكسوته كضيف لأن الواجب ما هنا أجرة تعتمد الشرط في الوجود فلا يزداد عليها ، ولا تجب فطرة من وجبت نفقته في بيت المال كعبد الغنيمة قبل القسمة وعبد النحر واللقيط لأن ذلك ليس بإتفاق وإنما هو إيصال المال في حقه ، وترتيب الفطرة كالنفقة اتبعيتها لها ولا تجب فطرة غائب إن شك في حياته ، ولا تجب فطرة زوجة ناشز أو زوجة لا تجب نفقتها لغير ونحوه أو زوجة أمة تسامها زوجها ليلاً دون نهار لأنها زمن الوجوب في نوبة سيدها فتكون على سيدها .

س ٨٩ : بين على من تجب فطرة من يلي : القن المشترك ؟ من له أكثر من وارث ؟ المُلحق بأكثر من واحد ؟ إذا عجز بعض الملاك أو الوراث فماذا يلزم القادر ؟ وهل لمن لزمته غيره فطرته الطالب بإخراجها ؟ وهل له أن يخرجها بنفسه ؟ إذا أخرج إنسان فطرة عن لا تازمه فطرته فما حكم ذلك ؟

ج : فطرة القن المبعوض والمشارك بين اثنين فأكثر وفطرة من له أكثر من وارث تقسط ، وكذا ملحق بأكثر من واحد بأن ألحقته الفاقة بأبوين فأكثر تقسط فطرته بحسب نفقته لأنها تابعة أمّا ، ولأنها طهرة فكانت على ساداته أو وارثه بالحصص ، وقيل إذا كان العبد بين شركاء فعلى كل واحد صاع لأنها طهر فرجب تكميلها على كل واحد من الشركاء ككفارة القتل والقول الأول هو المذهب وهو من المفردات قال ناظم المفردات :

والشركاء	كلهم	في عبد	فيأزم الصاع لكل فرد
وقدم	المقنع	والمحرّر	يلزمهم صاع ولا يُكرّر
ومثله	من ألحقته الفاقة	بأبوين	فاسمع اللطافة
وهكذا	جماعة	تأزمهم	نفقة لواحد يقربهم

وهكذا مبعض الحرية فالكل بالإفتاء بالسوية
ومن عجز عن الملاك أو الوراثة لم يازم القادر سوى قسطه ومن الزمت
غيره فطراته كزوجته وولد معسر طلبه بإخراج الفطرة كأنفقة لأنها تابعة لها
وله أن يخرجها عن نفسه إن كان حرّاً مكافئاً وتجزي عنه ولو أخرجها بلا
إذن من تازمه الفطرة لأن من تازمه متحمل لفطرة المخرج عنه والمخاطب
بها ابتداء المخرج ، ومن أخرج عن لا تازمه فطراته بإذنه أجزأ لأنه كالنائب
عنه وإلا فلا .

س ٩٠ : إذا لم يجد الجميع من تازمه فطرم فما الحكم ؟ وما حكمها عن
الجنين ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعاليل ؟

ج : إن لم يجد الجميع بدأ بنفسه لحديث أبدأ بنفسك ثم بمن تعول ، فإن
وجد صاعاً ثانياً فزوجته لوجوب نفقتها مع الإعسار والایسار لأنها على سبيل
الممارسة فإن وجد ثالثاً لمرقبته لوجوب نفقته مع الإعسار بخلاف نفقة
الأقارب . ثم إن وجد رابعاً فأمه لقوله ﷺ للأعرابي حين قال من أبرء قال
أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أباك ، واضعفاها عن التكسب ، وتسب
الفطرة عن الجنين لقول عثمان ، وعن أبي قلابة قال كان يعجبهم أن يعطوا
زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه رواه أبو بكر في
الشافى ولا تجب عنه حكماء ابن المنذر إجماعاً من يحفظ عنه .

س ٩١ : بين متى يجب إخراج الفطرة ؟ واذكر أمثلة توضّح ذلك ؟
ومتى وقت جواز إخراجها ؟ وهل تسقط بعد وجوبها بموت أو غيره ؟

ج : تجب بغروب شمس ليلة عيد الفطر لقول ابن عباس فرض رسول الله
ﷺ صدقة الفطر طهر قلوبنا من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ، رواه

أبو داود والحاكم وقال على شرط البخاري فأضاف الصدقة إلى الفطر فكانت واجبة به لأن الإضافة تقتضي الاختصاص وأول فطر يقع من جميع رمضان بمغيب الشمس من ليلة الفطر ، فمن أسلم بعد الغروب أو تزوج امرأة بعده أو كان ولده له بعده أو ملك عبداً بعده وكان ميسراً وقت الوجوب ثم أيسر بعده فلا فطرة عليه لعدم وجود سبب الوجوب وإن وجد ذلك بأن أسلم وتزوج أو ولده له ولد أو ملك عبداً أو أيسر قبل الغروب وجبت الفطرة لوجود السبب فالاعتبار بحالة الوجوب وإن مات قبل الغروب هو أو زوجته أو رقيقه أو قريبه ونحوه وأغنى أو أبان الزوجة أو أعتق العبد أو نحوه كما لو باعه أو وهبه لم تجب الفطرة ولا تسقط بعد وجوبها بموت ولا غيره لاستقرارها ويجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين رواه البخاري .

س ٩٢ : متى وقت أفضلية إخراج الفطرة ؟ وما حكم إخراجها في باقي يوم العيد ؟ وما حكم تأخيرها عن يوم العيد ؟ وأين مكان إخراجها ؟

ج : والأفضل إخراج الفطرة يوم العيد قبل الصلاة لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر وقال في حديث ابن عباس « من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ، وقال جمع الأفاضل أن يخرجها إذا خرج إلى المصلي ويجوز إخراجها في باقي يوم العيد لحصول الإغناء المأمور به مع الكراهة لمخالفته الأمر بالإخراج قبل الخروج إلى المصلي ويأثم مؤخرها عن يوم العيد لجوازها فيه كاه لحديث اغنهم في هذا اليوم وهو عام في جميعه ، وكان عليه الصلاة والسلام يقسمها بين مستحقها بعد الصلاة فدل على الأمر بتقديمها على الصلاة للاستحباب ويقضى من أخرها عن يوم العيد فتكون قضاء ومن وجبت عليه فطرة غيره كزوجة وعبد وقريب أخرجها مع فطرته كان نفسه لأنها طهرة له من النظم ومن مختصره مما يتعلق بصدقة الفطر :

وأوجب زكاة الفطر عن كل مسلم

كبير وحُرٌّ بَلَّ وَعَبْدٌ وَفَوْهَدٌ

عَلَى مَنْ لَهٗ فَضْلٌ عَلَى قَوْتِ عَيْدِهِ

وَلَيْلَتِهِ مَعَ مَنْ يَعْولُ لِيُورِدَ

وَلَا تَسْقُطَنَّ بِالْدينِ فِي أَظْهَرِ وَأَنْ

يَطَالِبُ بِهِ فَاقْضِ الْفَتَى الضَّيِّقُ الْيَدِ

بِنَفْسِكَ فَايْدا ثُمَّ زَوْجٍ فَأَعْبِدِ

فَأُولَى فَأُولَى عِنْدَ انْفِاقٍ مُجْتَدِ

إِذَا لَمْ تَجِدْ لِلْكَلِّ وَالْعَبْدِ إِنْ يَكُنْ

لِجَمْعٍ فَبَيْنَ الْجَمْعِ صَاعٌ بِهِ جَدِ

وَيَسْتَدْبُرُ عَنْ حَمْلِ وَأَسْقُطُ لِنَاشِرِ

وَمَنْ لَمْ يَجِبْ انْفَاقُهَا مِثْلَهَا أَعْدِدِ

وَيَجْزِيهِ إِخْرَاجُ الْفَقْرِ فَرَضُ نَفْسِهِ

بَلَا إِذَنْ مَلْزُومٍ بِهَا فِي الْمَجْرُودِ

يَادْرَاكَ جُزْءِ آخِرِ الشَّهْرِ أَوْجِبْ

وَعَنْهُ بِهِ مَنْ قَبْلَ فِجْرِ الْمُعَيَّدِ

وَلَا تَلْزَمْ مَنْ بَعْدَ ذَا صَارَ أَهْلًا

وَوَقْتُ إِخْيَارٍ مِنْ حَكَمَتِ لَهُ أَفْصَدِ

وَقَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ أُولَى بِبِذْهَا

وَسَبَقًا يَوْمَيْنِ أَفْهَمَ وَأَجُودِ

وَإِخْرَاجُهَا فِي سَائِرِ الْيَوْمِ جَائِزُ

وَتَأْخِيرُهَا عَنْهُ أَحْظَرُ وَأَقْضَى تَرْشُدِ

س ٩٣ : بَيِّنْ مقدار الصاع النبوي بالحَفَنَات ؟ وما حكم إخراج الدقيق فطرة ؟ وإخراج نصف صاع من البر ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : الصاع النبوي أربع حفنات بكفى رجل معتدل القامة وبه قال مالك والشافعي وإسحاق لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال ذكرنا نخرج زكاة المطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط ، متفق عليه وصريحه إجزاء الدقيق وهو الطحين والسويق وهو قمح أو شعير يقلى ثم يطحن نصراً عليه واحتج بزيادة انفرد بها ابن عيينة من حديث أبي سعيد أو صاعاً من دقيق قيل لابن عيينة إن أحداً لا يذكر فيه قال بل هو فيه رواه الدارقطني قال المجذبل هو أولى لأنه كفى مؤنته وروى عن أبي سعيد وأبي الحسن وأبي العالية وروى عن ابن الزبير ومعاوى أنه يجزى نصف صاع من البر وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وابن سلامة وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي واحتجوا بما روى عن النبي ﷺ أنه قال صاع من بر أو قمح على كل إثنين ، رواه أبو داود وهذا اختيار الشيخ آق الدين بن تيمية رحمه الله .

(والقول الثاني) ما عليه الأكثر أن الواجب صاع من البر كغيره قال النووي ظاهر الحديث والقياس على اشتراط الصاع من الحنطة كغيره ، وهذا القول هو الذي تطمئن إليه النفس وهو الأحوط والله أعلم .

س ٩٤ : هل يجزى المجموع من الأصناف الخمسة وما الذي لا يجزى لإخراجه في الفطرة وما هو الأفضل من الأصناف الخمسة على الترتيب ؟

ج : يجوز إخراج صاع بمجموع من الخمسة المذكورة لأن كل واحد منها يجوز

منفرداً فكذا مع غيره انقارب مقصودها واتحاده ويحتاط في الثقل فيزيد في الوزن شيئاً يعلم أنه قد بلغ صاعاً كيلاً ليسقط الفرض بيقين ولا يحزى خبز لخروجه عن الكيل والادّخار ولا يحزى معيب بما تقدم لقوله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) والمعيب كمسوس لأن السوس أكل جوفه وكذا مبلول لأن البلال ينفضحه وقديم تغير طعمه اعيبه بتغير طعمه فإن لم يتغير طعمه ولا ربحه أجزاء لعدم عيبه والجديد أفضل والأفضل إخراج تمر لفعل ابن عمر قال نافع كان ابن عمر يعطي التمر لإعاماً واحداً أعوز التمر فأعطى الشعبي رواه أحمد والبخاري ، وقال أبو جحاز إن الله قد وسع والبر أفضل فقال إن أصحابي سلكوا طريقاً فأنا أحب أن سلكه رواه أحمد واحتج به وظاهره أن جماعة الصحابة كانوا يخرجوا التمر ، ثم يلى التمر الزبيب لأنه في معنى التمر لما فيه من القوت والحلاوة ، فبر لأنه أنفع في الاقتيات وأبلغ في دفع حاجة الفقير ولأن القياس تقديمه على الكل لكن ترك اقتداء بالصحابة في التمر وما شاركه في المعنى وهو الزبيب فأنفع في اقتيات ودفع حاجة فقير ، وإن استوت في نفع فشعير فدقيق بر فدقيق شعير فسويتهما ، ثم أقط .

س ٩٥ : ما حكم إخراج قيمة الفطرة ؟ وما الأفضل أن لا ينقص عنه مغطى ، وما الذي يشترط في الدقيق عند إخراج فطرة ؟ وما الحكم في إعطاء الواحد ما يلزم الجماعة والعكس ؟ وما حكم إخراج الفطرة من غير الأصناف الخمسة ؟ وضح ذلك مع ذكر الخلاف ؟

ج : ولا يحزى إخراج القيمة لأن ذلك غير المنصوص عليه وتقدم بحث يتعلق بإخراج القيمة في زكاة الأموال (في جواب وسؤال ٤٠) والأفضل أن لا ينقص مغطى من فطرة عن مدبر أو نصف صاع من غيره ليغنيه عن السؤال في ذلك اليوم لكن يشترط في الدقيق أن يكون بوزن حب ويجوز إعطاء فقير واحد ما على جماعة من الفطر قال الشيخ :

ولا يجوز دفعها إلا لمن يستحق الكفارة ، وهم الآخذون لحاجة أنفسهم ويجوز دفعها إلى واحد كما عليه المسلمون قديماً وحديثاً ، وقال إذا كان الفقراء مجتمعين في موضع ، وأكلهم جميعاً في سباط واحد ، وهم مشتركون فيما يأكلونه في الصوم ، ويوم العيد لم يكن لأحدهم أن يعطى فطرته لواحد من هؤلاء انتهى .

ويجوز أن يعطى الجماعة من الفقراء ما يلزم الواحد من فطرة أو زكاة مال وأما إخراج غير الأصناف المذكورة مع قدرته على تحصيلها فقبل لا يجزى وقيل يجزى كل مكمل معلوم ، واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : يجزى قوت بلده مثل الأرز ونحوه ، وأنه قول أكثر العلماء ، وأنه رواية عن أحمد رحمه الله تعالى ، وإن قدر على الاجتناس المذكورة لقوله تعالى : (ومن أبسط ما تطعمون أهليكم) وقال ابن القيم وهو الصواب الذي لا يقال بغيره : إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتات أهل بلدكم لقوله اغنمهم في هذا اليوم ، وهذا القول هو الذي تميل إليه النفس والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

(من النظم بما يتعلق في مقدار الفطرة)

وعن كل شخص صاع بر فأوجبه
كذا من دقيق أو سويقهما اعدد

أو التمر أو صاع الزبيب ويجزى السـ

سويق في الأقوى والأقط في المؤكد

فما شئت فابذل لا سواها وقيمة

لها ولمن يعطى الزكاة بها جـ

ويجزى مطعوم مكيل بهـ

وما سد عند العديم سد المـ

وإن يعدم الأجناس فالصاع مجزىـ

من الثمر المقتنيات أو حبه قد

ويجزى صاع القوت عند ابن حامـ

ولو لحيم أنعام وحيتان مـ

وخبز ودبس مع وجود أصولها

وحب معيب غير مجزى فقـ

وبذلك من جنسين صاعك مجزىـ

وصاعاً لجمع والكثير المـ

وأفضاهما تمر فما زاد نفقه

وقيل بل البر المقدم فانقد

١٤ - باب إخراج الزكاة وما يتعلق به وحكم النفل والتعجيل ونحوه

س ٩٦ - تسكّم بوضوح عمّا يلي مع ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل؟
ومثّل لما يحتاج إلى تمثيل واذكر المحترزات؟ متى يجب إخراج زكاة المال؟
هل يجوز تأخير الزكاة بعد وجوبها؟

ج - إخراج زكاة المال بعد أن تستقر واجب فوراً إن أمكن إخراجها
كإخراج نذر مطلق وكفارة لقوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)
والمراد الزكاة وقوله تعالى (وَأَتُوا الزَّكَاةَ) والأمر المطلق للفورية بدليل أن
المؤخّر يستحق العقاب ولو جاز التأخير لكان إما إلى غاية وهو مناف
للوجوب وإما إلى غير غاية ولا دليل عليه بل ربما يفضى إلى سقوطها إما بموته
أو تلف المال فليضر الفقير بذلك فيختل المقصود من شرعها ولأنها للفور
بطلب الساعي فكذا بطلب الله تعالى كعين مفعوبة. وفي المغنى والشرح الكبير،
لأنه يمكن الأمر للفور لقولنا به هنا ولأنها عبادة تتكرر فلم يحز تأخيرها إلى دخول
وقت مثلها كالصلاة، ويجوز له تأخير زكاة لغيره المال وغيرها كغصبه وسرقته
وله تأخيرها لمستحق حاجته أشد من هو حاضر وقيد جماعته بالزمن اليسير
للحاجة وإلا لم يحز ترك واجب لندوب وظاهر كلام جماعة المنع، قال في
المبدع وينبغي أن يقيد الكل بما إذا لم يشتد ضرر الحاضر وله تأخيرها إذا
خاف رجوع ساع عليه بها إن أخرجهما بلا علمه ومثله إذا خاف على نفسه
أو ماله ونحوه لما في ذلك من الضرر وإذا جاز تأخير دين الأدي لذلك
فالزكاة أولى، وله تأخيرها ليدفعها لقريب وجار لأنها على القريب صدقة وصلة
والجار في معناه وإمام وساع تأخيرها عند ربها لمصاحبة كعقوبة ومجاعة وله
تأخيرها لحاجته إليهما إلى ميسرة نصّاً واحتج بحديث عمر أنهم احتاجوا

عاماً فلم يأخذ منهم الصدقة وأخذها منهم في السنة الأخرى وأما إذا تعذر إخراجها من مال أغنية أو غيرها فلا يلزمه الإخراج من غيره لأن الأصل إخراج زكاة المال منه وجواز الإخراج من غيره رخصة فلا ينقلب تضيقاً والله أعلم .

س ٩٧ : تسكلم بوضوح عمّا إذا غيَّب مانع الزكاة ماله أو كتبه ؟

ج : أما حكم جاحد الزكاة وما منعها بخلاف فتقديماً (في جواب سؤال ٣ وجواب سؤال ٤) وأما إذا غيَّب ماله أو كتبه من وجبت عليه الزكاة أمكن أخذها بأن كان في قبضة الإمام أخذت الزكاة منه من غير زيادة عليها لأن الصديق مع الصحابة لما منعت العرب الزكاة لم ينقل أنه أخذ منهم زيادة عليها ولأنه لا يزداد على أخذ الحقوق من الظالم كسائر الحقوق ، وأما حديث ابن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق إبل عن حسابها من أعطاهما مؤجراً بها فله أجرهما ومن منعها فإنها أخذوها وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا لا يحل لآل محمد منه شيء مرواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وشطر ماله وهو ثابت إلى بهز وقد وثقه الأكثر فجوابه أنه كان في بدء الإسلام حيث كانت المقربات بالمال ثم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصديق (ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه) ولأن منع الزكاة كان في خلافة الصديق مع توفر الصحابة ولم ينقل عن أحد منهم أخذ زيادة ولا قول به .

س ٨٩ : إذا لم يمكن أخذ الزكاة بالتضييب أو غيره فما الحكم ؟ وهل يقل مانعها بخلاف حثداً أو كفراً ؟ وإذا قُتِل فهل تؤخذ من تركته ؟ وإذا يمكن أخذ الزكاة من مانع إلا بقنال فما الحكم ؟ وضح ذلك مع ذكر الدليل والتعليل والخلاف ؟

ج : إن لم يمكن أخذها استتيب ثلاثة أيام وجوباً لأن الزكاة أحد مباني الإسلام فيستتاب تاركها كالصلاة فإن تاب وأخرج كلف عنه وإن لم يخرج قتل لاتفاق الصحابة على قتال مانعها وإذا قتل فإنه يُقتل حداً لا كفراً لقول عبدالله بن شقيق : كان أصحاب رسول ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفراً إلا الصلاة ، رواه الترمذي وما ورد من التكفير فيه محمول على جاحد الوجوب أو على التليظ . وإذا قتل أخذت الزكاة من تركته من غير زيادة لأن القتل لا يسقط حق الأذى فكذا الزكاة وإن لم يمكن أخذ الزكاة من مانعها إلا بقتال وجب على الإمام قتاله إن وضعا مواضعها لاتفاق الصحابة مع الصديق على قتال مانع الزكاة وقال : والله لو منعوني عناقا وفي لفظ عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها ، متفق عليه فإن لم يضعها مواضعها لم يقااله لإحتمال منعه إياها لأعتقاده ذلك عذراً ، وأما إذا قاتل مانع الزكاة تهاوناً وبخلاً ففي المسألة ثلاثة أقوال الصحيح في المذهب أنه لا يكفر بقتاله للإمام وعليه أكثر الأصحاب ، وقال بعض الأصحاب إن قاتل عليها كفر وهو رواية عن الإمام أحمد وعنه يكفر وإن لم يقاتل عليها ، وأدلة القول الأول منها حديث ابن شقيق ، وتقدم ولأن عمر وغيره امتنعوا ابتداء من قتال مانع الزكاة ولو اعتقدا كفرهم ما امتنعوا منه ثم اتفقوا على القتال فبقي عدم النفي كير على اعتقادهم الأول وما روى عن الصديق رضي الله عنه لما قاتل مانع الزكاة وعضتهم الحرب قالوا تؤذيها قال لا أقبل حتى تشهدوا أن قتلنا في الجنة وقتلناكم في النار يحتمل أنه فيمن منعها جحوداً ولحق بأهل الردة منهم فقد كان فيهم طائفة كذلك على أنه لا يلزم من الحكم بالنار الحكم بالكفر بدليل العصاة من هذه الأمة ، وفترق القاضي بين الصلاة وغيرها من العبادات بتعذر النيابة فيها والمقصود الأعظم دفع حاجة الفقير وهو حاصل بأدائها مع القتال ، والله أعلم .

س ٩٩ : اذكر ما استحضره من الصور التي يقبل فيها قول من طواب
بدفع الزكاة مع ذكر ما استحضره من دلائل أو تعليل ؟

ج : من طُوبى بالزكاة فادعى ما يمنع وجوبها من نقصان الحول أو نقص
النصاب أو انتقاله في بعض الحول ونحوه كادعائه أدامها أو تجدد ملكه قريباً
أو ادعى أن ما بيده من المال لغيره أو ادعى أنه منفرد أو مختلط قبل قوله
لأن الأصل براءة ذمته بلا يمين نص عليه لأنها عبادة هو مؤمن عليها
فلا يستحلف عليها كالحلقة ، نقل حنبل لا يسأل المتصدق عن شيء ولا يبحث
إنما يأخذ ما أصابه مجتمعاً وكذا الحكم أن من بصره وادعى أنه عثوره
آخر وإن أقر بقدر زكاته ولم يخبر بقدر ماله أخذت منه بقوله ولم يكلف
إحضار ماله لما مر .

س ١٠٠ : من الذي يخرج الزكاة عن الصبي والمجنون ، وتكلم عما يشترط
لإخراج الزكاة ، وما الذي ينوبه دافع الزكاة ، وأين محل الأولى للانيان
بالنية ومحل الجواز ، وهل تجب نية الفرض ؟

ج : قد تقدم أن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون (في جواب سؤال
١٠) ويلزم بإخراج عن مال الصغير والمجنون ولهما في المال نصاً لأنه حق
تدخله النيابة فقام الولي فيه مقام مولى عليه كنفقة وغرامة ويشترط
لإخراج نية من مكلف لحديث (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ
ما نوى) فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال وولي الصبي
والسلطان ينويان عند الحاجة والنية أن يعتقد أنها زكاته أو زكاة من
يخرج عنه كالصبي والمجنون إلا أن تؤخذ قهراً فتجزى ظاهراً من غير
نية رب المال فلا يؤمر بها ثانياً ويغيب ماله فتؤخذ منه حيث وجد وتجزى
بلا نية أو يتعذر وصوله إلى مالك بحبس ونحوه فيأخذها الساعي من ماله
وتجزى ظاهراً وباطناً في المسألة الأخيرة فقط بخلاف الأولين قبلهما

فتجزى ظاهراً فقط والأولى قرن نيّة بدفع كصلاة وله تقديمها عليها بزمان يسير كصلاة ولا تجب فيه فرض اكتفاء بنية الزكاة لأنها لا تكون إلا فرضاً .

س ١٠١ : هل يجب تعيين مال مُزكى عنه ؟ وإذا نوى عن ماله الغائب وإن كان تالفاً فعن الحاضر فما حكم ذلك ؟ وإذا وكل رب المال في إخراج زكاته فهل تجزى نيته ، أم لابد من نيّة الوكيل ؟

ج : لا يجب تعيين مال مُزكى عنه فلو نوى عن ماله الغائب وإن كان تالفاً فعن الحاضر أجزأ عن الحاضر إن كان الغائب تالفاً وإن أدى قدر زكاة أحدهما لم يعين جعل الزكاة لأيهما شاء كتعيينه ابتداءً وإن لم يعين واحداً منهما أجزأ مخرج عن أحدهما فيخرج عن الآخر ولو نوى عن الغائب فبان الغائب تالفاً لم يصرف المخرج إلى غيره لأن النية لم تقناوله كعق في كفارة مُعَيَّنَةٍ فلم تكن وإن نوى الزكاة عن الغائب إن كان سالماً أجزأ عنه إن كان سالماً أو نوى عن الغائب إن كان سالماً وإن لا يكن سالماً فهي نفل فبان الغائب سالماً أجزأ عنه لأن ذلك في حكم الإطلاق فلا يضر تقييده به وإن وكل رب مال في إخراج زكاته مسلماً ثقة أجزأت نية موكل مع قرب زمن إخراج من زمن توكل لأن الفرض متعلق بالموكل وتأخر الأداء عن النية بزمان يسير جائز ولا يقرب زمن إخراج من زمن توكل نوى وكيل أيضاً لا يخلو الدفع إلى المستحق عن نية مقارنة أو مقارنة فينوى مركل عند التوكيل ووكيل عند الدفع لمستحق .

(والقول الثاني) أنه إذا نوى المتصدق الزكاة ودفعها للوكيل ثم دفعها الوكيل للمُستعطي أن ذلك يجزى ولو أن الوكيل لم ينشئ أنها زكاة وسواء تأخر دفعها عن نية الموكل أو قارنها ؛ وهذا القول عندي أنه

أرجح لأن المتصدق حصلت منه النية ولا أرى أنه يضر عدم نية الوكيل والله أعلم .

ولو دفع رب المال إلى بيت المال أو الساعي ناويا أجزأه وإن لم ينو إمام أو ساع حال دفعه لفقير لأنه وكيل الفقراء ومن علم أهلية آخذ زكاة كره أن يعلمه أنها زكاة .

س ١٠٢ : هل الأولى الإسرار بالصدقة ، أو الإظهار ، وضح ذلك مع ذكر الدليل ، واذكر ما في ذلك من خلاف ؟

ج : يسن له لخرج زكاة إظهارها لنتفى التهمة عنه وبقتدى به (والقول الثاني) أن الإسرار بالصدقة أفضل من إظهارها لأنه أبعد عن الرياء إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء به فيكون أفضل من هذه الحثية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة والأصل أن الإسرار أفضل (الآية سورة البقرة ٢٧١) ولما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ سبعة يظاهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله إمام عادل وشاب نشأ في عبادة الله ورجلان تحابا في الله فاجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يرجع إليه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله رب العالمين ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، وفي الحديث الآخر صدقة السر تطفي غضب الرب ، وفي الحديث الآخر لما خلق الأرض جعلت تميد نخلق الله الجبال فألقاها عليها فاستقرت إلى أن قال نعم ابن آدم يتصدق يمينه فيخفيها من شماله ، وعن أبي ذر قال قلت يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال سر إلى فقير أو جهد من مقل رواه أحمد .

س ١٠٣ : ما حكم دفع الزكاة إلى الإمام أو إلى الساعي ؟ وهل يسبرأ بذلك ؟

ج : له دفعها إلى الإمام وإلى الساعي ويسبرأ بذلك ، وقيل يجب دفعها إلى الإمام إذا طابها وفاقاً للأئمة الثلاثة ، قال في شرح المنتهى قال في الشرح لا يختلف المذهب أن دفعها للإمام جائز سواء كان عدلاً أو غير عدل وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة ، ويسبرأ بدفع إليه سواء تلفت في يد الإمام أو لا صرفها في مصارفها أو لم يصرفها انتهى .

وعن أنس أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال نعم إذا أديت إلى فقد برئت منها إلى الله ورسوله فلك أجرها وإثمها على من بدلها ، مختصراً لأحمد ، وعن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنها ستكون بعدى أثره وأمر تنكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم متفق عليه :

وعن وائل بن حجر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل يسأله فقال أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم فقال اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ، رواه مسلم والترمذي وصححه .

وعن بشير بن الخصاصية قال قلنا يا رسول الله إن قوماً من أصحاب الصدقة يعتدون علينا أفنكتم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا فقال لا رواه أبو داود ، وقال أحمد قيل لابن عمر : إنهم يقلدون بها الكلاب ويشربون بها الخمر قال ادفعها إليهم ، وقال مهمل بن أبي صالح : أدت سعد بن أبي وقاص فقلت عندي مال وأريد أخرج زكاته وهؤلاء القوم دلي ما ترى قال ادفعها إليه فأتيت

ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد رضي الله عنهم فقالوا مثل ذلك ، وبه قال الشعبي والأوزاعي والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ١٠٤ : ما المسنون أن يقوله الأخذ عند الأخذ والدافع عند الدفع وما الدليل على ذلك ؟

ج : يستحب أن يقوله المأخوذ عند دفعه الزكاة اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ : إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا ، أخرجه ابن ماجه ويقول آخذ الزكاة آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طموراً .

قال الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) وعن عبد الله بن أبي أوفى قال كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل على آل فلان فإنه أبي بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى متفق عليه .

وعن جابر بن عتيك عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال سيأتيكم ركب مُبَغَضُونَ فإذا جاؤكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلأنفسهم وإن ظلموا فعليه وأرضوهم فإن تمام زكاتهم رضاهم وايدعوا لكم رواه أبو داود .

س ١٠٥ : بين حكم نقل الزكاة من بلد المال إلى بلد آخر ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف مع الترجيح ؟

ج : الأفضل جمل زكاة كل مال في فقراء بلده مالم تتشقق زكاة سائمة كاربعين ببلدين متقاربين فيخرج في بلد واحد شاة في أي البلدين شاء دفعا لضرر الشرك .

وأما نقلها إلى بلد تقصر إليه الصلاة فقبل يحرم مع وجود مستحق سواء كان لرحم أو شدة حاجة لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فذكر الحديث ، وفيه أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم متفق عليه واللفظ للبخاري .

وعن أبي جحيفة قال قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكنت غلاماً يتيماً فأعطاني منها قلوماً رواه الترمذي ، وقال حديث حسن .

وعن عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال قال وللمال أرسلتني أخذت من حيث كنتنا نأخذه على عهد رسول الله ﷺ ووضعناه من حيث كنتنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه .

وعن طاووس قال كان في كتاب معاذ : من خرج من خلاف إلى خلاف فإن صدقته وعشره في خلاف عشيرته رواه الأثرم في سننه .

وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه رد زكاة أُنقِي بها من خراسان إلى الشام إلى خراسان ، فإن خالف وفعل بأن نقل الزكاة إلى بلد تقصر فيه الصلاة أجزأ المنقول للعمومات ولأنه دفع الحق إلى مستحقة فبريء كالدين وقيل تنقل لمصلحة راجحة كقريب محتاج ونحوه لما علم بالضرورة من أن النبي ﷺ كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار أخرجه النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال كدت أقتل بعدك في عناق أو شاة من الصدقات فقال عليه الصلاة والسلام لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها .

وروى عن الحسن والنخعي أنها كرهأ نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا لذي قرابة ، وكان أبو العالية يبعث بزكاته إلى المدينة وأخبار هذا القول الشيخ

تقى الدين وقال تحديد المنع بمسافة القصر ليس عليه دليل شرعى وجعل محل ذلك الأقاليم فلا تنقل من إقليم إلى إقليم انتهى .

والذى يترجع عندى القول الثانى أنه يجوز نقلها ولو لمسافة قصر إذا كان لمصلحة راجحة كرحم وشدة حاجة ونحو ذلك (قلت) وفى وقتنا هذا من أراد الأخذ بالقول الأول فعليه أن يسأل عن فقراء البلد الذى به المال دون من ليسوا من فقراء بلد به المال بل من فقراء البلدان الأخرى وإنما جاؤا فى الوقت الذى يقصده بعض الناس لإخراج الزكاة كشهر رمضان ثم يرجعون إلى بلدانهم كما هو مشاهد الآن فى زمننا والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم

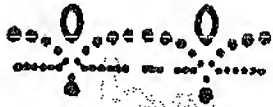
س ١٠٦ : بين على من يجب مؤنة دفع الزكاة ؟ وإذا كان المال الذى وجبت فيه الزكاة ببادية أو خلا ببلده عن مستحق لها فإين محل تفريقها ؟ ومى بعث السماعة وأين محل استحباب عدّ الماشية ؟ وإذا وجد مالم يحس حوله فما الحكم ؟ وأين يفرق الساعى ما قبضه ؟ وهل له أن يبيع ما قبضه لمصلحة ؟ وهل يقبل قول صاحبها فى عددها ؟

ج : يجب مؤنة نقل زكاة ودفع على من وجبت عليه كمؤنة كيل ووزن لأنه عليه مؤنة تسليمها لمستحقها كاملة ، وذلك من تمام التوفية ومسافر بالمال الزكوى يفرق زكاته ببلد أكثر إقامته فيه لئلا يطاع به غالباً ومن ببادية وعليه زكاة فرقها بأقرب بلد منه وكذا من بلدة من مستحق للزكاة يستغرقها يفرقها أو ما بقى منها بأقرب مكان منه لأنهم أولى ويجب على الإمام بعث السماعة قرب زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر وهو السائمة والزرع والثمار لفعلة عليه الصلاة والسلام وخلفائه ، ومن الناس من لا يزكى ولا يعلم ما عليه فإهمال ذلك إضاعة للزكاة ويستحب أن يعدّ عليهم الماشية على الماء لما ورد عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم رواه أحمد ، وفى رواية لأحمد وأبو داود ولا حلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا فى

ديارهم ، ويقبل قول صاحبها في عددها بلا يمين وإن وجد ما لم يحل حوله فإن
عجل ربه زكاته وإلا وكّل ثقة يقضيها ثم يصرفها وله جعله لرب المال إن كان
ثقة لحصول الغرض به ، وما قبضه الساعي فرقه في مكانه وما قاربة ، ويبدأ
بأقارب مُزكّ لا تازمه مؤنّسهم فإن فضل شيء حمله وإلا فلا ، وله بيع
سائمة وغيرها من زكاة الحاجة أو صلاحة وصرفها في الأخط للفقراء ، أو
حاجتهم حتى أجرة مسكن ، ويضمن ما أخّر قسمه بلا عذر إن تلف
بتفريطه .

س ١٠٧ : أين محل واسم ما حصل من بهيمة الأنعام ؟ وما الذي يكتب
على زكاة ؟ وما الذي يكتب على جزية ؟

ج : ويسنّ للامام وسم ما حصل عنده من زكاة أو جزية من إبل أو بقرة
في أخذها لحديث أنس قال غدوت إلى رسول الله ﷺ بهيمة الله بن أبي طلحة
ليحسبها فوافيته في يده الميسم بسم إبل الصدقة متفق عليه ، ويسنّ له وسم
ما حصل من غنم في آذانها لخبر أحمد وابن ماجه : دخلت على النبي ﷺ وهو
يسم غنماً في آذانها ، وعن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال : لعمر إن
في الظهر ناقة عمياء فقال أين نعيم الصدقة أو من نعيم الجزية قال أسلم
من نعيم الجزية ، وقال إن عليها ميسم الجزية رواه الشافعي ، والوسم
على زكاة الله ، أو زكاة ، والوسم على جزية دصغار ، أو جزية .



(من النظم فيما يتعلق بإخراج الزكاة)

وَمَنْ كَانَتْ حُرّاً مسلماً حال حوله
على المال مقدار النصاب المحدد
فروه بإخراج الزكاة بفوره
إذا أمن الساعي وليس بمرصدي

ويأثم بالتأخير مع يسر بذلها
وكفّر مَصِيراً بعد تعريف جـ
وخذها وتوبه ثلاثاً فإن أبى

فبادر إلى قتل الكفور المخلد
ومع مانع بخلاً خذنها مَصِيراً
فإن ياب قاتله ليعطى باوكد

وقال أبو بكر ومع شطر ماله
فإن يتمذر فاستتب ثمت اقصد
إلى قتله حداً وعنه مكفراً

ومن ماله خذها بغير تأود
ويقبل قول المدعى فقد شرطها
بغير يمين منه في المتوطر

ويخرج عن مال الصغير وليه
وعن مال مجنون وليه إيمدد
وتفريقها بالنفس أولى وعنه ما

خفي وإلى الساعي إن دفعت تسدي

وقال أبو الخطاب دفعكها إلى
 إمام أحمى عدل أبر فأورد
 ولا يجزى الإخراج إلا بنية
 تقارنه أو قبله بمنزله
 وقد قيل يجزى أخذها منه ككراهة
 وليس يجزى باطناً في المجود
 وليس بشرط أن تعين منصباً
 ولكن قصد الفرض شرطك فانصد
 ويجزى أن تنوى مقارب دفعها
 إلى مستحق أو وكيل محمد
 وقد قيل لا يجزى إذا بعد الأذى
 عن الدفع منه للفقير المرصود
 وفي كل حال يبرى الدفع مطلقاً
 لساع عاينها أو إمام مقلد
 وسل عند دفع جعلها لك مفعلاً
 ولا تجعلها مفعلاً قبل تسلم
 ولا تبك المسكين في وقت بذلها
 بقولك خذ هذا زكاة يكدي
 وبرك على معطيكم عند أخذها
 وسئل أجبره مع طهارة الذنب تقفندي
 ويشرع للساعين كتب براءة
 لأزباب أموال بأخذ المصدق

وليس بمُجْزِز نَقْلَهَا عَنْ مَحَلِّهَا
إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي بُعْدِ قَهْرٍ بِأَوْكَدِ
وَفِي ثَالِثِ جَوَازٍ إِلَى التَّغْرِ نَقْلَهَا
وَأَذِنَ فَأَذِنَ اصْصِرْفُ لِفَقْدَانِ مَجْتَدٍ
وَيُصْرَفُ فَرَضُ الْمَالِ حَيْثُ وَجُوبُهُ
وَفِطْرَةُ كُلِّ فِي مَكَانِ الْمُعْيِدِ
وَمَيِّزُ بَوَسْمٍ مِنْ زَكَاتِكَ جِزِيَّةٍ
بِفَخْذٍ بَعِيرٍ وَأُذُنِ شَاةٍ تَرْشِدِ

س ١٠٨ : ما حكم تعجيل الزكاة ؟ وإذا تم الحول والنصاب ناقص قدر
ما عجله فما حكم ذلك ؟ وإذا كرمانسته حضره من الاحترازات والأدلة والتمديدات
ومثل لا يتضح إلا بذلك ؟ وفصل ما يحتاج إلى التفصيل ؟

ج : يجوز تعجيل الزكاة لحولين فقط إذا كمل النصاب والأفضل تركه
والدليل على جواز التعجيل ما ورد عن علي عليه السلام إن العباس ابن عبد
المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك
رواه الخمسة إلا النسائي ، وعن أبي هريرة قال بعث رسول الله ﷺ عمر على
الصدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس فقال رسول الله ﷺ
ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فاعناه الله تعالى ، وأما خالد فإنكم تظلمون
خالداً ، وقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله وأما العباس فهي علي
ومثلها معها ثم قال يا عمر أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه رواه مسلم .

وأما كونه يجوز بعد كمال النصاب فلأنه سببها فلا يجوز تقديمها كالكفارة
على الحلف ، قال في المفتي بغير خلاف نعلمه ولا يجوز تعجيلها عما يستفيد
النصاب نصاً لأنه لم يوجد فقد عجل زكاة عما ليس في ملكه ، ولا يجوز

تعجيلها عن معدن أو ركاز أو زرع قبل حصوله ما ذكر ؛ وعن زكاة تمر قبل طلوع طالع أو عن زبيب قبل طلوع حصرم لأنه تقديم قبل وجود سببها وإذا تم الحول والنصاب ناقص قدر ما يحمله صح تعجيله وأجزأه معجمله لأن حكم المعجل حكم الموجود في ملكه يتم النصاب به ، ولو عجل عن مائتي شاة شاتين فنتجت عند الحول سخة ائتمته شاة ثالثة لأن المعجل بمنزلة الموجود في أجزائه عن ماله فمكان بمنزلة الموجود في تعلق الزكاة به ، ولو عجل عن ثلاثمائة درهم فضة خمسة منها ثم حال الحول ائتمه أيضاً درهمان ونصف ليتم ربع العشر ولو عجل عن ألف درهم فضة خمسة وعشرين منها ثم رجحت خمسة وعشرين درهما ائتمه زكاة الخمسة والعشرين وهو خمسة أثمان درهم ، ويصح أن يعجل عن أربعين شاة شاتين من غيرها لحولين . ولا يصح أن يعجل من الأربعين لحولين ولا للحول الثاني فقط . وينقطع الحول بإخراج الشاتين منها لحولين أو الواحدة للثاني فقط لنقص النصاب فإن أخرج شاة للحول الأول فقط صح ولم ينقطع الحول ، والله أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ١٠٩ : إذا عجل الزكاة فدفعها إلى مستحقها مات قابضها أو ارتد أو استغنى عنها فما الحكم ؟ وإذا عجل الزكاة ثم هلك المال أو بعض النصاب أو مات المالك أو ارتد عز الإسلام قبل الحول فما الحكم ؟ إذا استسلف ساع زكاة فتلفت في يده فما الحكم ؟ وإذا تلفت الزكاة في يد الوكيل لرب المال فما الحكم ؟

ج : إذا عجل الزكاة فدفعها إلى مستحقها مات قابضها أو ارتد أو استغنى عنها أو عن غيرها أجزأ عنه كما لو عدت عند الحول لأنه يعتبر وقت القبض لئلا يمتنع التعجيل ، ولا تجزى زكاة معجلة إن دفعها إلى من يعلم غناه فافتقر عند الوجوب أو قبله لأنه لم يدفعها لمستحقها كما لو لم يفتقر وإن مات معجل

زكاته أو ارتد أو أتلّف النصاب المأمول زكاته أو نقص قبل الحول فقد بان المخرج غير زكاة لانقطاع الواجب بذلك ، ولا رجوع للمجل بشيء مما عجله إلا فيما في يد ساعٍ عند تلف النصاب وإن استسلف ساع زكاة فتلفت في يده بلا تفریط لم يضمنها وضاعت على الفقراء سواء سأله الفقير ذلك أو رب المال أو لم يسأله أحد لأن الإمام أو نائبه قبضها كولي يتيم فقد فعل ما يجوز فلم يضمن ، وإن تلفت في يد الوكيل لرب المال قبل أدائها فمن ضمان رب المال لعدم الإيتاء المأمور به ، ولأن يد الوكيل كيد موكّله .

من ١١٠ : ما الذي يشترط لملك الفقير للزكاة وأجزائها؟ وهل يصح تصرف الفقير في الزكاة قبل قبضها؟ وإذا عجل زكاة عن ألف درهم يظنها كلها له فإن الذي له منها خمسمائة؟ وإذا عجل زكاة عن أحد نصايبه فتلف النصاب المأمول عنه فما الحكم؟ وهل يكفي لإبراء المدين دينه بنية الزكاة؟

ج : ويشترط لملك الفقير للزكاة وأجزائها قبضه لها فلو عزلها أو غدا الفقراء أو عظام لم يجزى ، ولا يصح تصرف فقير فيها قبل قبضها ، ومن عجل زكاة عن ألف درهم يظنها كلها له فإن التي له منها خمسمائة أجزأه ما عجله عن عامين لأنه نواه زكاة معجلة والآلف كلها ليست له ولا يلزمه زكاة ما ليس له ، ومن عجل زكاة عن أحد نصايبه ولو من جنس واحد فتلف النصاب المأمول عنه لم يصرفه إلى الآخر لحديث « وإنما لكل امرئ ما نوى » كما لو عجل شاة عن خمس من الإبل فتلفت الإبل وله أربعون شاة لم يجزئه ما عجله عن الشياه لعدم نيته إياها ولا يكفي لإبراء المدين من دينه بنية الزكاة لأن ذلك ليس إيتاء لها ، والله أعلم .

هذا هو الوجه في إبطال ما ذهب إليه من أن النصاب المأمول لا يكتفي بإبراء المدين من دينه بل يجب قبضه له .

١٥ - باب أهل الزكاة

س ١١١ : من هم أهل الزكاة ، وكم عددهم ؟ وهل يجوز صرفها لغيرهم من جهات الخير ، وما هو الدليل على ذلك ؟ وهل في المال حق واجب سوى الزكاة ؟

ج : أهل الزكاة ثمانية أصناف هم المذكورون في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) وعن زياد بن الحارث الصدائي قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته فذكر حديثاً طويلاً فأتاه رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك ، رواه أبو داود ، ولا يجوز صرفها لغيرهم كبناء مساجد ، وسدّ بشوق ، ووقف مصاحف وقناطر ، وتمكين موتى وغيرها الآية وكلمة « إنما » تفيد الحصر فتثبت الحكم في المذكورين وتنفي ما عداهم وكذا تعريف الصدقات به ، إل ، فإنه يستغرقها فلو جاز صرف شيء منها إلى غير الثمانية لكان لهم بعضها لا كلها : وللحديث المتقدم ، وقال أحمد إنما هي لمن سماها الله تعالى ، وسئل الشيخ تقي الدين عمن ليس معه ما يشتري به كتباً للعلم يشتغل فيها فقال : يجوز أخذه منها ما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لمصاحبة دينه ودنياه منها ، قال في (شرح الإقناع) قلت : ولعل ذلك غير خارج عن الأصناف لأن ذلك من جملة ما يحتاجه طالب العلم فهو كنفقة وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم الشرعي وإن لم يكن لازماً له وتعدّر الجمع بين العلم والتكسب أعطى من الزكاة لحاجته ولا يُعطى من الزكاة إن تفرغ قادر على التكسب للعبادة لقصور نفقها عليه بخلاف العلم وإطعام الجائع وسقي العطشان وإكساء العاري وفك الأسير واجب على الكفاية إجماعاً مع أنه ليس

في المال حق سوى الزكاة وفاقا ، وعن ابن عباس مرفوعاً أن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب ما بقى من أموالكم . وعن أبي بن كعب مرفوعاً إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك رواه ابن ماجه والترمذى .

س ١١٢ : تكلم عن الأصناف الثمانية على التفصيل مع ذكر ما يفسر من دليل أو تعليل قسم ما يحتاج إلى تقسيم ؟

ج : (ز أول) الفقير وهو من لم يجد شيئاً أو يجد نصف كفايته فهو أشد حاجة من المسكين لأن الله بدأ به وإنما يبدأ بالأم فالأهم وقال الله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فاخبر أن لهم سفينة يعملون بها وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم المسكنة واستعاذ من ذل الفقر فقال اللهم احبني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشني في زمرة المساكين ، رواه الترمذى ولا يجوز أن يسأل شدة الحاجة ويستعين من حالة أصلح منها ولأن الفقير مشتق من فقر الظهر فقيل مفقور بمعنى مفعول أى مقفور وهو الذى نزع فقرة ظهره فانقطع صلبه (الثانى) المسكين وهو من يجد معظم الكفاية أو نصفها من السكون لأنه أسكنته الحاجة (الثالث) العامل كجواب للزكاة وحافظ وكاتب وقاسم بين مستحقيها وجامع المواشى وعدادها وكيال وزان وساع وراعى وجمال وجمال ومن يحتاج إليه فيها لدخولهم فى قوله (والعاملين عليها) وكان عليه الصلاة والسلام يبعث عماله على الصدقة سعاة ويعطيهم عمالتهم (الرابع) المؤلف وهو السيد المطاع فى عشيرته والمؤلفة ضربان مسلمون وكفار فأما الكفار فضربان ضرب يرجى خيره وضرب يخاف شره وقد كان صلى الله عليه وسلم يعطيهم وعن أبى سعيد قال دبعث على وهو باليمن بذهنية فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر الأفرع بن حابس الخنظلى وعبيسة بن بدر الفزازى وعلقمة بن علاثة العامرى ثم أحد بنى كلاب وزبد الخير الطائى ثم أحد بنى نبهان فغضبت قريش وقالوا يعطى صناديد نجد ويدعنا وقال إنى إنما

فعلت ذلك لأتألفهم ، متفق عليه قال أبو عبيد القاسم بن سلام وإنما الذي يؤخذ من أموال أهل اليمن الصدقة وأعطى النبي ﷺ صفوان بن أمية يوم حنين قبل إسلامه ترغيباً له في الإسلام . وأما المسلمون فهم أربعة (أحدهم) قوم لهم شرف فيعطون ليرغب نظر أئمتهم في الإسلام لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزبرقان بن بدر وعدي بن حاتم مع حسن نيتهما وإسلامهما .

(والثاني) قوم أسلموا ونيتهم في الإسلام ضعيفة فيعطون لتقوى نيتهم لقول ابن عباس في المؤلفة قلوبهم هم قوم كانوا يأتون رسول الله ﷺ يرضخ لهم من الصدقات فإذا أعطاهم من الصدقة قالوا هذا دين صالح وإن كان غير ذلك عابوه رواه أبو بكر بن العربي في التفسير ولأن النبي ﷺ أعطى أبا سفيان ابن حرب وصفوان بن أمية والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن لكل واحد منهم مائة من الإبل (والقسم الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار بأن يكونوا في طرف بلاد المسلمين وإذا أعطوا دفعوا الكفار عن يليهم من المسلمين وإلا فلا (الرابع) قوم يليهم قوم من أهل الصدقات إذا أعطوا من الزكاة جالبون الزكاة ممن لا يعطيها إلا بالتخويف والتهديد (الخامس) الرقاب وهم المكاتبون ويجوز أن يفدى منها أسيراً مسلماً في أيدى الكفار لأنه فدى رقبة ويجوز أن يشتري منها رقبة يعتقها لعموم قوله تعالى (وفي الرقاب) وفي المسند عن البراء ابن عازب قال جاء رجل فقال يا رسول الله دأى على عمل يقربني من الجنة ويباعدني من النار فقال اعتق النسمة وفك الرقبة فقال يا رسول الله أليساً واحداً قال لا اعتق النسمة أن تفرد بعثتها وفك الرقبة أن تعين في ثمنها ،

(السادس) الغارمون وهم قسمان قسم غرم لإصلاح ذات البين وهو من تحمّل بسبب إتلاف نفس أو مال أو نهياً أو مالاً لتسكين فتنة وقعت بين طائفتين ويتوقف صلاحهم على من يتحمّل ذلك فيتحمّله إنسان ثم يخرج في القبائل فيسأل حتى يؤديه فورد الشرع بإباحة المسألة فيه وجعل لهم نصيباً من

الصدقة قال تعالى (فاتقوا وأصلحوا ذات بينكم) أى وصلحكم والبين الوصل والمعنى كونوا مجتمعين على أمر الله تعالى.

وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال تحملت حمالة فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم وسأته فيها فقال أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ثم قال يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة رجل تحمل حمالة فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب سداداً من عيش أو قواماً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب سداداً من عيش أو قواماً من عيش وما سوى ذلك فهو سحت يأكلها صاحبها سحتاً يوم القيامة ، والمعنى شاهد بذلك لأنه إنما يلتزم فى مثل ذلك المال العظيم الخطير وقد أتى معروفاً عظيماً وابتغى صلاحاً عاماً فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة وتوفير ماله عليه لئلا يجحف بمال المصالحين أو يوهن عزائمهم عن تسكين الفتن وكف المفاسد

(القسم الثانى) من غرم لإصلاح نفسه فى مباح أو تدين لشراء نفسه من كفر أو تدين لنفسه شئ محرم وتاب منه وأعسر بالدين لقوله تعالى (والغارمين) (السابع) غاز فى سبيل الله لقوله تعالى (وفى سبيل الله) ولا خلاف فى استحقاقهم وبيان حكمهم ولا خلاف فى أنهم الغزاة لأن سبيل الله عند الإطلاق هو الغزو قال الله تعالى (إن يحب الذين يقتاتلون فى سبيله) وقال تعالى (وقاتلوا فى سبيل الله) وقال ﷺ من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله ، وإنما يستحق هذا الاسم الغزاة الذين لادىوان لهم وإنما يتطوعون بالغزو إذا نشطوا ومعنى لادىوان لهم أى لاحق لهم فى الديوان لأن من له رزق راتب فهو مستغن به وفى إعطاء الفقير منها للحج خلاف فى رواية اختارها فى المبنى والشرح الكبير ، وقاله أكثر العلماء منهم مالك وأبو حنيفة والثورى والشافعى وأبو ثور وابن المنذر لأن سبيل الله تعالى حيث أطاق ينصرف إلى

الجهاد غالباً ، والزكاة لا تصرف إلا المحتاج اليها كالفقير أو من يحتاجه المسلمون كالعامل والحج لا نفع فيه للمسلمين ولا حاجة بهم اليه والفقير لا فرض في ذمته فيسقطه وإن أراد به التطوع فتوابع هذا القدر على ذوي الحاجة أو صرفها في مصالح المسلمين أولى . وعنه يعطى الفقير ما يحج به الفرض ويستعين به فيه يروى إعطاء الفقير من الزكاة في الحج عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله عنهم وهو قول إسحاق لما روى أبو داود : أن رجلاً جعل ناقة في سبيل الله فأرادت امرأته الحج فقال لها النبي ﷺ : اركبيها فإن الحج من سبيل الله ، ولحديث الحج والعمرة في سبيل الله رواه أحمد ، ويشترط له الفقر ومعناه أن يكون ليس له بالحج به سواها وقيل لا ، قال في الاختيارات الفقهية : ومن لم يحج حجة الإسلام أعطى ما يحج به وهو إحدى الروايتين عن أحمد انتهى وذكر القاضي جوازه في النفل كالفرض وهو ظاهر كلام أحمد والخرفي وصححه بعضهم لأن كلا من سبيل الله والفقير لا فرض عليه فهو منه كالتطوع (والقول الثاني) عندي أنه أرجح لما أراه من قوة الدليل والله أعلم (الثامن) ابن السبيل الآية وهو المسافر المنقطع بغير بلده في سفر مباح أو في سفر محرم وتاب منه لأن التوبة تجب ما قبلها وأما الأدلة الدالة على ذلك فعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحل الصدقة لغنى إلا في سبيل الله وابن السبيل أو جار فقير يتصدق عليه فبهدي لك أو يدعوك ، رواه أبو داود وفي لفظ لا تحل الصدقة لغنى إلا لحنة : لعامل عليها أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها لغنى ، رواه أبو داود وابن ماجه .

س ١١٣ : ما مقدار ما يعطاه الفقير والمسكين من الزكاة ؟ وإذا ملك مالا يقوم بكفايته هل يعطى معه من الزكاة ؟ وإذا كرما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف أو تفصيل ؟

ج : يعطيان تمام كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة لأن وجوبها يتكرر

بتكرار الحول فيعطى ما يكفيه إلى مثله وكل واحد من عائلتهما مقصود دفع حاجته فيعتبر له ما يعتبر للمنفرد ومن ملك من غير الأثمان مالا يقوم بكفايته فإن كان مما لا تجب فيه الزكاة كالعقار ونحوه لم يكن ذلك مانعاً من أخذها. وهذا قول الثوري والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي لأنه فقير محتاج.

فأما إن ملك نصاباً زكواً لا تتم به الكفاية كالماواشي والحبوب فله الأخذ من الزكاة نصاً عليه وذكر قول عمر رضي الله عنه أعطوهم وإن راحت عليهم من الإبل كذا وكذا وهذا قول الشافعي لأنه لا يملك ما يغنيه ولا يقدر على كسب ما يكفيه فجاز له الأخذ فإن ملك من غير الأثمان ما يقوم بكفايته كن له كسب يكفيه أو أجرة عقار أو غيره فليس له الأخذ من الزكاة وهذا قول الشافعي وإسحاق وابن المنذر لما روى أحمد عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه الصدقة فصعد فيهما النظر فرآهما جلدين فقال إن شئتما أعطيتكما، ولاحظ فيهما غنى ولا لقوى مكتسب قال أحمد رحمه الله تعالى ما أجوده من حديث وإن ملك من الأثمان مالا يقوم بكفايته فليس بغنى فلا تحرم عليه الزكاة لأن الغنى ما تحصل به الكفاية فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الزكاة وإن لم يملك شيئاً وإن كان محتاجاً حلت له ومسألتها (والرواية الأخرى) إذا ملك خمسين درهماً أو قيمتها من الذهب فهو غنى روى ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما لما روى عبد الله ابن مسعود مرفوعاً من سأل وله ما يغنيه جاءت مسأله يوم القيامة خموشاً أو خدوشاً أو كدوشاً في وجهه قالوا يا رسول الله وما غناه قال خمسون درهماً أو حسابها من الذهب، رواه الخمسة.

مس ١١٤ : وضح مقدار ما يعطاه العامل على الزكاة وأذكر ما يشترط في العامل ، وأذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : يعطى عامل قدر أجرته منها إلا إن تافقت في يده بلا تفریط منه

فيعطى أجرته من بيت المال لأن للامام رزقه على عمله من بيت المال ويوفر الزكاة على أهلها فإذا تلفت تعين حقه في بيت المال ولا ضمان على عامل لم يفرط لأنه أمين وله الأخذ ولو تطوع بعمله اقصة عمر رضى الله عنه وهو أنه صلى الله عليه وسلم أمره بعمله فقال إنما عملت لله فقال إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصديق ، منفق عليه وشرط كون عامل مكافئاً مسلماً أميناً كافياً من غير ذوى القربى ، أما كونه مكافئاً فلامد أممية الصغير والمجنون للقبض ولأنها ولاية وغير المكلف مولى عليه وأما كونه مسلماً فلائها ولاية على المسلمين فاشترط فيها الإسلام كسائر الولايات ولقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً) ولأن الكافر ليس بأمين ولهذا قال عمر لا تأمنوهم وقد خونهم الله وأنكر على أبي موسى تولية الكتابة نصرانياً فالزكاة التي هي ركن الإسلام أولى ، وأما كونه أميناً كافياً فلأن غيره يذهب بمال الزكاة ويضيعه ولأنها ضرب من الولاية والولاية يشترط ذلك فيها ، وأما كونه من غير ذوى القربى فلما ورد عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثم تكلم أحدهما فقال يا رسول الله لتؤمّرنا على هذه الصدقات فنصيب ما يصيب الناس من الخففة وتؤدى إليك ما يؤدى الناس فقال : إن الصدقة لا تحمل لحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ، مختصر لأحمد ومسلم ، وهو نص في التحريم لا يجوز مخالفته قال في الشرح الكبير : ويشترط كونه من غير ذوى القربى إلا أن تدفع إليه أجرته من غير الزكاة ، وقال أصحابنا : لا يشترط لأنها أجرة على عمل تجوز للأغني لجازت لذوى القربى كالأجرة للنقّال ، وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعى ، وأما أنه لا يشترط فقره فلاخبر أبى سعيد مرفوعاً لا تحمل الصدقة لغنى إلا الخمسة لعامل أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غازى في سبيل الله أو مسكين يتصدق عليه منها فأهدى منها أغنى رواه أبو داود وابن ماجه ، وأما أنه لا يشترط حرية فلا حديث أنس مرفوعاً اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم

عبد حبشي كان رأسه زبيبة رواه أحمد والبخاري ، ولأن العبد يحصل به المقصود أشبه الحر .

س ١١٥ : إذا عمل إمام أو نائبه فهل يأخذ شيئاً من الزكاة ؟ وهل تقبل شهادة مالك على عامل بوضعها في غير موضعها ؟ وهل يصدق رب المال في دفعها إلى العامل بلا يمين ؟ وإذا ثبت على عامل أخذ زكاة من أربابها فما الحكم ؟ وما حكم كون حاملها وراعيها ممن منعها ؟ وما حكم أخذ الهدية للعامل ؟ وإذا خان العامل في شيء فما الحكم ، وإذا أخذ منهم شيئاً فما الحكم ؟

ج : إذا عمل الإمام أو نائبه على الزكاة بأن جباها الإمام أو نائبه بلا بعث عامل لم يأخذ منها شيئاً لأنه يأخذ رزقه من بيت المال ، وتقبل شهادة مالك مال مزكى على عامل بوضع الزكاة في غير موضعها لأن شهادته لا تدفع عنه ضرراً ولا تجر له نفعاً لبرأته بالدفع إليه مطاقاً بخلاف شهادة الفقراء ونحوهم فلا تقبل له ولا عليه فيها ويصدق رب المال في دفعها إلى العامل بلا يمين لأنه مؤتمن على عيادته ويخلف عامل أنه لم يأخذها منه ويرأى من عهدها فتضيع على الفقراء لأنه أمين ، وإن ثبت على عامل أخذ زكاة من أربابها ولو بشهادة بعض منهم لبعض بلا تخاصم بين عامل وشاهد قبلت وغرم العامل لأهل الزكاة ما ثبت عليه أخذه ، ويصدق عامل في دعوى دفع زكاة لفقير فبرأ منها ، ويصدق فقير في عدم الدفع إليه منها فيأخذ من زكاة أخرى ، ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منعها ، ولا يجوز للعامل قبول هدية من أرباب الأموال الحديث : هدايا العمال غلول ، ولا يجوز له أخذ رشوة وما خان العامل فيه أخذه الإمام ليرده إلى المستحق له أقوله عليه السلام من استعملناه على عمل فما أخذه بعد ذلك غلول ، رواه أبو داود ، ولا يأخذه أرباب الأموال لأنه زكاة ، لكن إن أخذ منهم شيئاً ظلماً بلا تأويل فلهم أخذه ، قال الشيخ : ويلزمه رفع حساب ما تولاها إذا طلب منه .

س ١١٦ : ما مقدار ما يأخذ المؤلف ؟ وهل يقبل قوله في ضعف إسلامه ؟
 وهل يقبل قوله في أنه مطاع في عشيرته ؟ وهل حكم المؤلف باق أم انقطع ؟
 وما مقدار ما يعطاه المكاتب من الزكاة ؟ وتلكم عما يتعلق حول هذا من
 الصور ؟

ج : يعطى مؤلف من زكاة ما يحصل به التأليف لأنه المقصود ، ويقبل قوله
 في ضعف إسلام ، ولا يقبل قوله في أنه مطاع في عشيرته إلا ببينة وحكم إناؤه
 باق لأن الآية من آخر ما نزل . ولأنه ﷺ أعطى مؤلفه من المسلمين
 والمشركون فيعطون عند الحاجة ، ودعوى الاستغناء عن تأليفهم خارج عن
 محل الخلاف فإن الكلام مفروض عند الحاجة ، ويعطى مكاتب وفاء دين
 الكتابة قدر على الكتابة أو لا لقوله تعالى : (وفي الرقاب) وما
 اعتق ساع فولأوه للمسلمين لأنه نائهم وما اعتق رب المال فولأوه له .

س ١١٧ : ما مقدار ما يعطاه الغارم ؟ وهل يقضى منها الدين على الميت ؟
 وما مقدار ما يعطاه الغازي ؟ وهل يجوز شراء فرس بزكاة رجل ودفعها إليه
 يغزو عليها ؟ وإذا لم يغزو فما الحكم ؟

ج : يعطى غارم وفاء دينه كمكاتب لاندفاع حاجتها به ، ودين الله كدين
 الأدمى ولا يقضى من الزكاة دين على ميت لعدم أهلية القبول لها كما لو كفتنه
 منها وسواء كان استدانتة لإصلاح ذات بين أو لمصلحة نفسه ، ويعطى غاز
 ولو غنياً ما يحتاج لغزوه ذهاباً وإياباً وإقامة في أرض العدو ونحو ثمن سلاح
 ودرع وفرس لفارس وحسولته ويقبل قوله أنه يريد الغزو لأن إرادته أمر
 خفي لا يعلم إلا من جهته ولا يجزىء أن يشتري من عليه زكاة منها فرساً
 يجسها في سبيل الله أو يشتري منها عقاراً يقفه على الغزاة لعدم المأمور به
 ولا يجزىء من وجبت عليه زكاة غزوه على فرس أو بدرع منها لأن نفسه
 ليست مصرفاً لزكاة كما لا يقضى بها دينه والامام شراء فرس بزكاة رجل دفعها

إليه لينزو عليها ولأنه برىء منها بدفعها للإمام وإن لم يغزو من أخذ فرساً أو غيرها من الزكاة ردها إلى إمام لأنه أعطى على عمل ولم يعمله نقل عبد الله إذا أخرج في سبيل الله أكل من الصدقة .

س ١١٨ : ما مقدار ما يعطاه ابن سبيل ؟ وإذا وجد مُقرضاً فهل يعطى ؟ وإذا سقط ما على غارم أو مكاتب أو فضل معها أو مع غاز أو ابن سبيل شيء بعد حاجته فما الحكم ؟

ج : يعطى ابن سبيل ولو وجد مقرضاً ما يبلغه بلده أو منتهى قصده وعوده إليها إن لم يكن ذلك محرماً ولا مكروهاً ، وإن سقط ما على غارم من دين أو سقط ما على مكاتب من مال كتابة أو فضل مع الغارم والمكاتب شيء عن الوفاء أو فضل مع غاز أو ابن سبيل شيء بعد حاجته رد الكل ما أخذه أو رد من فضل معه شيء من غارم ومكاتب وغاز وابن سبيل ما فضل معه لأنه يأخذه مراعى ، فإن صرفه في جهته التي استحق أخذه لها وإلا استرجع منه ، وأما الفقراء والمساكين والعاملون على الزكاة والمؤلفة قلوبهم فيتصرفون في فاضل بما شاؤوا لأنه سبحانه أضاف الزكاة إليهم بلام الملك ثم قال (وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) ولأنهم يأخذون الزكاة لمعنى يحصل بأخذهم وهو غذاء الفقراء والمساكين وأداء أجر العاملين وتأليف المؤلفة ، والأربعة الآخرون يأخذون لمعنى لا يحصل بأخذ الزكاة فافترقوا .

س ١١٩ : إذا استدان مكاتب ما عتق به وبيده منها بقدر ما استدانه فهل يصرفه فيه ؟ وهل تجزى الزكاة والكفارة ونحوهما لصغير لم يأكل الطعام ؟ وهل يقضى من الزكاة الدين عن الحي ؟ وهل تجزى الزكاة والكفارة ونحوهما لمن بعضه حر ؟ وما الذي يشترط لإجزاء الزكاة ؟ وهل للمالك دفعها لغريم المدين ؟

ج : لو استدان مكاتب ما لا أداه لسيد وعتق بأدائه وبيده من الزكاة بقدر

ما استدانه فللمكاتب صرفه فيما استدانه وعتق به لأنه محتاج إليه بسبب الكتابة وتحزى زكاة وكفارة ونحوها لصغير لم يأكل الطعام لصغره ويصرف في أجرة رضاعه وكسوته وما لا بد منه ويقبل له وليه في ماله فإن لم يكن فمن يليه من أم أو غيرها لأن حفظه من الضياع والهلاك أولى من مراعاة الولاية، ويشترط لإجزائه زكاة تمليك المعطى وللإمام قضاء دين على غارم حتى من زكاة بلا إذنه لولايته عليه في إيفائه ولهذا يجبره عليه إذا امتنع والأولى للإمام دفع زكاة إلى سيد المكاتب والأولى للمالك من كي دفع الزكاة إلى سيد مكاتب لرده ما قبض من زكاة من مال الكتابة إن رُقَّ مكاتب لعجزه ولا يرد سيد مكاتب ما قبض مكاتب من زكاة ودفعه لسيده ثم عجز أو مات ونحوه، وللمالك من كي دفع الزكاة إلى غريم مدين من أهل الزكاة بتوكيل المدين ويصح توكيل مدين لربها في ذلك ولو لم يقبضها مدين وللمالك دفع الزكاة إلى غريم مدين بدون توكيل المدين نصاً لأنه دفع الزكاة في قضاء المدين أشبه ما لو دفعها إليه فيقضى بها دينه .

س ١٢٠ : تسلم عن أحكام ما يلي : سؤال ما أيسح للإنسان أخذه ؟ إعطاء السؤال ؟ قبول مال طيب ؟ من سأل واجباً مدعياً كتابة أو غرماً أو أنه ابن سبيل أو مدعياً فقراً ولم يعرف بغنى إذا صدق مكاتباً سيده أو صدق غارماً غريمه ، من ادعى عيالا أو فقراً ولم يعرف بغنى ؟ الجائد إذا ادعى عدم مكسب ؟

ج : من أيسح له أخذ شيء من زكاة أو كفارة أو نذراً أو غيرها كصدقة التطوع أيسح له سؤاله نصاً لظاهر حديث « للسائل حق وإن جاء على فرس » ولأنه يطلب حقه الذي جعل له ولا بأس بمسألة شرب الماء نصاً واحتج بفعله صلى الله عليه وسلم وقال في العطشان لا يستسقى يكون أحق ، وإعطاء السؤال مع صدقهم فرض كفاية لحديث « لو صدق السائل ما أفلح من رده ، احتج به أحمد وأجاب بأن السائل إذا قال أنا جائع وظهر صدقه وجب إطعامه ، وإن سألوا مطلقاً لغير معين لم يجب إعطاؤهم ولو أقسموا لأن إمرار المقسم إنما هو إذا أقسم على

معين ، وإن جهل حال السائل فالأصل عدم الوجوب وإطعام جائع ونحوه فرض كفاية ويجب أخذ مال طيب أتى بلامسألة ولا استشراف نفس لما ورد عن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول : أعطه أفقر مني فيقول خذه فتعوله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مُشرف ولا سائل نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك ، رواه مسلم ، ومن سأل واجبا مدعيا أنه مكاتب أو أنه غارم أو أنه ابن سبيل أو مدعيا فقرا وعرف بغنى لم يقبل قوله إلا بينة لأن الأصل عدم ادعائه وإن ثبت أنه ابن سبيل مُصدق على إرادة السفر والبيضة فيما إذا ادعى فقرا من عرف بغنى ثلاثة رجال لحديث : إن المسألة لا تحل لأحد إلا لثلاثة رجل أصابته فاقة حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سيدا من عيش رواه مسلم وإن صدق مكاتباً سيده قبل أو أعطى أو صدق غارماً غريمه أنه مدين مُسبل وأعطي من الزكاة لأن الظاهر صدقه ويُقَلَّد مَنْ ادَّعى من فقراء أو مساكين عيالا فيعطى له ولهم بلا بينة أو ادعى فقرا وام يعرف بغنى لأن الأصل عدم المال فلا يكلف بينة به وكذا يقلد جلد ادعى عدم مكسب ويُعطى من زكاة بعد إعلامه أنه لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مُمكنَتَسب لحديث أبي داود في الرجلين اللذين سألاه وفيه أتينا النبي ﷺ فسألناه من الصدقة فصعد فبينما النظر فرأنا جلد بن فقال إن شئنا أعطيتكما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مُمكنَتَسب .

س ١٢٠ : تسكلم عن أحكام ما يلي : حكم تعميم الأصناف الثمانية ؟ حكم تفرقها في الأقارب ؟ مَنْ فيه سببان هل يأخذ بهما ؟ الاقتصار في إيتاء الزكاة على إنسان واحد ؟ إذا اعتق عبداً لتجارة قيمته نصاب بعد الحول قبل إخراج ما فيه فهل يجوز دفع ما فيه زكاة إليه ؟

ج : يحرم أخذ صدقة بدعوى غنى فقرا ولو من صدقة تطوع لقوله ﷺ

« ومن يأخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع » ويكون عليه شهيداً يوم القيامة ، متفق عليه . وسنعمم الأصناف الثمانية بلا تفضيل بينهم أن وجد الأصناف حيث وجب الإخراج وإلا عمم من أمكن خروجاً من الخلاف وليحصل الإجزاء بيقين فإن اقتصر على إنسان واحد أجزأ وهذا قول حذيفة وابن عباس رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن جبير والحسن وعطاء وإليه ذهب الثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي لقوله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعما هي) الآية والحديث معاذ حين بعثه إلى اليمن فلم يذكر في الآية والحديث إلا صنف واحد وقوله لقيصة : أقيم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها وأمر بني سلمة بدفع صدقتهم إلى سلمة بن صخر ، ولو وجب الاستيعاب لم يجوز صرفها إلى واحد ، ولأنه لا يجب تعميم كل صنف بها لجواز الافتصاص على واحد كالوصية للجماعة لا يمكن حصرهم والآية سيقنت لإيمان من يجوز الدفع إليه لا لإجباب الصرف للجميع بدليل أنه لا يجب تعميم كل صنف بها ، ولما فيه من الحرج والمشقة ، وجاز دفعها لغريمه لأنه من جملة الغارمين فإن ردها عليه من دينه بلا شرط جاز له أخذه لأن الغريم ملك ما أخذه بالأخذ أشبه ما لو وفّاه من مال آخر لكن إن قصد بالدفع إحياء ماله واستيفاء دينه لم تجز لأنها لله تعالى فلا يصرفها إلى نفسه . قال ابن القيم رحمه الله ، ومن الحيل الباطلة المحرمة أن يكون له على رجل مال وقد أفلس غريمه وأيس من أخذه منه وأراد أن يحسبه من الزكاة فالحيلة أن يعطيه من الزكاة بقدر ما عليه فيصير ماله كاللوفاء فيطالبه حينئذ بالوفاء فإذا وفاه برىء وسقطت الزكاة عن الدافع وهذه حيلة باطلة سواء شرط عليه الوفاء أو منعه من التصرف فيما دفعه إليه أو ملكه إياه بنية أن يستوفيه من دينه فكل هذا لا يسقط عنه الزكاة ولا يعد مخرجاً لها شرعاً ولا عرفاً كما لو أسقط دينه وحسبه من الزكاة انتهى (من إعلام الموقعين من ج ٣ ص ٣٢٠ ، ٣٢١) وسنفرقة صدقته في أقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم كذوي أرحامه ومن لا يرثه من نحو أخ وعم على قدر

حاجتهم فيريد ذا الحاجة بقدر حاجته لحديث صدقتك على ذي القرابة صدقة
وصلة رواه الترمذي والنسائي ويبدأ بالأقرب فالأقرب ومن فيه سببان كفقير
غارم أو ابن سبيل أخذ بالسببين فيعطى بفقره كفايته مع عائلته سنة
وبغرمه ما ينفي به دينه ولا يجوز أن يعطى بأحد السببين لا بعينه لا اختلاف
أحكامهما في الاستقرار وعدمه وإن أعطى بهما وعين لكل سبب قدر
معلوم فذاك وإلا يُعين لكل سبب قدره كان ما أعطيه بينهما نصفين .
ومن أعتق عبداً لتجارة قيمته نصاب بعد الحول قبل إخراج ما فيه من زكاة
فليس عليه دفع ما فيه من زكاة إلى العتيق وكذا فطرة عبداً أعتقه بعد وجوبها
عليه ما لم يغم به مانع من غنى ونحوه .

(من النظم ومختصره مما يتعلق في مصارف الزكاة)

وأصناف من يعطى ثمانية أتى	بتبيينهم نص الكتاب الممجّد
فقيرهم المحتاج جل كفاية	ومسكينهم عكس وعكس بأبعد
كجاء وسواق وكتب وقاسم	وحافظها في الصبح أو عند مرقد
وليس غنى ملك لما ليس كافياً	ولو كان أثمان كثيراً بأوكد
وعن أحمد حرم بخمسين درهما	على المرء أو مقدارها ملك عسجد
وهكل مطاع في العشرة مؤلف	لخوف أذاه أو رجاء المرء يبتدى
وقوة إيمان وإسلام مُشبه	وتحصيل ممنوع ودفع لمُعْتَد
وعنه امنع بالكفر كل مؤلف	لقوة إسلام ووفر التعداد
وأهل الرقاب إسهم لكل مكاتب	وفك أسير مسلم في المؤكّد
وكل مدين يصلح للناس غارم	كعذا في مباحات النفوس ليعدد
وسابغهم غاز بغير مقرر	وقوانين في حج المساكين أسند
ومفتقر في الغربة ابن سبيلهم	وليس الذي من أرضه السير يبتدى

فيعطى بمقدار المبلغ أرضه وإذا الفقر والمساكين كافيهما أرقد
 وعنه الفقير المبتدى السير أعطه لسير مباح للذهاب ومزدد
 وعاملها مقدار أجره فعله وعنه ثمين اللذّ جبي إن يُزهد
 وذو الغرم في النوعين يعطى كفايةً ليقضى جميع الدين لا تزيد
 وما يحصل التأليف منه لأهله وحاجة أهل الغزو جمعا أو رد
 فإن هم لم يغزوا فخذ وإن غزوا فخذ فاضلاً بعد الرجوع بمبعد
 وخذ لعيال حاجة العام كلها في الأولى وكل فوق لا تزيد
 ويأخذ منهم مع غناه مؤلف وغاز وعمال ومصلح ومفسد
 وفاضل ما يحتاجه ابن سبيلهم وغارم نفس والمكاتب ليردد
 ويملكه الباقي وعنه جميعهم ولكنه مع عجز عبد لسيد
 ويأخذ ذو الوصفين غاز وغارم بوصيفه منهم في المقام الجود
 ومن كان ذا ملك وتجر وصناعة يقوم به ريع دواماً ليهارد
 ويأخذ ذو كسب تخلى لعلمه ولا تعط ذا كسب ملازم مقيد
 وليس غنى دار وعبد وخدمة وكتب لمحتاج إلى ذاك سرمد
 ودعوى افتقار وكتاب ومغرم أو ابن سبيل رد إلا بشهد
 ولا تقبلن بعد الغنى الفقر باقى بدون ثلاث يشهدون بأوطد
 ويقبل من مجهول سبق يساره ووجهان مع تصديق خصم وسيد
 واعط سوى الحال من غير حلفه وخبره أن لا حظ فيها لأجله
 ولا ذا اكتساب قائم بأموره وتقبل دعواه العيال بأجود
 ويشرع في الأصناف صرف جميعها ولو لم تساوى بينهم في المعدد
 ومن يعط فرداً من أولاه زكاته جميعاً يحزن ما يعد الغنى أحد
 ويشرع في قرباك من ليس وارثاً على قدر حاجات وقرب ليمدد
 ومن بعد ذا فالجار والعلم قد من وراع ذوى الحاجات والستر ترشد
 (م ٨ - الأسئلة والأجوبة ج ٢)

س ١٣١ : مَنْ الذِّينَ لَا يَجْزِي دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ ، وَمَنْ الذِّينَ يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِمْ غَيْرَ مِنْ تَقْدِيمِ ؟ وَهَلْ لِمَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ الْإِخْذُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ؟ وَإِذَا دَفْعُ الزَّكَاةِ لِفَرِيقٍ مُسْتَحَقِّهَا لَجَسْمَيْنِ فَمَا الْحُكْمُ ؟ وَإِذَا كَرِهَ مَا تَسْتَحْضِرُهُ مِنْ دَلِيلٍ أَوْ تَعْلِيلٍ أَوْ خِلَافٍ ؟

ج : وَلَا تَجْزِي زَكَاةً إِلَى كَافِرٍ غَيْرِ مُؤَلِّفٍ لِحَدِيثٍ مَعَاذِ فَتْوَاهُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتُرَدُّ إِلَى فَقَرَاءَتِهِمْ ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الذَّمَّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا تَجْزِي إِلَى كَامِلٍ رَقٍّ مِنْ قَنْ وَمُدَبَّرٍ وَمَعْلَقٍ غَتَّقَهُ بِصَفَةِ لَأَن نَفَقَةَ الرِّقِيقِ عَلَى سَيِّدِهِ قَالَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَلَا يُعْطَى الْكَافِرُ وَلَا الْمَمْلُوكُ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا أَنْتَهَى غَيْرَ عَامِلٍ وَمَكَاتِبٍ فَيَجُوزُ أَمَّا الْعَامِلُ فَلَأَنَّهُ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرُهُ عَمَلٌ يُسْتَحَقُّهَا سَيِّدُهُ وَأَمَّا الْمَكَاتِبُ فَلَأَنَّهُ فِي الرِّقَابِ وَلَا تَجْزِي إِلَى زَوْجَةِ الْمُزَكَّاتِ حِكْمًا ابْنُ الْمُنْذِرِ إجماعاً لَوْ جُوبَ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ فَتَسْتَفْنَى بِهَا عَنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ وَكَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَالنَّاشِزِ كَفِيرَهَا وَلَا تَجْزِي إِلَى فَقِيرٍ وَمَسْكِينٍ ذَكَرَ وَائِثِي مُسْتَفْنَيْنِ بِنَفَقَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَى قَرِيبٍ أَوْ زَوْجٍ غَنِيِّينَ لِحَصُولِ الْكَفَايَةِ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهَا أَشْبَهُ مَنْ لَهُ عَقَارٌ يَسْتَفْنَى بِأَجْرَتِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ مِنْهُمَا جَازَ الدَّفْعُ كَمَا لَوْ تَعَطَّلَتِ مَنْفَعَةُ الْعَقَارِ ، وَلَا تَجْزِي لِلْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلُوا وَلَا لِلْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ يَغْنِيهِمْ عَنْ نَفَقَتِهِ وَيُسْقِطُهَا عَنْهُ فَيَعُودُ نَفَقَتُهَا إِلَيْهِ فَسَكَانُهُ دَفْعُهَا إِلَى نَفْسِهِ أَشْبَهُ مَا لَوْ قَضِيَ بِهَا دَيْنُهُ مَا لَمْ يَكُونُوا عُمَّالًا أَوْ مُؤَافَةً أَوْ غَزَاةً أَوْ غَارِمِينَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ . وَفِي الْأَخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ وَيَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلُوا وَإِلَى الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءً وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ نَفَقَتِهِمْ لَوْ جُودَ الْمُقْتَضَى السَّالِمُ عَنْ الْمَعَارِضِ الْمَقَارِمِ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَإِذَا كَانَتِ الْأُمُّ فَقِيرَةً وَهِيَ أَوْلَادُهَا صَغَارَهُمْ مَالٌ وَنَفَقَتُهَا تَضُرُّ بِهِمْ أُعْطِيَتْ مِنْ زَكَاتِهِمْ ، وَالَّذِي يَخْدُمُهُ إِنْ لَمْ تَكْفِهِ أَجْرَتُهُ أُعْطَاهُ مِنْ زَكَاتِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ بِدَلِّ زَكَاتِهِ وَمَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مَا لَمْ تَجْرِعْ مَادَّتَهُ بِإِنْفَاقِهِ مِنْ مَالِهِ أَنْتَهَى ص ١٠٤ وَفِي جَمْعِ الْفَتَاوَى إِذَا كَانَ عَلَى الْوَلَدِ دَيْنٌ وَلَا وَقْفٌ لَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَكَاتِ أَبِيهِ فِي أَظْهَرِ الْأَنْوَاعِ فِي

مذهب أحمد وغيره . وأما إذا كان محتاجاً إلى النفقة وليس لأبيه ما ينفق عليه ففيه نزاع والأظهر أنه يجوز له أخذ زكاة أبيه وأما إن كان مستغنياً بنفقة أبيه فلا حاجة به إلى زكاته والله أعلم ج ٢٥ ص ٩٢ انتهى . وعن معن بن يزيد رضي الله عنه قال بايعت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدى وخطب عليّ فأنكحني وخاصمت إليه ، وكان أبي يزيد أخرج دنائير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأتيته بها فقال والله ما إياك أردت فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن ، قال ابن رجب إنما يمنع من دفع زكاته إلى ولده خشية أن تكون محاباة ، وإذا وصلت إليه من حيث لا يشعر كانت المحاباة منتفية ، وهو من أهل الاستحقاق ، ولا يجزى امرأة دفع زكاتها إلى زوجها لأنها تعود إليها بإنفاقه عليها (والرواية الثانية) يجوز اختارها القاضى وأصحابه ، وهو مذهب الشافعى وابن المنذر وطائفة من أهل العلم لما ورد عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت يا رسول الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حل لي فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي ﷺ صدق ابن مسعود وزوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم ، رواه البخارى ، ولا يجزى دفع زكاة إنسان إلى سائر من تلزم المزكى نفقته من أقاربه ممن يرثه بفرضه أو تمصيب كـأخت وعم وعتيق حيث لا حاجب (والقول الثانى) أنه يجوز إلى غير عمودى النسب ممن يرثه بفرض أو تمصيب لقوله ﷺ الصدقة على المسكين صدقة وهى على ذى الرحم إثنان صدقة وصلة ، رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى . فإن كان من تلزمه غازياً أو عاملاً أو مؤلفاً أو مكاتباً أو ابن سبيل أو غارماً لإصلاح ذات بين أعطى من الزكاة ، ويجزى إلى من تبرع بنفقته بضمه إلى عياله أو تعذرت نفقته ، ولا تجزى دفع زكاة إلى بنى هاشم وهم سلالته فدخل آل عباس بن عبد المطلب وآل جعفر وآل على وآل عقيل بنى أبى طالب

وآل الحارث بن عبد المطلب وآل أبي لهب سواء أعطوا من الخمس أولاً
لعموم إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد وإنما هي أوساخ الناس رواه مسلم . قال
في الاختيارات الفقهية : وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ
من الزكاة وهو قول القاضى يعقوب وغيره من أصحابنا وقاله أبو يوسف من
الخفية والإصطخري من الشافعية لأنه محل حاجة وضرورة ويجوز لبني هاشم
الأخذ من زكاة الهاشميين ، وهو محكى عن طائفة من أهل البيت انتهى ص ١٠٤
ومثل بنى هاشم مواليتهم لحديث أبى رافع أن رسول الله ﷺ بعث رجلاً من
بنى مخزوم على الصدقة فقال لأبى رافع اصحبنى كيما نصيب منها فقال حتى أنى
رسول الله ﷺ فأسأله فانطلق إلى رسول الله ﷺ فسأله فقال : إنما لا تحمل
لنا الصدقة وإن مولى القوم منهم ، أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وقال
حسن صحيح ويجزى دفع الزكاة إلى مولى بنى هاشم لأن النص لا يتناولهم ،
ولكل من أنه لا يجزى دفع الزكاة إليه من بنى هاشم وغيرهم أخذ صدقة
التطوع لقوله تعالى (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً) ولم
يكن الأسير يومئذ إلا كافراً ، ولحديث أسماء بنت أبى بكر قالت : قدمت
على أمى وهى مشركة قلت يا رسول الله إن أمى قدمت على وهى راغبة
أفأصلها؟ قال : نعم صلى الله عليه وسلم ، وسُنُّ تَعَفُّفُ غنى عن صدقة التطوع
وسُنُّ له عدم تعرض لها لمداحه تعالى المتعففين عن السؤال مع حاجتهم ،
قال تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) ولكل من فقير ومسكين
هاشمى أو غيره أخذ من وصية لفقره إلا النبى ﷺ فمنع من فرض الصدقة
ونفلها لأن اجتنابها كان من دلائل نبوته .

قال أبو هريرة : كان رسول الله ﷺ إذا أنى بطعام سأل عنه أهديه أم
صدقة ؟ فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل ، وإن قيل هدية ضرب
بيده وأكل معهم متفق عليه ، وأكل فمن منع الزكاة عن هاشمى

أو غيره الأخذ من نذر لا كفارة لأنها صدقة واجبة بالشرع أشبهت الزكاة بل أولى لأن مشروعاتها لمحور الذنب فهي من أشد أوساخ الناس ويجزى دفع زكاته إلى ذوى أرحامه غير عمودى نسبه ولو ورثوا الحديث الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة ، رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى ولأن قرابتهم ضعيفة ويجزى دفع الزكاة إلى بنى المطلب لشمول الأدلة لهم خرج منها بنو هاشم بالنص لقوله : صلى الله عليه وسلم إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد فوجب أن يختص بالمنع بهم ولأن بنى المطلب فى درجة بنى أمية وهم لا تحرم الزكاة عليهم فكذا هم وقياسهم على بنى هاشم لا يصلح لأنهم أشرف وأقرب آل النبى صلى الله عليه وسلم بنو هاشم .

(والقول الثانى) لا يجوز لما روى جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبى ﷺ فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خيبر وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله ﷺ إنما بنو المطلب وبنو هاشم شئ واحد ، رواه البخارى .

وفى بعض روايات هذا الحديث أنهم لم يفارقوني فى جاهلية ولا إسلام ولأنهم يستحقون من خمس الخمس فمنعوا من الزكاة كبنى هاشم وقد أكد ذلك ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم علل منعهم من الصدقة باستغنائهم عنها بخمس الخمس فقال « أليس فى خمس الخمس ما يغنيكم » قال فى حاشية المقتنع وظاهره ولو منعوا الخمس ولا يبعد أن يتأتى الخلاف هنا بل هو أولى بالجواز وإن دفع الزكاة لغير مستحقها وهو يحمل ثم علم لم يجزه ويستردها بنائها لأنه لا يخفى غالباً كدين الأدمى فإن تلقت ضمنها قابض وإن كان الإمام أو نائبه فعليه الضمان وإن دفعها لمن يظنه فقيراً فإن غنياً أجراً لأن النبى صلى الله عليه وسلم أعطى الرجلين الجليلين ، وقال إن شئتما

أعطيتكما منها ولا حظ فيهما لغنى ولا لقوى مكتسب وقال للذي سأله من الصدقة إن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك ولو اعتبر حقيقة الغنى لما اكتفى بقولهم .

وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد غنى فأصبحوا يتحدثون تصدق على غنى فأتى فقيل أما صدقتك فقد تقبلت لعل الغنى يعتبر فينفق مما أعطاه الله ، رواه النسائي .

قال في الاختيارات الفقهية ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته لمن لا يحتاج إليهم المؤمنون كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنون فمن لا يصلح من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة في أو قاتها ص ١٠٣

(من النظم مما يتعاق بمن لا يجوز دفعها إليه)

وما بذلها للوالدين بمجزيه ولا الولد مع قرب ولا مع تبعده
ولا القن والكفار غير الذي مضى وغاز وذى عزم وإصلاح مفسد
وحرّم ولا يجزى عطا آل هاشم ومولاهم والسبط فيهم ليعدد
ويعطون نذراً والوصايا لمعدم ونفلا في الأولى والمكفر بأجود
وزوجتك امنع مع فقيرة موثر ولم يجز إعطاء ذا الغنى والتسدد
وقولان في إعطاء الغنية زوجها

كذلك هما في آل مُطَّاب زد

وفي لازم الإنفاق في أقربائه

مقالقين في غير العمودين أسند

وقبل أجزاها للأقارب كلهم
 وزوجين في غرم ودين المعبد
 وليس بمجز دفعها لشريكه
 ولا من تعولا من قريب ومبعد
 ولا كفن الموتى ولا في ديونهم
 ولا نحو سد البثق أو رم مسجد
 ويحرم حتما أن بقي ماله بها
 ويدفع ذما أو لتحصل محمد
 ومن يعط كفاراته أو زكاته
 لمن ظنه أهلا لقبض المزود
 فبان بأن المرء من غير أهلها
 ليقض وعنه لا قضى في الفنى قدر
 ومن ليس أهل القبض يعطى وليه
 وعنه وساع في مصالحه أرفيد



١٦ - فصل في صدقة التطوع

س ١٢٢ : ما حكم صدقة التطوع ؟ وضّح ذلك مع ذكر الدليل ؟

ج : صدقة التطوع مستحبة في جميع الأوقات ، قال الله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة) وعن أبي هريرة د من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها أصحابها كما يُربى أحدكم فلوله حتى تكون مثل الجبل ، متفق عليه .

وعن أنس مرفوعاً إن الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذي وحسنه ، وعن مرثد بن عبد الله قال حدثني بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « إن ظل المؤمن يوم القيامة صدقته ، رواه أحمد .

س ١٢٣ : أيهما أفضل صدقة السراة العلانية ؟ وضّح ذلك مع ذكر الدليل

ج : صدقة السر أفضل لقوله تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) .

وروى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وذكر منهم رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، متفق عليه .

وروى عنه ﷺ أنه قال « صدقة السر تطفي غضب الرب ، رواه الترمذي .

عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لما خلق الله الأرض جعلت تميد خلق الجبال فألقاها عليهم فاستقرت فتهجبت الملائكة من خلق الجبال فقالت : يا رب هل من خلقك شيء أشد

من الجبال؟ قال نعم الحديد قالت يارب فهل في خلقك شيء أشد من الحديد؟ قال نعم النار، قالت يارب فهل من خلقك شيء أشد من النار؟ قال نعم الماء قالت يارب فهل من خلقك شيء أشد من الماء قال نعم الريح، قالت يارب فهل من خلقك شيء أشد من الريح؟ قال نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها من شماله.

وعن أبي ذر قال قلت يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال سر إلى فقير أو جهد من مقل، رواه أحمد، فإن ترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء الناس به فيكون أفضل من هذه الحثية ومن المصالح المرجحة للاظهار إذا كان في إسراره بها إساءة ظن به فالإظهار أفضل حتى لا يساء به الظن.

س ١٢٤ : يبين متى وقت أفضلية الصدقة من الزمان والمكان؟ واذكر الدلائل لما تقول؟

ج : صدقة التطوع بطيب نفس أفضل منها بدونه لما في حديث عبد الله بن معاوية الغاضري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من فعلهن فقد ذاق طعم الإيمان من عبد الله وحده وعلم أن لا إله إلا الله وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه، الحديث رواه أبو داود. وفي الصحة أفضل منها في غيرها لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً قال أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تهمل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان أخرجاه في الصحيحين وفي رمضان أفضل منها في غيره لحديث ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فكرسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة، متفق عليه.

ولأن الصدقة في رمضان إعانة على أداء فريضة الصوم وفي أوقات الحاجات أفضل منها في غيرها لقوله تعالى (وإطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة) وفي كل زمان ومكان فاضل كالعشر والحرمين . أما العشر فلهديث ابن عباس مامن أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر رواه البخاري .

وأما الحرمين فلما ورد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة في مسجد خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » رواه البخاري .

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجد بمائة ألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة » رواه الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه ولفظه صلاة في المسجد الحرام أفضل مما سواه من المساجد بمائة ألف صلاة وصلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه وصلاة في بيت المقدس أفضل مما سواه من المساجد بخمسمائة صلاة .

س ١٢٥ : تكلم عن الصدقة على ذي الرحم ؟ وعلى تأكدها مع العداوة ؟ واذكر الأدلة على ذلك ؟ ومن الذي يلي ذي الرحم في الأفضلية ؟

ج : والصدقة على ذي الرحم صدقة وصلة لاسيما مع عداوة ، أما الدليل على أفضليتها في القرابة فلقول النبي ﷺ لأبي طلحة « وإني أرى أن تجعلها في الأقربين » فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه منفق عليه . وتقدم قوله صلى الله عليه وسلم لزئب امرأة ابن مسعود « زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم » رواه البخاري وأما كونها تنأكد مع العداوة فلما ورد عن أبي أيوب قال قال رسول الله ﷺ إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ، رواه أحمد .

وعن حكيم بن حزام رضى الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة أيها أفضل قال : على ذي الرحم الكاشح ، رواه الطبراني وأحمد وإسناده حسن ثم على جار أفضل لقوله تعالى (والجار ذى القربى والجار الجنب) .

وعن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ، متفق عليه ويستحب أن يخص بالصدقة من اشتد حاجته لقوله تعالى (أو مسكيناً ذا متربة) .

س ١٢٦ : ما الذى تستحب به الصدقة ؟ وإذا تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو بما يضر نفسه أو غريمه أو أرادها بماله كله فما الحكم ؟

ج : وتستحب بالفاضل عن كفايته وكفاية من يمونه لقول النبي ﷺ : خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وأبدأ بمن تعول ، متفق عليه ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه كمؤنة زوجة أو قريب أتم لحديث كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت حديث صحيح رواه أبو داود وغيره ورواه مسلم فى صحيحه بمعناه قال : كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن من يملك قوته فإن وافقه عياله على الإيثار فهو أفضل ، لقوله تعالى (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) ولما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قيل يا رسول الله أى الصدقة أفضل قال جود المقل وأبدأ بمن تعول ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وكذا يأتى إن أضر بنفسه أو بغيره أو يكفيله بسبب صدقته بحديث لا ضرر ولا ضرار رواه أحمد وغيره ، ومن أراد الصدقة بماله كله وله عائلة أهم كفاية أو يكفيهم بمكسبه فله ذلك لما روى عمر رضى الله عنه قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً فجئت بنصف مالي فقال لى رسول الله ﷺ ما أبقيت لأهلك ، فقلت

أبقيت لهم مثله وأنا أبو بكر رضى الله عنه بجميع ماله فقال رسول الله ﷺ
 ما أبقيت لأهلك ، فقال أبقيت الله ورسوله فقلت لا أسألك إلى شيء أبداً
 وكذا إن كان لا عيال له ويعلم من نفسه حسن التوكل على الله والصبر عن
 المسألة فله ذلك لعدم الضرر وألا يكن لعِياله كفاية ولم يفهمهم بمكسبه
 حرم وحجر عليه لاضاعة عياله . ولحديث يأتى أحدكم بما يملك فيقول هذه
 صدقة ثم يقعد يستكف الناس . خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى رواه
 أبو داود وكذا إن كان وحده ولم يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن
 المسألة . وكره أن لا صبر له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية لأنه
 نوع إضرار به .

وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأتى أحدكم بما يملك
 فيقول هذه صدقة ثم يقعد يستكف الناس خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى
 وقال صلى الله عليه وسلم لسعد إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن
 تدعهم عامة يتكففون الناس ، متفق عليه .

قال ابن الجوزى فى كتاب السر المصون الأولى أن يدخر الحاجة تعرض
 وأنه قد يتفق له مرفق فيخرج ما فى يده فينقطع مرفقه فيلاقى من الضرر والذل
 ما يكون الموت دونه فلا ينبغي لعاقل أن يعمل بمقتضى الحال الحاضرة بل
 يصور كل ما يجوز وقوعه ، وأكثر الناس لا ينظرون فى العواقب وقد تزهّد
 خلق كثير فأخرجوا ما بأيديهم ثم احتاجوا فدخلوا فى المكروهات والحازم
 من يحفظ ما فى يده ، والإمساك فى حق الكريم جهاد كما أن إخراج ما فى يد
 البخیل جهاد والحاجة تخرج إلى كل محنة ومن مئین شيئاً للصدقة به ثم بدا له
 الرجوع عن الصدقة سن له امضاؤه مخالفة للنفس والشيطان ولا يجب عليه امضاؤه
 لأنها لا تملك إلا بالقبض ، والمن بالصدقة كبيرة والمن أغرة نعداد النعميم ،
 والكبيرة مافية حدث فى الدنيا أو وعيد فى الآخرة وزاد شيخ الإسلام
 أو تیرتیب علیه أو غلب أو نفى إيمان .

(قَالَ نَازِمُ الْكَبَائِرِ)

لَنَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنَى أَوْ تَوَعُّدٌ
بِأُخْرَى فَنَسِمُ كُتُبِي عَلَى نَصِّ أَحَدٍ
وَزَادَ حَفِيدُ الْجَنَدِ أَوْجَعًا وَعِيدُهُ
بَنَفْسِي لِإِيْمَانٍ وَطَرْدٍ لِمُبْنَدٍ

ويبطل الثواب بالمن بالصدقة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ، وقال أبو الطيب وكأنه ينظر إلى معنى هذه الآية الكريمة :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الجود مكسوباً ولا المال باقياً

(قَالَ النَّازِمُ عَمَّا يَتَعَلَّقُ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ)

وبذلك نفل البر سرّاً بفاضل
عن النفس مع قوت العيال المزهد
يسن وفي الحاجات أو شهر صومهم
وللجار والقربى وإن يؤذ أكر
ويأثم في إضرار نفس وعيلة
ومطل غريم في التقاضى ملدد
وإن تك ذا صبر وحسن توكل
وترك سؤال بالجميع أن تشاجد
وأن لا تكن نائم بدفع جميعه
وينكره تضيق بغير المعرد

وجوز سؤال المرء ما جاز أخذه
وعنه احظرن ذَا الْغَدَا وَالْمَشَا قَدِ
وَمَا بَلَا اسْتَشْرَافِ نَفْسٍ وَمُطْلَبَةٍ
يَسَنُّ وَلَمْ يوجب قَبُولًا بِأَوْكَدِ
ويكره باستشراف نفس وجائز
على الكفر بذل البر في نص أحمد

ص ١٢٧ : ما الذي تستحضره من الفوائد المترتبة على أداء الزكاة ؟ وبذل
صدقة التطوع والمضار المترتبة على منع الزكاة ؟

ج : (١) أولاً امتثال أمر الله ورسوله (٢) تقديم ما يحبه الله على محبة
المال (٣) أن الصدقة برهان على إيمان صاحبها كما في الحديث والصدقة برهان
(٤) شكر نعمة الله المتفضل على المخرج بما أعطاه من المال (٥) السلامة
من وبال المال في الآخرة (٦) تنمية الأخلاق الحسنة والأعمال الفاضلة
الصالحة (٧) التطهير من دنس الذنوب والأخلاق الرذيلة قال الله تعالى :
(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) (٨) إضعاف مادة الحسد
والحقد والبغض أو قطعها كلياً (٩) تحصين المال وحفظه لحديث :
« حَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ » (١٠) إن الصدقة دواء من الأمراض لحديث :
« دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ » (١١) الانصاف بأوصاف الكرماء (١٢)
إنها سبب لدفع البلاء (١٣) التمرن على البذل والعطاء (١٤) إنها سبب لدفع
جميع الأسقام لحديث « بَاكُرُوا بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّ الْبَلَاءَ لَا يَنْخَطِأُهَا »
(١٥) إنها سبب لجلب المودة لأنها إحسان النفوس مجبولة على محبة مَنْ
أحسن إليهما (١٦) أنها سبب للدعاء من القابض للدافع وتقدمت الأدلة في
جواب سؤال (١٧) أن منع الزكاة سبب لمنسحق القطر لحديث « وَلَا مَنَعُوا
الزَّكَاةَ إِلَّا أُحْبِسَ عَنْهُمْ الْقَطَرُ » .

(١٨) الابتعاد عن البخل والشح (١٩) الفوز بالمطلوب والنجاة من
المرهوب قال الله تعالى (وَمَنْ يوقِ شح نفسه فأولئك هم المفلحون) وقد فسر
الفلاح بأنه الفوز بالمطلوب والنجاة من المرهوب وهذا من جوامع الكلام
(٢٠) أنها تدفع ميتة السوء كما في الحديث : إن الصدقة تطفى غضب الرب
وتدفع ميتة السوء ، (٢١) أن المتصدق يكون في ظل الله يوم القيامة كما في
الحديث : سبعة يظلهم الله في ظله وذكر منهم رجل تصدق بصدقة فأخفها
حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، الحديث وتقدم وفي الحديث الآخر : وإنما
يستظل المؤمن يوم القيامة في ظل صدقته ، (٢٢) الفوز بالثناء من الله لأن
الله مدح المنفقين والمتصدقين (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) الفوز بالأجر من الله والأمن
بما يخاف منه ، ونفى الحزن عنهم قال الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)
(٢٦) أن أداء الزكاة سبب لنزول القطر كما أن منها سبب لحبسه (٢٧)
أنها سبب لمحبة الله لأن المتصدق محسن على المتصدق عابه والله يحب المحسنين
(٢٨) السلامة من كفر نعمة الله (٢٩) الخروج من جفوق الله وحقوق
الضعفاء (٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) أنها سبب للرزق والنصر كما في الحديث : وكثرة
الصدقة في السر والعلانية ترزقوا وتنصروا وتجبروا ، (٣٣) أنها تطفىء عن
أهلها حرّ القبور كما في الحديث : إن الصدقة لتطفىء عن أهلها حرّ القبور ،
(٣٤) أنها تزيد في العمر كما في الحديث : إن صدقة المسلم تزيد في العمر ،
(٣٥) السلامة من اللعن الوارد في مانع الزكاة لما روى الأصبهاني عن علي رضي
الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل ربا وموكله وشاهده
وكانبه والواشمة والمستوشمة ومانع الصدقة والمحلل والمحلل له (٣٦) الفوز بالقرب
من رحمة الله قال تعالى (إن رحمة الله قريب من المحسنين) وقال (ورحمتي
وسعت كل شيء فمأ كتبها للذين ينفقون ويؤتون الزكاة) الآية (٣٧) الوعد
بالحلف للمنفق لحديث : اللهم أعط منفقاً خلفاً ،

(٣٨) الظفر بدطاء الملائكة للمنفق (٢٩) أن في إخراج الزكاة حل
للأزمات الاقتصادية وسوء الحالة الاجتماعية فلو أن أهل الأموال الزكوية
تَنَسَّخُوا مِنْهَا وَوَضَعُوهَا فِي مَوَاضِعِهَا ، لقامت المصالح الدينية
والدنيوية وزالت الضرورات واندفعت شُرور الفقراء وكان ذلك أعظم حاجز
وسدٍّ يمنع عبث المفسدين ، وفي الحديث « واتقوا الشح فإنه أهلك من كان
قبلكم حلهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » (٤٠) أن الله يعين
المتصدق على الطاعة ويهيء له طرق السداد والرشاد . ويندل له سبل السعادة
قال الله تعالى (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى)
(٤١) أن منع الزكاة يخبث المال الطيب لحديث (مَنْ اكْتَسَبَ طَيْبًا
خَبِثَ مِنْهُ مَنْعُ الزَّكَاةِ ، وَمَنْ كَسَبَ خَبِيثًا لَمْ تَطْيَيْهِ الزَّكَاةُ) رواه الطبراني في الكبير
موقوفاً بإسناد منقطع (٤٢) أن منع الزكاة سبب لتلف المال لحديث
« ماتلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة » رواه الطبراني في الأوسط
وهو حديث غريب (٤٣) أن منع الزكاة سبب الابتلاء بالسنين لما في
الحديث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم
الله بالسنين رواه الطبراني في الأوسط ورواته ثقات (٤٤) أن من لم
يؤدى حق الله في ماله أنه أحد الثلاثة الذين هم أول من يدخل النار لحديث
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عُرِضَ عَلَى أُولَ
ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَأُولَ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ النَّارَ فَأَمَّا أُولَ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ
الْجَنَّةَ فَالشَّهِيدُ وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَنَهَضَ لِسَيِّدِهِ وَغَفِيفٌ مَتَعَفِفٌ
ذُو عِيَالٍ وَأَمَّا أُولَ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ النَّارَ فَأَمِيرٌ مُسَلِّطٌ وَذُو ثُرَّةٍ مِنْ مَالٍ
لَا يُوْدَى حَقُّ اللَّهِ فِي مَالِهِ وَفَقِيرٌ غَفُورٌ » رواه ابن خزيمة في صحيحه وابن حبان
مهرقاً في موضعين (٤٥ ، ٤٦) أن الصدقة يذهب الله بها الكبر والفخر لحديث
« إِنْ صَدَقَ الْمُسْلِمُ تَزِيدَ فِي الْعَمْرِ وَتَمْنَعُ مِيقَتُهُ السُّوءَ وَيَذْهَبَ بِهَا الْكِبَرُ
وَالْفَخْرُ » رواه الطبراني (٤٧) السلامة من التطويق بالشجاع الأفرع كما في

الحديث : ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع يطوق به عنقه ، (٤٨) السلامة من صفة المنافقين لما في الحديث : ظهرت لهم الصلاة فقبلوها ، وخفيت لهم الزكاة فأكلوها أولئك هم المنافقون ، رواه البزار (٤٩ ، ٥٠) أن البلاء لا يتخطى الصدقة وأنها تسد سبعين باباً من السوء لما ورد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصدقة تسد سبعين باباً من السوء ، رواه الطبراني في الكبير ، وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها ، رواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً على أنس ولعله أشبه (٥١) أن الصدقة حجاب من النار لمن احتسبها لما روى عن ميمونة بنت سعد أنها قالت يا رسول الله أفنتنا عن الصدقة فقال : إنها حجاب من النار لمن احتسبها يبتغي بها وجه الله عز وجل ، رواه الطبراني (٥٢) أن إخراج الصدقة يؤلم سبعين شيطاناً لما ورد عن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يخرج شيئاً من الصدقة حتى يفك عنها لحيتي سبعين شيطاناً رواه أحمد والبزار والطبراني وابن خزيمة في صحيحه (٥٣) أن يُسَخَّرُ لِلْمُتَصَدِّقِ ما يكون سبباً لنوم ماله كبركة في ماء نهر وسقي أرض كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : بينا رجل في فلاة من الأرض فسمع صوتاً في سحابة : اسق حديقة فلان فتسحق ذلك السحاب فأفرغ مائه في حرة فإذا شرجة من تلك الشراج قد استوعبت ذلك الماء كله فتتبع الماء فإذا رجل قائم في حديقة يحوّل الماء بمسحاته فقال له يا عبد الله ما اسمك قال فلان للاسم الذي سمع في السحابة فقال له يا عبد الله لم سألتني عن اسمي قال سمعت في السحاب الذي هذا ماؤه يقول : اسق حديقة فلان لاسمك فما تصنع فيها قال أما إذ قلت هذا فاني أنظر إلى ما يخرج منها فأصدق بثله وآكل أنا وعتالي ثلثه وأردّ فيها ثلثه ، رواه مسلم (٥٤) أن الصدقة لا تنقص المال خلافاً لما يظنه بعض الجهال لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال ما نقصت صدقة من مال الحديث رواه مسلم (٥٥) أن الصدقة إذا كانت من كسب طيب فإن الله يقبلها بيمينه ثم يريها لصاحبها كما ورد في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يقبلها بيمينه ثم يريها لصاحبها كما يري أحدكم فلسه حتى تكون مثل الجبل متفق عليه (٥٦) أن الصدقة سبب من أسباب المعية الخاصة لأن المتصدق محسن وقال الله تعالى (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) (٥٧) أن المصدقين يضاعف الله لهم ثواب أعمالهم الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى حيث شاء الله عز وجل قال تعالى (إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ولهم أجر كريم) (٥٨) أن الصدقة لتطفىء غضب الرب عز وجل كما في الحديث «إن الصدقة تطفىء غضب الرب وتدفع ميتة السوء» رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه ، وقال الترمذي حسن غريب (٥٩) أن بإخراج الزكاة كل سنة يرى الفقراء أن الأغنياء لهم فضل عليهم فيدافعون عنهم ما استطاعوا أما كف اليد عنهم ومنع معروفهم أن يصل إليهم فإنه يوغر صدورهم ويملأها حقداً عليهم ويحتمدون في سلب حياتهم للوصول إلى أموالهم المخزونة فتسكون الحياة مهددة والأمن مفقوداً.

(قال بعض الشعراء :)

وَاحْسِبِ النَّاسَ لَوْ أَعْطُوا زَكَاتَهُمْ

لَمَا رَأَيْتَ بَنِي الْإِعْدَامِ شَاكِينَ

(٦٠) أن منع الصدقات يزيل النعم ويخرب الديار وتأمل قصة أصحاب الجنة في سورة «ن» والقلم وما يسطرون ، وقصة ثعلبة في سورة التوبة الآية ٧٥ منها ،

هذا آخر ما تيسر من الفوائد وفيه فوائد أخرى ومضار على المنع تستحق وحدها مصنف ولكن في هذا إن شاء الله كفاية وبركة ونفع ، اللهم صلى على محمد وآله وسلم .

١٧ - كتاب الصيام

س ١٢٨ : ماهو الصيام لغة وشرعاً ؟

ج : أصل الصوم في اللغة الإمساك يقال صام الفرس إذا أمسك عن الجري قال الله تعالى أخبراً عن مريم (إني نذرت للرحمن صوماً) الآية أي صمتاً لأنه إمساك عن الكلام وقال الشاعر :

خيل صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ

تحت المجاج وأخرى تملك اللجُمة

يعني بالصائِمة الممسكة عن الصهيل وصام النهار صوماً إذا قام قائم الظهيرة قال امرؤ القيس :

فدعها وسلّ الهمّ عنها بحسرة ذمول إذا صام النهار وهَجَّراً

وفي الشرع إمساك عن أشياء مخصوصة في زمن مخصوص من شخص مخصوص فأما الأشياء المخصوصة فهي مفسداته ، وأما الزمن المخصوص فهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ، وأما الشخص فهو المسلم العاقل غير الحائض والنساء .

س ١٢٩ : ما حكم صوم رمضان ؟ وما الدليل عليه من الكتاب والسنة ؟

وماهي الحكمة في صوم رمضان ؟ ومتى فرض صومه ؟

ج : حكم صوم رمضان أنه واجب ، وأنه أحد أركان الإسلام من جملة وجوبه عالماً بكفر وإن كان جاهلاً يعرف فإن أصر بعد التعريف كفر ويقتل في الحالين كافرأ مرتدأ ، والأصل في وجوبه الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام

كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) إلى قوله (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وأما السنة فمنها ما ورد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان متفق عليه .

وعن طلحة بن عبد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ما فرض الله عليّ من الصلاة قال « الصلوات الخمس إلا أن تطوع ، قال أخبرني ما فرض الله عليّ من الصيام قال شهر رمضان قال هل عليّ غيره قال لا إلا أن تطوع شيئاً ، الحديث متفق عليه .

وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان ، وأما الحكمة في صومه فهي ما ذكر الله بقوله (لعلكم تتقون) افرض في السنة الثانية من الهجرة إجماعاً . قال ابن مسعود فصام رسول الله ﷺ تسعة وعشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين رواه أبو داود .

س ١٣٠ : متى يجب صوم رمضان ؟ وما هي الأدلة على ذلك ؟

ج : يجب صوم رمضان برؤية هلاله أو بإكمال شعبان ثلاثين يوماً أما الدليل على وجوبه برؤية الهلال فمن الكتاب العزيز قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ومن السنة ما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غمّ عليكم فأفطروا له ، متفق عليه .

وأما الدليل على وجوبه بإكمال العدة فمن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته فإن غمّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، فإن حال بينكم وبينه سحاب فكلوا المدة ثلاثين ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ، رواه أحمد والنسائي والترمذي بمعناه وصححه ، وفي لفظ للنسائي : أكلوا عدة شعبان .

وعن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام رواه أبو داود .

س ١٢١ : ماهو يوم الشك ؟ وما حكم صيامه ؟ وما هي الأحكام التي تثبت تبعاً لوجوب الصوم ؟ وإذا لم ير الهلال إلا واحد فما الحكم ؟

ج : إذا لم ير مع صحو ليلة الثلاثين لم يصوموا لأنه يوم الشك المنهي عن صومه ، لما ورد عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم ﷺ رواه أبو داود والترمذي ، وإذا ثبت الرؤية أو أكمل شعبان ثلاثين يوماً تصلى التراويح ويقع الطلاق والعق المعلقين به وتنقضي العدة ومدة الإبراء به ، ويحل الأجل المعاق بدخوله وتثبت رؤية هلاله بخبر مسلم مكلف عدل ولو عبداً أو أنثى نص عليه وفقاً للشافعي ، وحكاها الترمذي عن أكبر العلماء لحديث ابن عباس قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال إني رأيت الهلال فقال أشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال نعم قال أشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال نعم ، قال فاذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً ، رواه الخمسة ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، ورجح النسائي إرساله .

وعن ابن عمر قال : تراهم الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود ، ولا يقبل في بقية الشهور إلا رجلان عدلان .

قال في الاختيارات الفقهية : وإن حال دون الهلال ليلة الثلاثين غيمٌ أو قَترٌ فصومه جائز لا واجب ، ولا حرام ، وهو قول طوائف من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد إنما تدل على هذا ، ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم .

وحكى عن أبي العباس أنه كان يميل أخيراً إلى أنه لا يستحب ، انتهى .
ص ١٠٧ منها .

س ١٣٢ : ما المستحب قوله لمن رأى الهلال ؟ وما هو الدليل على ذلك ؟

ج : يستحب لمن رأى الهلال أن يقول ماورد عن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ إذا رأى الهلال قال الله أكبر اللهم أهله علينا بالآمن والإيمان والسلامة والإسلام ، ربى وربك الله ، هلال رشد وخير ، رواه الترمذى ، وقال حديث حسن .

(من النظم بما يتعلق بكتاب الصيام)

وخذ في بيان الصوم غير مُقصر

عبادةٍ سرٍّ ضد طبعٍ مَعْرُودٍ

وصبرٍ لفقد الإلف من حالة الصبَا

وفطمٍ عن المحبُوب والمتعَوِّد

فثق فيه بالوعد الكريم من الذى

له الصوم يحزى غير مختلف موعد

وحافظ على شهر الصيام فإنه

لخامس أركان الدين محمد

تَغْلِقُ أَبْوَابَ الْجَحِيمِ إِذَا أَتَى
وَتُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ لِلْعُتْبَى
وَيُرْفَعُ عَنْ أَهْلِ الْقُبُورِ عَذَابُهُمْ
وَيُصَفَّدُ فِيهِ كُلُّ شَيْطَانٍ مُعْتَبِدٍ
وَيُبَسَّطُ فِيهِ الرِّزْقُ لِلْخَلْقِ كُلِّهِمْ
وَيُسَهَّلُ فِيهِ كُلُّ فِعْلٍ تَعَبِدٍ
تُزَخَّرُ فِي جَنَّاتِ النِّعَمِ وَحُورُهُمَا
لَأَهْلِ الرِّضَا فِيهِ وَأَهْلُ التَّهَجُّدِ
وَقَدْ خَصَّهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِإِيْلَةٍ
عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ فَضَلَتْ فَلْتَرُصِدُ
فَارْغَمِ بِأَنْفِ الْقَاطِعِ الشَّهْرَ غَافِلًا
وَأَعْظَمِ بِأَجْرِ الْمَخْلُصِ الْمُتَعَبِدِ
نَقْمِ لَيْلِهِ وَأَطْوِ نَهَارَكَ صَائِمًا
وَصُنْ صَوْمَهُ عَنْ كُلِّ مُؤْمَةٍ وَمُفْسِدٍ

س ١٣٣ : إِذَا رَأَى أَهْلُ بَلَدِ الْهَلَالِ فَمَلْ يَلْزَمُ غَيْرُهُمُ الصَّوْمَ ؟ وَاذْكُرْ
مَا تَسْتَحْضِرُهُ مِنْ دَلِيلٍ وَتَعْلِيلٍ أَوْ خِلَافٍ ؟

ج : إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ بِلَدٍ لَزِمَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الصَّوْمَ ، وَحُكْمُ مَنْ
لَمْ يَرَهُ حُكْمُ مَنْ رَأَاهُ لِقَوْلِهِ ﷺ « صَوْمُوا الرُّؤْيَا وَافْطَرُوا الرُّؤْيَا » ، وَهُوَ خُطَابُ
الْأُمَّةِ كَافَّةً لِأَنَّ الشَّهْرَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا بَيْنَ الْهَلَالَيْنِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ مِنْهُ
فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ فَكَذَا الصَّوْمُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مَسَافَةٌ قَرِيبَةٌ لَا تَخْتَلِفُ الْمَطَالِعُ لِأَجْلِهَا
كَبَغْدَادٍ وَبَلْبَاسَةٍ لَزِمَ أَهْلُهَا الصَّوْمُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ فِي أَحَدِهِمَا ، وَإِنْ كَانَتْ

بينهما بعد كالعراق والحجاز والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم ، وروى عن عكرمة أنه قال لكل أهل بلد رؤيتهم ، لما روى كريب قال : قدمت الشام واستهل على هلال رمضان وأنا بالشام ، فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال؟ قلت رأيناه ليلة الجمعة فقال أنت رأيته ليلة الجمعة قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية ، فقال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا يزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه فقلت ألا تكنتي برؤية معاوية وصيامه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ورواه مسلم أيضاً .

س ١٣٤ : من رأى وحده هلال رمضان وردّ قوله فهل يلزمه الصوم؟ وإذا رأى وحده هلال شوال فما الحكم؟ وضّح ذلك مع ذكر الدليل والتعليل والخلاف؟

ج : من رأى وحده هلال رمضان وردّ قوله لزّمه الصوم ، وجميع أحكام الشهر من طلاق وعتق وغيرهما معلقين به لعدم قوله ﷺ صوّهوا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، ولأنه يتيقن أنه من رمضان فلزمه صومه وأحكامه بخلاف غيره من الناس ، ومن رأى وحده شوال لم يفطر لحديث : « الفطر يوم يفطرون والأضحى يوم يضحون » رواه أبو داود وابن ماجه .

وعن عائشة قالت قال النبي ﷺ : « الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس » رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب .

وروى أبو رجاء عن أبي قلابة أن رجلا من قدام المدينة ، وقد رأيا الهلال وقد أصبح الناس صياماً ، فأتيا عمر فذكرا ذلك له فقال لأحدهما : أصائم أنت؟ قال بل مفطر ، قال ما حملك على هذا قال لم أكن لأصوم ، وقد رأيت الهلال ، وقال الآخر قال إني صائم قال ما حملك على هذا؟ قال لم أكن لأفطر

والناس صيام ، فقال للذي أفطار : لولا مكان هذا لأوجعت رأسك ثم نودي في الناس أن اخرجوا . أخرجه ورواه سعيد عن ابن عيينة عن أيوب عن أبي رجا ، وإنما أراد ضربه لإفطاره برويته وحده ، ودفع عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه ، ولو جازله الفطر لما أنكر عليه ولا توعدده

قال في الاختيارات الفقهية : ومن رأى وحده هلال رمضان وردت شهادته لم يلزمه الصوم ولا غيره ، ونقله حنبل عن أحمد في الصوم ، وكما لا يُعَرَّفُ ولا يُضَحَّى وحده والنزاع مبني على أصل ، وهو أن الهلال هل هو إنشيم لما يطلع في السماء ، وإن لم يشتهر ، ولم يظهر أو لأنه لا يسمى هلالاً إلا بالاشتهار والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة انتهى ص ١٠٦ .

ص ١٣٥ : إذا ثبتت البينة نهراً بأن قامت البينة في أثناء النهار فما الحكم ؟ وإذا روى قبل الزوال أو بعده في آخر رمضان فما الحكم ؟

ج : إذا قامت البينة بالرؤية اهلال رمضان في أثناء النهار لزم أهل وجوب الصوم الإمساك ولو بعد فطرهم أي أكلمهم في النهار لتعذر إمساك الجميع ، فوجب أن يأتوا بما يقدرون عليه لقوله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) ولحديث : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، ولزم قضاء ذلك اليوم على من لم يبيت النية لمستند شرعي لوجوب تعيين النية من الليل لصوم كل يوم واجب ، وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية يمساك ولا يقضى وأنه لو يعلم بالرؤية إلا بعد الغروب لم يلزمه القضاء ، وإذا روى الهلال نهراً قبل الزوال أو بعده وكان في آخر رمضان لم يفطروا برويته ، وهذا قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والأوزاعي ومالك والليث وأبي حنيفة والشافعي وإسحاق لما روى أبو وائل قال : جاءنا كتاب عمر رضي الله عنه : أن الأهله بمضيها أكبر من بعض . فإذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى تمسوا أو يشهد رجلان

مسلمان أنهما رأياه بالأمس عشية رواه الدارقطني فعلى هذا لا يجب به صوم ولا يباح به فطر .

س ١٣٦ : إذا صاموا بشهادة إثنين ثلاثين يوماً أو بشهادة واحد ثلاثين يوماً فما الحكم؟ وما شروط صحة الصوم؟ وما شروط وجوبه؟ واذكر ما أمتحضره من دليل أو تعليل؟

ج : إذا صاموا بشهادة إثنين عدلين ثلاثين يوماً ولم يروه أفطروا مع الصحو والغيم لأن شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداءً فتبعاً لثبوت الصوم أولى ولأنهما أخبرا بالرؤية السابقة عن يقين ومشاهدة فلا يقابلها الإخبار بنفي وعدم لا يقين معه لاحتمال حصول الرؤية بمكان آخر ولا يفطرون إن صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً ولم يروه لحديث : وإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا رواه أحمد وأبو داود والنسائي ولم يقل فيه مسلمان ، ولأن الفطر لا يستند إلى شهادة واحد كما لو شهد بهلال شوال بخلاف الإخبار بغروب الشمس لما عليه من القرائن ، وشروط صحته الإسلام والعقل والبقاء من الحيض والنفاس ، والنية من الليل .

وأما شروط وجوبه فهي أربعة : الإسلام والبلوغ والعقل والإطاقة ؛ أما كونه لا يجب إلا على مسلم ولا يجب على كافر سواء كان أصلياً أو مرتدّاً فلأنه عبادة لا تصح منه في حال كفره ولا يجب عليه قضاؤها لقوله تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولأن في إيجاب قضاء ما فات في حال كفره تنفير عن الإسلام .

وأما اشتراط البلوغ والعقل فلحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل - رواه أحمد ، وهله من رواية عليّ له ، ولأبي داود

والترمذى ، وقال حديث حسن ، فالصبي لا يجب عليه للحديث ، وأما كونه لا يصح من المجنون فليعدم إمكان النية منه ، وقد نظم العمر بطى شروط وجوب الصوم فقال :

شهر الصيام واجب الصيام بالعقل والبلوغ والإسلام
وقدرة على أداء الصوم مع نية فرضاً لكل يوم
وواجب تقديمه عن غيره وأنجزه ما في النفل قبل ظهره

س ١٣٧ : ماذا يعمل من اشتبهت عليه الأشهر ؟ وما مثال الاشتباه ؟

ج : إن اشتبهت الأشهر على من أسرى وطمِسَ أو اشتبهت على من بمفازة ونحوه كمن أسلم بدار كفر وعلم وجوب صوم رمضان ، ولم يدر أى الشهور يسمى رمضان تجرى واجتهد وصام ما غلب على ظنه أنه رمضان بأماره لأنه غاية جهده ، ويجزى الصوم إن شك هل وقع صومه قبل رمضان أو بعده كمن تحرى فى غيم وصلى وشك هل صلى قبل الوقت أو بعده ، ولم يتبين له أنه صام أو صلى قبل دخول الوقت كما لو وافق صومه رمضان أو ما بعده من الشهور لأنه أدى فرضه بالاجتهاد فى محله فإذا أصاب أو لم يعلم الحال أجزأه كالقبلة إذا اشتبهت على مسافر لا إن وافق صومه رمضان القابل فلا يجزيه الصوم عن واحد منها لا اعتبار نية التعمين وإن صام شوال أو ذى الحجة فإنه يقضى ما وافق عيداً أو أيام تشرى لأنه لا يصح صومها عن رمضان ولو صام من اشتبهت عليه الأشهر شعبان ثلاث سنين متوالية ثم علم الحال قضى ما فاتة مرتباً شهراً على إثر شهر بالنية كالفائتة من الصلوات .

س ١٣٨ : ما الذى يلزم من عجز عن الصيام لكبر أو مرض لا يرجى

برؤه ؟

ج : من عجز عن الصوم لكبر كشيخ وهرم وعجز يجهدهما الصوم

ويشق عليهم ما مشقة شديدة أو عجز عنه لمرض لا يرجى برؤه أفطروا وعليه لا مع عذر معتاد كسفر إطعام مسكين عن كل يوم ما يجزى في كفارة مؤنة من برأ ونصف صاع من غيره أقول ابن عباس في قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية) ليست بمنسوخة هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم رواه البخاري .

وروى أن أنس بن مالك ضعف عن الصوم فصنع جفنة من تريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم .

ولأبي داود بإسناد جيد عن ابن أبي ليلى حدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال فذكره وألحق به من لا يرجى برؤه مرضه فإن كان العاجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه مسافر فلا فدية لفطره بعذر معتاد ولا قضاء لعجزه عنه فيمينا بها فيقال : مسلم مكلف أفطر عمداً في رمضان ولم يلزمه قضاء ولا كفارة وهذه المسألة ألفز بها بعض العلماء وأظنه محمد بن سلوم للشيخ عبد الرحمن الزواوي فقال :

وعن مسلم حر تقي مكلف
وساغ له فطر صحيحاً مسهلاً
بمدة شهر الصوم من غير فدية
وغير قضاء حل ما كان مشكلاً
فأجابه حلاً للمسألة

وإن سافر الشيخ المسن فلا قضا
ولا فدية فافهم وإن كان ذا ملا
وذو شبق أيضاً يكون مسافراً
فلا حرج في الدين فالله مسهلاً

س ١٣٩ : إذا أيس من البرىء ثم عوفي فما الحكم؟ ومن الذى يسن له الفطر؟ وهل يجوز الوطء لمن به مرض أو شبق؟ وإذا لم يمكنه إلا بإفساد صوم موطوءة فما الحكم؟ وبين حكم ما إذا سافر ليفطر؟ مع ذكر الدليل؟

ج : من أيس من برئه ثم قدر على قضاء ما أفطره لمرضه فكم مضروب حج عنه ثم عوفي فلا يلزمه قضاء ما أفطره وسن فطره وكره صوم المسافر بسفر قصر ولو بلا مشقة لحديث ليس من البر الصيام فى السفر متفق عليه ورواه النسائي وزاد عليكم برخصة الله التى رخص لكم ءتقواها وإن صام أجزاء لحديث هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه رواه النسائي ومسلم .

فلو سافر من وجب عليه الصوم فى رمضان ليفطر فيه جرماً ، أما الفطر المحرم ، وسن فطر وكره صوم لخوف مرض بعطش أو غيره لقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ولأنه فى معنى المريض لتضرره بالصوم وسن فطر وكره صوم لخوف مريض وحادث به مرض ضرراً بزيادته أو طوله بقول طبيب مسلم ثقة لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) إلى قوله (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وجاز وطء لمن به مرض ينتفع بالوطء فيه ، أو به شبق ولم تندفع شهوته بدون الوطء ويخاف تشقق أنثيه إن لم يطأ ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر القضاء عليه لشبق فيطعم لكل يوم مسكيناً كبير عاجز ومتى لم يمكنه إلا بإفساد صوم موطوءة جاز له الوطء ضرورة لداعى الضرورة كأكل مضطر ميتة .

س ١٤٠ : مَنْ الذى يباح له الفطر ؟ وما الدليل على إباحته ؟

ج : يباح الفطر لحاضر سافر أثناء النهار لحديث أبي بصرة الغفارى أنه ركب فى سفينة من القسطنطينية فى شهر رمضان فدفع ثم قرب غداه فلم يجاوز البيوت قال حتى دعا بالسفرة ثم قال اقرب قيل أأست ترى البيوت أترغب عن سنة محمد صلى الله عليه وسلم فأكل رواه أبو داود وحديث أنس حسنه الترمذى : إذا فارق بيوت قريته العامرة لما تقدم ولأنه قبله لا يسمى مسافراً والأفضل عدم الفطر تغليماً لحكم الحضر وخروجاً من الخلاف ويباح الفطر للمسافر الذى له القصر والمريض الذى يتضرر به والفطر لهما أفضل وعليهما القضاء قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ولقوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصيام فى السفر » متفق عليه ، وخرج النبى صلى الله عليه وسلم عام الفتح فأفطر فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة رواه مسلم .

وعن أبي سعيد قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة قال فنزلنا منزلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فمنها من صام ومنها من أفطر ثم نزلنا منزلاً آخر فقال إنكم مصبّحوا عدوكم وفطركم أقوى لكم فأفطروا فكانت عزيمة فأفطروا ثم أقر رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ فى السفر رواه مسلم وأحمد وأبو داود .

وعن حمزة بن عمرو الأسلمى أنه قال « يا رسول الله أجد منى قوة على الصوم فى السفر فهل على جناح فقال هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » رواه مسلم والنسائى (٤ ، ٥)

ويمتنّ يباح له الفطر الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما فيفطران ويقضيان كالمرضى الخائف على نفسه وإن خافتا على ولديهما أفطرتا

وقضنا ولزم ولى الولد إطعام مسكين لكل يوم لقوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) قال ابن عباس كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً والحبل والمرضع إذا خافنا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا رواه أبو داود وروى ذلك عن ابن عمر ولا يخالفان لهما في الصحابة في الكبير الذى يجهد الصيام ، وتقدم فى جواب سؤال ١٣٨ ،

س ١٤١ : إذا قبل الرضيع ثدى غير أمه فهل يجوز لها الفطر ؟ وإذا تغير لبن المرضعة بسبب صومها فهل للمستأجر الفسخ ؟ وهل يجوز لمن له الفطر أن يصوم غيره فيه ؟ ومتى يجب الفطر ؟

ج : متى قبل رضيع ثدى غيرها وقدر أن يستأجر له لم تفطر أمه لعدم الحاجة إليه .

ومرضعة لولد غيرها كام فى إباحة فطر إن خافت على نفسها أو الرضيع فإن وجب فعلى من يمونه فلو تغير ابن الظئر المستأجرة للرضاع بسبب صومها أو نقص بصومها فليستأجرها الفسخ للإجارة دفعاً للضرر وتجبر على فطر بطلب مُستأجر إن تأذى الرضيع بصومها .

ويجب الفطر لمن احتاجه لإيقاد مصوم من ماله كما كفرق لأنه يمكنه تدارك الصوم بالقضاء بخلاف الفريق ونحوه ويجب الفطر على الحائض والنفساء للحديث الصحيح عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ، متفق عليه .

ومن خاف تلفاً بصومه أجزأه وكره ، صححه فى الانصاف وقال جماعة يحرم صومه .

قال في الفروع ولم أجدهم ذكروا في الأجزاء خلافاً وذكر جماعة في صوم الظهار يجب فطره بمرض ونحوه وليس لمن أبيح له الفطر في رمضان صوم غير رمضان فيه لأنه لا يصح غيره ما فرض فيه تامة ولا فدية على المنقذ ولا على المنقذ في مسألة الفطر لإيقاظ الغريق وتخدمت قبل عشرة أسطر والله أعلم.

س ١٤٢ : تكلم بوضوح عن نية الصوم ؟ واذكر ما في ذلك من خلاف ؟

ج - يشترط لصوم كل يوم واجب نية معينة ومعنى تعيينها أن يعتقد أنه يصوم من رمضان أو قضاؤه أو نذراً أو كفارة لأن صيام كل عبادة مفردة ، وتمتبر النية من الليل لكل صوم واجب ولو أتى بعد النية بمناف للصوم لا للنية كما كل وشرب وجماع ، ولأنه تعالى أباح الأكل والشرب إلى آخر الليل فلو بطلت به فات محلها ، وأما الدليل للنية فقوله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، وأما الدليل على إيقاعها في الليل فهو ما ورد عن حفصة أم المؤمنين أن النبي ﷺ قال : مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ ، رواه الخمسة ومال الزمذى والنسائي إلى ترجيح وقفه وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان .

وعن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ رواه الدارقطني وقال إسناده كلهم ثقات وفي لفظ للزهري مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ وَمَنْ خَطَرَ بَقْلَهُ لَيْلاً أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا فَقَدْ نَوَى وَكَذَا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ بَنِيَّةٌ لِأَنَّ النِّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ .

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية هر حين يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصوم ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان .

وقال في الاختيارات الفقهية : وتصح النية المترددة كقوله : إن كان غداً من رمضان فهو فرض وإلا فهو نفل ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار إذا لم يعلم وجوبه بالليل كما إذا شهدت البيّنة بالنهار ص ١٠٧ منها .

وإن قال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غداً من رمضان ففرضي وإلا فأنا مضطر فيجزئه إن بان بأنه من رمضان لأنه لم يثبت زواله لأنه حكم صومه مع الجزم س ١٤٣ : بين أحكام ما يلي : صوم من مجن أو أغمى عليه ؟ صائم نوى الإفطار ؟ من قطع نية نذر أو كفارة ثم نوى نفلاً ؟ صوم النفل في أثناء النهار ؟ متى يحكم بالصوم الشرعي المأثب عليه ؟

ج : ولا يصح صوم من جن كل النهار أو أغمى عليه كل النهار لأن الصوم : الإمساك مع النية لحديث يقول الله تعالى (كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزى به يدع طعامه وشرابه من أجل) فأضاف الترك إليه وهو لا يضاف إلى المجنون والمغمى عليه فلم يجز ، والنية وحدها لا تجزى ويصح الصوم من أفاق جزءاً منه حيث نوى ليلاً لصحة إضافة الترك إليه إذن ، ويفارق الجنون الحيض بأنه لا يمنع الوجوب بل يمتنع الصحة ويحرم فعله ويصح صوم من نام جميع النهار لأن النوم عادة ولا يزول الإحساس به بالكلية لأنه متى نُبِّهَ انتَبَهَ ويقضى مغمى عليه زمن إغمائه لأنه مكلف ولأن مدة الإغماء لا تطول غالباً . ولا تثبت الولاية على المغمى عليه ولا يقضى مجنون زمن جنونه لعدم تكليفه سواء كان زمن الجنون كل الشهر أو بعضه ، ومن نوى الإفطار فمكن لم ينوى الصوم لقطعه النية لا كمن أكل أو شرب فيصح أن ينوى صوم اليوم الذي نوى الإفطار فيه نفلاً بغير رمضاً ، ومن قطع نية نذر أو كفارة أو قضاء ، ثم نوى صوماً نفلاً صح نفله ، وإن

قلب صائم نيّة نذر أو قضاء إلى نفل صحّ كقلب فرض الصلاة نفلاً
وكره له ذلك لغير غرض ويصحّ صوم نفل بنية من النهار ، ولو كانت
بعد الزوال ، وهو قول معاذ بن جبل وابن مسعود وحذيفة ابن اليمان حكاه
عنهم إسحاق في رواية حرب لحديث عائشة قالت دخل على النبي ﷺ ذات
يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا قال فإني إذا صائم مختصر رواه الجماعة ،
ولأن اعتبار التبييت لنفل الصوم يفوت كثير منه لأنه قد يبدو له الصوم
بالنهار لنشاط أو غيره فسرح فيه بذلك كما سرح في نفل الصلاة بترك القيام
وغيره ويحكم بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت النية لحديث إنما الأعمال
بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، وما قبله لم يوجد فيه قصد القربة لكن
يشترط أن يكون ممسكاً فيه عن المفسدات لتحقيق معنى القربة وحكمة الصوم
في القدر المنوي فيصحّ تطوع من طهرت في يوم ومن أسلم في يوم لم يأتيا
في ذلك اليوم بمفسد من أكل أو شرب ونحوهما كالجماع .

(ومن مختصر النظم مما يتعلق بكتاب الصيام)

وإن كملت تسع وعشرون ليلة

لشعبان فارق شهر صومك وارصد

وإن رُؤي أوجب صومه مطلقاً ولو

برؤية عدل في الأصح المؤكّد

وكالذكر الأثني بوجه ورؤية

نهاراً لاثني ليلة في المؤكّد

فإن لم يرموا في الصبح يحرم صومه

وباشين أثبت غير ذا الشهر واحد

ويلازمنا طراً برؤية بلدة

كالزائم راء رد في المتأطّ

ولا يُفطرن بعد الثلاثين صائماً لغيم ولا عن قول فرد بأجود
 ومن يره في ليلة العيد وحده ليُفطِرَ سرّاً في القوي الموطد
 وإيجابه يختص كل مُوحد قدير عليه عاقل بالغ طد
 وإن في نهار يثبت الشهر فاقضه وقولان في إمساكهم وكذا اعدد
 مريضاً برأ أو فادماً مفطر كذا طهارة حيض أو نفاس لولد
 وإن زال فيه الجن والكفر والصبأ

فكل ليسك ثم يقضوا بأوكه
 وإن يملغن فيه المميز صائماً أتم ويقضيه على المذهب ازدد
 ويفطر عند العجز شيخ ومزمن بغير قضا والمد عن يومه أزيد
 وفطراً في الأسفار أولى ولو نوى

كمضني يقول الطب إن صحت يزدد
 وذو سفر أنشاه من بعد صومه يجوز له الإفطار منه بأوكه
 ومن خاف من جوع ومن عطش ومن

أذى شبق يفطر ويقضى ولا يدي
 وفي فطر حبل حفظ طفل ومرضع
 قصاء وتفكير بإطعام مرم

ومن ينو صوماً ثم جن نهاره جميعاً كن أغمى فصومه أفسد
 وإن نامهُ جمعاً فلا تلغ صومه
 ويقضى المغمى دون ذي الجن فاهتد

وللواجب انو الصوم في كل ليلة ولا يجب استحصال فرض بمقصد
 ونفلك مهمما شئت في يومك انوه وعن أحمد بعد الزوال ليصدد

١٨ - باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

س ١٣٤ : اذكر ما تستحضره مما يفسد الصوم مقروناً بالدليل ؟

ج : يحرم على كل مسلم مكلف قادر تناول مفطراً من غير عذر في نهار شهر رمضان لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ خَصَّةٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صَوْمُهُ الدَّهْرَ كُلَّهُ إِنْ صَامَهُ » ، رواه الأربعة وصححه ابن خزيمة وأخرجه البيهقي فريماً يحرم على الصائم الأكل والشرب بعد ما يتبين الفجر الثاني لقوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) ومن المفطرات التي عمداً ويفسد به الصوم ويقضيه ومن ذرعه التي فلا شيء عليه لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « مَنْ ذَرَعَهُ الْقَى فَلَافْضَاءَ عَلَيْهِ وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ » ، رواه الخمسة وأعله أحمد وقواه الدارقطني ، ومما يفطر الصائم الحجامة سواء كان حاجماً أو محجوماً ، لما روى شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى على رجل بالقيع وهو يحتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم ، رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان ، وعن رافع بن حديج قال قال رسول الله ﷺ « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » ، رواه أحمد والترمذي ، وعن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وريماً يحرم على الصائم ويبطل به الصيام : الجماع والمباشرة إذا أمني لقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) إلى قوله : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) وأما الاكتحال والتداوى والاحتقان ومداواة المأمومة والجائفة وسائر الجروح والاستعاط . فقل هذه الأشياء تفطر إذا علم وصولها الجوف والخلق لقوله ﷺ « لِلْقَيْطِ بَنُ صَبْرَةٍ وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً » ، وهذا يدل على أنه يفسد الصوم إذا بالغ فيه بحيث يدخل إلى خاشيمه أو دماغه وقيس عليه ما وصل إلى جوفه ، وروى أبو داود

والبخارى في تاريخه عن النبي ﷺ أنه أمر بالإمساك المتروح وقال ليتقه الصائم .
وقيل إن هذه لا تفطر لأنه لم يرد فيها دليل صحيح ولا هي في معنى الأكل
والشرب ، قال في مجموع الفتاوى : في ج ٢٥ ، وأما السكحل والحقنة وما يقطر
في إحليله ومداواة المأمومة والجائفة فهذا مما تنازع فيه أهل العلم والأظهر
أنه لا يفطر بشيء من ذلك فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته
الخاص والعام فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام
ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه ولو ذكر ذلك لعلمه
الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه فلما لم ينقل أحد من أهل العلم
عن النبي ﷺ ذلك حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مرسلأ علم أن
لم يذكر شيئاً من ذلك والحديث المروي في السكحل ضعيف ، رواه أبو داود
في السنن ولم يروه غيره ولا هو في مسند أحمد ولا سائر الكتب المعتمدة
والذين قالوا إن هذه الأمور تفطر كالحقنة ومداواة المأمومة والجائفة لم يكن
معهم حجة عن النبي ﷺ وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس وأقوى
ما احتجوا به قوله : وبأخ في الاستئذان إلا أن تكون صائماً ، قالوا فدل ذلك
على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله وعلى القياس كل
ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها سواء كان ذلك في موضع الطعام
والغذاء أو غيره من حشو جوفه وإذا كان عمدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يجز
إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة انتهى باختصار (وأما الإبرة) فهي تنقسم إلى
قسمين : إبرة دوائية وإبرة غذائية بإيصال الأغذية بالإبرة حقناً في الدم أو
شرباً أو إيصالها إلى الجوف بأي طريق فلا شك في فطره بها لأنها في معنى
الأكل والشرب من غير فرق ، وأما إيصال الدواء بالإبرة (فعلى القول الأول)
يفطر وعلى ما اختاره الشيخ تقي الدين فالذي يظهر لي أنها لا تفطر والذي
تطمئن إليه النفس تجنبها (وأما الحبوب) فلا شك أنها تفطر الدوائية والمقوية
والمشتركة بين الغذاء والدواء ، وقال بعض المنتسبين للعلم من متأطى كتب الطب
للمطالعة بها والاسترشاد من حسنهما ، الإبر قسمان : قسم يؤخذ كغذاء

كالجلوكوز (سكر العنب) وبلحق بها الفيتامينات لأنها تؤخذ عن نقص في الغذاء كمن يفقد مادة غذائية أساسية ، إما لعدم حصوله عليها ، وإما لما منع في بدنه بمنع من امتصاص خلاصة هذا الغذاء الذي يحتوي على الفيتامين فإنه يعطى الفيتامين الذي فقده بدنه كستكملة للغذاء فهذا القسم الذي هو الفيتامينات والجلوكوز لا شك في تفطيرها للصائم ، ونزيد القارىء إيضاحاً للجلوكوز من أقوال علماء الطب فإنهم يقولون : إن كل مادة غذائية يتناولها الإنسان لا ينتفع بها بدنه حتى تتحول إلى (جلوكوز) يمتصها الدم من خلال جدر المصارين بل إنهم يعتمدون في المستشفيات على حقن (الجلوكوز) لكل من يتعذر عايه الأكل إما لورم في الحنجرة أو في المريء بمنع من الأكل لذلك قام مقام الأكل فهو مفطر كالأكل ، وأما القسم الثاني من الإبر فهو ما يؤخذ دواء كحقن البريفيثينات ، والبنسلين ، ولـسـتـرـتـرـتـوـمـايسين ، والتـسـرـاـمـايسين وماشا كما هي أنواع كثيرة (وتسمى المبيدات الحيوية) ففيها خلاف بين الأطباء لأن منهم من يقول إنها تصل إلى القناة الهضمية ولكنها ليست غذائية وربما يقول قائل إنها لا تصل إلى تجويف القناة الهضمية ، ولكننا سنضرب ذلك مثلاً بأنبولات (الأميتين) وهي حقن تضرب في العضل لعلاج (الدسنتاريا) وهي داخل المصارين من ذلك يعرف أن الحقن وإن لم تكن حقناً غذائية فإنها تصل إلى القناة الهضمية لذلك أرى أن المتعالمين قسمان :

١ - مرضى ٢ - غير مرضى ، فالمرضى يفطرون ويتعالجون بالإبر وغيرها لأن الإبر ليست هي كل الدواء ويقضون لأن الله سبحانه وتعالى يقول (وإن كنتم مرضى أو على سفر فعدة من أيام أخر) وأما القسم الثاني ، وهم غير المرضى فخير لهم صيانة صياهم حتى من الأشياء التي فيها خلاف بين الأطباء لقول الرسول ﷺ « دع ما يريك إلى ما لا يريك » ، والتفريق بين المريض ومن يخاف أنه مريض وليس مريضاً مرجعه الطبيب المسلم .

وما يفطر الردة عن الإسلام أعاذنا الله منها قال الله تعالى (لئن أشركت ليحبطن الله عملك) وما يفطر الموت لحديث (إذا مات ابن آدم انقطع عمله)

س ١٤٥ : تسكّم عن أحكام ما يلي : مُجَاعِمٌ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ؟ مَنْ جَاعَمَ عِنْدَ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ ؟ إِعْلَامٌ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ نَاسِيًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ؟ مَنْ أَفْطَرَ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ ؟ مَنْ طَارَ إِلَى حَلَقِهِ غِبَارٌ أَوْ ذَبَابٌ ؟ مَنْ احْتَلَمَ وَهُوَ صَائِمٌ ؟ الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَنَةِ وَالِاسْتِنْدَاقِ ؟ الْمَذْيُ بِتَكَرُّارِ النَّظَرِ ؟ الْإِنْزَالُ بِتَكَرُّارِ النَّظَرِ ؟ مُسَقِّمٌ مَا تَسْتَحْضِرُهُ مِنْ دَلِيلٍ أَوْ تَعْلِيلٍ أَوْ خِلَافٍ أَوْ تَفْصِيلٍ ؟

ج : يجوز لمن جامع بالليل أن لا يغتسل حتى يُطْلِعُ الْفَجْرَ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ لَمَّا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جَنْبٌ فَأَصُومُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جَنْبٌ فَأَصُومُ فَقَالَتْ لَسْتُ مِثْلَئِذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ فَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَا رَجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمُكُمْ بِمَا اتَّقَى ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ ، وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ فِي رَمَضَانَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْبِحُ جَنْبًا مِنْ جَمَاعٍ لَا حِلْمَ ثُمَّ يَفْطُرُ وَلَا يَقْضِي أَخْرَجَاهُ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ لَزِمَهُ الْغَسْلُ لَيْلًا مِنْ جَنْبٍ وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ أَنْ يَقْطَعَ دُمَهُمَا وَكَافِرٌ أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ؛ وَإِذَا طَلَعَ وَهُوَ بِجَمَاعٍ فَاسْتَدَامَ الْجَمَاعَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَجِبُ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ لِأَنَّهُ وَطِءٌ لَمْ يَصَادَفْ صَوْمًا فَلَمْ يَوْجِبْ الْكَفَّارَةَ كَمَا لَوْ تَرَكَ النِّيَّةَ ثُمَّ جَامَعَ ، وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ تَرَكَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ فَوَجِبَتْ بِهِ الْكَفَّارَةُ كَمَا لَوْ وَطِءَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَأَمَّا إِذَا نَزَعَ فِي الْحَالِ مَعَ أَوَّلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ لِأَنَّ النِّزَعَ جَمَاعٌ يَتَلَذَّذُ بِهِ أَشْبَهُهُ الْإِبْلَاجَ ، وَقَالَ أَبُو حَنَفَةَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ تَرَكَ لِلْجَمَاعِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا وَهُوَ فِيهَا خَرَجَ مِنْهَا . وَقَالَ مَالِكٌ يَبْطُلُ صَوْمُهُ وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى

أكثر مما فعله من ترك الجماع فأشبهه المكروه ، وقال في شرح أصول الأحكام وقال ابن القيم : مَنْ طامع عليه الفجر وهو مجامع فالواجب عليه النزع عينا ، ويحرم عليه استدامة الجماع والابث ولا شيء عليه ، اختاره شيخنا وهو الصواب والحكم في حقه وجوب النزع والمفسدة في حركة النزع مفسدة مغمورة في مصلحة إقلاعه ونزعه وأن استدام فعليه القضاء والكفارة وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم لأنه جماع في شهر رمضان باختيار فلا فرق بين ابتدائه ودوامه ولو أراد أن يأكل أو يشرب مَنْ وجب عليه الصوم وجب على مَنْ رآه إعلامه لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يفطر إن فعل شيئا ناسيا أو مكرها وبه قال عليّ وابن عمر لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : مَنْ نسي وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه ، متفق عليه ، وللحاكم : مَنْ أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ولقوله عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وَمَنْ أفطر يظن أن الشمس قد غربت ولم يتبين له أنها لم تغرب لم يفسد صومه فلا قضاء لأنه لم يوجد يقين يزيل ذلك الظن كما لو صلى بالاجتهاد ثم شك في الإصابة بعد الصلاة ، وَمَنْ طار إلى حلقه ذباب أو غبار من غير قصد لم يفطر وكذا مَنْ قطر في إحليله لا يفطر لعدم المنفذ ، وإذا احتلم وهو صائم أو أنزل غير شهوة كالذي يخرج منه المني أو المذي لم يفطر وإنما تميمض أو استنشق فوصل إلى حلقه ماء فلم يبطل صومه لأنه وصل غير اختياره أشبه الذباب الداخل حلقه فأما إن زاد على ثلاث أو بالغ فدخل الماء حلقه فعلى وجهين أحدهما ، لا يفطر لأنه وصل من غير قصد ، والثاني ، يفطر لأنه فعل مكروها تعرض به إلى إيصال الماء إلى حلقه أشبه الإنزال بالمباشرة لأنه ﷺ نهى عن المبالغة فلو لم يكن وصول الماء في المبالغة يبطل الصوم لم يكن للنهي عن المبالغة معنى ، وأما إذا كرر النظر فأنزل فقليل إنه يفطر وبه قال عطاء والحسن ومالك لأنه إنزال بفعل يتلذذ به يمكن التحرز منه أشبه الإنزال باللمس والفكر لا يمكن التحرز

منه بخلاف النظر فلو أنزل مذيلاً لم يفطر على المذهب وإن صرف بصره لم يفسد صومه أنزل أولم ينزل ، وقال جابر بن زيد والثوري وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر لا يفسد لأنه عن غير مباشرة أشبه الإنزال بالفكر ، وكما لو نام فاحتمل وهذا القول قوى جداً فيما أرى .

س ١٤٦ : تكلم عن أحكام ما يلي : من شك في طلوع فجر ثاني؟ من أكل معتقداً أنه ليل فبان نهراً؟ من أصبح وفي فيه طعام فلفظه؟ من أكره على الأكل أو مضى في حلقه ماء ونحوه مكرهاً؟

ج : وإن أكل شاكا في طلوع الفجر الثاني وام يتبين طلوعه إذ ذاك لم يفسد صومه لأن الأصل بقاء الليل ، وإن بان أنه طلع الفجر قضى ، أو بان لمن أكل ونحوه ظاناً غروب شمس أنها لم تغرب قضى لتبَيُّن خطئه ، ومن أكل ونحوه شاكا في غروب شمس ودام شكه قضى لأن الأصل بقاء النهار وكما لو صلى شاكا في دخول الوقت فإن تبَيَّن له أن الشمس كانت غربت فلا قضاء عليه لتمام صومه ، وإن أكل معتقداً أنه ليل فبان نهراً فعليه القضاء لأن الله أمر بتمام الصوم إلى الليل وام يتبينه . وعن أسماء أنظروا على عهد رسول الله ﷺ في يوم غيم ثم طالعت الشمس قيل لمشام بن عروة وهو راوى الحديث أمروا بالقضاء قال لا بد من قضاء رواه أحمد والبخاري ، وحكى عن عروة ومجاهد والحسن وإسحاق لا قضاء عليه لما روى زيد بن وهب قال كنت جالسا في مسجد رسول الله ﷺ في رمضان في زمن عمر بن الخطاب فشربتنا ونحن نرى أنه من ليل ثم انكشف السحاب فإذا الشمس طالعة قال فجعل الناس يقولون تقضى يوم ما مكانه فقال عمر والله لا نقضيه ما تجانفنا الإثم ولأنه لم يقصد الأكل في الصوم فلم يلزم . قال في الاختيارات الفقهية : ومن أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل فبان نهراً فلا قضاء عليه ، وكذا من جامع جاهلاً بالرفث أو ناسياً وهو إحدى الروايتين عن أحمد انتهى ص ١٠٩ منها ومن أصبح وفي فيه طعام فلفظه أو شق لفظه فبالماء مع ريقه من غير قصد لم يفطر لعدم إمكان التحرز منه .

س ١٤٧ : ماذا يلزم من جامع في نهار رمضان ، وضَّح ذلك مع ذكر ما تستحضره من دلائل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : قد تقدم أن الجامع مما يحرم على الصائم ويفطر به ، وفي جواب سؤال ١٢١ ، ويلزم الجامع في رمضان القضاء والكفارة وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لما ورد عن أبي هريرة قال بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ جاء رجل فقال يا رسول الله هل كنت قال مالك قال رقمت على امرأتى وأنا صائم فقال رسول الله ﷺ هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تجد إطعام ستين مسكيناً قال لا قال اجلس ومكث النبي ﷺ فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعسق فيه نمر والعرق المذموم الضخم قال ابن السائل قال أنا قال خذ هذا فتصدق به فقال الرجل أعلى أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لأبيتيما ويريد الخرتين ، أهل بيت أفقر من أهل بيتي فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنياباه ثم قال أطعمه أهلك متفق عليه ، وأما القضاء فلأن النبي ﷺ قال للمجموع : هضم يوماً مكانه رواه أبو داود وابن ماجه ولأنه إذا وجب القضاء على المريض والمسافر وهما معذوران فعلى الجامع أولى ، ويجب عليه إمساك بقية يومه لأنه أفطر بغير عذر ، أما إذا كان الجامع ناسياً فالمشهور أن عليه القضاء والكفارة كالعامد وعن أحمد لا قضاء ولا كفارة على من جامع ناسياً . اختاره الأجرى والشيخ تقي الدين ابن تيمية وفاقاً لأبي حنيفة والشافعى .

س ١٤٨ : إذا كانت المرأة الجامعة ناسية أو جاهلة أو مكرهة أو نائمة فهل يلزمها كفارة ؟ وهل بينها وبين الرجل فرق في الإكراه ؟ وإذا جامع من نوى الصوم في سفره فما الحكم ؟ وماذا يلزم من جامع ثم كفر ثم جامع في يومه ، أو جامع في يوم ثم في آخر ولم يكفر ؟ وإذا جامع وهو معافى ثم مرض فما الحكم ؟

ج : إذا كانت المرأة المجامعة ناسية أو جاهلة أو نائمة أو مكرهة فلا كفارة عليها والفرق بينها وبين الرجل في الإكراه أن الرجل له نوع اختيار بخلافها وأما النسيان فقال ابن قنيس أن جهة الرجل في المجامعة لا تكون إلا منه غالباً بخلاف المرأة ، وكان الزجر في حقه أقوى فوجبست عليه الكفارة في حالة النسيان دونها ، وإذا جامع من نوى الصوم في سفره أفطر ولا كفارة لأنه صوم لا يلزمه المضي فيه أشبه التطوع ، ومن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فعليه كفارة ثانية لأنه وطء محرم وقد تكرر فتكرر هي كاللحج ، وقيل لا كفارة عليه لأن الجماع الثاني لم يصادف صوماً وهو رواية عن أحمد وفاقاً للثلاثة ، وإن جامع في يومين فعليه كفارتان لأن كل يوم عبادة منفردة تجب الكفارة بفساده ولو انفرد فإذا فسد أحدهما بعد الآخر وجب كفارتان كحجتين وعمرتين وكما لو كان رمضان ، ومن جامع وهو معافى ثم مرض أو جن أو سافر لم تسقط الكفارة عنه لاستقرار الكفارة لأنه أفسد صياماً واجباً من رمضان بجماع تام ، وكما لو لم يطرأ العذر ، ولا تجب الكفارة بخير الجماع في صيام رمضان لأن النص إنما ورد بالجماع في رمضان وليس غيره في معناه لاحترامه وتعيينه لهذه العبادة فلا يقاس عليه غيره فإن لم يجد ما يطعمه للمساكين حال الوطء لأنه وقت الوجوب سقطت عنه كصدقة الفطر وكفارة الوطء في الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر الأعرابي أخيراً بها ولم يذكر له بقاها في ذمته ، وقيل لا تسقط بالإعسار قالوا وليس في الخير ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه ما يدل على استقرارها عليه . قالوا أيضاً : والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة وإن كفر عنه غيره بإذنه فله أكلامها إن كان أهلاً لها ، وكذا لو ملكه غيره ما يكفر به جاز له أكله مع أهليته لخبر أبي هريرة السابق والله أعلم .

١٩ - باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

س ١٤٩ : بين ما الذي يكره للصائم ؟ وما الذي تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : يكره جمع ريقه فيبتلعه وذلك أنه اختلف في الفطر به وأقل أحواله أن يكون مكروها ويكره ذوق طعام بلا حاجة لأنه لا يأمّن أن يصل إلى حلقه فيفطره ويكره مضغ علك لا يتحلل منه أجزاء لأنه يجمع الريق ويحب البلمغ ويورث العطش وكره له ترك بقية الطعام بين أسنانه خشية خروجه فيجرى به ريقه إلى جوفه . وأما القبلة فعلى ثلاثة أقسام (أحدها) أن يكون ذا شهوة مفرطة يغلب على ظنه أنه إذا قبّل أنزل أو أمذى فهذا يحرم عليه لأنها مفسدة لصومه أشبهت الأكل (الثاني) أن يكون ذا شهوة لا يمكن لا يغلب على ظنه ذلك فتكره له لأنه يُعسر نفسه للفطر ولا تحرم في هذه الحال لقول عائشة رضي الله عنها كان النبي ﷺ يقبّل وهو صائم ويباشر وهو صائم وكان أملككم لإربه متفق عليه (الثالث) أن يكون ممن لا تحرك شهوته كالشيخ الكبير ففيه روايتان إحداهما لا تكره وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشر للصائم فرخص له فأثاه آخر فسأله فنهاه فإذا الذي رخص له شيخٌ والأذى نهاه شاب أخرجه أبو داود . ويحرم مضغ الملك المنحلل إن بلغ ريقه وإلا فلا لأن المحرم إدخال ذلك إلى جوفه ولم يوجد وتكره للصائم المبالغة في المضضنة والاستنشاق لما ورد عن لقيط بن صبرة قال قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً رواه أبو داود والترمذي والنسائي .

س ١٥٠ : ما الذي يجب على الصائم اجتنابه وما دليله ؟

ج : يجب عليه اجتناب كذب وغيبة ونميمة وشتم وفحش ، الكذب ما خالف الواقع ، وأما الغيبة فقد سئل عنها ﷺ فقال ذكرك أخاك بما يكره ، وأما النميمة فهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على جهة الإفساد ، والشتم السب ، والفحش

كل ما اشتد قبحه من الذنوب والمعاصي فكل هذه يجب اجتنابها في كل وقت
لعموم الأدلة ووجوب اجتناب ذلك في رمضان ومكان فاضل كالحرمين أكد
لحديث أبي هريرة مرفوعاً من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في
أن يدع طعامه وشرابه رواه البخاري ومعناه الزجر والتحذير ولأن الحسنات
تضاعف بالمكان والزمان الفاضلين وكذا السيئات (وقد استثنى من الكذب
والغيبة أمور) فاما الكذب فقال النووي رحمه الله اعلم أن الكذب وإن كان
أصله محرماً فيجوز في بعض الأحوال بشروط ، ومختصراً ذلك أن الكلام
وسيلة إلى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن تحصيله بغير الكذب يحرم
الكذب فيه وإن لم يمكن تحصيله إلا بالكذب جاز به الكذب ، ثم إن كان تحصيل
ذلك المقصود مباحاً كان الكذب مباحاً وإن كان واجباً كان الكذب واجباً
فإذا اختفى مسلم عن ظالم يريد قتله أو أخذ ماله وأخفى ماله وسئل إنسان عنه
وجب الكذب بإخفائه وكذا لو كان عنده ودعة وأراد ظالم أخذها وجب
الكذب بإخفائها ، والأحوط في هذا كله أن يورى ومعنى التورية أن يقصد
بعبارة مقصوداً صحيحاً ليس هو كاذباً بالنسبة إليه وإن كان كاذباً في ظاهر
اللفظ وبالنسبة إلى ما يفهمه المخاطب ولو ترك التورية وأطلق عبارة الكذب
فليس بحرام في هذا الحال واستدل العلماء بجواز الكذب في هذا الحال بحديث
أم كلثوم رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس الكذاب
الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً ، متفق عليه زاد مسلم في رواية قالت أم كلثوم
ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث تعني الحرب والأصلاح
بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها انتهى . وقد استثنى
العلماء من الغيبة أمور ستة (الأول) التظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني
وأخذ مالي ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها
أو تخفيفها ودليله قول هند عند شكايتهما له ﷺ من أبي سفيان أنه رجل شحيح
(الثاني) الاستعانة على تغيير المنكر بذكره إن يظن قدرته على إزالته (الثالث)
التحذير للمسلمين عن الاغترار كجرح الرواة والشهود (الرابع) التحذير ممن

يتصدر للافتاء والتدريس مع عدم الأهلية ودليله قوله ﷺ بثس أخو العشرة وقوله ﷺ أما معاوية فمملوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه الحديث (الخامس) ذكر من جاهل بالفسق أو البدع كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره (السادس) التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور والأعرج والأعمش ولا يريد به نقصه وعيبه وجمعها بعضهم في بيتين فقال :

الذِّمُّ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ فِي سِتَّةٍ مَظْلِمٌ وَمُعَرِّفٌ وَمُحَذِّرٌ
وَلَمُظْهِرٌ فَسَقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي أَزَالَتِهِ مُنْكَرٌ
قَالَ أَحْمَدُ : يَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَاهَدَ صَوْمَهُ مِنْ لِسَانِهِ وَلَا يُبَارِي
وَيَصُومُونَ صَوْمَهُ كَانُوا إِذَا صَامُوا قَعَدُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَقَالُوا نَحْفِظُ صَوْمَنَا
وَلَا نَغْتَبِ أَحَدًا ، وَلَا يَعْمَلُ عَمَلًا يَجْرَحُ بِهِ صَوْمَهُ .

س ١٥١ : بيّن المسنونات للصائم مع ذكر ما تستحضره دليل أو تعليل ؟
ج : يُسَنُّ لَهُ كَثْرَةُ قِرَاءَةِ وَكَثْرَةُ ذِكْرِ وَصَدَقَهُ وَكَفَّ لِسَانَهُ عَمَّا يَكْرَهُ وَيَجِبُ
كَفُّهُ عَمَّا يَحْرُمُ وَلَا يَفْطُرُ بِهِ حَوَاشِيَةً قَالَ أَحْمَدُ لَوْ كَانَتْ تَفْطُرُ مَا كَانَ لَنَا صَوْمٌ . وَسَنَ
قَوْلُ صَائِمٍ جَهْرًا إِنْ شَتَمَ « إِنِّي صَائِمٌ » ، لَخَبَرِ الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِذَا
كَانَ صَوْمُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرِفُثُ وَلَا يَصْنَعُ فَإِنْ شَتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ ،
وَسَنَ لَصَائِمٍ تَعْمِيلُ فَطَرُ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ شَمْسٍ لَمَّا وَرَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ أَحْبَبَ عِبَادِي إِلَى أَعْمَالِهِمْ
فَطَرًا ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ
يَكُونَ فَطَرُهُ عَلَى رَطْبٍ فَإِنْ عَدِمَ فَمَرٌّ فَإِنْ عَدِمَ فَمَاءٌ لَمَّا وَرَدَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطُرُ عَلَى رَطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَهْلِيَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَطْبَاتٌ فَتَمَرَاتُ
فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمَرَاتُ حَسَا حَسَوَاتُ مِنْ مَاءٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ،
عَنْ مِلْهَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطُرْ
تَمْرًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطُرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ لَهُ طَهُورٌ » رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَيَسْتَحَبُّ

قول الصائم عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لما ورد عن معاذ
ابن زهرة أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك
أفطرت رواه أبو داود ويستحب للصائم أن يتسحّر لما ورد عن أنس أن
النبي ﷺ قال « تسحروا فإن في السحور بركة » رواه الجماعة إلا البخاري وعن
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ « إن الله وملائكته يصلون
على المتسحّرين » رواه الطبراني وصححه ابن حبان ، ويسن تأخير السحور لما
ورد في البخاري عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال كنت أنسحّر في أهلي ثم
تكون سرعني أن أدرك السحور مع رسول الله ﷺ . وعن سهل بن سعد
الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يزال الناس بخير ما عجلوا
الفطر وأخروا السحور » متفق عليه ، ونحصل فضيلة السحور بأكل وشرب وإن
قلّ الحديث أبي سعيد ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء رواه أحمد وفيه
ضمف قاله في المبدع ، ويستحب تفطير الصّوام لما في الحديث من فطر فيه
صائماً كان مغفرة لذنوبه وعتق رقبته من النار وكان له مثل أجره من غير أن
ينقص من أجره شيء قالوا يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم فقال
رسول الله ﷺ « يعطى الله هذا الثواب من فطر صائماً على تمر أو شربة ماء
أو مذقة لبن » الحديث رواه ابن خزيمة وصححه ورواه البيهقي وأبو الشيخ وابن
حبان ، وقال الشيخ المراد بتفطيره إشباعه قال الناظم :

وترك مَقَالَ الزور في الناس واجبٌ

ولكنه عن صائم مذو تأكيدٍ

فإن شتم أسرع قوله : أنا صائم لتذكير نفس أو لوعظ المعتدي

ويشرع فطر التمر والماء لفقده وتمجيل فطر والسحور فبعد

وقل عند فطر لا تأمأ وأذع ضارعا وسأله قبولاً ثم سبّحه واحداً

وإن كان لا تأمأ وأذع ضارعا وسأله قبولاً ثم سبّحه واحداً

٢٠ - فصل في قضاء رمضان

س ١٥٢ : بَيِّنْ حَكْمَ قِضَاءِ رَمَضَانَ مَعَ مَا تَسْتَحْضِرُهُ مِنْ دَلِيلٍ أَوْ تَعْلِيلٍ ؟

ج : يَسُنُّ قِضَاءَ رَمَضَانَ فَوْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا إِذَا بَقِيَ مِنْ شَعْبَانَ قَدْرٌ مَا عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّتَابُعُ لِضَيْقِ الْوَقْتِ وَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ قَضَى عِدَّةَ أَيَّامِهِ تَامًا كَانَ أَوْ نَاقِصًا كَأَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةِ فَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ فَصَامَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ اثْنَاءَهُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَكَانَ الْفَائِتُ نَاقِصًا أَجْزَاءً عَنْهُ أَعْتَبَارًا بِمَدَدِ الْأَيَّامِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قِضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرَقَ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ رَوَاهُ الدَّارِ قُطْنِي قَالَ الْبُخَارِيُّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرَقَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ نَزَلَتْ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَتَابِعَاتٍ ، فَسَقَطَتْ مُتَتَابِعَاتٌ رَوَاهُ الدَّارِ قُطْنِي ، وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَقْضِي إِلَّا فِي شَعْبَانَ وَذَلِكَ لِكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَيَجْزِي قِضَاءُ يَوْمٍ شَتَاءً عَنْ يَوْمٍ صَيْفٍ وَبِالعَكْسِ بَأَن يَقْضَى يَوْمٌ صَيْفٍ عَنْ يَوْمٍ شَتَاءً لِعُمُومِ الْآيَةِ .

س ١٥٣ : إِذَا اجْتَمَعَ نَذْرٌ وَقِضَاءُ رَمَضَانَ فَبأيِّمَا يَبْجَدُ ؟ وَمَا حَكْمُ النِّظْوَعِ قَبْلَ قِضَاءِ رَمَضَانَ وَمَا حَكْمُ تَأْخِيرِ قِضَاءِ رَمَضَانَ وَإِذَا ذَكَرَ مَا تَسْتَحْضِرُهُ مِنْ خِلَافٍ ؟

ج : يُقَدِّمُ قِضَاءَ رَمَضَانَ وَجُوبًا عَلَى صَوْمٍ نَذَرَ لَا يَخَافُ فَوْتَهُ لِسَعَةِ وَقْتِهِ لِتَأَكُّدِ الْقِضَاءِ لَوْجُوبِهِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ فَإِنْ خَافَ فَوْتَ النَّذْرِ قَدَمَهُ لِاتِّسَاعِ رَقَّتِ الْقِضَاءِ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ عَنْ قِضَاءِ رَمَضَانَ بَأَن كَانَ عَلَيْهِ مِثْلًا عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ رَمَضَانَ وَنَذَرَ أَنْ يَصُومَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ شَعْبَانَ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَشْرَةِ فَيَصُومُهَا عَنْ رَمَضَانَ لِيَتِمَّ عَيْنُ الْوَقْتِ لَهَا وَأَمَّا النِّظْوَعُ

لمن عليه فرض قبل بحرم ولا يصح تطوع قبل قضاء رمضان وروى حنبل عن أحمد بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه ولأنه عبادة يدخل في جبرائها المال فلم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها كالحج ، وروى عن أحمد يجوز له التطوع لأنها عبادة تتعلق بوقت موسع لحاز التطوع في أول وقتها قبل فعلها كالصلاة بتطوع في أول وقتها وحرم تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر بلا عذر لقول عائشة : كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أفضيه إلا في شعبان لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متفق عليه وكما لا تؤخر الصلاة الأولى إلى الثانية فإن أخر قضاءه إلى آخر بلا عذر قضى عدد ما عليه وأطعم لتأخيره ويجزى إطعامه قبل القضاء وبمده ومعه لقول ابن عباس إذا قضى أطعم رواه سعيد بإسناده جيد قال المجد : الأفضل عندنا تقديمه مسارعة إلى الخير وتخلصاً من آفات التأخير .

س ١٥٤ : ما مقدار ما يُطعم من أخر قضاءه رمضان من غير عذر إلى رمضان آخر وإذا كان التأخير لعذر فما الحكم ؟

ج : عليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم ما يجزى في كفارة وجوباً رواه سعيد بإسناده جيد عن ابن عباس والدارقطني عن أبي هريرة وقال إسناده صحيح وذكره غيره عن جماعة من الصحابة ، وإن أخر القضاء لعذر من سفر أو مرض قضى بلا إطعام لأنه غير مفرط وإن أخر البعض لعذر والبعض غيره فلا كل حكمه ولا شيء على من أخر القضاء لعذر إن مات لأنه حق لله تعالى وجب بالشرع مات قيل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كالحج ، وإن أخره لعذر فمات قبل أن أدركه رمضان أخر أطعم عنه لكل يوم

مسكين وهذا قول أكثر أهل العلم وروى ذلك سعيد عن عائشة رضي الله عنها
باسناد جيد أنها سئلت عن القضاء فقالت لا بل يطعم .

وروى الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً باسناد ضعيف والصحيح
وقفه عليه ولأنه لا ندخله النيابة في الحياة فكذا بعد الموت وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما وبه قال مالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي وابن
عزيم وأبو عبيد في الصحيح عنهم ، وقال أبو ثور والشافعي يصام عنه لما
روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال من مات وعليه صيام صام
عنه وليه ، متفق عليه . قال الشيخ تقي الدين وإن تبرع إنسان بالصوم عمن لم
يطقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما ميسران توجه جوازهما لأنه
أقرب إلى المماثلة من المال انتهى ، وإن مات بعد أن أدركه رمضان فأكثر
أطعم عنه لكل يوم مسكين بلا قضاء هذا فيما إذا كان لغير عذر .

س ١٥٥ : تكلم بوضوح عمن مات وعليه نذر في الذمة لم يفعل منه شيئاً
مع إمكان فعل مندور ، من مات وعليه صوم من كفارة أو مُتعة ؟

ج : من مات وعليه نذر صوم في الذمة أو عليه نذر حج في الذمة
أو عليه نذر صلاة في الذمة أو عليه نذر طواف في الذمة أو عليه نذر اعتكاف
في الذمة لم يفعل منه شيئاً مع إمكان فعل مندور غير حج فيفعل عنه مطلقاً
تمسك منه أولاً لجواز النيابة فيه حال الحياة وبعد الموت أولى من لولي
الميت فعل النذر المذكور عنه لحديث ابن عباس ، أن امرأة قالت يا رسول
الله أن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها قال أرأيت لو كان على
أمك دين فقضيته عنها أكان ذلك يؤدي عنها قالت نعم قال فصومي عن
أمك ، متفق عليه وفي رواية أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن الله أنجاها أن
تصوم شهراً فأنجاها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك ، فقال صومي عنها ، رواه أحمد والنسائي
وأبو داود وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

من مات وعليه صيام صام عنه وإليه متفق عليه ، ويجوز لغير الولي فعل ما على الميت من نذر يأذن الولي ودونه لأنه عليه الصلاة والسلام شَبَّهَهُ بالدين والدين يصح قضاؤه من الأجني ويجزى صوم جماعة عن ميت نذراً في يوم واحد ، وإن خُلف مالا وَجِبَ فعل نذره على ما تقدم فيفعله وليه إن شاء أو يدفع مالا لمن يفعل عنه ذلك ويدفع في صوم عن كل يوم طعام مسكين في كفارة ولا يقضى معين مات قبله وإن مات في أثناءه يسقط الباقي وإن لم يصم ما أدركه منه لعذر فكأول ومن مات وعليه صوم من كفارة أو متعة أو قران ونحوه أطعم عنه من رأس ماله أوصى به أولا .

(من النظم مما يتعلق بقضاء رمضان)

ومن رمضان اقض الفوات متاباً وإما تشا فرقت غير مُفَسَّدَةٍ
وفي الحكم يكفي اليوم عن يومه قضي ولم يكفه مع دهره فتعمد
وإن فات كل الشهر أجزاء القضا لشهر هلالٍ بغير تقييد
وإن يقض بالأيام فليقض كاملاً وقيل ثلاثين اقضه فيهما قد
ومُرْج بلا عذر قضاء لقابل أثيم ويقضى الفوت مع قوت ومفرد
ومسكيناً أطعم إن يمست قبل قابل ولا شيء مع تأخير عذر بمسك
ومُرْجى قضاء ثم صام تطوعاً يجوز وعنه لا يجوز فقيده
ويشرع أن يقضى عن الميت نذره كحج وصوم واعتكاف بمسجد
ونذر صلاة النذر يقضى بأوكده ولو قيل يقضى فرضه لم أبعد
ويخرج من مال الفتي مع قضاهم عن المرة تكفير اليقين المؤكده

٢١ - باب صوم التطوع وما يتعلق به

س ١٥٦ : ما الأيام التي يُسنُّ صيامها ؟ وما الدليل على سنة صيامها ؟

ج : في الصيام فضل عظيم لحديث كل عمل ابن آدم له الحسنه بمشرا أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، فيقول الله تعالى (إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به) وهذه الإضافة للتشريف والتعظيم ، وأفضل صيام التطوع صوم يوم وفطر يوم لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمرو د صم يوماً وافطر يوماً فذلك صيام داود وهو أفضل الصيام قلت فإني أطيق أفضل من ذلك قال لا أفضل من ذلك ، متفق عليه .

والأيام التي يسن صيامها أيام البيض والاثني والخميس وست من شوال وشهر الله المحرم وآكده العاشر ثم التاسع وتسع ذى الحجة وآكده يوم عرفة لغير حاج ، ولا يسن صوم يوم عرفة لمن بعرفة .

أما الدليل على سننة أيام البيض التي هي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر فهو ما ورد عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا صمت من الشهر ثلاثاً فهم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه الترمذي وقال حديث حسن .

وعن قتادة بن مراحان رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواه أبو داود .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث د صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ؛ وإن أوتر قبل أن

أنا ، متفق عليه ، وأما الدليل على صيام يوم الإثنين والخميس فهو ماورد
عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الإثنين فقال
ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت فيه وأنزل علي فيه رواه مسلم .

وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال تعرض الأعمال يوم الإثنين
والخميس فأحب أن يعرض عملي وأما ما رواه الترمذي وقال حديث حسن ،
ورواه مسلم بغير ذكر الصوم .

وأما الدليل على سنّة صيام ست من شوال فهو ماورد عن أبي أيوب
الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال
كان كهيام الدهر رواه مسلم .

وأما الدليل على سنّة الشهر المحرم فهو ماورد عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل
الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل متفق عليه .

وأكد العاشر وصوم عاشوراء كفارة سنة .

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ صام يوم عاشوراء
وأمر بصيامه متفق عليه .

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دأب نبينا إلى قابل
لأصوم التاسع رواه مسلم وبلى العاشر في الأفضلية التاسع ، والدليل على
أن العاشر كفارة سنة ماورد عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال في صيام يوم عاشوراء : إني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله
رواه مسلم .

وأما الدليل على سنّة صيام تسع ذى الحجة فهو ما ورد عن ابن عباس مرفوعاً ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر رواه البخارى .

وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب إلى الله أن يتصدق له فيها من أيام العشر وأن صيام يوم فيها يعدل صيام سنة ولية فيها بليّة القدر ، رواه ابن ماجه والترمذى وقال حديث غريب .

وعن حفصة قالت أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام والركعتين قبل الغداة ، رواه أحمد والنسائى .

وأما الدليل على سنّة صيام يوم عرفة اخير حاج فهو ما ورد عن أبى قتادة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة قال يُكْفَرُ السنة الماضية والباقية رواه مسلم .

وأما الدليل على أنه لايسن صوم يوم عرفة لمن بعرفة فهو ما ورد عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة رواه أبو داود .

ولما روت أم الفضل أنها أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بقدح ابن وهو واقف على بهيره فشرب متفق عليه .

وأخبر ابن عمر رضى الله عنهما أنه حج مع أبى بكر ثم عمر ثم عثمان رضى الله عنهم فلم يصمه أحد منهم .

(من النظم بما يتعلق بصوم التطوع)

وإن تبغ أسنى الصوم نفلاً تصومه
 فيوماً ويوماً صوم داود فاقصد
 ومن كل شهر صم ثلاثة بيضه
 ويوم خميس ثم الاثنين فاعد
 ومن تبع شهر الصوم صوماً بستة
 يجزئ سنة من جامع ومبدد
 وعامين يجزى صوم يوم مُعَرَّفٍ
 وعن يوم عاشورا عن العام فاسعد
 وفي عرفات يشرع الفطر قوة
 على دعوات عند أفضل مشهد
 ويشرع صوم العشر والشهر كاملاً
 إذا كنت تبغى فالمحرم فاسرد
 فإن تقتصر ضم عشرة ثم إن تن
 فتأسع مع عاشراً ولذا قد

س ١٥٧ : تكلم بوضوح عن الأيام التي يكره صيامها مع ذكر ما استعاضه
 من دليل أو تعاليل أو خلاف ؟

ج : يكره لإفراد رجب والجمعة والسبت ، وأما الشك فقليل يكره ، والقول
 الثاني أنه يحرم صومه : إلا أن يوافق يوم الجمعة أو السبت أو الشك عادة كأن
 وافق يوم عرفة يوم الجمعة أو يوم عاشوراء أو يصل يوم الشك بصيام قبله
 أو يتقدم عن رمضان بأكثر من يومين لقوله ﷺ لا تقدموا رمضان بصوم

يوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه متفق عليه . من حديث أبي هريرة : أو يصوم يوم الشك عن قضاء أو نذر أو كفارة فلا كراهة .

أما أفراد رجب فلما روى أحمد بإسناده عن خرشة بن الحر قال رأيت عمر يضرب أكف المترجيين حتى يضعوها في الطعام ويقول : كلوا فإنما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية ، وإسناده عن أبي عمر أنه كان إذا رأى الناس وما يعدونه لرجب كرمه وقال صوموا منه وافطروا ، وعن ابن عباس نحوه .

وإسناده عن أبي بكرة أنه دخل على أهله وعندما سلال جدد وكيزان فقال ما هذا فقالوا رجب نصومه فقال أجعلتم رجب رةضان فأكفوا السلال وكسر الكيزان .

قال أحمد من كان يصوم السنة صامه وإلا فلا يصومه متوالياً بل يفطر فيه ولا يشبهه برهضان .

وأما الدليل على أفراد الجمعة فهو ما ورد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخلصوا يوم الجمعة بقيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ، رواه مسلم ، وعنه أيضاً قال : قال رسول الله ﷺ لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده ، متفق عليه .

وأما السبت فلما ورد عن عبد الله بن بسر عن أخيه وإسمها السماء أن رسول الله ﷺ قال لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلا عود غيب أو لحاء شجر فليمضغه ، رواه الخمسة إلا النسائي .

ويكره تقديم رمضان بيوم أو يومين لما تقدم قريباً في حديث أبي هريرة ، ويكره صوم الدهر لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الأبد متفق عليه ، ولمسلم من حديث
 أب قتادة بلفظ لا صام ولا أفطر ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان وهما
 عيدان للكفار معروفان وصوم كل عيد لكفار أو يوم يهردون به بتعظيم
 قياساً على يوم السبت مالم يوافق عادة أو يصمه عن قضاء أو نذر أو نحوه وفي
 مجموع الفتاوى : وقد روى البيهقي بإسناد صحيح في باب كراهة الدخول على
 المشركين يوم عيدهم في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجانهم عن
 سفیان الثوري عن ثور بن يزيد عن عطاء بن دينار قال قال عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه لا تدخلوا رطابة الأعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم
 يوم عيدهم فإن السخط ينزل عليهم ، فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم وعن
 مجرد دخول الكنيسة يوم عيدهم فكيف من يفعل بعض أفعالهم أو قصد ما
 هو من مقتضيات دينهم **الْبَسَات** موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم
 في اللغة أو إيس عمل بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في
 عيدهم ، وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم فمن يشركهم في
 العمل أو بعضه أليس قد تعرض لعقوبة ذلك .

وقال ابن عمر من صنع نيروزهم ومهرجانهم وتشبه بهم حتى يموت حشر
 معهم ، وقال لا يحمل للمسلمين أن يتشبهوا بهم في شيء مما يختص بأعيادهم
 لا من طعام ولا لباس ولا اغتسال ولا إيقاد نيران ولا تعطيل عادة من
 معيشة أو عبادة أو غير ذلك ولا فعل وليمة ولا الإهداء ولا البيع بما
 يستعان به على ذلك لأجل ذلك ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذي
 في الأعياد ولا إظهار زينة ، وبالجملة ليس لهم أن يخصوا أعيادهم بشيء من
 شعارهم بل يكون عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصه المسلمون بشيء
 من خصائصهم ، وأما تخصيصه بما تقدم ذكره فلا نزاع فيه بين العلماء بل قد
 ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور لما فيه من تعظيم
 شعار الكفر .

وقال رحمه الله وقد قال غير واحد من السلف في قوله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قالوا أعياد الكفار فإذا كان هذا في شهودها من غير فعل فكيف بالأفعال التي هي من خصائصها .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسند والسنن أنه قال : من تشبه بقوم فهو منهم وفي لفظ ليس منّا من تشبه بغيرنا ، وهو حديث جيد فإذا كان هذا في التشبه بهم ، وإن كان من العادات فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك وقد كره جمهور الأئمة إما كراهة تحريم أو كراهة تنزيه أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرأيدتهم إدخاله فيما أهّل لغير الله وما ذبح على النصب ، وكذلك نهوا عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة وقالوا إنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم لأحباً ولأدماً ولا ثوباً ولا يعارون دابة ولا يعاونون على شيء من دينهم لأن ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم وينبغي للسلطان أن ينهوا المسلمين عن ذلك لأن الله تعالى يقول (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وقالوا : وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك والله أعلم ج ٢٥ ص ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ انتهى ملخصاً .

ويكره الوصال بأن لا يفطر بين اليومين فأكثر إلا من النبي صلى الله عليه وسلم لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل من المسلمين فانك تواصل يا رسول الله فقال وأيكم مثلي إني أبيت بطعمتي ربي ويسقيني فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال وأصل بهم يوماً ثم يوماً ثم روا الهلال فقال لو تأخر الهلال لزدتكم كالنمل لهم حين أبوا أن ينتهوا متفق عليه ولم يحرم لأن النهي وقع رفقا ورحمة ، ولا يكره الوصال إلى المسحر لحديث أبي حميد مرفوعاً فأبكم أراد أن يواصل فليواصل إلى المسحر رواه البخاري وترك الوصال إلى

السحر أولى من فعله انقوات فضيلة تعجيل الفطار .
س ١٥٨ : ما الأيام التي يحرم صيامها ؟ وما الدلائل على تحريمها ؟ وما حكم قطع الفرض والنفل ؟ وإذا قصد صوم العيدين فهل يجزئه عن فرض ؟

ج : يحرم صوم العيدين وأيام التشريق إلا عن دم متعة وقران ، أما الدلائل على تحريم صوم العيدين فهو ما ورد عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن صوم يومين : يوم الفطار ويوم النحر متفق عليه .

وروى أبو عبيد هولى أزهري قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم ، واليوم الآخر تأكلون فيه من نسککم متفق عليه .

وأما أيام التشريق فلما ورد عن نُسَيْبِ بْنِ أَهْزَابٍ رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ، رواه مسلم .

وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما قال : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي رواه البخاري .

وعن أنس أن النبي ﷺ نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم الفطار ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق رواه الدارقطني ، ولا يجوز صوم العيدين عن فرض ولا تطوع ، وإن قصد صيامهما كان عاصياً ولا يجزئه عن فرض ، ومن دخل في تطوع صوم أو غيره غير حج أو عمرة لم يجب عليه إتمامه لحديث عائشة وفيه : إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها رواه النسائي .

وعنما رضى الله عنها قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فإني إذا صائم ثم أتانا يوماً آخر قلنا أهدى لنا حينئذ فقال أرينيه فلقد أصبحت صائماً رواه مسلم .

ويسن إتمام تطوع خروجاً من الخلاف ويكره قطعه بلا حاجة ، وإن فسد تطوع دخل فيه غير حج وعمره فلا قضاء عليه نصاً ، بل يسن قضاؤه خروجاً من الخلاف ، وأما تطوع الحج والعمرة فيجب إتمامه لأن نفلهما كفرضهما نية وفدية وغيرهما ، ولعدم الخروج منهما بالمحظورات ، ويجب إتمام فرض مطلقاً بأصل الشرع أو بالنذر ، ولو كان وقته مؤسماً كصلاة وقضاء رمضان ، وكنذر مطلق وكفارة ، وإن بطل الفرض فلا مزيد عليه فيعيد أو بقضيه ولا كفارة غير الوطء في نهار رمضان وتقدم ، ويجب قطع فرض ونقل لرد معصوم عن ماله وإنقاذ غريق كحريق ، ومن تحت هدم ، ويجب قطع فرض صلاة إذا دعاه النبي ﷺ لقوله تعالى : (استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبيكم) وله قطع الفرض لهرب غريم ، وله قلبه نفلاً ، وتقدم من النظام :

(ومن مختصره مما يتعلق فيما يحرم من الصوم ويكره)

ويكره صوم الدهر والسبت وحده

وإفراد ترجيب ومجموعة مفرد

ويكره صوم الشك من غير حائل

وحظر صيام العيد غير مقيد

وأيام تشریق سوى إقران أو

لمنة حج الناسك المتعبد

وَمَنْ صَامَ يَوْمًا وَاجِبًا أَقْضَاهُ
 وَكَفَّارَةً أَوْ مَطْلَقَ النَّذْرِ فَأَعْهَدَ
 بِمَنْعِ خُرُوجِ مَنْهُ بِلِ بَخْرُوجِهِ
 فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرَ صَوْمٍ الْمَشْرُودِ
 كَذَا كُلِّ فَرَضٍ فِي زَمَانٍ مُوسَّعٍ
 وَلَا أَهْوٍ أَنْ يَخْرُجَ الْعُذْرُ مَمْدُودِ
 وَيَحْسُنُ إِيْتَامُ التَّطَوُّعِ مُطَاقًا
 وَإِفْسَادُهُ جَوْزٌ فَإِنْ يَقْضَ جَوْدُ
 وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ قَضَاءِ لَفَاسِدِ
 مَنْ الْفَلَّ غَيْرَ الْحَجِّ أَوْ عَمْرَةٍ قَدْ



بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ
 بِأَحَدٍ الْيَوْمِ قَدْ تَحَسَّنَ بِأَحَدٍ الْيَوْمِ

وَمَنْ صَامَ يَوْمًا وَاجِبًا أَقْضَاهُ

٢٢ - فصل في صلاة التراويح وصلاة الوتر وما يتعلق بهما

س ١٣٥ : تسكّم بوضوح عن صلاة التراويح ؟ وبَيّن حكمها ووقتها ؟
واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : التراويح سنة سنّها رسول الله ﷺ ، وفعلها جماعة أفضل ، ويجهر الإمام بالقراءة لنقل الخفاف عن السكاف ، ويسلم من كل ركعتين ، ووقتها بعد صلاة العشاء ، وسنّها قبل الوتر إلى طلوع الفجر وبمسجد ، وأول الليل أفضل وقد توارت الأحاديث عن النبي ﷺ بالترغيب في قيام رمضان والحث عليه ، ونأكيد ذلك في العشر الأخير . فمن ذلك ما ورد عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يُرغّب في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة فيقول : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، رواه الجماعة .

وعن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال : إن الله عز وجل فرض صيام رمضان وسنّت قيامه فمن صامه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

وعن جبير بن نفير عن أبي ذر قال : صمنا مع رسول الله ﷺ فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في الثالثة ، وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل . فقلنا يا رسول الله : لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه ، فقال إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كُتِبَ له قيام ليلة . ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة ودعا أهله ونساءه فقام حتى تخوّفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال : السحور . رواه الخمسة وصححه الترمذی .

وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته

ناس ، ثم صلى الثانية فكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن يفترض عليكم وذلك في رمضان متفق عليه .

وفي رواية قالت : كان الناس يصلون في المسجد في رمضان بالليل أوزاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النفر الخمسة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاته فأمرني رسول الله ﷺ أن أنصيب له حصيرا على باب حجرتي ففعلت فخرج إليه بعد أن صلى عشاء الآخرة فاجتمع إليه من في المسجد فصلى بهم ، وذكرت القصة بمعنى ما تقدم غير أن فيها : أنه لم يخرج إليهم في الليلة الثانية رواه أحمد .

وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر : إني لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لمكان أمثل ، ثم عزم لجمعهم على أبي ابن كعب .

قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعمت البدعة هذه والي تنامون عنها أفضل من التي تقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله رواه البخاري .

س ١٦٠ : تكلم عن عدد التراويح ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو خلاف ؟

ج : قيل عشرون ركعة لما روى مالك عن يزيد بن رومان قال : كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة ، وفيه أيضا عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ركعة وأنها أيضا عشرون قال الحافظ ابن حجر

المستقلاني : والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها بحيث تطول القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودى وغيره .

والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث ونقل عن مالك أنها تسع وثلاثون ويوتر بثلاث وهو المنقول عن عمر بن عبد العزيز وأهل المدينة .

ونقل عن ابن عباس أنها عشرون ركعة في جماعة ، ونقل ذلك عن مالك أيضا ، ومال إلى ذلك ابن عبد البر ، وقال الرواية عن مالك أنها إحدى عشرة ، وقال شيخ الإسلام له : أن يصلحها عشرين كما هو المشهور في مذهب أحمد والشافعى ، وله أن يصلحها ستاً وثلاثين كما هو مذهب مالك وله أن يصلح إحدى عشرة وثلاث عشرة وكلاهما حسن فيكون تكثير الركعات وتقليصها بحسب طول القيام وقصره ، وقال الأفضل يختلف باختلاف المصلين فإن كان فيهم احتمال أطول القيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي ﷺ صلى نفسه في رمضان وغيره فهو الأفضل وإن كانوا لا يحتملونه فالقيام بعشرين هو الأفضل وهو الذى يعمل به أكثر المسلمين فإنه وسط بين العشر والأربعين ، وإن قام بأربعين وغيرها جاز ولا يكره شيء من ذلك ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد مؤقت لا يزداد فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ ، وقد يندشط العبد فيكون الأفضل في حقه تطويل العبادة ، وقد لا يندشط فيكون الأفضل في حقه تخفيفها .

وقال وأما قراءة القرآن في التراويح فستحب باتفاق أئمة المسلمين ؛ بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها ليسمع المسلمون كلام الله فان شهر رمضان فيه نزل القرآن ، وفيه كان جبريل يدارس النبي صلى الله عليه وسلم القرآن انتهى .

وقال في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار على حديث عبد الرحمن بن عبد القادر المتقدم قريباً وما قبله من أحاديث الباب : والحاصل أن الذي دلت عليه أحاديث الباب وما يشابهها هو مشروعية القيام في رمضان والصلاة فيه جماعة وفردى ، فقصر الصلاة المسماة بالتراويح على عدد معين وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة .

وقال السيوطي في رسالة المصائب في صلاة التراويح : الذي وردت به الأحاديث الصحيحة والحسان والضعيفة الأمر بقيام رمضان والترغيب فيه من غير تخصيص بعدد ، ولم يثبت أنه عليه السلام صلى عشرين ركعة ، وإنما صلى ليالي صلاة لم يذكر عددها ثم تأخر في الليلة الرابعة خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا عنها ، وقد تمسك بعض من أثبت ذلك بحديث ورد فيه لا يصلح للاحتجاج .

وفي قرة العين في الانتصار لسنة سيد الثقلين للشيخ عبد الله أبي بطين قال رحمه الله : مسألة في الجواب عما أنكره بعض الناس من صلواتنا في ليالي العشر الأواخر من رمضان زيادة على المعتاد في العشرين الأول وسبب إنكارهم لذلك غلبة العادة والجهل بالسنة وما عليه الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام فنقول : قد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بالترغيب في قيام رمضان والحث عليه وتأكيده ذلك في عشره الأخير كما في الصحيحين .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يُرَغِّبُهُمْ في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه (

وفي السنن عنه عليه السلام أنه قال : فرض الله عليكم صيام رمضان وسننت لكم قيامه .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر أحيا ليله وأيقظ أهله ، وشد المنزر وصلى صلى الله عليه وسلم ليلته من رمضان جماعة في أول الشهر ، وكذلك في العشر .

ففي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في رمضان فجئت فقممت إلى جنبه فجاء رجل آخر فقام أيضا حتى كنا رهطا فلما أحس أنا خلفه جعل يتجوز في الصلاة ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصلحها عندنا فقلت له حين أصبح فطنت لنا الليلة قال نعم ذلك الذي حملني على ما صنعت .

وعن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فصلى بصلاته أناس كثير ثم صلى من القابلة فكثروا ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم فلما أصبح قال قد رأيت صنعكم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا خشية أن يفرض عليكم ، وذلك في رمضان أخرجاه في الصحيحين .

وفي السنن عن أبي ذر رضي الله عنه قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في السادسة ، وقام في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا له لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه فقال : إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة ودعا أهله ونساءه وقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح ، قيل وما الفلاح قال السجود صححه الترمذي ، واحتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث على أن فعل التراويح جماعة في المساجد أفضل من فعلها في البيوت مع أنه صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك في بعض الليالي استدلال الإمام أحمد وغيره لذلك على استحباب الجماعة في جميع الليالي وأبي صلى الله عليه وسلم

صلى بهم ليلة حتى ذهب شطر الليل وليله إلى أن خافوا فوات السحور فكيف يسوغ في عقل من له أدنى معرفة إنكار مواصلة القيام مع الإمام إلى آخر الليل مع سماعه هذا الحديث وغيره من الآثار الآتية عن الصحابة والتابعين الصريحة في ذلك .

وقال شيخ الإسلام تقي الدين : وفي قوله ﷺ من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ترغيب في قيام رمضان خلف الإمام وذلك أوكد من أن يكون سنة مطلقة ، وكان الناس يصلون جماعات في المسجد على عهده ويقرم ، وإقراره سنة منه ﷺ انتهى .

فلما تقرر أن قيام رمضان وإحياء العشر الأواخر سنة مؤكدة ، وأنه في جماعة أفضل ، وأنه ﷺ لم يوقت في ذلك عدلاً دلّ أنه لا توقيت في ذلك .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة .

وفي بعض طرق حديث حذيفة الذي فيه : أنه ﷺ قرأ في ركعة سورة البقرة والنساء وآل عمران أنه لم يصل في تلك الليلة إلا ركعتين ، وأن ذلك في رمضان .

وروى عن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في قدر التراويح أنواع واختلف في المختار منها مع تجويزهم لفعل الجميع فاختار الشافعي وأحمد عشرين ركعة مع أن أحمد نص على أنه لا بأس بالزيادة .

وقال روى في ذلك ألوان ولم يقض فيه بشيء ، وقال عبد الله بن أحمد : رأيت أبي يصل في رمضان ما لا أحصى التراويح ، واختار مالك ستاً وثلاثين ركعة .

وروى ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال : أدركت الناس في زمن عمر ابن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث .

وحكى الترمذى عن بعض العلماء اختيار إحدى وأربعين ركعة مع الوتر قال وهو قول أهل المدينة ، وقال إسحق بن إبراهيم نختار إحدى وأربعين ركعة على ما روى عن أبي بن كعب ، وكان عبد الرحمن بن الأسود يقوم بأربعين ركعة ويوتر بعدها بسبع انتهى والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ١٦١ : تسكلم عن ليلة القدر مبيها وجه تسميتها بليلة القدر ؟ وهل هي باقية لم ترفع ؟ وما هي الليالي التي تختص بها ليلة القدر ؟ وما هي أرجاها منها ؟ وما هو الدعاء المستحب قوله في ليلة القدر ؟ وما هو أفضل الشهور ؟ وما هو أفضل أيام الأسبوع ؟ وما هو أفضل أيام العام ؟ وما هي أفضل أعشار الشهور ؟

ج : ليلة القدر ليلة شريفة معظمة ترجى إجابة الدعاء فيها قال الله تعالى : (وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر) قال المفسرون أى قيامها والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها .

وفى الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه ، زاد أحمد وما تأخر .

وسميت ليلة القدر لأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة لقوله تعالى . (فيها يفرق كل أمر حكيم) وقيل سميت به لعظم قدرها عند الله ، وقيل : لضيق الأرض عن الملائكة التي تنزل فيها ، وقيل لأن للطاعات فيها قدراً عظيماً ، وقيل لأن من أتى بفعل الطاعات فيها صار ذا قدر وشرف عند

الله ، وقيل لأنه نزل فيها كتاب ذو قدر بواسطة ملك ذي قدر على رسول
ذو قدر لامة ذات قدر ، وقيل لأنه ينزل فيها ملائكة ذوات قدر ، وهي باقية
لم ترفع الأخبار في طلبها وقيامها ، وهي مختصة بالعشر الاواخر من رمضان
متفق عليه .

من حديث عائشة رايالى الوتر آ كده لقوله ﷺ : اطلبوها في العشر
الاواخر في ثلاث بقين أو سبع بقين أو تسع بقين .

وروى سالم عن أبيه مرفوعاً أرى رؤيا كم قد تواطأت على أنها في العشر
الاواخر في الوتر فالتسوها في الوتر منه ، متفق عليه .

وأرجاها ليلة سبع وعشرين ، وهو قول أبي بن كعب ، وكان يحلف على
ذلك ولا يستثنى ، وابن عباس وزر بن حيدش .

قال أبي بن كعب والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان ، وأنها في ليلة
سبع وعشرين ، ولكن كره أن يخبركم فتسكوا رواه الترمذى وصححه .

وعن معاوية أن النبي ﷺ قال : ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ، رواه
أبو داود ، والحكمة في إخفائها ليجهدوا في طلبها ويجدوا في العبادة طمعاً
في إدراكها كما أخفى ساعة الإجابة في الجمعة ، وإسمه الأعظم في أسمائه ورضاه
في الحسنات ، وهي أفضل الليالى حتى ليلة الجمعة ، ويستحب أن يكون من
دعائه ليلة القدر ما روت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها أنها قالت :
يا رسول الله : إن وافقنا فيما أدعو ؟ قال : قولى اللهم إناك عفو تحب العفو
فأعف عني ، رواه أحمد وابن ماجه والترمذى معناه وصححه .

والله تعالى من حديث أبي هريرة مرفوعاً : سلوا الله العفو والعافية والمعافاة .

وشهر رمضان أفضل الشهور ، ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ،

وبوم النحر أفضل أيام العام ، وعشر ذى الحجة أفضل من العشر الآخر
من رمضان ، وعشر ذى الحجة أفضل من أشهر الشهور كلها لما في صحيح
ابن حبان .

عن جابر مرفوعاً قال : ما من أيام أفضل عند الله من أيام ذى الحجة .

قال ابن رجب في اللطائف : والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرين
من العلماء أن يقال : مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان ،
وإن كان في عشر رمضان إيلة لا يفضل عليها غيرها والله أعلم ، وصلى الله على
محمد وآله وسلم .



٢٣ - كتاب الاعتكاف

س ١٦٢ : عرف الاعتكاف لغة وشرعاً ؟ وما سنده وما شروط صحته ؟

ج : الاعتكاف لغة الاحتباس والازوم ومنه قوله :

فَبَاتَتْ بَنَاتُ اللَّيْلِ حَوْلَى عَرَكَفٍ

عَكَرَفَ بَوَاكٍ حَوْلَ لَهْنٍ صَرِيعٍ

وشرعاً لزوم مسلم لا غسل عليه عاقل ولو يميزاً مسجداً لطاعة الله تعالى على صفة مخصوصة ، ولا يبطل اعتكاف باغضاء ، وسن اعتكاف كل وقت لفعله عليه الصلاة والسلام ومداومته عليه واعتكاف أزواجه معه وبعده وهو في رمضان أكد لفعله صلى الله عليه وسلم وآكد رمضان عشره الأخير لحديث أبي سعيد كنت أجاور هذا العشر يعني الأوسط ثم بدالى أن أجاور هذا العشر الآخر فن كان اعتكف معى فليأبث في معتكفه ولما فيه من لذة القدر التي هي خير من ألف شهر وشروط صحته ستة أشياء : النية والإسلام والعقل والتمييز وعدم ما يوجب الغسل لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب الحديث وتقدم وكونه بمسجد لقوله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) ويزاد في حق من تلزم الجماعة أن يكون المسجد مما تقام فيه الجماعة .

قال في الشرح الكبير : لا نعلم فيه خلافاً لأنها واجبة عليه فلا يجوز تركها .

س ١٦٣ : متى يجب النذر ؟ وإذا علق النذر أو غيره بشرط فما الحكم ؟ وهل

يصح بلا صوم ؟ وتكلم عن حكم اعتكاف الزوجة والقن والمكاتب من دون

إذن زوج وسيد ؟ وهل لهما تحليهما ؟ مما شرعاً فيه بلا إذن ؟

ج : يجب اعتكاف بنذر لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه . وإن علق نذر اعتكاف أو غيره كنذر صوم أو عتيق بشرط كأن شفى الله مريضاً لا اعتكف أو لأصروا كذا تقييد به فلا يلزم قبله كطلاق ويصح اعتكاف بلا صوم لحديث عمر : « يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام ، فقال النبي ﷺ « أوف بنذرك » رواه البخاري .

ولو كان الصوم شرطاً لما صح اعتكاف الليل وكالصلاة وسائر العبادات وحديث عائشة « لا اعتكاف إلا بصوم موقوف عليها ذكره . . بالمعنى والشرح الكبير وغيره ، ثم لو صح فالمراد به الاستحباب ومن نذر أن يعتكف صائماً أو نذر أن يعتكف بصوم أو نذر أن يصوم معتكفاً أو باعتكاف أو نذر أن يعتكف مصلياً لزمه الجمع ، أو نذر أن يصلي معتكفاً لزمه الجمع بين الاعتكاف والصيام والصلاة لحديث ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه وقيس عليه الصلاة ولأن كلا منهما صفة مقصودة في الاعتكاف فلزمت بالنذر كاللتابع والقيام في النافلة وكنذر صلاة بسورة معينة من القرآن . ولا يجوز لزوجة وقن وأم ولد ومدير ومعلق عتقه بصفة اعتكاف بلا إذن زوج لزوج ولا إذن سيد لرقيقه لتفويت حقهما عليهما ، ولزوج وسيد تحايل الزوجة والقن مما شرعاً فيه بلا إذن لحديث لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه رواه الخمسة وحسنه الترمذي ، ولما فيه من تفويت حق غيرها بغير إذنه فكان لرب الحق المنع منه كمنع مالك غاصباً ، وإن كان الاعتكاف بإذن من الزوج والسيد فلمها تحايلهما إن كان تطوعاً لأن النبي ﷺ أذن لعائشة وحفصة وزينب في الاعتكاف ثم منعن منه بعد أن دخلن ، ولأن حق الزوج والسيد واجب والنطوع لا يلزم بالشروع لأن لهما المنع منه ابتداء فكان لهما المنع دواماً كالغارية ، ويخالف الحج لأنه يلزم بالشرع ويجب المضى في فاسده : وإيس لهما تحايلهما من مندور شرعاً فيه بالإذن ولمكاتب اعتكاف بلا إذن سيده ولمكاتب حج بلا إذن كاعتكاف وأولى

ما لم يحل عليه نهي من كتابته فإن حل لم يحج بلا إذن سيده ومبعض كفن كله فلا يجوز له ذلك إلا بإذن سيده لأن له ملكا في منافعه كل وقت إلا مع مهايأة فله أن يعتكف ويحج في نوبته بلا إذن مالك بعضه فإنه في نوبته كحر للملك اكتسابه ومنافعه .

س ١٦٤ : ما الأفضل لمن تخال اعتكافه جمعة ؟ وإذا نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد فما حكم ذلك ؟ وما الذي يتعين من المساجد بالنذر؟ وما زيد في المسجد فهل حكمه حكم المسجد ؟ وما أفضل المساجد ؟

ج : الأفضل لرجل تخال اعتكافه جمعة أن يعتكف في مسجد تقام فيه الجمعة حتى لا يحتاج إلى الخروج إليها منه ولا يلزمه لأن الخروج إليها لا بد له منه كالخروج لحاجته ، ويتمين جامع لا اعتكاف إن عين بنذر فلم يجزئه في مسجد لا تقام فيه الجمعة حيث عين الجامع بنذره ، ولمن لا الجمعة عليه أن يعتكف بغير الجامع من المساجد ، ومن المسجد سطحه ، ومن المسجد رحبته المحرطة ومنازته التي هي أبوابها بالمسجد ، ومنه ما زيد فيه حتى في الثواب في المسجد الحرام .

وعند جمع منهم الشيخ تقي الدين وابن رجب ، وحكى عن السلف ، ومسجد المدينة أيضاً زيادته كرو لما روى أبو هريرة أنه قال قال رسول الله ﷺ « لو بنى هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدي »

وقال عمر لما زاد في المسجد لوزدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجدا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال ابن رجب في شرح البخاري . وقد قيل إنه لا يعلم عن السلف خلاف في المضاعفة وإنما خالف بعض المتأخرين من أصحابنا ومن عين بنذر ومسجداً غير المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لم يتمين الحديث أبي هريرة

مرفوعاً لا تشد الرحا، إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا
والمسجد الأقصى، متفق عليه .
ولو تعيّن غيرها بالتعيين لزم المضي إليه واحتياج إلى شد رحل
اقضاه نذره .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحا إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد
الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا ، متفق عليه .

ولأن الله تعالى لم يعين لعبادته مكاناً في غير الحج ، وأفضل المساجد المسجد
الحرام فمسجد المدينة فالمسجد الأقصى لحديث أبي هريرة مرفوعاً صلاة في
مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، رواه الجماعة
إلا أبا داود .

وفي رواية فإنه أفضل فمن نذر اعتكافاً أو صلاة في أحدها لم يجزئه في
غيره إلا أن يكون أفضل منه ، فمن نذر في المسجد الحرام لم يجزئه غيره ولا يتعين
غيره من المساجد ، ومن نذر في مسجد المدينة أجزأه فيه ، وفي المسجد الحرام ،
ومن نذر في الأقصى أجزأه فيه ، وفي مسجد المدينة ، وفي المسجد الحرام
لحديث جابر أن رجلاً قال يوم الفتح يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله
عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هنا فسأله فقال شأنك إذا ،
رواه أحمد وأبو داود .

س ١٦٥ : ما الذي يبطل به الاعتكاف ؟ وإذا نذر مناً معيناً فمتى يشرع فيه ؟
وإذا نذر عدداً معيناً فهل له تفريقه ؟ وإذا نذر ليلة فهل يدخل اليوم ؟ وهل
مع العكس ؟ وإذا نذر يوماً فهل له تفريقه ساعات ؟

ج : ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغشير عذر لقول عائشة :
السنة للمعتكف ألا يخرج إلا لما لا بد له منه ، رواه أبو داود .

وحديث : « وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ، متفق عليه .
ويبطل بالوطء في الفرج لقوله تعالى (ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في
المساجد) فإذا حرم الوطء في العبادة أفسدها كالصوم والحج ولا كفارة
نص عليه .

وروى حرب عن ابن عباس : إذا جامع المعتكف بطل اعتكافه واستأنف
الاعتكاف ، ويبطل بالإنزال بالمباشرة دون الفرج لعموم الآية ويبطل
بالردة لقوله تعالى (لن أشركت ليحبطن عملك) ويبطل بالسكر لخروج
السكران عن كونه من أهل المسجد ، ومن نذر زمناً معيناً شرع فيه قبل
دخول المعين وتأخر عن الغروب حتى ينقضي ، ومن نذر زمناً معيناً صوماً
أو اعتكافاً ونحوه تابع وجوباً ، ومن نذر أن يصوم عدداً من أيام غير
معينة فله تفريقه ما لم ينو متابعا ، ولا تدخل ليلة يوم نذر اعتكافه لأنها
ليست منه .

قال الخليل صاحب كتاب العين : اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب
الشمس ، كما لا يدخل يوم ليلة نذر اعتكافها لأن اليوم ليس من الليلة . ومن
نذر يوماً لم يحز تفريقه ساعات من أيام لأنه يفهم منه التتابع كقوله متتابعاً ،
ومن نذر شهراً مطلقاً فلم يعين كونه رمضان أو غيره تابع وجوباً لاقتضائه
ذلك كما لو حلف لا يكلم زيدا شهراً وكدة الإيلا ونحوه ، ومن نذر أن
يعتكف ونحوه يومين فأكثر متتابعة أو نذر أن يعتكف ليلتين فأكثر متتابعة
لزمه ما بين ذلك من ليل أو نهار .

س ١٦٦ : ما الذي يسوغ للمعتكف أن يخرج له ؟ وما حكم خروجه
وشروط الخروج لما يلزمه خروج إليه ؟ وما حكم شرط التجارة ؟ أو شرط
التكسب بالصنعة في المسجد واذكر أمثلة لا يتضح إلا بالتمثيل ؟ واذكر
ما تستحضره من الدليل أو التعليل ؟

ج : يحرم خروج من لازم تتابع مختاراً ذا كراً لا اعتكافه إلا لما لا بد منه كما نيانته بما كل ومشرب لعدم من بانيه به وكفى بفتته وغسل متنجس محتاجه وكبول وغائط وطهارة واجبة كوضوء وغسل ولو قبل دخول وقت الصلاة لأنه لا بد منه للمحدث لحديث عائشة : السنة للمعتكف ألا يخرج إلا لما لا بد له منه رواه أبو دارد .

وقالت أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يدخل البيت إلا للحاجة الإنسان متفق عليه :

وحاجة البول والغائط لا يحتاج كل إنسان إلى فعلهما ، وله المشى على عادته وله قصد بيته إن لم يجد مكانا يليق به بلا ضرر ولا منه وله غسل يده بمسجد في إناه من وسخ وزفر ونحوهما ويفرغ الإناه خارج المسجد .

ولا يجوز للمعتكف ولا غيره بول ولا فصد ولا حجامه بإناه في المسجد ولا في هواه المسجد لأنه لم يبين لذلك فوجبت صيانة المسجد عنه وهو أهو كقراره ، وله الخروج إلى جمعة وشهادة لزمنائه لوجوبهما بأصل الشرع ، وكرياض وجنازة تعين خروجهما إليهما ، وله شرط الخروج إلى ما لا يارمه خروج إليه من الجماعة والشهادة والمريض والجنازة ، ومن كل قرينة لم تعين عليه كزيارة صديق وصله رحم أو ماله منه بد أو ليس بقربة كشرط عشاء ومبيت بمنزله ولا يصح شرط الخروج إلى التجارة أو شرط النكسب بالصنعة في المسجد ونحوهما كالخروج لما شاء لأنه ينافيه وكما لا بد منه في جواز الخروج تعين غير لنحو عدو فجاءهم وتعين إطفاء حريق ولمرض يتعذر معه المقام وإتباعه إنقاذ غريق ورد أعشى عن بر أو حيئة لأنه يجوز له قطع الواجب بأصل الشرع .

ويجوز الخروج لخوف فتنة على نفسه أو حرمة أو ماله نهياً ونحوه وإن أكرهه سلطان أو غيره على الخروج من معتكفه بأن حمل وأخرج أو هدده

قادر بسلاطنةٍ أو تغلب كلاس وقاطع طريق فخرج بنفسه لم يطل اعتكافه بذلك لأن مثل ذلك يبيح ترك الجمعة والجماعة وكذا عدة وفاة إذا مات زوج معتكفة فلها الخروج لتعتد في منزلها لوجوبه بأصل الشرع وكذا حاجة معتكف لفصد أو حجارة .

س ١٦٧ : إذا خرج معتكف في اعتكاف واجب لعذر فما حكم الرجوع في حقه ؟ وهل يضر تطاول الخروج لعذر وضح ذلك مع تبين ما يلزم من قضاء أو كفارة ؟

ج : يجب على معتكف في اعتكاف واجب خرج لعذر يُبيحُه رجوع إلى معتكفه بزوال عذر لأن الحكم يدور مع علته فان أختِر رُجوعه عن وقت إمكانه فكما لو خرج لِماله منه بد ، ولا يضر تطاول عذر معتاد وهو حاجة الإنسان وطهارة الحدث والطعام والشراب والجمعة ، ويضر تطاول في غير معتاد كنفير ونحوه ففي نذر متتابع كشهر غير معين يُخير بين بناءٍ على ما مضى من اعتكافه وقضاء فائتٍ مع إخراج كفارة يمين أو استئناف المنذور من أوله ولا كفارة لأنه أتى به على وجهه أشبه ما لو لم يسبقه اعتكاف وفي نذر معين كشهر رمضان يقضى ما فاته منه بخروجه ويكفر كفارة يمين لترك المنذور في وقته .

وفي نذر أيام مطلقة كعشرة أيام تم ما بقى منها بالاعتكاف فيه بلا كفارة لكنه لا يبنى على بعض ذلك اليوم الذي خرج فيه بل يستأنف بدله يوماً كاملاً أثلاً يفرقه .

س ١٦٨ : ما الذي يستحب للمعتكف أن يشتغل به ؟ والذي يجب عليه اجتنابه ؟ والذي له فعله والذي يكره له ؟ وتكمل بوضوح عن حكم الصمت إلى الليل ؟ وإذا نذر الصمت إلى الليل فما الحكم ؟ واذكر أمثلة توضح ذلك ؟

مع : يسن لمعتكف التشاغل بفعل القربى ، واجتناب ما لا يعنيه من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم : من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، حديث حسن رواه الترمذى وغيره ولأنه مكروه فى غير الاعتكاف ففيه أولى .

روى الخلال عن عطاء قال : كانوا يكرهون فضول الكلام وكانوا يعدون فضول الكلام ما عدا كتاب الله أن نقرأه أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو تنطق فى معيشتك بما لا بد لك منه ، ولا بأس أن تزوره زوجته فى المسجد وتحدث معه وتصلح رأسه أو غيره ما يلائم بشىء منها وله أن يتحدث مع من يأتیه مالم يسكن لأن صفة زارته صلى الله عليه وسلم فتحدث معها ورجلت عائشة رأسه ، ويكره الصمت إلى الليل .

وقال الموفق والمجد : ظاهر الأخبار تحريمه وجزم به فى الكافى .

وقال فى الاختيارات الفقهية : والتحقيق فى الصمت أنه إذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صار حراما كما قال الصديق : وكذا إن تعبد بالصمت عن الكلام المستحب والكلام الحرام يجب الصمت عنه ، انتهى .

وإن نذر الصمت لم يف به لحديث على : حفظت من النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا صمات يوم إلى الليل ، رواه أبوداود .

وعن ابن عباس قال بينما النبى صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يقوم فى الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم فقال النبى صلى الله عليه وسلم : مروه فليستظل وايتكلم وليقعد وليتم صومه ، رواه البخارى وابن ماجه وأبوداود .

ودخل أبو بكر على امرأة من أحس يقال لها زينب فرآها لا تتكلم فقال : ما لها لا تتكلم ؟ فقالوا حجبت مصمتة فقال لها تكلمى فإن هذا

لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية ، فتكلمت رواه البخارى ، ويجمع بين قول
الصديق هذا ، وقوله . من صمت نجاً بأن قوله الثانى محمول على الصمت عما
لا يعنيه كما قال تعالى (لا خير فى كثير من نجواهم) الآية .

(وما يتعلق بالاعتكاف من النظم)

وإن اعتكافاً للتعبد سنة
يُحْتَمُّهُ نَذْرُ اللُّزوم مسجد
وليس بشرط أن يصوم لأجله
ويشترط قصد مع جماعة مسجد
لمن لزمته أفهم وجوز لمراة
سوى مسجد فى بيتها كل مسجد
وفى له شد الرحال إن نذرته
بأفضلها بحرى لما دونه قد
وأفضلها البيت الحرام فى
مسجد النبى وبالأقصى تمام التعبد
وإن يندرن فى غيرها من معين
فلا يلزم التعيين إذا التمس
وتدخل إن عيئت شهراً وعشرة
بآخر جزء الماضى فى التأكيد
ومن قبل فجر والغروب لمن نوى
ليوم وليل ثم بعدها أشرد
ولا تخرجن منه بغير ضرورة
كحاجة إنسان وأرجب مقصدي

ويبطل كل الاعتكاف بردة
 وإنزال لمس الخود مع وطء خمر
 وسكر الفتي ثم الخروج لما له
 غنى عنه لا المشروط مع قرينة قد
 كشيع ميت أو زيارة عالم
 وعمود مريض شبيه فيه أوعد
 وجانب ممرأة وما ليس عانياً
 وصمت نهاراً مطلقاً عنه فاصدد
 وفيه تقرب للذي أنت عاكفاً
 لعزته واطلب فنون التعبد

س ١٦٩ : بين حكم جعل القرآن بدلاً من الكلام ؟ وبين حكم الرجوع
 إلى تفسير الصحابي ؟ وما حكم النظر في كتب أهل الكلام وأهل البدع ؟
 وما حكم تفسير القرآن باللغة والرأي ؟ واذكر أمثلة توضيح المشكل ؟

ج : يجوز تفسير القرآن بمقتضى اللغة لأنه عربي وقوله : (لتبين للناس
 ما نزل إليهم) وقوله (وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله)
 المراد الأحكام ، ولا يجوز تفسير القرآن بالرأي من غير لغة ولا نقل فمن
 قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار وأخطأ ولو أصاب
 لما روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً من قال في القرآن
 برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار ، رواه أبو داود والنسائي والترمذي
 وحسنه .

وعن سهل بن حزم عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعاً : من قال

في القرآن برأيه فأصابه فقد أخطأ رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال غريب وسهيل ضعفه الأئمة .

وقد روى هذا المعنى عن أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين ، ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلاً من الكلام مثل أن يرى رجلاً جاء في وقته فيقول : ثم جئت على قدر يا موسى ، ويلزم الرجوع إلى قول الصحابي : لا هم شاهدوا التنزيل وحضروا التأويل فهو أماره ظاهرة ، ولا يلزم الرجوع إلى تفسير التابعي لأن قوله ليس بحجة على المشهور .

قال بعضهم : ولعل مراد غيره إلا أن ينقل ذلك عن العرب قاله في الفروع ولا يعارضه ما نقله المروزي ننظر ما كان عن النبي ﷺ فإن لم يكن فعن أصحابه ، فإن لم يكن فعن التابعين لإمكان حمله على إجماعهم لا على ما انفرد به أحدهم قاله القاضي .

ولا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب لأنه ﷺ غضب حين رأى مع عمر صحيفة من التوراة ، وقال أتى شك أنت يا ابن الخطاب الحديث ولا النظر في كتب أهل البدع ، ولا النظر في الكتب المشتملة على الحق والباطل ، ولا روايتها لما في ذلك من إفساد العقائد .

س ١٧٠ : تكلم عن حفظ القرآن الكريم وفضله ؟ والواجب حفظه منه ؟ وحكم ختمه في كل أسبوع ؟ وحكم تأخير ختمه فوق أربعين يوماً ؟ وحكم التعوذ قبل القراءة ؟ وهل القرآن يتفاوت في الفضل ؟ وضح ذلك ؟

ج : يستحب حفظ القرآن إجماعاً ، وحفظه فرض كفاية إجماعاً ، والقرآن أفضل من سائر الذكر لقوله ﷺ يقول الرب سبحانه وتعالى : (من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين) وفضل كلام

الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه ، رواه الترمذى وقال
حديث حسن صحيح .

لكن الاشتغال بالمأثور من الذكر في محله كأدبار الصلوات أفضل من
الاشتغال بتلاوة القرآن ، والقرآن أفضل من التوراة والإنجيل والزبور وسائر
الصحف .

وبعض القرآن أفضل من بعض إما باعتبار الثواب أو باعتبار متعلقه كما
يدل عليه ما ورد في (قل هو الله أحد) والفتحة وآية الكرسي .

وَيُبْدِيهِ الصَّبِيَّ وَلِيَّهُ بِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ فَيَقْرَأُ كَلِمَةً لِأَنَّهُ إِذَا قَرَأَ أَوَّلًا
تَعَوَّدَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ لَزِمَهَا إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْهِ حِفْظُ كَلِمَةٍ فَيَقْرَأُ مَا تيسر منه ،
والمكلف يقدم العلم بعد القراءة الواجبة لأنه لا تعارض بين الفرض والنفل
كما يقدم الكبير تعلم نفل القراءة في ظاهر كلام الإمام والأصحاب ، ويسن
ختمه في كل أسبوع .

قال عبد الله كان أبى يختم في النهار في كل أسبوع يقرأ كل يوم سبعاً لا يكاد
يتركه نظراً أى في المصحف ، وذلك لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو اقرأ
القرآن في كل سبع ولا تزيد على ذلك رواه أبو داود .

وإن قرأ القرآن في ثلاث فحسن لما روى عبد الله بن عمرو قال : قلت
يا رسول الله إن لى قرعة قال اقرأ في ثلاث رواه أبو داود .

ويستحب الإكثار من قراءة القرآن في الأوقات الفاضلة كرمضان وعشر
ذى الحجة ، وخصوصاً الليالى الى تطلب فيها ليلة المقدر كالأوتار العشر الأخير
من رمضان .

ويستحب الإكثار من قراءة القرآن في الأماكن الفاضلة كمكة لمن دخلها
من غير أهلها ، ويكره تأخير فوق أربعين بلا عذر .

قال أحمد : أكثر ما سمعت أن يختم القرآن في أربعين ، ولأنه يفضى إلى نسيانه والتماون به ويحرم فوق أربعين إن خاف نسيانه .
قال الإمام أحمد . ما أشد ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه .

ويستحب التعوذ قبل القراءة لقوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ويستحب السواك قبل القراءة ، ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة . فإن قرأ محدثاً حدثاً أصغر جاز .

ويستحب أن تكون القراءة في مكان نظيف ، ولهذا استحب جماعة من العلماء القراءة في المسجد لكونه جامعاً للنظافة وشرف البقعة .

ويستحب للقارئ أن يستقبل القبلة فقد جاء في الحديث خير المجالس ما استقبل به القبلة ويجلس متخشعاً بسكينة ووقار مطرقة رأسه ، ولو قرأ قائماً أو مضطجماً أو جالساً أو راكباً أو ماشياً بجاز قال تعالى (الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم) .

وثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يتكئ في حجرى وأنا حائض ويقرأ القرآن رواه البخارى ومسلم .

وعن عائشة قالت إني لأقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريري رواه الفريابي وعن أبى موسى الأشعرى رضي الله عنه قال : إني لأقرأ القرآن في صلاتي وأقرأ على فراشي .

وتستحب القراءة في المصحف والاستماع لها لأنه يشارك القارئ في أجره ، ويكره الحديث عندها بما لا فائدة فيه قال الله تعالى (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وينبغي أن يرتل قرأته .

وقد اتفق العلماء رضى الله عنهم على استحباب الترتيل قال الله تعالى :
(ورتل القرآن ترتيلاً) ثبت عن أم سلمة أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ
قراءة مفسرة حرفاً حرفاً ، رواه أبو داود والنسائي والترمذى ، قال الترمذى
حديث حسن صحيح .

وعن معاوية بن فرقة رضى الله عنه عن عبد الله بن معقل رضى الله عنه قال :
رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة على ناقته يقرأ سورة (الفتح) بِرَجْعٍ
فى قراءته ، رواه البخارى ومسلم .

ويستحب إذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله ، وإذا مر بآية
عذاب أن يستعين بالله من الشر ومن العذاب ، أو يقول اللهم إني أسألك العافية
وأسألك المعافاة من كل مكروه أو نحو ذلك ، وإذا مر بآية تنزيه لله تعالى نزه
فقال سبحانه وتعالى أو تبارك وتعالى أو جللت عظمة ربنا ، فقد صح عن
حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما قال صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح
البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلى بها فى ركعة فمضى ثم افتتح
النساء فقرأها فقلت يركع فصلى بها ثم افتتح آل عمران فقرأ بها يقرأ مترسلاً
إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم
ركع الحديث رواه مسلم .

فإذا شرع فى القراءة فليكن شأنه الخشوع والتدبر عند القراءة والدلائل
عليه أكثر من أن تحصر وأشهر وأظهر من أن تذكر فهو المقصود المطلوب
وبه تشرح الصدور وتستنير القلوب قال الله عز وجل (أفلا يتدبرون القرآن)
وقال (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) والآحادىث فيه كثيرة ،
وأقوال السلف فيه مشهورة ، وقد بات جماعة من السلف يتلون آية واحدة
ويرددونها إلى الصباح .

وعن أبى ذر رضى الله عنه قال : قام النبي ﷺ بآية يردها حتى أصبح

والآية (إن تعذبهم فإنهم عبادك) الآية رواه النسائي وابن ماجه .

وعن تميم الداري أنه كرر هذه الآية حتى أصبح : (أم حسب الذين
اجترحوا السبلات) الآية .

وينبغي لقارئ القرآن أن يبكي فإن لم يبك تباكي وهو صفة العارفين
وشعار عباد الله الصالحين قال الله تعالى (ويخرون للأذقان يسبحون ويزيدهم
خشوعاً) .

وقد وردت فيه أحاديث كثيرة وآثار السلف فمن ذلك عن النبي ﷺ :
« اقرءوا القرآن وابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا » .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صلى بالجماعة الصبح فقرأ سورة
يوسف فبكي حتى سالت دُموعه على ترقيقه .

وعن أبي رجاء قال رأيت ابن عباس وتحت عينيه مثل الشراك البالي من
الدموع .

وعن أبي صالح قال : قدم ناس من أهل اليمن على أبي بكر الصديق رضي الله
عنه فجعلوا يقرءون القرآن ويبكون فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : هكذا
كنا والله أعلم .

هذا آخر ما تيسر جمعه من كتب الحديث والفقه مما يتعلق بالزكاة والصيام
من الأسئلة والاجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية ، وكان الفراغ مما يتعلق
بالزكاة والصيام من الأسئلة والأجوبة في يوم الثلاثاء الموافق ١٧/١٢/١٣٨٤ هـ
والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به نفعا عاماً إنه على كل
شيء قدير ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

٢٤ - كتاب الحج والعمرة

س ١٧١ : ما هو الحج لغة وشرعاً ؟ وما هي العمرة ؟ ولما أخرج الحج عن الصلاة والزكاة والصوم ؟

ج : الحج في اللغة القصد ، وعن الخليل بن أحمد قال : الحج كثرة القصد إلى من تعظمه ورجل محجوج أى مقصود قال الخليل :

وأشهد من عوف محلولا كثيرة يحجون بيت الزبرقان المزمعرا
قال ابن السكيت يكثرون الاختلاف إليه ، وشرعاً قصد مكة لعمل مخصوص في وقت مخصوص وأختر الحج عن الصلاة والزكاة والصوم لأن الصلاة عماد الدين واشدة الحاجة إليها لتكررها كل يوم خمس مرات ، ثم الزكاة لكونها قريبة لها في أكثر المواضع واشمولها المكف وغيره ، ثم الصوم لتكرره كل سنة ، والعمرة لغة قيل إنها القصد . قال الحجاج :

لقد غزا ابن معمر حين اعتمر مغزاً بعيداً من بعيد أو ضئلاً
أى قصد مغزاً بعيداً ، وقيل إنها لغة الزيارة ، قال الأعشى :

وجاشت النفس لما جاء فلهم وراكب جاء من تليث معتمرا
أى زائراً وشرعاً زيارة البيت الحرام وعلى وجه مخصوص .

س ١٧٢ : ما حكم الحج وما الأصل في مشروعيته من الكتاب والسنة ؟

ج : حكمه أنه أحد أركان الإسلام ومبانيه العظام من جحد وجوبه عالماً كافر ، وإن كان جاهلاً عرف فإن أصر بعد التعريف كفر ، وهو فرض كفاية كل عام على من لا يجب عليه عيناً ويأتى إن شاء الله ، والأصل في وجوبه الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) الآية ، وروى عن ابن عباس ومن كفر

باعتقاده أنه غير واجب ، وقال تعالى (وأنموا الحج والعمرة لله) وأما السنة
 فعن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال يا أيها الناس قد فرض الله
 عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قال ثلاثاً ،
 فقال النبي ﷺ ولو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، رواه أحمد ومسلم ، النسائي ،
 وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال يا أيها الناس كتب عليكم
 الحج فقام الأقرع بن حابس فقال أفى كل عام يا رسول الله فقال ولو قلتها لوجبت
 لم تعملوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو تطوع ، رواه
 أحمد والنسائي بمعناه ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ
 د بني الإسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ،
 وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ، رواه البخاري
 روى سعيد في سننه عن عمر بن الخطاب أنه قال : لقد هممت أن أبعث رجلاً
 إلى هذه الأمصار فينظروا كل من له جدة ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية
 ما هم بمسلمين ما هم بمسلمين ، وأجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع
 في العمرة مرة واحدة .

س ١٧٣ : بين حكم العمرة واذكر ما في ذلك من دليل أو تعليل أو خلاف
 مع الترجيح لما تراه ؟

ج : قيل إنها واجبة لقوله تعالى (وأنموا الحج والعمرة لله) فإنه عطفها على الحج
 والأصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولحديث عائشة : يا رسول الله
 هل على النساء من جهاد ؟ قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة ، رواه
 أحمد وابن ماجه ورواه ثقات ، وعن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي ﷺ فقال إن
 أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الضمن قال حج عن أبيك
 واعتمر ، رواه الخمسة وصححه الترمذي وقوله ﷺ في جوابه لجبريل لما سأله
 عن الإسلام قال ﷺ الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً

رسول الله ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت وتعتصر ، الحديث أخرجه ابن خزيمة والدارقطني من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقال الدارقطني هذا إسناداه ثابت صحيح وقيل إنها سنة روى ذلك عن ابن مسعود وبه قال مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا ، وأن تعتصروا فهو أفضل رواه الترمذي ، وهذا القول عندي أنه أرجح من الأول ويعضده عندي اقتضاره جل وعلا على الحج في الآية : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت ، رواه البخاري ، وعن معاذ قال قلت يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن عظيم وإنه ليسير على من يسره الله تعالى عليه تعبد الله تعالى ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت الحديث رواه أحمد والترمذي وابن ماجه فاقصر ﷺ على الحج والله أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

(مقدمة من النظم ومختصره لكتاب المناسك)

وهاك صفات الحج قصد مخلص عبادة إذعان ومحض تعبد
 تحن القلوب المستجاب لها الدعا من الصادق البر الجليل المجد
 أني بخصوص في الدعا مبعوضاً ولو عم طار الشوق بالناس عن يد
 نحن إلى أعلام مكة دائماً قلوب إلى الداعي تروح وتفتدي
 رجالاً وركباناً على كل ضامر يلبون داعي الحق من كل مورد
 يطير بهم شوقاً إلى ذاك الحمى لتحصيل وعد النفع في خير مشهد
 على كلهم قد هان نفس عزيزة وأهل ومال من طريف ومتلبد
 رضوا عن مديد الظل قطع مهامه يظل بها خربتها ليس يهنئ

ولد لهم في جنب ما يبتغونه سمومٌ بجهلاء المعالم صيغده
 يهون بها لفح الهجير عليهمو كمجر محب يرتجى صدق موعد
 وكل محب قابل الهجر بالرضا سيجنى بما يرضاه في كل مقصد
 فيكم من رضى العيش حركة الهوى فقام بأعباء الرجا ساغيا صدى
 فليس بشأن عزمه عن طلابه إذا ثوب الداعي به وصل مخرّد
 أطار الكرى عنهم رجاء وصالحهم وشوقا إلى ربع انبي محمد
 عفا الله عنى كم أودع زائرا اليه وذنبى حابس ومقيّد
 تحملت أوزارا ثقيل منهضى واكنى أرجو تجاوز سيد
 لن ثبط الأقدار عزمى عن السرى فشوقى اليه دائم وتلدى
 وإن رجائى أن يمين بزورة فأبلغ من تلك المشاعر مقصدى
 وأسعى بآثار النبين ضارعا وها أنا فيما رومت بإصاح ابتدى

س ١٧٤ : منى فرض الحج وماهى الأدلة الدالة على وجوبه فوراً ؟

ج : فرض سنة تسع عند الأكثرين من العلماء ولم يحج النى صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة سوى حجة واحدة وهى حجة الوداع ولا خلاف أنها كانت سنة عشر من الهجرة وكان صلى الله عليه وسلم قارنا ويحبان فى العمر مرة على الفور وتقدمت أدلة وجوبه وأما أدلة الفورىة فأولا أن الأمر للفورية ويؤيده خبر ابن عباس مرفوعا قال تعجلوا إلى الحج بعنى الفريضة فإن أحكم لا يدرى ما يعرض ، رواه أحمد وعن عبد الرحمن بن سابط يرفعه قال من مات ولم يحج حجة الإسلام ولم يمنعه مرض حابس ولا سلطان أو حاجة ظاهرة فليمت على أى حال يهودياً أو نصرانياً رواه سعيد وعن عمر نحوه من قوله : ولأنه أحد مباني الإسلام فلم يحز تأخيرهُ إلى غير وقت مُعين كبقية المباني بل أولى ، وأما تأخيرهُ صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بناء على أن الحج فرض سنة تسع فيحتمل أنه كان فى آخرها أو لأنه تعالى أطلع نبيه على أنه لا يموت حتى يحج فيكون على يقين من الإدراك أو لا احتمال عدم الاستطاعة أو حاجة

خوف في حقه منه من الخروج ومنع أكثر أصحابه خوفاً عليه أو لأن الله كره له الحج مع المشركين عراة حول البيت أو غير ذلك وقيل يجب الحج وجوباً موسعاً، وبه قال الشافعي، وحكاه ابن حامد عن الإمام أحمد رضي الله عنه لأن النبي ﷺ أمر أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه على الحج وتخلف بالمدينة غير محارب ولا مشغول بشيء وتخلف أكثر المسلمين قادرين على الحج قالوا: وهذا قرينة ودليل يصرفه إلى التراخي والذي تطمئن إليه النفس أن الحج على الفور مالم يكن عذر شرعي والله أعلم.

س ١٧٥: بين شروط وجوب الحج مقرونة بأدلتها؟

ج: يجب وجوب عين على كل مسلم حر مكلف مستطيع وتزيد المرأة شرطاً سادساً وجود محرم ويأتي قريباً إن شاء الله فالإسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة والبلوغ وكمال الحرية شرطان للوجوب والإجزاء دون الصحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الإجزاء فهي خمسة شروط للحج والعمرة جمعها الشيخ عثمان النجدي في يمينين فقال:

الحج والعمرة واجبان في العمر مرة بلا توافي
بشرط إسلام كذا حرية عقل بلوغ قدرة جليلة

تزيد المرأة شرطاً سادساً وهو وجود محرم ويأتي إن شاء الله.

س ١٧٦: اذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف مع الترجيح؟

ج: أما الكافر فلا لأنه ممنوع من دخول الحرم وهو مناف له. وأما المجنون فلا يصح منه لأنه ليس من أهل العبادات فلم يصح حجه ولا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفتق»، وكذا الصبي لا يجب عليه للخبر ويصح منه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ركبا بالروحاء فقال من القوم

قالوا المسلمون فقَالُوا مَنْ أَنْتَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا
فَقَالَتْ أَهَذَا حَجٌّ قَالَ نَعَمْ وَلَكَ أَجْرٌ رَرَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَعَنْ
السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ حُجَّجْتُ بِمَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ
سَنِينَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا مَدَّتْهُمَا تَطُولُ
فَلَمْ تَجْبَانَ عَلَيْهِ لَمَّا فِيهِمَا مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ السَّيِّدِ وَكَذَا مَكَاتِبُ وَمُدَبِّرٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ
وَمُعْتَقٌ بِمِضْنِهِ وَمَمْلُوقٌ عَنْقُهُ بِصَفَةِ وَيَصْحُحُ مِنْهُمْ وَلَا يَجْزِي عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ
ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَّا مَنْ شَذَّ عَنْهُمْ يَنْبَغِي لَيْسَ يَتَعَدَّى بِقَوْلِهِ خِلَافًا عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ
إِذَا حُجَّجَ فِي حَالِ صُغُرِهِ وَالْعَبْدُ إِذَا حُجَّجَ فِي حَالِ رِقَّةٍ ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَعَتَقَ الْعَبْدُ أَنَّ
عَلَيْهِمَا حِجَّةَ الْإِسْلَامِ إِذَا وَجَدَا إِلَيْهِ سَبِيلًا كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
وَعَطَا وَالْحَسَنُ وَالنَّخَعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ
الرَّأْيِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا صَبِيٍّ حُجَّجَ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى
وَأَيُّمَا عَبْدٍ حُجَّجَ ثُمَّ عَتَقَ فَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَقَالَ أَحْمَدُ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْعَلَ فِي
صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ عَهْدًا أَيُّمَا صَبِيٍّ حُجَّجَ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَأَتْ عَنْهُ فَإِنْ أُدْرِكَ
فَعَلَيْهِ الْحَجُّ وَأَيُّمَا مَمْلُوكٍ حُجَّجَ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَأَتْ عَنْهُ فَإِنْ عَتَقَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ رَوَاهُ
سَعِيدُ بْنُ سُنَيْنَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ وَلَئِنْ الْحَجَّ عِبَادَةٌ
بَدَنِيَّةٌ فَعَلَّاهُمَا قِيلَ وَقَالَ وَجُوبُهَا فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ فِي وَقْتِهَا كَمَا
لَوْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ وَكَمَا لَوْ صَلَّى ثُمَّ بَلَغَ فِي الْوَقْتِ وَقِيلَ إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا حُجَّجَ بَعْدَ
بُلُوغِهِ وَلَوْ قَبْلَ حُرِّيَّتِهِ أَنْ حُجَّتْهُ هِيَ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ قَالُوا كَمَا أَنَّ الْفَقِيرَ مَعْفُوعُهُ
الْحَجُّ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَإِذَا تَبَسَّرَ لَهُ وَفَعَلَهُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَتُهُ إِذَا اسْتَعْفَى
فَكَذَلِكَ الرَّقِيقُ إِذَا أَدَّى فَرِيضَتَهُ فَإِنْ ذَلِكَ يَجْزِيهِ، قَالُوا وَأَيْضًا فَإِنْ الْحَجَّ لِيُوجِبَهُ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً وَذَلِكَ يَجْمَعُ عَلَيْهِ فَيَلْزَمُ عَلَى قَوْلٍ مِنْ
يَقُولُ إِنَّ حَجَّ الرَّقِيقِ لَا يَجْزِيهِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْعُمُرِ مَرَّتَيْنِ أَنْتَهَى وَالَّذِي تَمِيلُ النَّفْسُ

إلى العمل به والقول الأول لما تقدم من الدليل والتعليل ولأنه أحوط والله أعلم
وصلّى الله على محمد وآله وسلم .

من ١٧٧ : تكلم بوضوح عما إذا أسلم أو أفاق ثم أحرم أو بلغ أو عتق محرماً
ومتى يعتد بالإحرام والوقوف من الصبي والعبد ؟

ج : ويجزى أن الحج والعمرة كافر أو أسلم وهو حر مكلف ثم أحرم
بحج قبل دفع من عرفة أو بعده إن عاد فوقف في وقته أو أحرم بعمرة ثم
طاف وسعى لها أو أفاق من جنون وهو حر بالغ ثم أحرم بحج أو عمرة وفعل
ما تقدم أو بلغ وهو حر مسلم عاقل محرماً بحج قبل دفع من عرفة أو بعده إن عاد
فوقف في وقته أو عتق من مكلف محرماً بحج قبل دفع من عرفة أو بعد الدفع
منها إن عاد إلى عرفة فوقف بها في وقت الوقوف فيجزى به حجه ويلزم العود
حيث أمكنه أو بلغ أو عتق محرماً بعمرة قبل طواف عمرة ثم طاف وسعى لها
فتجزى به عن عمرة الإسلام ويكون صغير بلغ محرماً وقن عتق محرماً كمن أحرم
بعد بلوغه وعتقه لأنها حال تصلح لتعين الإحرام كحال ابتداء الإحرام وإنما
يعتد بإحرام ووقوف موجودين حال البلوغ والعشيق وأن ما قبله تطوع لم ينقلب
فرضاً وقال جماعة ينعقد إحرام الصغير والقن موقوفاً فإذا تغير حاله إلى البلوغ
أو الحرية تبين فرضيته كزكاة معجلة ولا يجزى حج من بلغ أو عتق محرماً قبل
دفع من عرفة أو بعده إذا عاد ووقف عن حجة الإسلام مع سعي قن أو صغير
بعد طواف القبول قبل وقوف ولو أعاد السعي قن أو صغير ثانياً بعد بلوغه
أو عتقه لأن السعي لا تشرع محاذرة عدوه ولا تكراره بخلاف الوقوف
فاستدامته مشروعة ولا قدر له محدود وقيل يجزى إذا أعاد السعي لحصول الركن
الاعظم وهو الوقوف وتبعية غيره له ولا تجزى العمرة من بلغ أو عتق
في طوافها وإن أعاده .

س ١٧٨ : تكلم بوضوح عن إحرام غير المميز والمميز؟ وعمّا يفعل عن المميز وغيره، وإذا رمى الجمرات عن مولىه قبل نفسه فما الحكم؟ وهل يعتد برمي حلال واذكر الدليل؟

ج : قد تقدم أن العمرة والحج يصحان من الصغير وتقدم حديث ابن عباس في آخر جواب سؤال ١٨٥ ويحرم ولي في مال عن لم يميز ولو كان الولي محرماً أو لم يحج الولي ويحرم يميز بإذن الولي عن نفسه لأنه يصح وضوؤه فيصح إحرامه كالبالغ ولا يحرم عنه وإليه لعدم الدليل ويفعل ولي عن يميز وغيره ما يعجزهما من أفعال حج وعمرة روى عن ابن عمر في الرمي وعن أبي بكر أنه طاف بابن الزبير في خروقة رواهما الأثرم وعن جابر حججنا مع النبي ﷺ ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورأيونا عنهم رواه أحمد وابن ماجه وكانت عائشة تجرد الصبيان للأحرام لكن لا يجوز أن يرمى عن الصغير إلا من رمى عن نفسه ومن رمى عن مولىه وقع عن نفسه إن كان محرماً بفرض كن أحرم عن غيره وعليه حجة الإسلام لما ورد عن ابن عباس أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول لبيك عن شربة قال من شربة قال أخلى أو قريب لي فقال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شربة رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه فإن كان الولي حلالاً لم يستد برميته لأنه لا يصح منه لنفسه رمي فلا يصح عن غيره فإن وضع النائب الحصى في يد الصبي ورمى بها لجعل يده كالآلة فحسن ليوجد منه نوع عمل والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم.

س ١٧٩ : إذا كان الصغير يعجز عن الطواف بنفسه فهل يطاف به؟ وضح ذلك مع ذكر ما تستحضره من قيود؟ وتكلم عن كفارة حج الصغير وما زاد من نفقة السفر على نفقة الحضر؟ وعن عمد الصبي والمجنون؟ وإذا وجب في كفارة صوم فمن الذي يصومه؟ وإذا وطئ فما الحكم؟

ج : يطاف بالصغير لمجزه عن طواف بنفسه راكباً أو محمولا ويعتبر
لطواف صغير نية طائف به لتعذر النية منه إن لم يكن مميزاً وكون طائف به
يصح أن يعقد له الإحرام ولا يعتبر كون الطائف به طاف عن نفسه ولا كونه
محرمًا لوجود الطواف من الصغير ، وكفارة حج صغير في مال وليه إن أنشأ
السفر به تمريناً على الطاعة وما زاد من نفقة السفر على الحاضر في مال وليه
إن أنشأ وليه السفر به تمريناً له على الطاعة وإلا يُنْشِئُ السفر به تمريناً
على الطاعة فلا يجب ذلك على الولي بل من مال الصغير لأنه لمصلحة وعهد
صغير خطأ وعهد مجنون لمحذور خطأ لا يجب فيه إلا ما يجب في خطأ المكلف
أو في نسيانه لعدم اعتبار قصده وإن وجب في كفارة صوم صام الولي ووطئه
الصغير كوطئه بالغ ناسياً يمضي في فاسده ويقضيه إذا بلغ كالبالغ وقيل
لا يلزمه قضاؤه .

س ١٨٠ : تكلم بوضوح عما إذا عقد الإحرام قن أو زوجة بإذن زوج
أو سيد أو بدوي؟ وهل يأنم من لم يمثل، وهل يصح من الزوج والسيد الاذن؟
وهل لزوج وسيد رجوع في إذن للقن والزوجة؟

ج : ويصح الحج والعمرة من القن ذكر أو أنثى صغير أو كبير على ما تقدم
في الصغير الحر البالغ ويلزمان القن بنذره لهما لعموم حديث من نذر أن يطيع
الله فلا يطعه ولا يجوز أن يحرم قن بنذر ولا نقل ولا أن يحرم زوجة بنفل حج
أو عمرة إلا بإذن سيد وزوج لتفويت حقهما بالإحرام فإن عقد قن أو امرأة
الإحرام بنفل بلا إذن سيد وزوج فلا زوج والسيد تحليلهما أي إخراجهما من
الإحرام لتفويت حقهما ويكونان أي القن والزوجة كمحصر على ما يأتي ويأنم
من لم يمثل من قن وزوجة ولا يجوز لزوج وسيد تحليلهما مع إذن لهما في
إحرام لوجوبه بالشرع ، ويصح من زوج وسيد رجوع في إذن بإحرام قبل
إحرام كواهب إذن له في قبض هبة ثم رجع قبله ، ومتى علما برجوع
امتنع عليهما الإحرام كما لو لم يأذن ولا يجوز لسيد وزوج تحليل قن وزوجة

أحرما بنذر أذن فيه زوج وسيد لقن وزوجة لأن الأذن في نذر أذن في فعله ولا يجوز لسيد وزوج تحليل قن وزوجة أحرما بنذر أذن فيه الزوج أو السيد لهما أو لم يؤذن فيه للزوجة ولا يحللها منه والقن بخلافها لسيد تحليله إذا لم يأذن فيه والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم

س ١٨١ : هل لزوج منع زوجة من الحج ؟ وإذا أحرمت بواجب خلف زوجها بالطلاق لا تحج فما الحكم ؟ وإذا أفسد قن حجه بوطء فيه فما الحكم ؟ وإذا عتق أو بلغ الحر في الحجة الفاسدة فما الحكم ؟

ج : لا يمنع الزوج زوجته من حج فرض كملت شروطه كبقية الواجبات ويستحب لها استئذانه وإن كان غائبا كتبت إليه فإن أذن وإلا حجت بمحرم فلو لم تكمل شروطه فله منعها وإن أحرمت به بلا إذنه لم يملك تحليلها لوجوب إتمامه بشروعها فيه ومن أحرمت بواجب حج أو عمرة بأصل الشرع أو النذر خلف زوجها ولو بالطلاق الثلاث لا تحج العام لم يحز أن تحل من إحرامها للزومه ونقل ابن منصور : هي بمنزلة المحصر ونقل مهنا عن أحمد أنه سئل عن هذه المسألة فقال قال عطاء الطلاق هلاك هي بمنزلة المحصر ، وإن أفسد قن حجة بوطء قبل التحلل الأول مضي في فاسده وقضى ككر ويصح القضاء في رقة كصوم وصلاة فإن عتق بدأ بحجة الإسلام وليس لسيده منعه إن شرع فيما أفسده بإذنه وإن عتق أو بلغ في الحجة الفاسدة في حال تجزئه من حجة الفرض لو كان الحجة الفاسدة صحيحة مضي وأجزأته حجة القضاء عن حجة الإسلام والقضاء .

س ١٨٢ : تكلم عن حكم جنابة القن ؟ وإذا تحلل أو حلله سيده ؟ وهل لمشتري المحرم تحليله ؟ وهل لأبوي حر بالغ منعه من إحرام بنفل حج أو عمرة ؟ وإذا أحرم فهل لهما أن يحللانه وهل لغريم المدين تحليله وهل لولي السفينة المبذر منعه من حج الفرض وعمرته ؟

ج : قن في جنابته بفعل محظور في إحرامه كحر معسر في الفدية وإن

تحلل قن بحصر عدو له أو حلال سيده لإحرامه بلا إذنه لم يتحلل قبل الصوم
كحر الحضر وأعر فيصوم عشرة أيام بنية التحلل ثم يتحلل ولا يمنع القن
من الصيام كقضاء رمضان وإن مات قن وجب عليه صوم بسبب إحرامه ولم
يضم فلسيده أن يطعم عنه كقضاء رمضان وإن أفسد قن حجة صام عن البدنة
عشرة أيام كحر معسر وكذا إن تمتع قن أو قرن أو أفسد عمرته صام عن الدم
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ومشتري المحرم كبائعه في تحليله وفي عدمه
وله الفسخ إن لم يعلم بإحرام القن ولم يملك تحليله لتعطيل منافعه عليه زمن
إحرامه ولكل من أبوى حر بالغ منعه من إحرام بنفل حج وعمره كمنعه
من نفل جهاد ولكن ليس لهما تحليله من حج التطوع لوجوبه بالشروع فيه
وبازمه طاعتهما في غير معصية وتحرم طاعتهما فيها ولا يحلل غريم مديناً أحرم
بحج أو عمره لوجوبهما بالشروع وليس لولى سفينة مبدّر بالغ منعه من حج
الفرض وعمرته ولا تحليله من إحرام بأحدهما لتعيينه عليه كالصلاة وتدفع
نفقته إلى ثقة ينفق عليه في الطريق ويحلل سيفه بصوم كحر معسر إذا أحرم
بنفل لمنعه من التصرف في ماله إن زادت نفقته على نفقة الإقامة ولم يكتسبها
السفينة في سفره والله أعلم .

س ١٨٣ : تكلم عن الاستطاعة مبيناً ماهي ؟ وهل يكون مستطيعاً ببذل

غيره له ؟ وهل تبطل الاستطاعة بالجنون ؟ اذكر الخلاف مع الترجيح ؟

ج : الاستطاعة نوعان (أحدهما) استطاعة مباشرة لحج أو عمره بنفسه
ولا تبطل الاستطاعة بجنون ولو مطبقاً فيحج عنه ، والاستطاعة ملك زاد
يحتاجه في سفره ذهاباً وإياباً من مأكل ومشروب وكسوة وملك وعائه
لأنه لا بد منه ولا يلزمه حمله إن وجدته بثمن مثله أو زائداً يسيراً بالمنازل
في طريق الحاج للحصول المقصود وملك راحلة لركوبه بآلتها بشراء أو كراء
يصالحان مثله أي الراحلة وآلتها الحديث أحمد عن الحسن لما نزلت هذه الآية
(والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال رجل يا رسول الله

ما السبيل قال الزاد والراحلة ، وعن أنس رضى الله عنه عن النبي ﷺ في قوله تعالى (من استطاع إليه سبيلاً) قال قيل يا رسول الله ما السبيل ، قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني ، وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال الزاد والراحلة يعنى قوله تعالى (من استطاع إليه سبيلاً) رواه ابن ماجه ولا يعتبر ملك راحلة في دون مسافة قصر عن مكة للقدرة على المشى غالباً إلا لعاجز عن المشى كشيخ كبير فيمتهر ملك الراحلة بآلتها حتى في دون المسافة ولا يلزمه حبواً ولو أمكنه ، وأما الزاد فيعتبر قربة المسافة أو بعدت مع الحاجة إليه أو ملك ما يقدر به من نقد أو عرض على تحصيل الزاد والراحلة وآلتها فإن لم يملك ذلك لم يلزمه الحج لكن يستحب لمن أمكنه المشى والكسب بالصنعة ويكره لمن حرفته المسألة ويعتبر كون ما تقدم من الزاد والراحلة وآلتها أو ما يقدر به على تحصيل ذلك فاضلاً عما يحتاج إليه من كتب علم ومسكن لمثله وخادم لنفسه وعن ما لا بد منه من نحو لباس وغطاء ووطاء وأواني ، فإن أمكن بيع فاضل عن حاجته وشراء ما يكفيه بأن كان المسكن واسعاً أو الخادم نفيساً فوق ما يصلح له وأمكن بيعه وشراء قدر الكفاية منه ويفضل ما يحج به لزمه ذلك لأنه مستطيع ويعتبر كون زاد وراحلة وآلتها أو ثمن ذلك فاضلاً عن قضاء دين حال أو مؤجل لله أو لأدمي لأن ذمته مشغولة به وهو محتاج إلى إبرائها ، وأن يكون فاضلاً عن مؤنته ومؤنة عياله لحديث كنى بالمرء إنما أن يضع من يقات من عقار أو بضاعة أو صناعة ونحوها كغطاء من ديوان ولا يصير مستطيعاً ببذل غيره له ما يحتاجه لحجه وعمرته :

وعن الشافعي أنه إذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه لأنه أمكنه الحج من غير منة تلزمه ولا ضرر يلحقه فلزمه الحج كما لو ملك الزاد والراحلة وهذا القول عندي أنه قوي جداً مؤيداً بقوله صلى الله عليه وسلم : إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم ، رواه الخمسة ، وعن جابر أن رجلاً

« قال يا رسول الله إن لي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يحتاج مالي فقال أنت ومالك لأبيك » رواه ابن ماجه وقوله « وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً » رواه أحمد وأبو داود . ومن الاستطاعة سعة وقت بأن يكون متسعاً يُمكن الخروج والمسير فيه حسب العادة لتعذر الحج مع ضيق وقته ، ومن الاستطاعة أمنُ طريق يمكن سلوكه ولو بجرأ أو كان غير معتاد بلا خفارة ، وأن يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد ، ومن الاستطاعة دليل لجاهل طريق مكة ومنها قائد لأعمى لأن في إيجابه عليهما بلا دليل وقائد ضرراً عظيماً وهو منتف شراً ويلزم الجاهل والأعمى أجره الدليل والفائد لتمام الواجب بهما فيعتبر قدرة على أجره مثلاً .

س ١٨٤ : تسكّم عمّن عجز عن السعى لحج أو عمرة واذكر الدليل على ما تقول ؟

ج : العاجز عن السعى لحج أو عمرة لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لنحو زمانه أو ثقل لا يقدر معه على ركوب إلا بمشقة شديدة أو لكونه نضواً الخلقة لا يقدر ثبوتاً على راحة إلا بمشقة غير محتملة يلزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه لحديث ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله إن أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال فحجّسى عنه رواه الجماعة ، وعن عبد الله بن الزبير رضى الله عنه قال « جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه أفأحج عنه قال أنت أكبر ولده قال نعم قال أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكان يحزى . ذلك عنه قال نعم قال فاحجج عنه » رواه أحمد والنسائي بمعناه .

س ١٨٥ : تسكّم عن استئابة العاجز عن الحج ، والعمرة ، اذكر الدليل والخلاف ؟

ج : قد تقدم لنا أنه يلزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه وأن الحج يحجب فوراً ويستتاب عن العاجز من يحج عنه من حيث وجب عليه إما من بلده أو من الموضع الذي أيسر فيه وبهذا قال الحسن وإسحاق ومالك في النذر وقال عطاء في الناذر إن لم يكن نوى مكاناً فمن ميقاته واختاره بن المنذر وقال فيمن عليه حجة الاسلام يستأجر من يحج عنه من الميقات لأن الإحرام لا يجب دونه، والذي تميل إليه النفس أنه لا يلزم أن يكون من بلد المنوب عنه لأنه ليس في حديث الخثعمية ولا حديث الخثعمي ما يدل على أنه لا بد أن يكون من حيث وجب ولم يرد أحاديث أخرى تدل على ذلك والله أعلم .

س ١٨٦ : بين حكم ما إذا عوفي العاجز عن السعي لحج أو عمرة مع ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : إذا استتاب العاجز عن الحج لمرض لا يرجى برؤه ونحوه ويسمى المعضوب فحج النائب ثم عوفي المستنيب لم يجب عليه حج آخر وهذا إذا عوفي بعد الفراغ من النسك لأنه أتى بما أمر به فخرج من العهدة كما لو لم يبرأ وأما إن عوفي قبل إحرام النائب فانه لا يجزئ . للقدرة على المبدل قبل الشروع في البدل كالتميم بحد الماء وأما إذا عوفي بعد الإحرام وقبل الفراغ فالماذهب يجزئه والجمهور على أنه لا يجزئ . لو عوفي بعد الإحرام وقبل فراغ النسك لأنه تبين أنه لم يكن ما يؤسره منه قال في المبدع : وهو الأظهر عند الشيخ تقي الدين ومن يرجى برؤه لا يستنيب فإن فعل لم يجزئه ويسقطان عن من لم يجد نائباً مع عجزه عنهما لعدم استطاعته بنفسه ونائبه . ومن لزمه حج أو عمرة بأصل الشرع أو بإيجابه على نفسه فتوفي قبله ولو قبل التمكن من فعله لمعفو حبس أو أسير عدو وكان استطاع مع سعة وقت وخلف مالا أخرج عن الميت من جميع ماله حجة وعمرة أي ما يفعله به من حيث وجبا وتقدم الخلاف في ذلك ، ويجزئ أن يستتاب عن معضوب من أقرب وطنيه ومن خارج بلده إلى دون مسافة قصر .

س ١٨٧ : تكلم عن أحكام مايلي : إذا حج اجنبي عمّن واجب عليه ؟ من ضاق ماله عن أدائه من بلده أو ازمه دين وعليه حج وضاق ماله عنهما ؟ إذا مات من وجب عليه حج بطريقة أو مات نائبه بطريقة ؟ إذا صدّ من وجب عليه حج أو نائبه بطريقة . اذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ؟

ج : ويسقط عمن وجب عليه ومات قبله بحج اجنبي عنه لأنه عليه الصلاة والسلام شبهه بالدين وكذا عمرة ولا يسقط حج عن معضوب حتى ولو معذوراً بلا إذن ويقع حج من حج عن حي بلا إذنه عن نفسه ولو نفلاً ومن ضاق ماله عن أدائه من بلده استغيب به من حيث بلغ ، ومن لزمه دين وعليه حج وضاق ماله عنهما أخذ من ماله لحج بحصته كسائر الديون وحج به من حيث بلغ لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإن مات من وجب عليه حج بطريقة أو مات نائبه بطريقة حج عنه من حيث مات هو أو نائبه لأن الاستنابة من حيث وجب القضاء والمنوب عنه لا يلزمه العود إلى وطنه ثم العود للحج منه فيستأنب عنه فيما بقي نصاً مسافة وفعلًا وقولاً وإن صدّ من وجب عليه حج أو نائبه بطريقة فعل عنه ما بقي مسافة وفعلًا وقولاً .

س ١٨٨ : إذا وصى شخص بنفل وأطلق فمن أين يفعل عنه ؟ وهل يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه ؟ وإذا أحرم بنذر حج أو نفل من عليه حجة الاسلام فهل يقع الحج عن النذر والنفل أو عن حجة الاسلام ؟ وإذا حج عن معضوب واحد في فرضه وآخر في نذره في عام فما الحكم ؟ وإذا حج عن ميت واحد في فرضه وآخر في نذر في عام فما الحكم ؟

ج : إذا وصى شخص بنسك نفل وأطلق فلم يقل : من محل كذا جاز أن يفعل عنه من ميقات بلد الموصى ما لم تمنع منه قرينة ولا يصح من لم يحج عن نفسه حج عن غيره ولا عن نذر ولا عن نافلة فإن فعل بأن حج عن غيره قبل

نفسه انصرف إلى حجة الإسلام لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول لبنيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي فقال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة رواه أبو داود وابن ماجه وصححه بن حبان والراجح عند أحمد وقفه، وقوله حج عن نفسك أي استند منه عن نفسك كقولك للمؤمن آمن لما روى الدارقطني من طريقين فيها ضعف : هذه عنك وحج عن شبرمة وكذا حكم من عليه العمرة ، ومن أدى أحد النسكين فقط صح أن ينوب فيه قبل أداء الآخر وأن يفعله نفل ونذر ، ولو أحرم بنذر حج أو نفل من عليه حجة الإسلام وقع حجه عنها دون النذر والنفل أقول ابن عمر وأنس وتبقى المنذورة في ذمته ويصح أن يحج عن معضوب واحد في فرضه وآخر في نذره عام ، ويصح أن يحج عن ميت واحد في فرضه وآخر في نذره في عام واحد لأن كل عبادة منفردة كما لو اختلف نوعهما وأيهما أحرم أولاً قبل الآخر فمن حجة الإسلام ثم الحجة الأخرى التي تأخر إحرام نائبيها تكون عن نذره ولو لم ينو الثاني عن النذر لأن الحج يعني فيه عن التعيين ابتداء لانعقاده بهما ثم يعين والعمرة في ذلك كالحج .

س ١٨٩ : إذا جعل شخص قارن الحج عن شخص والعمرة عن آخر فما الحكم ؟ وهل للقادر أن يُنَوِّب في الحج ؟ وتكلم بوضوح عما يعطاه النائب ؟ وهل يضمن النائب ما زاد على نفقة المعروف ؟ وهل يحسب له شيء من النفقة ؟ وعلى من يرجع بما استدانه ؟ ومن أين يكون ما لازم نائباً بمخالفته وإذا ذكر ما استحضره من دليل أو تعليل ؟

ج : يصح أن يحمل قارن أحرم بحج وعمرة الحج عن شخص استنابه في الحج وأن يجعل العمرة عن شخص آخر استنابه فيما بإذن الشخصين لأن القرآن نسك مشروع فإن ثم بأذنا وقع الحج والعمرة للنائب ورد لهما ما أخذه منهما رقدم في المفنى والشرح الكبير يقع عنهما ويرد من نفقة كل نصفهما فإن أذن

أحد هارداً على غير الأذن نصف نفقته، ويصح أن يستنيب قادر وغيره في نفل حج وفي بعضه والنائب في فعل نسك أمين فيما أعطيه من مال ليحج منه ويعتمر فيركب وينفق منه معروف، ويضمن نائب ما زاد على نفقة المعروف وما زاد على نفقة طريق أقرب من الطريق البعيد إذا سلكه بلا ضرر في سلوك الأقرب إذا سلكه، ويجب عليه أن يرد ما فضل عن نفقته بالمعروف لأنه لم يملكه له المستنيب وإنما أباح له النفقة منه. ويحسب للنائب نفقة رجوعه بعد أداء النسك ويحسب له نفقة خادمه إن لم يخدم نفسه مثله، ويرجع نائب بما استدانه لعذر على مستنيبه ويرجع بما أنفق عن نفسه بنية رجوعه وما أزم نائباً بمخالفته فنه لأنه جنايته.

س ١٩٠: من هو محرم المرأة الذي يشترط لوجوب الحج عليها وجوده ومن هي المرأة المعتبر لها محرم؟ وعلى من تجب نفقته؟ وإذا أيسر المرأة من المحرم فماذا تعمل؟ وإذا حجت بدون محرم فما الحكم؟ وإذا مات محرم سافرت معه فماذا تعمل؟ وأذكر ما استحضره من دليل؟

ج: تزيد المرأة على الرجل شرطاً سادساً وهو أن تجد زوجاً أو ذكراً مسلماً مكلفاً أو عبداً تحرم عليه أبداً لحرمتها بسبب مباح أو بنسب ونفقته عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة بآلتها لهما أي للمرأة ومحرمها وأن تكون الراحلة وآلتها صالحين لهما ولا يلزم المحرم مع بذلها الزاد والراحلة سفره معها وتكون إن امتنع كمن لا محرم لها فلا وجوب عليها، والعبد ليس محرمًا لسيدته من حيث كونها مالكة له لحديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال سفر المرأة مع عبدها ضيعة ولأنه غير مأمون عايتها ولا تحرم عليه أبداً ومن أيسر من المحرم استنابت من يفعل النسك عنها ككبير عاجز، وإن حجت امرأة بدون المحرم حرم وأجزأ، وإن مات محرم سافرت معه بالطريق مضت في حجها ولم تصر محصورة.

(وما يتعلق بكتاب الحج والعمرة من النظم ومن مختصره)

ومن كان حراً بالفا وهو عاقل

براحلة مزهومة وتزود

فاوجب عليه الحج في العمر مرة

وعمرة اسلام بفور بأوكد

ومن كافراً وعادم العقل الغين

وصحح إصْبِيَّانِ يَحْجُوا وَأَعْبُدِ

وليس بمجزع مع بلوغ وعتقهم

بُعَيْدَ وقوف والطواف المحدد

لعمرتهم لكن إذا ما تكاملوا

بموقف أو قبل الطواف كفاقد

وبشرط طول الاستطاعة قدرة

لتحصيل مركوب وزاد معوّد

ويلزمه يبيع الذي عنه غنية

إذا كان يكفى مثله في التزود

سوى كل مضطر إليه كمسكن

وغرس وخدام ودين بدا ابتد

ولئبس ومركوب ولو لتجميل

كأمثاله مع كتب علم المقصد

وكلفته مع من يُمُون على المدى

بربيع مفل أو بربح معدد

وليس على ذي صنعة وإطاقه
بمشى مسير بل يسر له قد
ومبؤس بره والكبير تطيحه الـ
سرّ حال إيجع عنهما وليزود
ولو نابت الأثى من البقعة التي
بها وجبا يحزى ومع بره مُقعد
وشرط وجوب الحج لا لأدائه
مسير بأثى محرم فى المؤكّد

كزوج ومن حرمتها منه دائماً بوصلته بل مستطاب فقيد
ومن مات فاعلم صاح بعد وجوبه فمن ماله خذ واجب الحج تهتد
ومن كان لم يحج فحج غيره له الحج وليرد غرامة مرّفد
ومن يستنب عمراً لنذر وخالداً

لفرض فيلله فرض انجعل إحرام مبتدى

س ١٩١ : ما الذى يشرع لمن أراد الحج والعمرة؟ وضّعه مع ذكر
الدليل؟

ج : من أراد الحج فليبادر وليجتهد فى الخروج من المظالم بردها لأربابها
كما ورد عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من كانت عنده
مظلمة لأخيه من عرضه أو من شئ فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار
ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم يكن له حسنات
أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » رواه البخارى .

وفى الحديث الآخر المتفق عليه قال ﷺ : « إن دماكم وأموالكم

وأعراضكم عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ، الحديث . واجتهد أيضاً في رد العواري وأداء الديون التي للأدمنين والتي لله كالزكاة والسكفارة ويستحل من لا يستطيع الخروج من عهده ويبادر بالتوبة من جميع الذنوب قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً) وقال (وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون) واجرص كل الحرص على تحصيل نفقة طيبة من حلال لما ورد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المسلمين ، فقال (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً) وقال (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر : الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذائي بالحرام فإني يستجاب لذلك رواه مسلم .

وروى الطبراني عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا خرج الرجل حاجاً بنفقة طيبة ووضع رجله في الغرز فنادى لبيك اللهم لبيك ناداه مناد من السماء لبيك وسعديك زادك حلال وراحلتك حلال وحجك مبرور غير مؤزور .

وإذا خرج الرجل بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز فنادى لبيك اللهم لبيك ناداه مناد من السماء لا لبيك ولا سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك غير مبرور ، ويجتهد في رفيق صالح يكون عوناً له على نصيبه وأداء نسكه يهديه إذا ضلّ ويذكره إذا نسي ، وإن تيسر أن يكون الرفيق عالماً فليستمسك بقرنه لعل الله أن يجعله سبباً لرشده .

وينبغي إن كان طالب علم أن يأخذ معه من كتب الفقه والحديث ما يتعلق بكتاب الحج والعمرة وليرجع له ولغيره عند الإشكال واصيانة الوقت وازدياد العلم .

(قال النازم)

وخير جليس المرء كتب تقيده علوماً وآداباً كعقل مؤيد
وخالط إذا خالطت كل موفق من العلماء أهل التقى والتعبد
يفيدك من علم وينهاك عن هوى فصاحبه تهدي من هداه وترشد

وليحذر كل الحذر من صحبة الجهال والسفهاء والكذابين والنامين فإن هؤلاء وأشباههم لا يسلم المخالط لهم والمصاحب غالباً من الإثم وينبغي له أن يتخلق بالأخلاق الجميلة كالسخاء وبساطة النفس وقضاء حوائج رفقة وإعانتهم بالماء والجاء والبدن ، ويجب على الحاج أن يقصد بحجه وعمرته وجه الله والدار الآخرة والتقرب إلى الله بما يرضيه من الأقوال والأعمال في تلك المواضع الشريفة .

وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ : يأتي على الناس زمان يحج أغنياء أمتي نزهة وأوساطهم للتجارة وفقراءهم للرياء والسمعة وفقراءهم للمسألة أخرجه أبو الفرج في مشير الغرام مُسنّداً ، وليحذر أن يقصد بعمله الدنيا وحطامها أو الرياء أو السمعة أو المفاخرة بذلك فإن ذلك من أقبح المقاصد وسبب لحبوط العمل وعدم قبوله .

وينبغي أن يتعلم ما يشرع له في حجه وعمرته ليكون من حجه على بصيرة ويصلي ركعتين بمنزله ويقول بعدهما : اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال والولد .

قال الشيخ : يدعو قبل السلام أفضل ويخرج يوم الخميس مبكراً .

عن كعب بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج في غزوة تبوك يوم الخميس ، وكان يحب أن يخرج يوم الخميس متفق عليه .

وفي رواية الصحيحين اقلما كان رسول الله ﷺ يخرج إلا في يوم الخميس وعن صخر بن وداعة الغامدي الصحابي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : اللهم بارك لأمتي في بكورها ، وكان إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم من أول النهار ، وكان صخر تاجراً ، وكان يبعث تجارته أول النهار فأثرى وكثر ماله ، رواه أبو دارد والترمذي وقال حديث حسن .

فإذا ركب ذابته أو سيارته أو طيارته أو مركبته أو السفينة أو غيرها من المركوبات استحب له أن يسم الله سبحانه ويحمده ثم يكبر ثلاثاً ويقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون اللهم إني أسألك في سفرى هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى ، اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنا بعده ، اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في المال والأهل ، إصححة ذلك عن النبي ﷺ أخرجه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما . ويكثر في سفره من الذكر والاستغفار ، ودعاء الله سبحانه والتضرع إليه ، وتلاوة القرآن وتدبر معانيه ، ويحافظ على الصلوات في الجماعة ويجتهد في إقامتها على الوجه الأكمل .

ويحفظ لسانه من القيل والقال والكذب والغيبة والخوض فيما لا يعنيه والإفراط في المزح ، ويقول إذا نزل منزلاً ما ورد عن خولة بنت حكيم رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من نزل منزلاً ثم قال : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ، رواه مسلم .

وفي رواية أخرى : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من نزل منزلاً ثم قال : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ، رواه مسلم .

٢٥ - باب المواقيت

س ١٩٢ : ما هي المواقيت ؟ وإلى كم تنقسم ؟ وضعتها مع ذكر الدليل ؟
 ج : الميقات لغة الحد وشرعاً مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة
 وتنقسم إلى قسمين : زمانية وهي : أشهر الحج والعام كله للعمرة ، ومكانية
 وهي : ذو الحليفة والجحفة ، ويلم ، وقرن ، وذات عرق ، لما ورد عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل
 الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلم هن هن ولهن أنى
 عليهن من غيرهن من أراد الحج أو العمرة . ومن كان دون ذلك فمن حيث
 أنشأ حتى أهل مكة من مكة متفق عليه .

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق
 رواه أبو داود والنسائي .

س ١٩٣ : تكلم عن المسافة بين المواقيت ومكة ؟ ومن أين يحرم من له
 منزلان ؟ ومن أين يحرم من لم يمر بميقات ؟؟ ومن تساوى الميقاتان منه ؟
 ومن أين يحرم من لم يحاذ ميقاتاً ؟ وإذا أحرم من بمكة بحج من الحل فما الحكم ؟
 ومن أين يحرم من بمكة للعمرة ؟ واذكر دليل الحكم ؟

ج : الحليفة بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة وهي أبعد المواقيت من
 مكة ، بينها وبين مكة عشر مراحل ، الجحفة قرب رابغ بينها وبين مكة ثلاث
 مراحل ، ويلم بينها وبين مكة ليلتان ، وقرن بينها وبين مكة يوم وليلة ،
 وذات عرق بينها وبين مكة نحو مرحلتين ، وهذه المواقيت لأهلها المذكورين
 ولمن مرّ عليها من غير أهلها كشامي ومصري مرّ بنى الحليفة فيحرم منها
 لأنها صارت ميقاته ومدنى يستلک طريق الجحفة فيحرم منها وجوباً للأحدث

والأفضل للمارة إحرام من أول ميقات وهو طرفه الأبعد من مكة احتياطاً وإن أحرم من الطرف الأقرب من مكة جاز ، ومن منزله دونها فمبقاته منزله ومن له منزلان جاز أن يحرم من أقرب لمكة ويحرم من كان مقيماً بمكة لحج منها ، ويصح أن يحرم من بمكة بحج من الحل ولا دم عليه كما لو خرج إلى الميقات الشرعى وكالعمرة ويحرم من بمكة لعمرة من الحل لأمره ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم متفق عليه .

ولأن أفعال العمرة كلها في الحرم فلم يكن بد من الحل ليجمع في إحرامه بينهما بخلاف الحج فإنه يخرج إلى عرفة فيحصل له الجمع ويصبح إحرام لعمرة من مكة وعليه دم لتركه واجباً وتجزئه عمرة أحرم بها من مكة عن عمرة الإسلام لأن الإحرام من الحل ليس شرطاً لصحتها وكالحج ومن لم يمر بميقات أحرم إذا علم أنه حاذى أقربها منه وسن له أن يحتاط فإن تساوى قُرْباً منه فإنه يحرم من أبعدهما من مكة فإن لم يحاذ ميقاتاً أحرم من مكة لنسك فرضه بقدر مرحلتين من جدة فيحرم في المثال من جدة لأنها على مرحلتين من مكة لأنه أقل المواقيت .

س ١٩٤ : من الذي لا يحل له تجاوز الميقات بلا إحرام ؟ ومن الذي يجوز له تجاوزه بلا إحرام ؟ وما الذي يلزم من تجاوزه بلا إحرام ؟ وبين الحكم فيما إذا تجاوزه غير قاصد مكة ثم بدا له قصدُها ؟ وما هي الساعة التي أيسح للنبي ﷺ ومن معه دخول مكة مُعدين فيها ؟

ج : ولا يحل لمكلف حر مسلم أراد مكة أو الحرم أو نسكاً تجاوز ميقات بلا إحرام إلا لقتال مباح أو خوف أو حاجة تتكرر كخطاب وناقل ميرة وحشاش فلهم الدخول بلا إحرام لما روى حرب عن بن عباس لا يدخل إنسان مكة إلا مخزماً إلا الخالين والخطابين وأصحاب منافعها احتج به أحمد .

وَمَكِّيٌّ يتردد إلى قريته بالحل إذ لو وجب عليه لأدى إلى الضرورة ،
والمشقة وهو منتف شرعاً وكتحية المسجد في حق قيمه للمشقة ثم إن بدا لمن
لم يلزمه الإحرام من أولئك أن يحرم ، أو بدا لمن لم يرد الحرم أن يحرم أو
لزم الإحرام من تجاوز الميقات كافر أو غير مكلف أو رقيقاً بأن أسلم كافر
وكلف غير مكلف وعتق رقيق أو تجاوز المواقيت غير قاصد مكة ثم بدا له
قصدها فمن موضعه يُحسّر لأنه حصل دون الميقات على وجه مباح فأشبهه
أهل ذلك المكان ولا دم عليه لأنه لم يجاوز الميقات حال وجوب الإحرام
عليه بغير إحرام ، وإن كان المتجاوز للميقات رقيقاً أو كافراً أو غير مكلف
فلا دم عليه لأنه ليس من أهل فرض الحج .

قال الشيخ : إنما يجب الإحرام على الداخل إذا كان من أهل وجوب الحج
وأما العبد والعبي والمجنون فيجوز لهم الدخول بغير إحرام لأنه إذا لم تجب
عليهم حجة الإسلام وعمرته فلأن لا يجب عليهم الإحرام بطريق الأولى .

وأبيح للنبي ﷺ وأصحابه الذين معه دخول مكة ساعة من يوم الفتح
وهي من طلوع الشمس إلى صلاة العصر لا قطع شجر لأن النبي ﷺ قام الغد
من يوم فتح مكة فحمد الله وأثنى عليه فقال إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس
فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمأ ولا يعضد بها
شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فقولوا : إن الله أذن لرسوله
ولم يأذن لكم وإنما أحللت لي ساعة من النهار وقد عادت حرمتها كحرمتها
فليبلغ الشاهد الغائب منكم .

م ١٩٥ : تكلم بوضوح عمّن جاوز الميقات بلا إحرام ويريد نسكاً
فرضاً أو نفلاً وكان النسك فرضه ؟ وما حكم الإحرام قبل ميقات ؟ وبالحج
قبل أشهره ؟ وما هي أشهر الحج ؟ وهل ينعقد إحرام بحج في غير أشهره ؟
وضح ذلك مع ذكر الدليل ؟

ج : ومن جاوزه يريد نسكا فرضاً أو نفلاً ، وكان النسيك فرضه ولو جاهلاً أنه الميقات أو حكمه أو ناسياً لزمه أن يرجع إلى الميقات فيحرم منه حيث أمكن كسائر الواجبات إن لم يخف فوت حج أو غيره كعملى نفسه أو ماله أصداً أو غيره ، ويلزمه إن أحرم من موضعه دم لما روى ابن عباس مرفوعاً من ترك نسكا فعليه دم ، وقد ترك واجباً وسواء كان لعذر أو غيره ولا يسقط الدم إن أفسده أو رجع إلى الميقات بعد إحرامه ، وكره إحرام بحج أو عمرة قبل ميقات وينعقد لما روى سعيد عن الحسن أن عمران بن حصين أحرم من مصره فبلغ ذلك عمر فغضب وقال يتسامع الناس أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصره .

وقال البخارى كسره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان .

ولحديث أبي يعلى الموصلى عن أبي أيوب مرفوعاً : يستمتع أحدكم بحله ما استطاع فإنه لا يدري ما يعرض له في إحرامه ، وكره إحرام بحج قبل أشهره وقال في الشرح الكبير بغير خلاف علمناه ، وأشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة منها يوم النحر وهو يوم الحج الأكبر .

ولحديث ابن عمر مرفوعاً يوم النحر الأكبر قال الله تعالى (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج) أى فى أكثرهن وإنما فأت الحج بفوات يوم النحر لفوات الوقوف لا الخروج وقت الحج .

ثم الجمع يقع على اثنين وبعض آخر ، والمرب تفسر التأنيت فى العدد خاصة لسبق الليالى فتقول سراً ، وينعقد إحرام بحج فى غير أشهره لقوله تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هى موافيت للناس والحج) وكلها موافيت للناس ، فكذا الحج كالميقات المسكانى وقوله (الحج أشهر معلومات) أى معظمه فى أشهره كقوله ﷺ « الحج عرفة » .

(من مختصر النظم بما يتعلق بالمواقيت)

وأحرام حج من مواقيت خمسة لطيفة وقتت ذا الخليفة واقصد
وللشام والمصرى والغرب جحفة واليمن التالى يلبم فارصد
وخذ ذات عرق للعراق ووفده وقرنا لوفد طائفي ومنجد
وتميينهما من معجزات نبينا لتعيينه من قبل فتح المعدد
وإن تعديم الحقيقات حاذي مقاربا
وإن تحير من من دونه بدع جدير
ومن دونه إحرام من كان دونها

ومكة ميفات لشاو ورؤد

لحج ولكن أرادوا اعتبارهم من الحل لهم يحرموا بتاكيد
وللحج شوال وذا القعدة اتخذ وبالعشر من ذى الحجة اختم وشيد



٢٦ - باب الإحرام

س ١٩٦ : تكلم بوضوح عن معنى الإحرام ؟ وما المسنون لمريده ؟

ج : الإحرام لغة الدخول في التحريم لأنه يحرم على نفسه بذية ما كان مباحاً له قبل الإحرام من النكاح والطيب والحلق ونحو ذلك ، وشرعاً نية الدخول في الذمك ، ويسن لمريده غسل أو تيمم ثم إمدام ولا يضر حدثه بين غسل وإحرام ، وسن له تنظيف بأخذ شعره وظفره وقطع رائحة كريهة ، وسن له تطيب في بدنه وكره في ثوبه ، وسن لمريده لبس إزار ورداء أبيهضين نظيفين ونعلين بحد تجرد ذكر من غيط ، وسن إحرام عقب ركعتين فرض أو ركعتين نفلاً لأنه ﷺ أهل في دبر صلاة رواه النسائي ، وقال في الاختيارات الفقهية : ويحرم عقب فرض إن كان أو نفل لأنه ليس للأحرام صلاة تخصه انتهى .

س ١٩٧ : ماهي الأدلة الدالة على المسنونات المتقدمة ؟

ج : أما الغسل فهو ماورد عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ اغتسل لإحرامه أخرجه الترمذي .

وعن ابن عمر : أنه كان يخرج وعليه ثيابه جامعا عليه وعليه برنسه حتى إذا أتى ذا الحليفة تجرد واغتسل أخرجه سعيد بن منصور ، وإن كان امرأة حائضاً أو نفساء اغتسلت للإحرام لأن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نفساء أن تغتسل وأمر عائشة أن تغتسل لإهلال الحج وهي حائض ولأنه غسل يراد للذمك فاستوى فيه الحائض والطاهر ومن لم يجد الماء يقيم لأنه غسل مشروع فانتقل منه إلى التيمم عند عدم الماء أو العجز عن استعماله لنحو مرض لعموم فلم يجدوا ماء فتييمموا ،

(م ١٥ - الأسئلة والاجوبة ج - ٢)

وأما الأخذ من الشعر والظفر عند الإحرام فلما ورد عن إبراهيم قال : كانوا يستحبون إذا أرادوا أن يحرموا أن يأخذوا من أظفارهم وشواربهم وأن يستحدوا ثم يلبسوا أحسن ثيابهم أخرجه سعيد بن منصور .

وعن محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه أراد الحج وكان من أكثر الناس شعراً فقال له عمر خذ من رأسك قبل أن تحرم :

وعن القاسم وسالم وطاوس وعطاء وسئلوا عن الرجل يريد أن يهل بالحج آیاخذ من شعره قبل أن يحرم قالوا نعم أخرجهما سعيد بن منصور، وأما الطيب للإحرام فلما ورد عن عائشة رضي الله عنها قال طيبت رسول الله ﷺ بيدي بذريعة في حجة الوداع للأهل والإحرام .

وعنها قالت طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت .

وعنها قال طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حرمه بأطيب الطيب أخرجه الشيخان .

وعنها كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما كنت أجد حتى أرى ويص الطيب في رأسه ولحيته قبل أن يحرم أخرجه النسائي .

وأما لبس الأزار والرداء الأبيضين النظيفين والنعلين فلما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : من خير ثيابكم البيضاء فليلبسها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم أخرجه البيهقي .

ولحديث وإحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين رواه أحمد .

قال ابن المنذر : ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ ، وثبت أيضاً : أن رسول الله ﷺ قال إذا لم يجد إزاراً فليلبس السراويل وإذا لم يجد النعلين فليلبس

الخفين - وأما أن يكون لبسه ذلك بعد تجرد ذكر عن غيظ فلا أنه ﷺ تجرد لإهلاله رواه الترمذى :

وفى مجموع فتاوى شيخ الاسلام ص ١٠٩ : وإن احتاج إلى التنظيف كستقليم الأظفار ووقف الإبط وحلق العانة ونحو ذلك فعل ذلك وهذا ليس من خصائص الاحرام ، وكذلك لم يكن له ذكر فيما نقله الصحابة لئلا يفتى مشروع بحسب الحاجة وهكذا يشرع لمصل الجمعة والعيد على هذا الوجه انتهى .

ص ١٩٨ : ماذا يعمل بعد الإتيان بما سبق ؟ وتكلم عن الاشتراط للمحرم ؟ وهل ينقضي الاحرام حال جماع ؟ اذكر الخلاف والترجيح ؟

ج : ثم بعد الفراغ من الغسل والتنظيف والتطيب ولبس ثياب الاحرام ينوى بقلبه الدخول فى النسك الذى يريد من حج أو عمرة لقول النبي ﷺ " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، ويشرع له التلفظ بما نوى فإن كان نيته العمرة قال ليك عمرة ، وإن كان حجاً قال ليك حجاً أو قال اللهم ليك حجاً لأن النبي ﷺ فعل ذلك ولا يشرع له التلفظ بما نوى إلا بالاحرام خاصة لوروده عن النبي ﷺ .

فروى مسلم عن عائشة رضى الله عنهما قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال " من أراد أن يهل بحج وعمرة فليقل ، ومن أراد أن يهل بحج فليقل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليقل ، قالت وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل ناس معه بالعمرة والحج وأهل ناس بعمرة وكنت فيمن أهل بعمرة ، وُسْن أن يشترط فى الاحرام فيقول : اللهم إني أريد النسك الفلانى فيسره لى وتقبله منى وإن حبسنى جالس فمحل حيث حبسنى ويُفقد هذا الشرط شيئين (أحدهما) أنه إذا عافه عدو أو مرض أو ذهاب نفقة ونحوه أن له التحلل .

(والثاني) أنه متى حل بذلك فلا شيء عليه لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله إني امرأة ثقيلة وإني أريد الحج فكيف تأمرني أهل فقال أهلي واشترطي أن محلي حيث حبستني قال فأدركت رواه البخاري والنسائي .

في رواية فإن لك على ربك ما استثنيت - وعن يرى الاشتراط في الاحرام عمر وعلي وابن مسعود وعمار رضي الله عنهم ، وبه قال عبيدة السلماني وعلقمة والأسود وشریح وسعيد بن المسيب وعطاء وعكرمة والشافعي بالعراق ، وأنكره ابن عمر وطاووس وسعيد بن جبیر والزهرى ومالك وأبو حنيفة .

وعن أبي حنيفة أن الاشتراط يفيد سقوط الدم فأما التحلل فهو ثابت عنده بكل إحضار واحتجوا بأن ابن عمر كان ينكر الاشتراط ويقول : حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم . ولأنها عبادة تجب بأصل الشرع فلم يفد الاشتراط فيها كالصلاة .

قال في الاختيارات الفقهية : ويستحب للمحرم الاشتراط إن كان خائفاً وإلا فلا جمعاً بين الأخبار وما اختاره الشيخ تقي الدين هو الذي تميل النفس الى العمل به والله أعلم .

وينعقد إحرام حال جماع ويَبطل إحرام بردة ويخرج محرم منه بردة فيه لعموم قوله تعالى ولئن أشركت ليحبطن عملك .

س ١٩٩ : اذكر ما تستحضره مما يبطل به الاحرام وما لا يبطل به ؟ وما هي الأنساك الثلاثة ؟ وما أفضلها ؟ وما صيغة كل واحد منها ؟ اذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ؟ وتعرض للخلاف مع الترجيح ؟

ج : تقدم أن الاحرام يبطل بالردة قبل هذا السؤال ، ولا يبطل ولا يخرج منه بجنون وإغماء وسكر كسوت ، ولا ينعدم مع وجوب أحدها والانسائك الثلاثة هي : التمتع والقران والافراد ، ويخير مريد الاحرام بين الثلاثة وأفضلها التمتع نصاً قال : لأنه آخر ما أمر به ﷺ في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه لما طافوا وسعوا أن يجعلوها عمرة إلا من ساق هدياً وثبت على إحرامه أسوقه الهدى وتأسف بقوله ولو استقبلت من أمرى ما استدرت ماسقت الهدى ولا حللت معكم ، ولا ينقض أصحابه إلا إلى الأفضل ولا يتأسف إلا عليه وما أجيب به عنه من أنه لا اعتقادهم عدم جواز العمرة في أشهر الحج مرود بأنهم لم يعتقدوه .

ثم لو كان كذلك لم يخص به من لم يسق الهدى لأنهم سواء في الاعتقاد ثم لو كان كذلك لم يتأسف هو لأنه يعتقد جواز العمرة في أشهر الحج وجعل العلة فيه سوق الهدى .

ولما في التمتع من اليسر والسهولة مع كمال أفعال التسكين - وصفة التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ، ثم به في طامه ، ثم يليه في الأفضلية الافراد لأن فيه كمال التسكين - وصفة الافراد أن يحرم ابتداءً بحج ، ثم يحرم بعمرة بعد فراغه .

ثم يليه في الأفضلية القران وصفته أن يحرم بهما جميعاً أو بهما ثم يدخله عليهما قبل الشروع في طوافها .

ومن روى عنه اختيار التمتع ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة والحسن وعطاء وطاووس ومجاهد وجابر بن زيد وسالم والقاسم وعكرمة وأحد قول الشافعي .

وروى المروذي عن أحمد أن ساق لهدى فالقران أفضل لما روى أنس

رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة . وفي رواية :
كان قارناً .

وعن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلّ
بالحج والعمرة جميعاً أخرجه .

وعنه سمعت رسول الله ﷺ يهلّ بهما جميعاً : لبيك عمرة وحجاً لبيك
عمرة وحجاً أخرجه مسلم .

قال في الاختيارات الفقهية ص ١١٧ والقرآن أفضل من التمتع إن ساق
هدياً وهو إحدى الروايتين عن أحمد انتهى .

وذهب الثوري وأصحاب الرأي إلى اختيار القرآن لما تقدم من حديث
أنس وحديث الضبي بن معبد حين أحرم بهما فأقى عمر فسأله فقال : هديت
اسنة نبيك صلى الله عليه وسلم .

وروى عن مروان بن الحكم قال كنت جالساً عند عثمان بن عفان فسمع
علياً يلبي بمُعمرة وحج فأرسل إليه فقال : ألم : نكُنْ نهيناهن هذا قال بلى .
ولكن سمعت رسول الله ﷺ يلبي بهما جميعاً فلم أكن أدع قول رسول الله
ﷺ لقولك رواه سعيد .

ولأن القرآن مبادر إلى فعل العبادة وإحرام بالنسكين من الميقات : وفيه
زيادة نسك هو الدم فكان أولى ، وذهب مالك وأبو ثور إلى اختيار الأفراد
وهو ظاهر مذهب الشافعي وروى ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وجابر
وعائشة رضي الله عنهم لما روت عائشة وجابر أن رسول الله ﷺ أفرد الحج
متفق عليهما .

وعن ابن عمر وابن عباس مثل ذلك متفق عليه .

ولأنه يأتي بالحج تاماً من غير احتياج إلى جبر فكان أولى ، والذي يترجح القول الأول أن الأفضل التمتع فالأفراد والقران ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٢٠٠ : ماهي شروط وجوب دم التمتع ؟ ومتى يلزم الدم ؟ وهل يعتبر لوجوب دم تمتع أو قران وقوعهما عن شخص واحد ؟ وهل شروط وجوب دم التمتع معتبرة في كونه متمتعاً ؟

ج : (الأول) يشترط في دم المتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج (والثاني) أن يحج من عامه ، فلو اعتمر في أشهر الحج . وحج من عام آخر فليس بتمتع للآية ، لأنها تقتضي الموالاة بينهما ، ولأنهم إذا أجمعوا على أن من اعتمر في غير أشهر الحج ثم حج من عامه فليس بتمتع فهذا أولى ، لأنه أكثر تباعداً (والثالث) أن لا يسافر بينهما مسافة قصر . فإن سافر بينهما فأحرم بحج فلا دم عليه لما روى عن ابن عمر إذا اعتمر في شهر الحج ثم أقام فهو متمتع فإن خرج ورجع فليس بتمتع .

وون ابن عمر نحوه ، ولأنه إذا رجع إلى الميقات أو دونه لزمه الإحرام منه فإذا كان بعيداً فقد أنشأ سفراً بعيداً لحجه فلم يترفع بترك أحد السفرين فلم يلزم دم .

(والرابع) أن يحل منها قبل إحرامه بالحج ، إلا صار قارناً فليزمه دم القران وليس بتمتع (والخامس) أن يحرم بهما من ميقات أو مسافة قصر فأكثر من مكة (والسادس) أن يَنْوِيَ التمتع في ابتداء العمرة أو في أثنائها اظاهر الآية وحصول الترفته . ولا يعتبر لوجوب دم تمتع أو قران وقوعهما عن شخص واحد ، فلو اعتمر عن واحد وحج عن آخر وجب الدم بشرطه ولا تعتبر هذه الشروط في كونه متمتعاً ويلزم دم تمتع وقران بطاوع فجريوم النحر لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) أي فليهد .

س ٢٠١ : ماذا يلزم من بلى : إذا قضى القارن قارناً ؟ إذا قضى القارن مفرداً ؟ إذا قضى القارن متمتماً ؟ ومتى يسن للقارن والمفرد فسخ نيتهما بحج ؟ إذا ساق الهدى متمتع فهل له أن يحل ؟

ج : إذا قضى القارن قارناً لزمه دمان دم لقراه الأول ودم لقراه الثاني ، وإن قضى القارن مفرداً لم يلزمه شيء ، لأنه أفضل ، ويحرم من الأبعد بعمره إذا فرغ من حجه ، وإذا قضى القارن متمتماً أحرم بالحج من الأبعد إذا فرغ منها ، وسُنَّ لمفرد وقارن فسخ نيتهما بحج لأنه عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه الذين أفردوا الحج وقرنوا أن يحلوا كلهم ويجعلوها عمرة إلا من كان معه هدى متفق عليه .

وقال سلمة بن شبيب لأحمد : كل شيء منك حسن جميل إلا خلة واحدة فقال وما هي قال تقول بفسخ الحج . قال كنت أرى أن لك عقلاً عندي ثمانية عشر حديثاً صحاحاً جياداً كلها في فسخ الحج أتركها لقولك .

وليس الفسخ إبطالا للأحرام من أصله بل نقله بالحج إلى العمرة وينويان المفرد والقارن - بإحرامهما ذلك عمرة مفردة فن كان منهما قد طاف وسمى قصرً وحل من إحرامه وإن كان لم يكن طاف وسمى فإنه يطوف ويسعى ويقصر ويحل ، فإذا أحل من العمرة أحرم بالحج ليصيرا متمتعين ويتمان أفعال الحج مايسوقا هدياً فإن ساقاه لم يصح الفسخ للخبر .

نقل أبو طالب : الهدى يمنعه من التحلل من جميع الأشياء وفي العشر وغيره أو يقفها بهرفة ، فإن وقفها بها لم يكن لها فسخه لعدم ورود مايدل على إباحته ولا يستفاد به فضيلة التمتع وإن ساق الهدى متمتع لم يكن له أن يحل من عمرته فيحرم بحج إذا طاف وسمى لعمرته قبل تحليل بملاق فإذا ذبحه يوم النحر حل منهما معاً .

س ٢٠٢ : ماذا تعمل المتمتع إذا حاضت فحشيت فوات الحج أو حشيت

غيرها فوات الحج؟ وهل يصح إحرام من أحرم ولم يُعَيِّن نسكاً أو أحرم بمثل ما أحرم به فلان؟ وبَيِّن حكم ما إذا عَلِمَ ما أحرم به فلان؟ وإذا جهل وإذا تبين أنه أطلق؟ وإذا شك في إحرامه ودليل الحكم؟

ج: إذا حاضت المرأة المتمتعة قبل طواف العمرة فحُشيت فوات الحج أحرمت به وجوباً وصارت قارئة، لما روى مسلم أن عائشة كانت متمتعة فحاضت فقال لها النبي ﷺ أهلي بالحج، وكذا لو خشي غيرها ومن أحرم وأطلق فلم يعين نسكاً صح إحرامه لِتَسَاكُطِهِ وَكَوْنِهِ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِمَظْهُورَاتِهِ وَصَرَفَ الْإِحْرَامَ لِمَا شَاءَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَمَا عَمِلَ قَبْلَ صَرْفِهِ لِأَحَدٍ فَهُوَ لَوْ لَا يَعْتَدُ بِهِ لَعَدَمِ التَّعْيِينِ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ أَوْ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ وَعَلَيْهِمَا مَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ قَبْلَ إِحْرَامِهِ أَوْ بَعْدَ انْتِقَادِ إِحْرَامِهِ بِمِثْلِهِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ: أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْبَيْتِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بِمِثْلِهِ أَهَلْتُمْ فَقَالَ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَأَهْدَى وَأَمَكْتُ حَرَاماً، وَعَنْ أَبِي مُوسَى نَحْوَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا تَبَيَّنَ إِطْلَاقُهُ أَى إِحْرَامِ فَلَانٌ بَأْسٌ كَانَ أَحْرَمَ وَأُطْلِقَ فَالثَّانِي الَّذِي أَحْرَمَ بِمِثْلِهِ صَرْفَهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْإِنْسَانِ وَلَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَى مَا يَصْرِفُهُ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ، وَإِنْ جُمِلَ إِحْرَامُهُ فَلَهُ جَعْلُهُ عَمْرَةً لِفَسْخِ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ إِلَيْهَا، وَلَوْ شَكَّ الَّذِي أَحْرَمَ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانٌ أَوْ بِمِثْلِهِ هَلْ أَحْرَمَ الْأَوَّلُ فَكَمَا لَوْلَمْ يَحْرَمِ الْأَوَّلُ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ فَيَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ مُطْلَقاً فَيَصْرِفُهُ لِمَا شَاءَ، وَلَا يَصِحُّ إِنْ أَحْرَمَ زَيْدٌ فَأَنَا مُحْرَمٌ لَعَدَمِ جُزْمِهِ بِمِثْلِهِ إِحْرَامُهُ.

س ٢٠٣: تكلم بوضوح عن أحكام ما يلي: إذا أحرم بحجتين، أو بعمرتين؟ من أحرم بنفسك أو نذر ونسبته؟ إذا أحرم عن اثنين أو أحدهما لا يعينه؟ من أهل إمامين؟ من أخذ من اثنين بحجتين ليحج عنهما في عامه؟

مَنْ اسْتَنَابَهُ إِثْنَانُ بِعَامٍ فِي نَسْكَ فَاحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ ؟ وَإِذَا فَرَّطَ
مَوْحَى إِلَيْهِ فَا الْحَكْمُ ؟

ج : مَنْ أَحْرَمَ بِحُجَّتَيْنِ أَوْ أَحْرَمَ بِعَمْرَتَيْنِ أَوْ قَدْ بَأْ أَحَدَهُمَا لِأَنَ الزَّمَنَ لَا يَصْلَحُ
لَهُمَا مَجْتَمِعِينَ فَيَصِحُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَسْتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِنَسْكَ تَمْتَعٍ
أَوْ إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ وَنَسِيَهُ أَوْ أَحْرَمَ بِنَذْرٍ وَنَسِيَهُ قَبْلَ طَوَافِ صَرْفِهِ إِلَى عَمْرَةٍ
اسْتِحْبَاباً لِأَنَّهُ الْيَقِينُ — وَيَجُوزُ صَرْفُ إِحْرَامِهِ إِلَى غَيْرِ الْعَمْرَةِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ
الْمَانِعِ فَإِنْ صَرْفَهُ إِلَى قِرَانٍ أَوْ إِلَى إِفْرَادٍ يَصِحُّ حُجّاً فَقَطْ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ
الْمَنْسَى حُجّاً فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُ عَمْرَةٍ عَلَيْهِ فَلَا تَسْقُطُ وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَسُ
بِمَتْمَعٍ وَلَا قَارِنٍ ، وَإِنْ صَرْفَهُ إِلَى تَمْتَعٍ فَكَفَسَخَ - جِ إِلَى عَمْرَةٍ . فَيَصِحُّ إِنْ لَمْ
يَقِفْ بِعَرَفَةَ وَلَمْ يَسُقْ هَدِيّاً لِأَنَّ قَصَارَاهُ أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ قَارِناً أَوْ مَفْرُداً ،
وَفَسْخُهُمَا صَحِيحٌ لَمَّا تَقَدَّمَ وَيَلْزَمُهُ دَمٌ مَتَعَةً بِشَرْوْطِهِ ، وَيَجْزِيهِ عَنْهُمَا وَإِنْ
نَسِيَ مَا أَحْرَمَ بِهِ أَوْ نَذَرَهُ بَعْدَ الطَّوَافِ وَلَا هَدْيَ مَعَهُ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَى الْعَمْرَةِ
لَا مَتْنَاعَ إِدْخَالِ الْحُجِّ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَلْزَمْ هَدْيٌ مَعَهُ فَإِنْ حَلَقَ بَعْدَ سَمْعِهِ مَعَ بَقَاءِ
وَقْتُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بِحَرَمٍ بِحُجٍّ وَيَتِمُّ الْحُجُّ وَعَلَيْهِ لِلْحَقِّ دَمٌ .

إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَاجِاً مَفْرُداً أَوْ قَارِناً لِحَلْقِهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ وَإِلَّا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ
حَاجِاً فَهَلْ عَلَيْهِ دَمٌ مَتَعَةً بِشَرْوْطِهِ .

وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ إِثْنَيْنِ اسْتَنَابَاهُ فِي حُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ أَوْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ
وَقَعَ إِحْرَامُهُ وَنَسَكَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَهُمَا لِعَدَمِ إِمْكَانِ وَقُوعِهِ عَنْهُمَا ،
وَلَا مُرَجَّحَ لِأَحَدِهِمَا .

وَمَنْ أَهْلُ إِمَامِينَ بَانَ قَالَ : إِيكَ الْعَامَ وَطَامَ قَابِلَ حُجٍّ مِنْ عَامِهِ وَاعْتَمَرَ
مِنْ قَابِلٍ ؛ وَمَنْ أَخَذَ مِنْ إِثْنَيْنِ حُجَّتَيْنِ لِيُحْجَّ عَنْهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ أَذْبَّ عَلَى
فَعْلِهِ ذَلِكَ .

ومن استنابه إثنان بعام في نسك فأحرم عن أحدهما بعينه ولم ينسه صحح
إحرامه عنه لعدم المانع ولم يصح إحرامه للآخر بعده ، وإن لى المعين
بالإحرام من مستنبيه وتعذر عليه فإن فرط نائب كان أمكنه كتابة اسمه
أو ما يتميز به فلم يفعل أعاد الحج عنهما لتفريطه ، ولا يكون الحج لأحدهما
بعينه لعدم أولويته .

وإن فرط موصى إليه فلم يسمه للنائب غريم موصى إليه نفقة إعادة
الحج عنهما ، وإلا يفرط نائب ولا موصى إليه فالغرم لذلك من تركه
موصييه بالحج عنهما لأن الحج عنهما نفقته عليهما ولا موجب
إضمانه عنهما .



٢٧ - فصل في التلبية

س ٢٠٤ : ما هي التلبية ؟ وما حكمها ؟ وضّح ذلك مع ذكر الدليل لما تقول ؟

س : قال الفراء معنى لبيك : أنا مقيم على طاعتك ، ونُصِيب على المصدر من ألبّ بالمكان إذا أقام به .

ويقال كان حقه أن يقال لبياً لك فنُتِيَ على التأكيد أى إلبّاباً بعد إلبّاب وإقامة بعد إقامة .

والتلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك .

لما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن تلبية رسول الله ﷺ : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، لا يزيد على هؤلاء الكلمات متفق عليه .

والتلبية سنة ، ويستحب رفع الصوت بها لخير السائب بن خلاد مرفوعاً أتاني جبرائيل يأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية رواه الخمسة وصححه الترمذى .

وعن سهل بن سعد رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ قال ما من مُلَبٍّ يلبى إلا " لبي ماعن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الأرض من ههنا وههنا عن يمينه وشماله رواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى .

قال أنس سمعتهم يصرخون بهما صراخاً ، وقال أبو حازم كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يملفون الروحاء حتى تبيع حلوقهم من التلبية .

وقال سالم كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية فلا يأتي الروحاء حتى يصحله صوته ، ولا يجهد نفسه في رفع الصوت زيادة على الطاقة لئلا ينقطع صوته وتلييته .

ويستحب الإكثار من التلبية على كل حال لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ما أهل مهل قط ولا كبر مكبر قط إلا بُشِّرَ قيل يا رسول الله بالجنة قال نعم ، رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين رجال الصحيح .

وروى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « ما من محرم يُضْحِي لله يومه يلبّي حتى تغيب الشمس إلا غابت بذنوبه كما ولدته أمه ، رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له ورواه الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث طاهر بن ربيعة رضي الله عنه .

وتقدم حديث سهل وفيه قال قال رسول الله ﷺ : « ما راح مسلم في سبيل الله مجاهداً أو حاجاً مهلاً أو ملبياً إلا غربت الشمس بذنوبه وخرج منها ، رواه الطبراني .

س ٢٠٥ : بَيِّنْ مَتَى وَقْتُ ابْتِدَاءِ التَّلْبِيَةِ ؟ وَاذْكُرْ مَا نَسْتَحْضِرُهُ مِنْ خِلَافٍ أَوْ دَلِيلٍ أَوْ تَفْصِيلٍ أَوْ جَمْعٍ بَيْنَ أَقْوَالٍ ؟

ج : بَيِّنْ تَدْرِي التَّلْبِيَةَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ لَمَّا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ أَهْلَ فَقَالَ لِيكَ اللَّهُمَّ لِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لِيكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ .

وكان عبد الله يزيد مع هذا لبيك وسعديك والخير بيدك والرضا إليك والعمل متفق عليه .

وقال أنس رضي الله عنه صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم بات بهما حتى أصبح فلما ركب راحلته واستوت به أهل رواه الخمسة .

وعن جابر أن إهلال رسول الله ﷺ من ذى الحليفة حين استوت به راحلته رواه البخاري .

وقيل يستحب ابتداء الثأبية عقب إحرامه ، وقد وقع الخلاف في المحل الذي أهل منه رسول الله ﷺ على حسب اختلاف الرواة .

فمنهم من روى أنه أهل من مسجد ذى الحليفة بعد أن صلى فيه ومنهم من روى أنه أهل حين استقلت به راحلته ، ومنهم من روى أنه أهل لما علا على شرف البداء ، وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال إنه أهل في جميع هذه المواضع فنقل كل راو ما سمع .

وعن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس رضي الله عنهما عجباً لا اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله فقال إني لأعلم الناس بذلك إنما كانت منه حجة واحدة فمن هنالك اختلفوا .

خرج رسول الله ﷺ حاجاً فلما صلى في المسجد بذى الحليفة ركعتيه أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع منه ذلك أقوام لحفظوا عنه ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل فأدرك ذلك منهم أقوام لحفظوا عنه ، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا فسمعه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا إنما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف

البيداء أهل فأدرك ذلك أفوام فقالوا إنما أهل رسول الله ﷺ حين علا شرف البيداء ونيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء رواه أحمد وأبو داود وبقية الخمسة منه مختصراً : أن النبي ﷺ أهل في دبر الصلاة .

س ٢٠٦ : ما هي المواضع التي يتأكد استحباب التلبية فيها ؟ وما هي أدلتها ؟
وتكلم عن تلبية المرأة ؟ ومتى يقطع المتمتع التلبية ؟

ج : تتأكد إذا علا نشزاً أو هبط وادياً أو صلى مكتوبة أو قبل ليل أو قبل نهار أو التقت الرفاق أو سمع ملبياً أو أتى محظوراً ناسياً أو ركب دابته أو نزل عنها أو رأى الكعبة ، لما روى جابر قال : كان رسول الله ﷺ يلجئ في حجته إذا لقي راكباً أو على أكمة أو هبط وادياً ، وفي أدبار الصلوات المكتوبة وفي آخر الليل .

وعن سليمان بن خيشمة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يلبسون إذا هبطوا وادياً أو أشرفوا على أكمة أو لقوا راكباً وبالأسمار ودبر الصلوات وعن إبراهيم قال تستحب التلبية في مواطن : إذا استويت على بعيرك ، وإذا صعدت شرفاً أو هبطت وادياً أو لقيت ركباً ، وفي دبر كل صلاة وبالأسمار - أخرجهما سعيد بن منصور .

ولأن هذه المواضع ترفع الأصوات ويكثر الضجيج .

وقد قال ﷺ أفضل الحج العج الشج ، والعج رفع الصوت بالتلبية ، والشج سيلان دماء الهدى .

وأما فيما إذا فعل محظوراً ناسياً ثم ذكره فلندارك الحج واستشعار إقامته عليه ورجوعه إليه .

وتلبي المرأة استجباً لدخولها في العمومات ، ويعتبر أن تسمع نفسها التلبية ويكره جهرها بها أكثر من سماع رفيقتها .

قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها — ويستحب التلبية في مكة والبيت الحرام وسائر مساجد الحرم كمسجد منى وفي عرفات أيضاً وسائر بقاع الحرم لعموم ما سبق ولأنها مواضع النسك ، وتشرع التلبية بالعريضة لقادر كالأذان وإلا فيلبي بلغته ، ويسنّ دعاء بعدها فيسأل الله رضوانه والجنة ويستعين به من النار ، لما ورد عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ أنه كان إذا فرغ من تلبّيته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار رواه الشافعي والدارقطني .

ويسنّ صلاة على النبي ﷺ بعدها لما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى تصلّي على نبيك » رواه الترمذي ، ولأنه موضع يشرع فيه ذكر الله تعالى فشرعت فيه الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كالصلاة أو فشرع فيه ذكر رسوله كالأذان .

ومن كان متمتعاً أو معتمراً قطع التلبية إذا شرع في الطواف لحديث ابن عباس يرفعه : كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر قال الترمذي حسن صحيح .

وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر و أم يزل يلبي حتى استلم الحجر .

(ومن النظم ما يتعلق بباب الإحرام)

ويشرع الإحرام غسل وطيبه
ولو دام لسكن إن يزل لا يحد
ويهن الثياب المستحب فواحد
إزار وثان فوق كتفك فارتد
وأحرم عقيب الفرض أو متفلا
وتشترط حلا عند حبس مصدّد
به تستفيد الحل من كل حاطر
ولو مرض من غير ما دام قد
وتعين ما تنوى وبالنطق سنة
ونيته شرط ولو مطلقا قد
وذاك هو الإحرام من غير مربة
وما زاد وصف تركه غير مفسد
وتجريده عن ليس ما خيط عادة
ووجه النساء لا غير حتم التجوّد
ولب كما قد جاء سنة صادق
بصوت رفيع مكر فوق جامع
ياقبال ليل أو نهار وسحرة
وملقى رفاق أو مبطوط ومصدّد

وخلف فروض والتلبس ناسياً
 ويقطعها رب القران ومفرد
 وذو متعة أو عمرة بطوافه
 ومن بعدها صل على خير ترسل
 وأفضل نسك متعة ثم مفرد
 وعن أحمد إن ساق هدى تمتع
 ففي أشهر الحج اعتمر قبل حجه
 من الحرم المكي في عام عمرة
 فانت بذات متعة ملازماً دماً
 وبعد فراغ منه أحرم بعمرة
 وبأقارناً أحرم بحج وعمرة
 إذا سقت هدياً مطلقاً ولفقده
 وتأنى بفعل الحج يحزبك عنهما
 وألزم دماً ذات متعة مع قارن
 ومن تمتع ثم حاضت ولم تلتطف
 بمحظوره وانخفض الصوت نهد
 بأولى حصاة بالعقبة يبتدى
 وعند وصول البيت في وجه أمدد
 وبسطك كفاً للدعا فادع واجهد
 يليه قرآن ما تشاء فأنو واقصد
 ففضل قراناً ثم بالمتعة ابتدى
 فطف فاسع فاحلق ثم حجك فابتدى
 ولم تنأى قدر القصر عنه وتبعد
 وإن تفردن فاحرم بحج مفرد
 من الحل أكلاماً ولا تنرد
 أو ادخل عليها حجة بتأكّد
 متى لم تطف والعكس فامنعه واحدد
 على أشهر المنقول من قول أحمد
 إذا لم يكن من حاضري خير مسجد
 لتقرن متى خافت فواتاً ولا تد



٢٨ - باب محظورات الإحرام

س ٢٠٧ : كم محظورات الاحرام وماهى ؟ وماهى أقسامها ؟

ج : محظورات الاحرام تسعة (أحدها) إزالة الشعر من جميع بدنه لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) نص على حلق الرأس وعدى إلى سائر شعر البدن لأنه فى معناه إذ حلقه يؤذن بالرفاهية وهو ينافى الاحرام لكون أن المحرم أشعث أغبر ، وقيس على الحلق النتف والقلع لأنهما فى معناه وإنما عبر به فى النص لأنه الغالب (الثانى) تقليم الأظفار (الثالث) تغطية رأس ذكر (الرابع) لبسه المخيط (الخامس) الطيب (السادس) قل صيد البر (السابع) عقد نكاح (الثامن) الجماع (التاسع) المباشرة والمحظورات تنقسم أربعة أقسام (الأول) ما يباح للحاجة وهى هنا ما فى مشقة لا يتحمل مثلها ولا حرمة ولا فدية كبس السراويل لفقد الأزار وإزالة الشعر فى العين (الثانى) ما فيه الأثم ولا فدية عقد النكاح (الثالث) ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما إذا احتاج الرجل إلى اللبس أو المرأة لستر وجهها (الرابع) ما فيه الأثم والفدية وهو باقى المحظورات وتنقسم بالنظر إلى ما يحرم على الذكور دون الاناث وبالعكس إلى ثلاثة أقسام قسم يحرم على الذكور دون الاناث وهو تغطية الرأس ولبسه المخيط ، والذى يحرم على الانثى فى الاحرام تغطية وجهها ، والبقية من المحظورات يحرم عليهما جميعاً وقد نظمت محظورات الاحرام فيما يأتى من الآيات :

وَمَحْظُورٌ إِحْرَامٌ ثَلَاثٌ وَسِتَّةٌ

فَنُخِذَ عَدُّهَا وَاحْفَظْ هُدًى إِلَى الرُّشْدِ

فَحَلَقْ لَشَعْرَ ثَمَّ تَقْلِمُ ظُهُرَهُ

وَلِبْسُ ذَكَورٍ لِلْمَخِيطِ عَلَى عَمْدٍ

وتغطية للرأس منه ووجنهما
 وقتل لصيد البر والطيب عن قهند
 وعقد نكاح ثم في الفرج وطزّه مباشرة فاعتم بها ماضى العدة
 س ٢٠٨ : تكلم بوضوح عن حلق الشعر وعن قلم الأظفار للمحرم مع
 ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : قال في الشرح الكبير : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم أخذ شيء
 من شعر إلا من عذر لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله)
 وروى عن كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : لعلك يؤذيك هوام
 رأسك قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ احلق رأسك وضم ثلاثة
 أيام أو أطعم ستة مساكين أو انك شاة ، متفق عليه ، ففيه دليل على أن
 الحلق محرماً قبل ذلك فإن كان له عذر من مرض أو قمل أو غيره مما يضر بإبقاء
 الشعر فله إزالته لقوله سبحانه (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية
 من صيام أو صدقة أو نسك) وللاحدith المذكور :

قال ابن عباس رضى الله عنه فمن كان منكم مريضاً أى برأسه قروح أو به
 أذى من رأسه أى قمل - وكذا أجمع العلماء أن المحرم ممنوع من تقليم أظفاره
 إلا من عذر لأنه إزالة جزء من بدنه يترفع به أشبه الشعر فإن انكسر فله إزالته .

قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للمحرم أن
 يزيل ظفره بنفسه إذا انكسر لأن بقاءه يؤلمه أشبه الشعر النابت في عينه انتهى
 ولا فدية فيما لو خرج بعينه شعر أو كسر ظفره فأزالهما لأنه أزيل لأذاه أشبه
 قبل الصائل عليه ، وإن زال مع غيرهما كقطع جلد عليه شعراً أو أنملة بظفرها
 فلا يفدى لإزالتها لأنها بالتبعبة اغيرهما والتابع لا يفرد بحكم كقطع أشعار
 عيني إنسان يضمنها دون أهدابها إلا إن حصل التأذى بغيرهما كفرح ونحوه
 فيفدى لإزالتها لذلك ، كما لو احتاج لأكل صيد فأكله فعليه جزاؤه .

س ٢٠٩ : تكلم عن تغطية الرأس بوضوح مع ذكر الدليل ؟

ج : يحرم على المحرم الذكر تغطية رأسه بملاصقه كالطاقية والفترة أو نحو ذلك لنهي صلى الله عليه وسلم عن لبس العمام والبرانس وقوله في المحرم الذي وقصته راحلته ولا تخمر وارأسه فإنه يُبَسَّث يوم القيامة ملبياً متفق عليهما . وكان ابن عمر يقول لإحرام الرجل في رأسه ، وذكره القاضي مرفوعاً وكره أحد الاستغلال بمحمل وما في معناه أقول ابن عمر اضح لمن أحرمت له أى أبرز للشمس ، وعنه له ذلك ، أشبه الخيمة ، وفي حديث جابر أمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فنزل بها رواء مسلم وإن طرح على شجرة ثوباً يستظل به فلا بأس ، وله أن يستظل بشجرة وخباء وجدار وله أن يستظل بسقف السيارة أو الشمسية أو بثوب على عود لقول أم الحصين : حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلا لا وأحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة رواء مسلم ويباح له تغطية وجهه .

روى عن عثمان وزيد بن ثابت وابن الزبير ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم ، وبه قال الشافعي وعنه لأن في بعض ألفاظ حديث صاحب الراحلة ولا تخمروا ووجوه ولا رأسه ويغسل رأسه بالماء بلا تسريح

روى عن عمر وابنه وعلي وجابر وغيرهم لأنه ﷺ غسل رأسه وهو محرّم وحرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر متفق عليه واغتسل عمر وقال لا يزيد الماء الشعر إلا شعشأ رواء مالك والشافعي .

وعن ابن عباس قال لي عمر ونحن محرمون بالجحفة: تعال أبصاك أينا أطول نفساً في الماء رواء سعيد ، وإن حمل على رأسه طبقاً أو وضع يده عليه فلا بأس لأنه لا يقصد به الستر قاله في السكافي .

س ٢١٠ : تكلم عن لبس المخيط واذكر الدليل والتعليل ؟

ج - (الرابع) لبس المخيط على ذكر حتى الخفين ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع لبس القميص والعمامة والسر او يلات والبرانس والخفاف والأصل في هذا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله ﷺ لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السر او يلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحداً لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس متفق عليه نص النبي ﷺ على هذه والحق بها أهل العلم ما في معناه مثل الجبة والدراعة والتبان وأشباه ذلك فلا يجوز للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره كالقميص للبدن والسر او يلات لبعض البدن والقفازين لليدين والخفين للرجلين ونحو ذلك .

قال ابن عبد البر لا يجوز لبس شيء من المخيط عند جميع أهل العلم وأجمعوا على أن المراه بهذا الذكور دون الإناث وإذا لم يجد المحرم إزاراً فليلبس سراويل أو لا يجد نعلين فليلبس خفين ولا يقطعهما ولا فدية عليه والأصل فيه :

ما روى ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات يقول من لم يجد نعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل متفق عليه .

وفي رواية عن عمرو بن دينار أن أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ وهو يخطب يقول من لم يجد إزاراً ووجد سراويل فليلبسها ومن يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما قلت ولم يقل ليقطعهما ؟ قال لا ، رواه أحمد - وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل رواه أحمد ومسلم .

وأما حديث ابن عمر فما ورد فيه من الأمر بالقطع للحفين إذا احتاج إلى لبسهما فقد النعلان فقيل إنه منسوخ بحديث ابن عباس لأنه بعرفات قاله الدارقطني وحديث ابن عمر بالمدينة لرواية أحمد عنه سمعت رسول الله ﷺ على المنبر وذكره فلو كان القطع واجباً لبَيَّنَهُ للجمع العظيم الذي لم يحضر أكثرهم ذلك بالمدينة وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز كما قد علم في الأصول فثبت بذلك نسخ الأمر بالقطع ، وأجيب على قولهم حديث ابن عمر فيه زيادة لفظ بأن حديث ابن عباس وجابر فيهما زيادة حكم هو جواز اللبس بلا قطع

س ٢١١ : تكلم بوضوح عما يلي : عقد الرداء على المحرم ؟ عقد الإزار والمنطقة والهميان ؟ التقليد بالسيف ؟ حمل الجراب والقربة ؟ الإزار والالتحاف بالقميص ؟ الارتداء برداء موصول ونحو ذلك ؟

ج : لا يعقد المحرم عليه ردائه ولا غيره لقول ابن عمر لمحرم : ولا تعقد عليك شيئاً رواه الشافعي والأثرم . قال أحمد في محرم حَزَمَ عِمَامَتَهُ عَلَى وَسَطِهِ لَا يَمْقُدُهَا وَيَدْخُلُ بِعَظْمَا فِي بَعْضٍ ، إِلَّا إِزَارَهُ فَلَهُ عَقْدُهُ لِحَاجَتِهِ اسْتِرَ عَوْرَتِهِ وَإِلَا مِنْطَقَةً وَهَمِيَّاناً فِيهِمَا نَفَقَتُهُ لِقَوْلِ عَائِشَةَ : أَوْثَقَ عَلَيْكَ نَفَقَتِكَ وَرَوَى معناه عن ابن عمر وابن عباس ولحاجته استر نفقته مع حاجة لعقد المذكورات ، وقيل لا يحرم عقد الرام كما لا يحرم عقد الإزار ، وفي الاختيارات الفقهية ، ويجوز عقد الرداء في الإحترام ولا فدية عليه ، ويجوز للمحرم لبس مقطوع إلى الكعبين مع وجود النعل واختاره ابن عقيل في المفردات وأبو البركات انتهى ص ١١٧ وله أن يتقلد بسيف الحاجة لما روى البراء بن عازب قال لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية صالحهم أن لا يدخلها إلا بجمابان السلاح القراب بما فيه متفق عليه ، وهذا ظاهر في إباحته عند الحاجة لأنهم لم يكونوا يأمنون أهل مكة أن ينقضوا العهد ، ولا يجوز بلا حاجة ، ويحمل محرم جرابه ويحمل

قربة الماء في عنقه وله أن يزرر بقميص وأن يتلحف بقميص وأن يرتدي به وله أن يرتدي برداء موصل لأن الرداء لا يعتبر كونه صحيحاً ، ويجوز للمحرم أن يغسل ويغسل رأسه ويحككه إذا احتاج إلى ذلك برفق وسهولة فإن سقط من رأسه شيء بسبب ذلك فلا حرج عليه ومن طرح على كستفيه قباء وهو محرم فدى لنبيه عليه الصلاة والسلام عن لبسه للمحرم رواه ابن المنذر ورواه البخاري عن عليٍّ ولأنه مادة لبسه كالقميص .

س ٢١٢ : تكلم بوضوح عن الطيب للمحرم بقصد أو بغير قصد ؟

ج : (الخامس) الطيب فني طيب محرم ثوبه أو بدنه أو استعمال في أكل أو شرب أو ادهان أو اكنحال أو استعاط أو احتقان طيباً يظهر طعمه أو ريحه في المذكورات حرم وفدى ، أو قصد محرم شمس دهن مطيب أو قصد شمس مسك أو كافور أو عنبر أو زعفران أو ورس أو بخور عود ونحوه كعنبر أو قصد شمس ما ينبتة الأدمى لطيب ويتخذ منه الطيب كورد وبنفسج ومشور ولبنوقر وياسمين ونحوه وشمه أو مس ما يعلق به كما ورد حرم وفدى . قال في المفتي أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب وقد قال النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته لا تمسوه بطيب رواه مسلم وفي لفظ لا تحنطوه متفق عليه . فلما منع الميت من الطيب لإحرامه فالحي أولى انتهى .

وفي حديث ابن عمر : ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران الحديث متفق عليه وعن جابر قال : لا يشم المحرم الريحان ولا الطيب أخرجه الشافعي وأبو ذر . ولا فدية إن شمس محرم شيئاً من ذلك بلا قصد أو مس محرم من طيب ماء لا يعلق به كقطع عنبر وكافور لأنه غير مستعمل للطيب أو شمس محرم ولو قصداً فواكه من نحو تفاح وأترج لأنها ليست طيباً أو شمس ولو قصداً عوداً لأنه لا يتطيب به بالشم وإنما يقصد بخوره أو شمس ولو قصداً نبت صحراء كشيح ونحوه كخزامى وقبصوم أو ما ينبتة آدمى لا يقصد به كماء

وعصفر وقرنفل ودار صيني ونحوها ، ومن لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا شيء عليه لقوله ﷺ عني لأمتي عن الخطايا والذسيان وما استكرهوا عليه - ومتى زال عذره أزاله في الحال وإلا فدى لاستدامته المحظور .

س ٢١٣ : تسكلم بوضوح عن (السادس) من المحظورات وهو قتل صيد البر واصطياده وعملاً إذا أتلفه أو تلف بيده أو بعضه بمباشرة أو سبب أو دلالة أو إشارة أو إغانة ؟

ج : (السادس) مما يحرم على المحرم قتل صيد البر واصطياده لقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وقوله (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وهو الوحشي المأكول فمن أتلفه أو تلف بيده أو بعضه بمباشرة إتلافه أو سبب ولو كان السبب بخناية دابة المحرم المتصرف فيها بأن يكون راكباً أو قاعداً أو سائقاً فيضمن ما تلف بيدها وفما لا مارحت برجلها ، وإن انفلت لم يضمن ما أتلفته ويضمن المحرم ما دل عليه وأشار إليه لمريد صيده إن لم يره صائده أو بإعانة المحرم لمن يريد صيده ولو بمناولة آلة الصيد أو إعارتها له كرمح وسكين . لما ورد عن أبي قتادة قال :

كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم عام الحديبية فابصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبوا لو أني أبصرته فالتفت فأبصرته فقممت إلى الفرس فأسر جتته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح فقالوا والله لا نعينك عليه فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقدمات فوقعوا فيه يأكلونه ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبات العضد معي فأدركنا رسول الله ﷺ فسألناه عن ذلك فقال هل معكم منه شيء فقلت نعم

فذاولته المضرداً كلاً وهو محرم متفق عليه واغظه للبخارى، ولمسلم. هل أشار إليه إنسان منكم أو أمره بشيء فقالوا لا قال فكلوه.

والبخارى قال : منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار اليها قالوا لا قال فكلوا ما بقى من لحمها . وروى النجاد الضمان عن علي وابن عباس في محرم أشار ويحرم على المحرم الإشارة والدلالة والإعانة لأنه معونة على محرم أشبه الإعانة على قتل معصوم ولا يحرم دلالة محرم على طيب ولباس لأنه لا ضمان فيها بالسبب ولا يتعلق بهما حكم يختص بالدال عليهما بخلاف الصيد فإنه يحرم على الدال أكله منه ويجب عليه جزاؤه ،

س ٢١٤ : تكلم عما يلي : إذا دل المحرم حلالاً على الصيد فأتلفه ؟ إذا دل محرم محرماً على الصيد فقتله ؟ إذا دل الحلال محرماً ؟ إذا اشترك في قتل الصيد حلال ومحررم أو سبع ومحررم في الحل ؟ إذا جرح أحدهما قبل صاحبه ؟ إذا نصب شبكة أو حفر بئراً ثم أحرم ؟

ج : إذا دل المحرم حلالاً على الصيد فأتلفه فالجزاء كله على المحرم روى ذلك عن علي وابن عباس وعطاء ومجاهد وبكر المزني وإسحاق وأصحاب الرأي وبديل لهذا القول قول النبي ﷺ لأصحاب أبي قتادة هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ، ولأنه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد فتعلق به الضمان . وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال لأنه يضمن بالجناية فلا يضمن بالدلالة كالآدمي . (والقول الأول) عندى أنه أرجح والله أعلم .

وأما إذا دل على محرم محرماً على الصيد فقتله فالجزاء بينهما ، وبه قال عطاء ومجاهد بن أبي سليمان لأن الواجب جزاء المتلف وهو واحد فيكون الجزاء واحداً .

وقال الشعبي وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي على كل واحد جزاء لأن

كل واحد من الفملين يستقل بالجزاء إذا انفرد فكذلك إذا لم يضمه غيره ،
وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال .

وأما إذا دل محرم محرماً على صيد ثم دل الآخر محرماً آخر ثم كذلك
إلى عشرة فقتله العاشر (فعلى القول الأول) فالجزاء على جميعهم لا شترأ بهم
في الإثم والنسب (وعلى القول الثاني) على كل واحد منهم جزاء (وعلى الثالث)
لا شيء إلا على من باشر القتل .

وأما إذا دل الحلال محرماً على صيد فقتله المحرم ضمنه محرم وحده دون
الدال وإذا اشترك في قتل صيد حلال ومحررم أو سبع ومحررم في الحل فعلى
المحررم الجزاء جميعه لأنه اجتمع موجب ومسقط فغلب الإيجاب كما لو قتل
صيداً بعضه في الحرم ثم إن كان جرنح أحدهما قبل صاحبه والسابق الحلال
أو السبع فعلى المحرم جزاؤه مجروحاً باعتبار أبحال جنياته عليه لأنه وقت
الضمان وإن سبقه المحرم فجرحه وقتله أحدهما فعلى المحرم أرش جرحه فقط
لأنه لم يوجد منه سوى الجرح وإن نصب حلال شبكة ونحوها ثم أحرم
أو أحرم ثم حفر بئرأ بحق كان حفرها في داره أو نحوها من ملكه أو موات
أو حفر البئر للمسلمين بطريق واسع لم يضمن ما تلف بذلك لعدم تحريره ما لم
يكن حيلة على الاصطياد فإن كان حيلة ضمن لأن الله تعالى عاقب اليهود على
نصب الشبك يوم الجمعة وأخذ ما سقط فيها يوم الأحد وهذا في معناه شرع
من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه .

س ٢١٥ : إذا اشترك محرمون في قتل صيد بأن باشروا قتله كلهم فما
الحكم ؟ وما حكم أكل ما صاده المحرم أو ذبحه أو دل عليه أو صيد لأجله أو
أعان عليه ؟ وما الحكم فيما إذا قتل المحرم صيداً ثم أكله ؟ واذكر ما تستحضره
من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : إذا اشترك سبعة في قتل صيد فعند أحمد في إحدى الروايتين أن

عليهم جزاء واحد وكذا قال الشافعي ومن وافقه ، لقضاء عمر وعبد الرحمن
قوله القرطبي ثم قال أيضاً : وروى الدارقطني أن موالى لابن الزبير أحرموا
فمرت بهم ضبيع فحذفوها بمصبيهم فأصابوها فوقع في أنفسهم فأتوا ابن عمر
فذكروا له ذلك فقال عليكم كلارك كبش قالوا أو على كل واحد منا كبش قال
إنكم لمـمـرز بكم عليكم كلارك كبش .

وروى عن ابن عباس في قوم أصابوا ضبعاً فقال عليهم كبش يتخارجونه
بينهم ودليانا قوله سبحانه (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم)
وهذا خطاب لكل قاتل وكل واحد من القاتلين الصيد قاتل نفساً على التمام
والكمال بدليل قتل الجماعة بالواحد ولولا ذلك ما وجب عليه القصاص .

وقال مالك وأبو حنيفة على كل واحد منهم جزاء كامل كما لو قتلت جماعة
واحداً فإنهم يقتلون به جميعاً لأن كل واحد قاتل وكذلك هنا كل واحد قاتل
صيداً فعليه جزاء ، والذي يترجح عندي القول الأول لما تقدم ولأنه بدل
متلف يتجراً فإذا اشترك الجماعة في إتلافه قسم البدل بينهم كقيم المتلفات
والله أعلم .

وأما أكل ما صاده المحرم أو ذبحه أو دل عليه أو أعان عليه أو أشار إليه
فيحرم عليه وجميع ماله أثر في صيده لما تقدم في حديث أبي قتادة من قول
النبي ﷺ : هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه قالوا لا قال
كلوا ما بقي من لحمها متفق عليه .

وكذا يحرم على المحرم أكل ما صيد لأجله لما في الصحيحين من حديث
الصعب بن حشامة أنه أهدى للنبي ﷺ حماراً وحشياً فرده عليه فلما رأى ما في
وجـهـه قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا نمرم .

وروى جابر رضي الله عنه مرفوعاً صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه

أو يُصَدِّدَ لَكُمْ رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال هو أحسن حديث في الباب ، وما حرم على محرم لدلالة أو إعانة صياده لا يحرم على محرم غيره كما لا يحرم على حلال لما روى مالك والشافعي عن عثمان أنه أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كما رواه فقالوا إلا نأكل فقال إني استئبشتكم إنما صيد لأجلي ولا يحرم على المحرم أكل غير ما صيد أو ذبح له إذا لم يدل ونحوه عليه لما تقدم .

فلو ذبح مُحِلٌّ صَيْدًا لغيره من المحرمين حرم على المذبح له لما سبق ، ولا يحرم على محرم غير الدال أو المعين أو الذي صيد أو ذبح له ، وإن قتل المحرم صيداً ثم أكله ضمنه لقتله لا لأكله لأنه يحرم أكله على جميع الناس والميتة غير متموتة .

س ٢١٦ : تسلم عن أحكام ما يلي : إذا نقل المحرم بيض صيد أو أتلفه ؟ شرب ما حلبه المحرم ؟ أكل ما كسره المحرم ؟

ج : وإن نقل بيض صيد ففسد بنقله أو أتلّف بيض صيد غير مذر ، وغير ما فيه فرخ ميت ضمنه بقيمته مكانه لا لتلافه إياه فإن كان مذراً أو فيه فرخ ميت فلا ضمان فيه لأنه لا قيمة له إلا ما كان من بيض النعام فيضمنه لأنه لقشره قيمة فيضمنه بها . والدليل على ضمان ما أتلّف من بيض الصيد ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في بعض النعام ثمنه رواه ابن ماجه .

ولقول ابن عباس في بيض النعام قيمته ولأنه تسبب إلى إتلافه بالنقل فوجب ضمانه ، وإن كسر بيضة فرخ منها فخرج فعاش فلا شيء عليه وإن مات ففيه ما في صغار المتلف بيضه ففي فرخ الحمام صغير أولاد الغنم .

وفي فرخ النعامة حوار صغير أولاد الإبل وفيها عداها قيمته لأن غيرهما من الطيور يضمن بقيمته ، ولا يحل لمحرم أكل بيض الصيد إذا كسره الآكل

أو محرم غيره لأنه جزء من الصيد أشبه سائر أجزائه ، وكذا شرب لبنه .
ويحل بيض الصيد الذي كسره محرم ولبنه الذي حلبه محرم للحلال لأن حله
على المحل لا يتوقف على الكسر أو الحلب ، ولا يعتبر لواحد منهما أهلية
الفاعل فلو كسره أو حلبه مجوسى أو بغير تسمية حل وإن كسره حلال فكأن
صيد إن كان أخذه لأجل المحرم لم يباح للمحرم أكله .

وإن لم يكن الحلال أخذه لأجل المحرم أبيح للمحرم كصيد ذبحه حلال ،
ولو كان الصيد مملوكاً وأتلفه المحرم أو أتلف بيده أو بيضه أو لبنه ضمنه جزاءً
لمساكين الحرم وقيمة المالك وبضمن اللبن بقيمته مكانه .

س ٢١٧ : هل يملك الصيد المحرم إذا أمسكه محرماً ، أو حلالاً بالحرم
فذبحه ؟ وإذا ذبح محل صيد حرم ؟ إذا أحرم وبملكه صيد ؟ إذا أدخل الصيد
محرم أو حلال الحرم وضع ذلك ؟

ج : لا يملك محرم صيداً ابتداءً بغير إرث فلا يملكه بشراء ولا هبة ونحوها
فلو قبض الصيد المحرم هبةً أو رهناً أو بشراء لزمه رده إلى من أقبضه إياه
لفساد العقد ، وعليه إن تلف الصيد قبل الرد الجزاء لمساكين الحرم مع قيمته
لمالك في هبة وشراء لوجود مقتضى الضمانين ، وإن أمسك الصيد محرماً بالحرم
أو الحل أو أمسكه حلالاً بالحرم فذبحه المحرم ولو بعد حله من إحرامه أو
ذبحه بمسكه بالحرم ولو بعد إخراجته من الحرم إلى الحل ضمنه لأنه تلف بسبب
كان في إحرامه في أو في الحرم كما لو جرحه فمات بعد حله أو بعد خروجه
من الحرم ، وكان ما ذبح لغير حاجة أكله ميتة .

ومن أحرم وبملكه صيد لم يزل ملكه عنه ، ولا تزول عنه الحكمة ،
ولا يضمن الصيد معها .

ومن غصب الصيد من يد محرم حكيمية لزمه رده .
ومن أدخل الصيد الحرم المكي أو أحرم رب صيد وهو بيده المشاهدة
حكيمته أو رحله أو قفص معه أو حبل مربوط به لزمه إزالتها بإرساله ومالكه
باق عليه بعد إرساله لعدم ما يزيله فيرده آخذه على مالكه إذا حلّ ويضمنه
قائه بقيمته له لبقاء ملكه عليه فإن لم يتمكن وتلف بغير فعله لم يضمن لأنه
غير مفرط ولا متعمد فإن تمكن من إرساله ولم يفعل ضمنه بالجزاء ، وإن لم
يرسله فلا ضمان على مرسله من يده قهر الزوال حرمة يده المشاهدة ولأنه من
الأمر بالمعروف .

س ٢١٨ : تسكّم عن أحكام ما يلي : من قتل صيداً صائلاً دفعاً عن نفسه
أو بتخليصه ؟ وتسكّم عن الحيوان الإنسي وعن محرم الأكل ؟ وعن قتل القمل
والبراغيث ونحوهما ؟

ج : من قتل وهو مُحْضَرٌ صيداً صائلاً عليه دفعاً عن نفسه ولم يحل
ولم يضمنه لأنه التحق بالموذيات طبعاً كالكلب العقور أو قتل صيداً بتخليصه
من سبع أو شبكة ليطلقه لم يحل ولم يضمنه لأنه مباح لحاجة الحيوان أو قطع
محرم من الصيد عضواً مناً كلاً فمات ولم يحل ولم يضمنه لأنه لمداواة الحيوان
أشبه مداواة الولي محجوره ، وليس بمتعمد قتله فلا تناوله الآية ، ولو أخذ
الصيد الضعيف محرمً ليدأويه فوديعة لا يضمنه بلا تعد ولا تفريط ولا تأثير
لحرم أو إحرام في تحريم حيوان إنسي كبهيمة الأنعام ودجاج لأنه ليس بصيد
وقد كان عليه الصلاة والسلام يذبح البدن في إحرامه في الحرم تقريباً إلى
الله تعالى .

وقال : أفضل الحج العَجْجُ والنَجْجُ أى إسالة الدماء بالنحر والذبح ولا تأثير
لحرم أو إحرام في محرم الأكل إلا المتولد بين ما كول وغيره ويحرم بإحرام

قتل قتل وصنابنه ولو برمييه ولا جزاء فيه ولا يحرم قتل براغيث وقراد ونحوهما
كبق وبخوض لأن ابن عمر قرد بعيره بالسقيا أى نزع القراد عنه فرماه وهذا
قول ابن عباس .

س ٢١٩ : ما حكم صيد ما يعيش بالماء ؟ وهل يضمن الجراد ؟ وإذا احتاج
محرم لفعل محظور فما الحكم ؟ وتكلم عن المؤذى ؟

ج : ويباح لا بالحرم صيدها ما يعيش في الماء كسمك ، ولو عاش في بر أيضاً
كسلاحفاة وسرطان لقوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم) .

وأما البَحْثُرى بالحرم فيحرم صيده لأن التحريم فيه للمكان فلا فرق فيه
بين صيد البر والبحر وطير الماء برى لأنه يبيض ويفرخ في البر فيحرم صيده
على المحرم وفيه الجزاء ويضمن الجراد بقيمته في قول أكثر العلماء لأنه غدير
في البر يتلفه الماء كالمصاير وقيل يتصدق بتمرة عن جرادة .

وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقيل لا ضمان فيه .

روى عن أبي سعيد رضى الله عنه لأن كعباً أفتى بأخذه وأكله فقال له
عمر رضى الله عنه ما حالك أن تفتيهم به قال هو من صيد البحر قال ما يدريك
قال والذي نفسي بيده إن هو إلا نثرة حوت ينثر في كل عام مرتين رواه مالك

وقال ابن المنذر قال ابن عباس رضى الله عنهما هو من صيد البحر :

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أصبنا ضرباً من جراد فكان الرجل
منا يضرب بسوطه وهو محرم فقبل له إن هذا لا يصلح فذكر ذلك للنبي ﷺ
فقال إن هذا من صيد البحر ،

وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الجراد من صيد البحر ، رواهما

أبو داود ، والمحرم احتاج لفعل محظور فعله ويفدى لقوله تعالى (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) الآية .

وحديث كعب بن عجرة رضى الله عنه قال : مُحمِّلتُ إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى أنجد شاة قلت لا قال فصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو اكل مسكين نصف صاع متفق عليه .

ويسن قتل كل مؤذ غير آدمي لحديث عائشة : أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحرم : الحداة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور متفق عليه .

وفي معناه : كل مؤذ وأما الآدمي غير الحربى فلا يحل قتله إلا بإحدى ثلاث : الشيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة متفق عليه .
وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ فَلَهُ ذَلِكَ وَهُوَ مَبْتَعٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا يَبَاحُ إِلَّا لِمَنْ يَبَاحُ لَهُ أَكْلُهَا ، وَقِيلَ يَحِلُّ بِذَبْحِهِ .

قال في التنقيح : وهو أظهر ، وقال في الفروع : ويتوجه حله لحل فعله ، وهذا القول عندي أنه أرجح والله أعلم .

س ٢٢٠ : تكلم عن (المحظورات السابعة) من محظورات ؟ وما يتعلق من توكيل أو عزل ؟

ج : (السابعة من المحظورات) عقد النكاح فيحرم ولا يصح لحديث عثمان أن النبي ﷺ قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ، رواه الجماعة إلا البخارى وليس للترمذى فيه » ولا يخطب ،

(١٧٢ - الأسئلة والأجوبة ج ٢)

وعن أبي غطفان عن أبيه أن عمر فرق بينهما يعني رجلاً تزوج وهو محرم
رواه مالك والدارقطني : قال في الشرح الكبير : ويباح شراء الإماء للتسرى
وغيره لا نعلم فيه خلافاً انتهى .

ولافدية في عقد النكاح كشراء الصيد وقتل القمل ، وقد نظمت هذه الثلاث
في بيت واحد :

عقد نكاح وشراء صيد وقتل قمل حرمت ولا جزأ

وتعتبر حالة العقد لا حالة الوكيل فلو وكل محرم حلالاً صح عقده بعد
حل موكله لأن كل منهما حلال حال العقد ، ولو وكل حلال حلالاً فعقده
الوكيل بعد أن أحرم هو أو موكل فيه لم يصح العقد ، ولو وكله ثم أحرم
الموكل لم ينمزل وكيله بإحرامه فإذا حل الموكل كان لو كيله عقده لزوال المانع ،
ولو وكل حلال حلالاً في عقد النكاح فمقده وأحرم الموكل فقالت الزوجة
وقع في الإحرام وقال الزوج وقع قبله فالقول قول الزوج لأنه يدعى
صحة العقد وهي الظاهر وإن كان بالعكس بأن قالت الزوجة وقع قبل
الإحرام وقال الزوج في الإحرام فالقول قوله أيضاً لأنه يملك فسخه فقبل
إقراره به ولها نصف الصداق لأن قوله لا يقبل عليها في إسقاطه لأنه خلاف
الظاهر ويصح مع جهلها وقوعه ، هل كان قبل الإحرام أو فيه لأن الظاهر
من عقود المسلمين الصحة ، وتكره خطبة محرم لما ورد عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا ينكح المحرم ولا ينكح
ولا يخطب ، رواه مسلم .

قال في سبيل السلام الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه
وغيره وتحريم الخطبة كذلك ، ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل
إن النهي في الخطبة للتنزيه وإنه إجماع فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته
فالظاهر هو التحريم .

ثم رأيت بعد هذا نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة .
قال ابن تيمية : لأن النبي ﷺ نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل
وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر اهـ مائخصاً من
ص ٣١٩ . وهذا القول هو الراجح عندي والله أعلم .

وإن أحرم الإمام الأعظم لم يجوز أن يتزوج لنفسه ولألفيره بالولاية العامة
ولا الخاصة لعموم ما سبق ولا أن يتزوج أقاربه بالولاية الخاصة ولا أن يتزوج
غيرهم ممن لا ولي له بالولاية العامة كالخاصة .

ويجوز أن يتزوج خلفاؤه من لا ولي له أو لها لأنه يجوز بولاية الحاكم
ما لا يجوز بولاية النسب بدليل تزويج الكافرة .

وأما وكلاؤه في تزويج نحو بنته فلا لما سبق وإن أحرم نائبه فكذا حرام الإمام .

ص ٢٢١ : تسكّم بوضوح عن (المحظور الثامن) من محظورات الإحرام
ومنى يفسد النسك ؟ وما الذي يفسد به ؟ وماذا يعمل من فسد حججه ؟

ج : (الثامن) الوطء في الفرج ، وذلك لقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج
فلا رفث) .

قال ابن عباس رضي الله عنهما هو الجماع بدليل قوله تعالى (أحل لكم ليلة
الصيام الرفث إلى نسائكم) يعني الجماع وحكاة ابن المنذر : إجماع من يحفظ
عنه من العلواء أنه يفسد النسك .

وفي الموطأ : بلغني أن عمر وعلياً وأبا هريرة سئلوا عن رجل أصاب أهله
وهو محرم فقالوا ينفذان لوجههما حتى يقضيا حجهما ثم عليهما حج من قابل
والهدى ولم يعرف لهم مخالف .

والوطء يفسد النسك قبل تحلل أول ولو بعد الوقوف بعرفة لأن بعض الصحابة قضوا بفساد الحج ولم يستفصلوا .

وحديث من وقف بعرفة فقد تم حجه أى قاربه وأمن فواته ، ولو كان المجامع ساهياً أو جاهلاً أو مكرهاً نقله جماعة لما تقدم من أن بعض الصحابة رضى الله عنهم قضوا به ولم يستفصلوا ولو اختلف الحبل لوجب البيان .

وذكر في الفصول رواية عن الإمام أحمد : لا يفسد حج الباسي والجاهل والمكروه ونحوه ، وخرجها القاضى أبو يعلى فى كتاب الروايتين واختارها الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق ، ومال إليه ابن مفلح فى الفروع .

وقال : هذا متجه ولا يفسد بغير الجماع لعدم النص فيه والإجماع وعليهما المضى فى فاسده ولا يخرج منه بالوطء . روى ذلك عن ابن عمر وعلى وأبى هريرة وابن عباس وحكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وروى مرفوعاً : أمر المجامع بذلك ، ولأنه معنى يجب به القضاء فلم يخرج منه كالفوات فيفعل بعد الإفساد كما كان يفعله قبله من وقوف وغيره ويحتنب ما يحتنبه قبله من وطء وغيره ، ويفدى لمحذور فعله بعده ويقضى من فسد نسكه بالوطء صغيراً كان أو كبيراً وإطناً أو مسوطاً فرضاً كان الذى أفسده أو نفلاً .

والدليل على أن القضاء يكون فوراً قول ابن عمر فإذا أدركت قابلاً لحج واحد ، وعن ابن عباس وعبد الله بن عمر ومثله رواه الدارقطنى والأثرم ، وزاد « وحل إذا حلوا » .

فإذا كان العام المقبل فاحجج أنت وامراتك واهد هدياً فإن لم تجدا فصوما ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتما وهذا إذا كان المفسد نسكه مكلفاً لأنه لا عذر له فى التأخير وإلا يكن مكلفاً بل بلغ بعد انقضاء الحجة الفاسدة فيقضى بعد حجة الإسلام فوراً لزوال عذره .

س ٢٢٢ : من أين يحرم من أفسد نسكه في القضاء ؟ وما الذي يقضيه من أفسد القضاء ؟ وعلى من نفقة قضاء نسك المطاوعة على الوطء ؟ وعلى من نفقة قضاء نسك مكرهة ؟ واذكر ما يسن في حق الواطيء والموطوءة ؟ واذكر ما تستحضره من دليل ؟

ج : يُحْرِمُ مَنْ أَفْسَدَ نَسْكَه فِي الْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ أَوَّلًا بِمَا فَسَدَ إِنْ كَانَ لِأَحْرَآئِمِهِ بِهِ قَبْلَ مِيقَاتِ لَانَ الْقَضَاءِ يَحْكِي الْإِدَاءَ وَلِأَنَّ دَخُولَهُ فِي النَّسْكِ سَبَبٌ لَوْجُوبِهِ فَيَسْتَعْلَقُ بِمَوْضِعِ الْإِجَابِ كَالنَّذْرِ .

وقال في الفروع ويتوجه أن يحرم من الميقات مطلقاً ومال إليه وإلا يكن أحرم بما فسد قبل ميقات بل أحرم منه أو دونه إلى مكة فإنه يحرم من الميقات لأنه لا يجوز مجاوزته بلا إحرام ، ومن أفسد القضاء فوطئ فيه قبل التحلل الأول قضى الواجب الذي عليه بإفساد الأول ، ولا يقضى القضاء لقضاء صلاة أو صوم أفسده ، ولأن الواجب لا يزداد بفواته بل يبقى على ما كان عليه .

ونفقة قضاء مطاوعة على ووطء عليها لقول ابن عمر وأهديا أضاف الفعل إليهما .

وقول ابن عباس : أهد ناقه ولتمد ناقه وإفسادها نسكها بمطاوعتها أشبهت الرجل - ونفقة قضاء مكرهة على مكره . وسن نفرقهما في قضاء من موضع ووطئ فلا يركب معها في حمل ولا ينزل معها في فسطاط ولا نحوه إلى أن يحل من إحرام القضاء لحديث ابن وهب بإسناده عن سعيد بن المسيب أن رجلاً جامع امرأته وهما محرمان فسأل النبي ﷺ فقال لهما : أتما حجكما ثم أرجعما ووطئكما حجة أخرى من قابل حتى إذا كنتم في المكان الذي أصبتم فاحرما وتفرقا ولا يؤا كل أحد منكما صاحبه ثم أتما نسككما وأهديا

وروى سعيد والأثرم عن عمر وابن عباس نحوه . قال الإمام أحمد يتفرقان في النزول والفسطاط والمحمل ولكن يكون بقربها انتهى ، وذلك ليراعى أحوالها فإنه محرمها قال ذلك في الإنصاف .

س ٢٢٣ : تكلم بوضوح عن الوطء بعد التحلل الأول ؟ وهل على من أكرهت في حج أو عمرة فدية ؟ وتكلم عن (المحذور التاسع) من محظورات الإحرام ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ؟

ج : الوطء بعد التحلل الأول لا يفسد نسكه لقول ابن عباس في رجل أصاب أهله قبل أن يفيض يوم النحر ينحران جزوراً بينهما و ليس عليه حج من قابل رواه مالك ولا يعرف له مخالف .

وعلى الواطئ بعد تحلل أول شاة لفساد إحرامه ، وعليه المضي للحل فيحرم منه ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم ليطوف للزيارة محرماً لأن الحج لا يتم إلا به لأنه ركن ثم السعى إن لم يكن سعى قبل الحجة وعمرة ووطئ فيها مكحج فيما سبق تفصيله فيفسدها ووطء قبل تمام سعى لا بعده ، وقبل حلق لأنه بعد تحلل أول وعليه لو طئه في عمرته شاة ولا فدية على مكروهة في وطيء في حج أو عمرة لحديث وما استكرهوا عليه ، ومثلها النائمة ، ولا يلزم الواطئ أن يفدى عنها أى النائمة والمكروهة .

(التاسع) المباشرة من الرجل للمرأة فيما دون للفرج فإن فعل فأنزل لم يفسد حجه وعليه بدنة خلافاً للأئمة في وجوب البدنة ، وإنما يجب عندهم بذلك شاة .

س ٢٢٤ : تكلم بوضوح عن إحرام المرأة ؟ وعما يُباح لهما وما يحرم عليهما وما يكره وما يسن في حقها وما يجب عليهما اجتنبه ؟

ج : المرأة إحرامها في وجهها لحديث : لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري وغيره .

وقال ابن عمر إجماع المرأة في وجهها وإجماع الرجل في رأسه رواه الدارقطني بإسناد جيد .

فإن عطب الوجه لغير حاجة فدت كما لو غطي الرجل رأسه والحاجة كمرور رجال أجنب قريباً منها فتسدل الثوب من فوق رأسها وعلى وجهها لحديث عائشة كان الركبان يملحون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ فإذا ساذون سدلنا إحداها جلبابها على وجهها فإذا جاوزنا كشفنا رواه أبو داود والترمذي .

قال أحمد إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل .

قال الموفق : كان الإمام يقصد أن النقاب من أسفل وجهها ولا يضر مس المسدول بشرة الوجه ، وتحرم تغطية وجه المحرمة وتجب تغطية رأسها ولا تحرم تغطية كفيها ويحرم عليها ما يحرم على رجل محرم من إزالة شعر وظفر وطيب وقتل صيد وغيره مما تقدم ، لأن الخطاب يشمل الذكور والإناث إلا لبس الخيط وتظليل المحمل لحاجتها إليه لأنها عورة إلا وجهها ويحرم عليها وعلى رجل لبس قفازين أو قفاز واحد وهما كل ما يعمل لليدين إلى الكوعين يدخلهما فيه لسترهما كما يعمل للزاة لحديث ابن عمر مرفوعاً لا تقتب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري .

وفي لبس القفازين أو أحدهما الفدية كالنقاب ، ويباح للمحرمة خلخال ونحوه من حلي كسوار ودماج وقرط لحديث ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إجماعهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران من الثياب ، ويلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب من مصفر أو خز أو حلي ، ويسن لها خضاب بحناء عند إجماع لحديث ابن عمر : من السنة أن تدلك المرأة يديها في حناء ولأنه من الزينة

فاستجب لها كالطيب وكره خضاب بعد الإحرام ما دامت محرمة لأنه من الزينة ويستحب في غير إحرام لمزوجة وللمحرم لبس خاتم من فضة أو عقيق ونحوهما لما روى الدارقطني عن ابن عباس لا بأس بالتمزيان والخاتم للمحرم وله ببطء جرح وله ختان وقطع عضو عند الحاجة إليه ، وأن يحتجم لأنه لأرفاهية فيه ، ولحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم ، متفق عليه .

فإن احتاج المحرم في الحجامة إلى قطع شعر فله قطعه وعليه الفدية ، وكره لرجل وامرأة اكتحال بإثمد ونحوه لزينة لما روى عن عائشة أنها قالت لامرأة محرمة اكتحلي بأى كحل شئت غير الإثمد أو الأسود ، ولهما قطع رائحة كربهة بغير طيب ، ولهما اتجار وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب أو مستحب لقول ابن عباس كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية فتأثموا أن يتجروا في المال اسم فنزلت (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) في مواسم الحج رواه البخاري .

ولأبي داود عن أبي أمامة التيمي قال كنت رجلاً أكرى في هذا الوجه ، وكان ناس يقولون ليس لك حج ، فلقيت ابن عمر فقلت إني أكرى في هذا الوجه ، وإن ناساً يقولون ليس لك حج ، فقال ابن عمر ليس تحرم وتلي وتطوف بالبيت وتفيض من عرفات وترى الجمار ، فقلت بلى قال فإن لك حجاً ، جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال مثل ما سألتني فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحبه حتى نزلت الآية : (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ هذه الآية : (وقال لك حج) بإسناده جيد ورواه الدارقطني وأحمد ، وعنده إنا نسكرى فهل لنا من حج ، وفيه وتحلقون رموسكم وفيه فقال (أنتم حجاج) ويجب على المحرمة والمحرم اجتناب ما نهى الله عنه تعالى (من الرفث)

وهو الجماع . روى عن ابن عباس وابن عمر وقال الأزهرى الرفت كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من المرأة ، ويحتذبان الفسوق وهو السباب وقيل المماصى والجدال وهو المراء فيما لا يعنى وكذا التقبيل والغمز وأن يعرض لها بالفحش من الكلام .

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس الرفت غشيان النساء والقبلة والغمز أن تُعرض لها بالفحش من الكلام ونحو ذلك ويستحب له أن يتوقى الكلام فيما لا ينفع لحديث أبي هريرة مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت متفق عليه .

وعنه مرفوعاً من حسن إسلام المرأة ترك ما لا يعنيه حديث حسن رواه الترمذى وغيره ، ولأحمد من حديث الحسين بن علي مثله وله أيضاً فى لفظ : قلة الكلام فيما لا يعنيه .



٢٩ - باب الفدية وبيان أقسامها وأحكامها

س ٢٢٥ : ما هي الفدية ؟ وكيف أقسامها ؟ وهل هي على الترتيب أم التخيير ؟ أم البعض تخيير والبعض ترتيب ؟ وضح ذلك مع ذكر الأدلة ؟

ج : هي مصدر فدى يفدى فداءً وشرعاً ما يجب بسبب نسيك أو بسبب حرم والفدية ثلاثة أقسام : قسم يجب على التخيير ، وهو نوعان نوع منها يخير فيه مخرج بين ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين منهم مدٌّ بُرٌّ أو نصف صاع تمر أو شعير أو زبيب أو أقط وهي فدية لبس غخط وطيب وتغطية رأس ذكر أو وجه أنثى وإزالة أكثر من شعرتين أو أكثر من ظفرين لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك)

وعن كعب بن عجرة قال كان بي أذى من رأسي فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ بك ما أرى أتجد شاة قلت لا فنزات الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) .

قال : هو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعام لكل مسكين متفق عليه .

وفي رواية أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية فقال كان هوأم رأسيك تؤذيك فقلت أجل . فقال فاحلقه واذبح شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

في رواية : فدعاني رسول الله ﷺ فقال لي : احلق رأسيك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين فرقاً من زبيب أو أسك شاة فحلق رأسي ثم نسكت

فدلت الآية والخبر على وجوب الفدية على صفة التخيير لأنه مدلول في حلق الرأس وقيس عليه الأظفار واللبس والطيب لأنه يحرم في الإحرام لأجل الترفه فأشبهه حلق الرأس .

وثبت الحكم في غير المعذور بطريق التنبيه تبعاً له ولأن كل كفارة ثبت التخيير فيها مع الذر ثبت مع عدمه كجزاء الصيد .

وإنما الشرط لجواز الحاق لا للتخيير والحديث ذكر فيه التمر وفي بعض طرقه الزبيب وقيس عليهما البر والشعير والأقط كالفطرة والكفارة .

(النوع الثاني) جزاء الصيد يخير فيه من وجب عليه بين ذبح مثل الصيد من النعم وإعطائه أفقره الحرم أو تقويم المثل بمحل التلف للصيد أو بقربه أو بدراهم يشتري بها طعاماً لأن كل مثلي يُقوّم بما يُقوّم مثله كمال الأدمى ولا يجوز أن يتصدق بالدراهم لأنه ليس من المذكورات في الآية والطعام المذكور يحزى إخراجَه في فطرة كواجب في فدية أذى وكفارة فيطعم كل مسكين مُدَّ بُرٍّ أو نصف صاع من غيره من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط أو بصوم عن طعام كل مسكين يوماً لقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً لجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً)

وإن بقي دون إطعام مسكين صام عنه يوماً كاملاً لأن الصوم لا يتبعض ولا يجب تتابع الصوم ، ولا يجوز أن يطعم عن بعض الجزاء ويصوم عن بعضه لأنه كفارة واحدة كباقي الكفارات ، ويختير في صيد لا مثل له من النعم إذا قتله بين إطعام وصيام .

(الضرب الثاني من الفدية) ما يجب مرتباً وهو ثلاثة أحدها دم متعة وقرآن ، والثاني المحصر ، والثالث فدية الوطء .

س ٢٢٦ : تكلم بوضوح عن الضرب الثاني من الفدية الذي يجب مرتباً ؟
وبين أنواعه ؟ وإذا عدم الهدى أو ثمنه فماذا يعمل ؟

ج : الضرب الثاني مرتباً ، وهو ثلاثة أنواع (أحدها) دم المتعة والقران
فيجب هدى لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى)
وقيس عليه القارن فإن عدم الهدى تمتع أو قارن بأن لم يجده أو عدم ثمنه
ولو وجد من يقرضه صام عشرة أيام في الحج ، أى وقته لأن الحج أعمال
لا يصام فيها كقوله تعالى (الحج أشهر معلومات) أى فيها والأفضل كون آخر
الثلاثة يوم عرفة فيصومه هنا استحباباً للحاجة إلى صومه ويقدم الإحرام
بالحج قبل يوم التروية فيكون اليوم السابع من ذى الحجة محرماً فيحرم قبل
طلوع فجره وهو أول شهرها يصومها كلها وهو محرم بالحج ، وله تقديم الثلاثة
قبل إحرامه بالحج بعد أن يحرم بالعمرة لأقبله وأن يصومها في إحرام العمرة
لأن إحرام العمرة إحدى إحرامى التمتع فجاز الصوم فيه .

وبعد كالأحرام بالحج ، ولأنه يجوز تقديم الواجب على وقت وجوبه إذا
وجد سبب الوجوب وهو هنا إحرامه بالعمرة في أشهر الحج كتقديم الكفارة
على الخنث بعد اليمين .

ولا يجوز تقديم صومها قبل إحرام العمرة لعدم وجود سبب الوجوب
كتقديم الكفارة على اليمين .

ووقت وجوب صوم الثلاثة وقت وجوب الهدى ، وهو طلوع فجر يوم
النحر لأنها بدله وصيام سبعة أيام إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى (فمن لم يجد
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) .

ولا يصح صوم السبعة بعد إحرامه بالحج قبل فراغه منه .

قالوا لأن المراد بقوله تعالى (إذا رجعتم) يعنى من عمل الحج ، لأنه

المذكور ولا يصح صومها في أيام منى لبقاء أعمال من حج كرمى الجمار ولا يصح صوم السبعة بعد أيام منى قبل طواف الزيارة لأنه قبل ذلك لم يرجع من عمل الحج قال في شرع الإقناع قلت وكذا بعد طواف وقبل سعى وإن صام السبعة بعد الطواف ولعل المراد والسعى يصح لأنه رجع من عمل الحج والاختيار أن يصومها إذا رجع إلى أهله لحديث ابن عمر وعائشة لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن يجد الهدى رواه البخاري ولأن الله أمر بصيام الأيام الثلاثة في الحج ولم يبق من الحج إلا هذه الأيام فتعين فيها الصوم ولادم عليه إذا صامها أيام منى لأنه صامها في الحج فإن لم يصمها فيها ولو لعذر كمرض صام بعد ذلك عشرة أيام كاملة استدراكا للواجب وعليه دم لتأخيرها واجبا من مناسك الحج عن وقته وكذا إن أخر الهدى عن أيام النحر لغير عذر فعليه دم لتأخيرها الهدى الواجب عن وقته فإن كان لعذر كأن ضاعت نفقته فلا دم عليه ولا يجب تفريق ولا تتابع في صوم الثلاثة ولا في صوم السبعة ولا بين الثلاثة والسبعة إذا قضى الثلاثة أو صامها أيام منى لأن الأمر ورد مطلقاً وذلك لا يقتضى جمعا ولا تفريقاً ومتى وجب عليه الصوم لعجزه عن الهدى وقت وجوبه فشرع فيه أو لم يشرع فيه ثم قدر على الهدى لم يلزمه الانتقال إليه اعتباراً بوقت الوجوب كسائر الكفارات وإن شاء انتقل من الصوم إلى الهدى لأنه الأصل ومن لزمه صوم المتعة مات قبل أن يأتي به كله أو بعضه لغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكين وإلا فلا .

(النوع الثاني) من الضرب الثاني المحصر يلزمه هدى لقوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) ينحصره بنية التحلل لقوله ﷺ وإنما لكل امرئ ما نوى فإن لم يجد المحصر الهدى صام عشرة أيام قياساً على هدى التمتع بالنية ثم حل وليس له التحلل قبل الذبح أو الصوم .

(النوع الثالث) من الضرب الثاني فدية الوطء وتجب به في حج قبل التحلل الأول بدنة فإن لم يجدها صام عشرة أيام في الحج وسبعة إذا فرغ من

عمل الحج كسائر المتعة لقضاء الصحابة ، به قال ابن عمر وابن عباس وعبد الله ابن عمرو رواه عنهم الأثرم ولم يظهر لهم مخالف في الصحابة فيكون إجماعاً ويجب بوطء في عمرة شاة ويجب على المرأة المطاوعة مثل ذلك .

س ٢٢٧ : تكلم بوضوح عن (الضرب الثالث) من أضراب الفدية ؟
واذكر ما تستعصره من دليل أو تعيل أو تفصيل ؟

ج : (الضرب الثالث) دم وجب لفوات الحج إن لم يشترط أن يحل حيث حبستني أو وجب لترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وتأتى إن شاء الله تعالى ، أو وجب لمباشرة دون فرج ، فما أوجب منه بدنة ، كما لو باشر دون فرج فأنزل ، أو كرر النظر فأنزل أو قبّل أو لمس لشهوة فأنزل أو استمنى فأمنى فحكمها أى البدنة الواجبة بذلك كبدنة وطء في فرج قياساً عليها فإن وجدها نحرها وإلا صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لأنه يوجب الغسل أشبه الوطء وما أوجب من ذلك شاة كما لو أمذى أو باشر ولم ينزل أو أمنى بنظرة فكفدية أذى لما فيه من النرفة وكذا لو وطئ في العمرة :

قال ابن عباس فمن وقع على امرأته في العمرة قبل التقصير عليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك رواه الأثرم ، وكذا لو وطئ بعد التحلل الأول في الحج . وامرأة مع شهوة فيما سبق كرجل فيما يجب من الفدية كالوطء وما وجب من فدية لفوت حج أو ترك واجب فكتمعة تجب شاة فإن لم يجد صام عشرة أيام لأنه ترك بعض ما افتضاه إجماعهم أشبه النرفة بترك أحد السفين لكن لا يمكن في الفوات صوم ثلاثة أيام قبل يوم النحر لأن الفوات إنما يكون بطلوع فجره قبل الوقوف ، ولا شيء على من فكر فأنزل الحديث عنى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تنكح متفق عليه ولا يقاس على تكرار النظر لأنه دونه في استدعاء الشهوة وإنضائه

إلى الإزالة ويخالفه في التحريم إذا تعلق بأجنبية أو في الكراهة إذا تعلق بمباحة فيبقى على الأصل .

س ٢٢٨ : إذا كرر محظوراً من جنس فما الحكم وما المثال؟ وإذا فعل محظوراً من أجناس فما الحكم؟ وإذا حلق أو قلم أو وطىء أو قتل صيداً عامداً أو مخطئاً فما الحكم؟ وضح ذلك مع ذكر ما استحضره من دليل أو تعليل أو خلاف؟

ج : ومن كرر محظوراً من جنس غير قتل صيد بأن حلق أو قلم أو لبس أو تطيب أو وطىء وأعاد قبل التفكير عن أول مرة في الكل فعليه كفارة واحدة للكل لأن الله تعالى أوجب لحلق الرأس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو دفعات وإن كفر عن الأول لزمته للثاني كفارة لأنه صادف إحراماً فوجبت كالأول ، وإن كان المحظر من أجناس بأن حلق أو قلم ظفره وتطيب ولبس منخبطاً فعليه لكل جنس فدى تفرقت أو اجتمعت لأنها محظورات مختلفة الأجناس فلم تتداخل أجزاؤها كالحدود المختلفة وعكسه إذا كانت من جنس واحد وعليه في الصيد وإن قُتلت مما جزأه بعدد ما لأن الله تعالى قال (فجزأه مثل ما قتل من النعم) ومش الصيدين فأكثر لا يكون مثل أحدهما وإن حلق أو قلم فعليه الكفارة سواء كان عامداً أو غير عامد لأنه إنلاف ولأنه تعالى أوجب الفدية على من حلق لأذى به وهو معذور فغيره أولى ، وقيل لأفدية على مكره وناس وجاهل ونائم ، وأما إذا وطىء فإن عليه الكفارة سواء كان عامداً أو غير عامد .

وأما إذا قتل صيداً فيستوى عمده وسهوه أيضاً ، هذا المذهب وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، قال الزهري تجب الفدية على قاتل الصيد متعمداً بالكتاب وعلى المخطئ بالسنة وعنه لا كفارة على المخطئ ، وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير وطاووس وابن المنذر وداود لأن الله تعالى قال (ومن قتله منكم متعمداً) فدل بمفهومه

على أنه لأجزاء على الخاطئ ، ولأن الأصل براءة ذمته فلا نشغلها إلا بدليل ولأنه محذور بالإحرام لا يفسد به ففرق بين عمدته وحطته كاللبس .

ووجه الأول قول جابر رضى الله عنه جعل رسول الله ﷺ في الضم يصيده المحرم كبشاً وقال عليه السلام في بيض النعام يصيده المحرم ثمنه ، ولم يفرق بين العمد والخطأ رواهما ابن ماجه ولأنه ضمان إتلاف فاستوى عمدته وخطؤه كمال الأدمى ، وقيل في الجميع إن المعذور بنسيان أو جهل كما لا إثم عليه لأقدية عليه وهذا القول هو الذى يترجح عندى لما أراه من قوة الدليل والله أعلم .

س ٢٢٩ : تكلم عما يلي : من لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً أو مكرها ؟ من لم يجد ماءً لغسل طيب ؟ ماذا يعمل من تطيب قبل إحرامه ؟ إذا لبس محرم أو افترش ما كان مطيباً ؟

ج : وإن لبس مخيطاً ناسياً أو جاهلاً أو مكرها أو تطيب ناسياً أو جاهلاً أو مكرها أو غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً أو مكرها فلا كفارة لقوله ﷺ ، عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه قال أحمد إذا جامع أهله بطل حجه ، لأنه شيء لا يقدر على رده ، والصيد إذا قتله فقد ذهب لا يقدر على رده ، والشعر إذا حلقه فقد ذهب ، فهذه الثلاث العمد والخطأ والنسيان فيها سواء ، وكل شيء من النسيان بعد هذه الثلاثة فهو يقدر على رده مثل ما إذا غطى المحرم رأسه ثم ذكر القمأة عن رأسه وليس عليه شيء أو لبس خفّاً نزعها وليس عليه شيء ، ويلحق بالخلق التقليم بجامع الإتلاف ويلزمه غسل الطيب وخلع اللباس في الحال أى بمجرد زوال العذر من النسيان والجهل والإكراه لخبر يعلى ابن أمية أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجرم رانة وعليه جبة وعليه أثر خلوق أو قال أثر صفرة فقال يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في صمري ؟ قال اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر الخلوق أو قال أثر الصفرة واصنع

في عمرتك كما تصنع في حجك متفق عليه ، فلم يأمره بالفدية مع سؤاله حمداً يصنع وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز فدل ذلك على أنه عذر لجهله والناسي والمسكر في معناه .

ومن لم يجد ماء لفصل طيب وهو محرم مسحه أو حكه بتراب أو نحوه لأن الواجب إزالته حسب الإمكان ، ويستحب أن يستعين في إزالته بحلال لئلا يباشره المحرم وله غسله بيده لعموم أمره عليه الصلاة والسلام بغسله ، ولأنه تارك له وله غسله بماء فان أخر غسل الطيب عنه بلا عذر ففدى للاستدانة ، أشبه الابتداء وفدى من رفض إحرامه ثم فعل محظوراً لأن التحلل من الإحرام إما يكال الفسك أو عند الحصر أو بالعذر إذا شرط وماعداها ليس له التحلل به ولا يفسد الإحرام برفضه كما لا يخرج منه بفساده فأحرامه باق وتلزمه أحكامه ولا شيء عليه لرفض الإحرام لأنه مجرد نية لم يؤثر شيئاً وقدم في الفروع : يلزمه له دم . ومن تطيب قبل إحرامه في بدنه فله استدانة فيه لحديث عائشة كاني أنظر إلى ويص المسك في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم ، متفق عليه .

ولأبي داود عنها : كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فتضمد جباهنا بالمسك المطيب عن الإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فإراها النبي ﷺ فلا ينهاها .

ولا يجوز لمحرم لبس مطيب بعد الإحرام لحديث لا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس متفق عليه ، فان لبس مطيباً بعد إحرامه فدى أو استدانة لبس غيظ أحرم فيه ولو لحظة فوق المعتد من خلعه فدى لأن استدانة كابتدائه ، ولا يشقه لحديث يعلى بن أمية ولأنه إتلاف مال بلا حاجة ولو وجب الشق أو الفدية بالإحرام فيه لبس منه ﷺ .

وإن لبس محرم أو افترش ما كان مطيباً وانقطع ريحه ويفوح ريحه برش ماء على ما كان مطيباً وانقطع ريحه ولو افترشه تحت حائل غير ثيابه لا يمنع الحائل ريحه ولا مباشرة فدى لأنه مطيب استعمله لظهور ريحه عند رش الماء والماء لا ريح فيه وإنما هو من الطيب فيه ولو مس طيباً يظنه يابساً فبان رطباً ففي وجوب الفدية وجهان صوب في الإنصاف وتصحيح الفروع لأفدية عليه وقال: قدمه في الرعاية الكبرى في موضع انتهى من المنتهى وشرحه.

س ٢٣٠: تكلم بوضوح عما يتعلق بحرم أو إحرام من هدى أو إطعام؟ وحكم تفرقة لحمه في الحرم أو إطلاقه بعد ذبحه لمسكين الحرم؟ ومن هم مساكين الحرم؟ وإذا تم ذبحه لإيصاله إلى فقراء الحرم فما الحكم؟ وإذا ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل؟

ج: كل هدى أو إطعام يتعلق بحرم أو إحرام كجزاء صيد حرم أو إحرام وما وجب من فدية ترك واجب أو لفوات حج، أو وجب بفعل محظور في حرم كلبس ووطء فيه فهو لمسكين الحرم لقول ابن عباس رضي الله عنهما الهدى والإطعام بمكة، وكذا هدى تمتع وقران ومنذور ونحوها لقوله تعالى (ثم أحلها إلى البيت العتيق) وقال في جزاء الصيد (هديا بالغ الكعبة) وقيس عليه الباقي.

ويلزمه ذبح الهدى بالحرم قال أحمد: مكة ومنى واحد واحتج الأصحاب بحديث جابر مرفوعاً: لحاج مكة طريق ومنعروا وأبو داود وزواه مسلم بلفظ: منى منعروا وإنما أراد الحرم لأنه كله طريق إليهما، والفج الطريق قال الله تعالى (وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق)

ويلزم تفرقة لحمه لمسكين الحرم أو إطلاقه لهم بعد ذبحه لأن المقصود من ذبحه بالحرم التوسعة عليهم ولا يحصل بإعطاء غيرهم وكذا الإطعام قال ابن عباس الهدى والإطعام بمكة ولأنه ينفعهم كالهدي.

ومساكين الحرم هم من كان مقبلاً به أو واردة إليه من حاج وغيره ممن له أخذ زكاة الحاجة كالفقير والمساكين والمساكين والغارم لنفسه ؛ والأفضل نحر ما وجب بحج بمنى ونحر ما وجب بعمره بالمدونة خروجاً من خلاف مالك ومن تبعه .

وإن سلم الهدى حيناً لمساكين الحرم فنحروه أجزاءً لحصول المقصود وإلا استرده وجوباً ونحره لوجوب نحره فإن أبي أو عجز عن استرداده ضمنه لمساكين الحرم لعدم براءته فإن لم يقدر على إيصاله إليهم جاز نحره في غير الحرم كالهدى إذا عطب لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وجاز تفرقه هو والطعام إذا عجز عن إيصاله بنفسه أو بمن يرسله معه حيث نحره ،

س ٢٣١ : تكلم عن الزمان والمكان لفدية الأذى وما ألحق به ؟ وما وجب ترك واجب ؟ ومتى يخرج دم الإحصار ؟ وهل للصيام والحلق مكان معين ؟ وما الذي يجزى في الدم المطلق ؟ وتكلم عن أجزاء البدنة أو البقرة عن الشياه وبالعكس ؟

ج : فدية الأذى واللبس ونحوهما كطيب وما وجب بفعل محظور عارج الحرم فله تفرقتها حيث وجد سببها لأنه صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية وهي من الحل واشتكى الحسين بن علي رأسه لخلقه على ونحر عنه جزوراً بالسقيا رواء مالك والأثرم وغيرهما وله تفرقتها في الحرم أيضاً كسائر الهدايا .

وقت ذبح فدية الأذى أي حلق الرأس وفدية اللبس ونحوهما كتغطية الرأس والطيب وما ألحق بما ذكر من المحظورات حين فعله وله الذبح قبله إذا أراد فعله لعذر ككفارة اليمين ونحوها ، وكذلك ما وجب ترك واجب يكون وقته من ترك ذلك الواجب .

ودم إحصار يخرج منه حيث أحصر من محل أو حرم لأن النبي ﷺ نحر هديه في موضعه بالحديدية وهي من الحل ودل على ذلك قوله تعالى (وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله) ولأنه موضع حله فكان موضع نحره كالحرمة .

وأما الصيام والخلق فيجزئه بكل مكان لقول ابن عباس : الهدى والإطعام بمكة والصوم حيث شاء ولأنه لا يتعدى نفعه إلى أحد فلا معنى لتخصيصه بمكان بخلاف الهدى والإطعام بمكة ولعدم الدليل على التخصيص .

والدم يجرى فيه شاة كأضحية فيجزى الجذع من الضأن والثني من المعز أو سبعة بدنة أو سبعة بقرة لقوله تعالى (فما استيسر من الهدى) قال ابن عباس شاة أو شرك في دم وقوله تعالى في فدية الأذى (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) وفسره ﷺ في حديث كعب بن عجرة بذبح شاة وما سوى هذين مقيس عليهما وإن ذبح بدنة أو بقرة فمهمو أفضل وتسكون كلها واجبة لأنه اختار الأعلى لأداء فرضه فكان كله واجباً كما لو اختار الأعلى من خصال الكفارة .

ومن وجبت عليه بدنة أجزأه عنها بقرة لقول جابر كنا نتحر البدنة عن سبعة فقبل له والبقرة فقال وهل هي إلا من البدن رواه مسلم .

ومن وجبت عليه بقرة أجزأه عنها بدنة ، ويجزى عن سبع شياه بدنة أو بقرة مطلقاً وجد الشاة أو عدهما في جزاء صيد أو غيره لحديث جابر : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منها في بدنة رواه مسلم .

٣٠ - باب جزاء الصيد

س ٢٣٢ : ما المراد بجزاء الصيد ؟ ومتى يجتمع الضمان والجزاء في الصيد ؟
الصيد ينقسم قسمين : ماله مثل من النعم ، والقسم الثاني مالا مثل له فوضّح
أولا القسم الأول ؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة ؟

ج : جزاء الصيد ما يستحق بدله على من أتلفه بمباشرة أو سبب من
مثله ومقاربه وشبهه ، وهذا بيان نفس جزائه والذي تقدم في الفدية ما يفعله
به فلا تكرار .

ويجتمع على مُتَلَفٍ صَيْدٍ ضِمَانٌ قيمته لما لسهك وجزاؤه لمساكين الحرم
في صيد مملوك لأنه حيوان مضمون بالكفارة فجاز اجتماعهما فيه كالعبد ،
وهو قسيان ماله مثل من النعم خليفة لقيمة فيجب فيه ذلك المثل نصّا لقوله
تعالى (لجزاء مثل ما قتل من النعم)

وجعل عليه الصلاة والسلام في الضبيع كبشاً والصيد الذي له مثل من النعم
نوعان أحدهما ما قضت فيه الصحابة فيجب فيه ما قضت به لقوله ﷺ : عليكم
بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ رواه أحمد
والترمذي وحسنه ، وفي الخبر اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ،
ولأنهم أعرف وقولهم أقرب إلى الصواب كان حكمهم حجة على غيرهم وقوله
تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) لا يقتضي التكرار للحكم كقوله : لا تضرب
زيداً ومن ضربه فعليه دينار لا يتكرر بضرب واحد .

ففي النعامة بدنة حكم به عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية لأنها
تشبه البعير في خلقته ، فكان مثلاً لها فيدخل في عموم النص : وجعلها الخرق
من أقسام الطير لأن لها جناحين فيعابا بها فيقال طائر يجب فيه بدنة .

ويجب في حمار الوحش بقرة قضى به عمر وقاله عروة ومجاهد لأنها شبيهة به . وفي بقرة الوحش بقرة قضى به ابن مسعود وقاله عطاء وقتادة . وفي الأيل والثيتل والوعل ، أما الأيل فهو الذكر من الأوعال وفيه بقرة لقول ابن عباس رضي الله عنهما ، والثيتل هو الوعل المسن وفيه بقرة وأما الوعل فهو تيس الجبل وفيه بقرة روى عن ابن عمر في الأروى بقرة .

وفي الضبع كبش لما ورد عن جابر قال سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال هو صيد ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم ، أخرجه أبو داود . وعنه أن عمر قضى في الضبع كبش أخرجه مالك وسعيد بن منصور ، وعنه عن النبي ﷺ قال في الضبع إذا صاده المحرم كبش أخرجه الدار قطنى وعن مجاهد أن علي بن أبي طالب قال في الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم أخرجه الشافعى .

وفي غزال عنز لما ورد عن جابر أن النبي ﷺ قضى في الظبي بشاة أخرجه الدار قطنى ، وعنه أن عمر قضى في الغزال بعنز أخرجه مالك والشافعى والبيهقى وسعيد بن منصور ، وعن عروة قال في الشاة من الظبابة شاة أخرجه سعيد بن منصور . وروى عن علي وابن عباس وابن عمر في الظبي شاة لأن فيه شهاباً بالعنز لأنه أجرد الشعر متقاص الذنب .

وفي وبر وهو دويبة كحلاء دون السنور لا ذنب لها جدى .

وفي ضب جدى قضى به عمر وأربد والوبر مقيس على الضب . والجدى الذكر من أولاد المعز له ستة أشهر قضى به عمر وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما في الضب .

وفي يربوع جفرة لها أشهر لما ورد عن جابر أن النبي ﷺ قال في اليربوع جفرة أخرجه الدار قطنى ، وعن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفرا أو جفرة أخرجه الشافعى ، وروى عن عمر وعطاء في اليربوع جفرة .

وفي الأرنب عناق أى أنثى من أولاد الممر أصغر من الجفرة قضى به عمر، وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى الأرنب عناق وفى اليربوع جفرة رواه الدارقطني .

وفى واحد الحمام وهو كل ما عبّ وهدر شاة قضى به عمر وابنه وعثمان وابن عباس فى حمام الحرم وروى عن ابن عباس أيضا فى حال الإحرام قال الأصحاب هو إجماع الصحابة وإنما أوجبوا فيه شاة لشبهه فى كرع الماء ولا يشرب كبقية الطيور ومن هنا قال أحمد وسندى كل طير يعبّ الماء كالحمام فيه شاة فيدخل فيه الفواخت والقمرى والقطا ونحوها لأن العرب تسميها حماما،

س ٢٣٣ : تكلم بوضوح عما لم تقض فيه الصحابة ؟ وهل يجوز أن يكون أحد الحاكمين القاتل ؟ وبأى شيء يضمن الصغير والمعيب والكبير والصحيح والأعور والأعرج ؟ وهل يجزى فداء ذكر بأنثى وبالعكس ؟ وهل المعتبر المثلية بالقيمة أم الخلقة ؟

ج : (النوع الثانى) ما لم تقض فيه الصحابة رضى الله عنهم وله مثل من النعم فيرجع فيه إلى قول عدلين لقوله تعالى (يحكم به ذوى عدل منكم) فلا يكفى واحد من أهل الخبرة لأنه يتمكن من الحكم بالمثل إلا بهما فيعتبران الشبه خلقة لا قيمة لفعل الصحابة .

ويجوز أن يكون القاتل أحدهما نص عليه اظاهر الآية وروى أن عمر أمر كعب الأحبار أن يحكم على نفسه فى الجرادتين اللتين صادهما وهو محرم وأمر أيضا أربد بذلك حين وطئ الضب فحكم على نفسه بجدي فأقره وكتفويمه عرض التجارة لإخراج زكاته ،

ويجوز أن يكونا . الحاكمان بمثل الصيد المقتول القاتلين فيحكمان على أنفسهما بالمثل لعموم الآية ، ولقول عمر : احكم يا أربد فيه أى الضب

الذي وطئه أربد ففزر ظهره رواه الشافعي في مسنده قال أبو الوفاء علي بن عقيل إنما يحكم القاتل للصيد إذا قتله خطأ أو الحاجة أكله أو جاهلاً بتحريمه ، قال المنقح : وهو قوي وأمله مرادهم لأن قتل العمد ينافي العدالة .

ويضمن صغير وكبير وصحيح ومعيب : وما خص بمثله من النعم لقوله تعالى (فجزاء مثل ماقتل من النعم) ومثل الصغير صغير ومثل المعيب معيب ولأن ماضن باليد والجناية يختلف ضمانه بالصغر والعيب وغيرهما كالبهيمة وقوله تعالى (فجزاء مثل ماقتل من النعم) مقيد بالمثل .

وقد أجمع الصحابة على إيجاب مالا يصلح هدياً كالجفرة والعناق والجدى وإن فدى الصغير أو المعيب بكبير أو صحيح فأفضل .

ويجوز فداء صيد أعور من عين يميني أو يسرى وفداء صيد أعرج قائمة يميني أو يسرى بمثله من النعم أعور عن الأعور من أخرى كفداء أعور يميني بأعور يسار وعكسه وأعرج من قائمة بمثله أعرج من قائمة أخرى كأعرج يمين بأعرج يسار وعكسه لأن الاختلاف يسير ونوع العيب واحد والمختلف عمله .

ويجوز فداء ذكر بأنثى وفداء أنثى بذكر ولا يجوز فداء أعور بأعرج ونحوه لاختلاف نوع العيب أو عمله والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

ص ٢٣٤ : تسكلم عما لا مثل له من النعم ؟ وإذا أتلف محرم أو من بالحرم جزءاً من صيد فاندمل جرحه ، وإذا جنى محرم أو من بالحرم على حامل ؟ وإذا أمسك محرم صيداً فتلف فرخه ؟ أو نفر فتلف أو نقص حال نفوره ؟ وإذا جرحه جرحاً غير مؤوج فغاب أو وجد ميتاً ولم يعلم موته بجنايته ، وإذا وقع في ماء أو ردى من علوه ؟ وإذا الدمل غير ممتنع ؟ وإذا نتف ريشه أو شعره أو وبره ؟ وإذا اشترك حلال ومحرم في قتل صيد حرى فما الحكم ؟

ج : (القسم الثاني من الصيد ما لا مثل له من النعم) وهو سائر الطير ففيه قيمته إلا ما كان أكبر من الحمام وذلك كالسركي والأوز والحباري فقبل يضممه بقيمته وهو مذهب الشافعي ، ولأن القياس يقتضي وجوبها في جميع الطير تركناه في الحمام لإجماع الصحابة رضي الله عنهم ففي غيره يبقى على أصل القياس ، ولا يجوز إخراج القيمة طعاماً وقيل بلى .

والثاني : يجب شاة روى عن ابن عباس وعطاء وجابر أنهم قالوا في الحجلة والقطاة والحباري شاة ، وزاد عطاء في السركي والكروان وابن الماء ودجاجة الحبش والحزب شاة والحزب فرخ الحباري ، وكالحمام بطريق الأولى .

وإن أتلف محرم أو من بالحرم جزءاً من صيد فاندمل جرحه وهو ممتنع وله مثل من النعم ضمن الجزء المتلف بمثله من مثله من النعم لحماً كأصله ولا مشقة فيه لجواز عدوله إلى الإطعام والصوم والأيّ يمكن له مثل من النعم فإنه يضممه بنقصه من قيمته لضمان جملته بالقيمة فكذلك جزاؤه .

وإن جنى محرم أو من بالحرم على حامل فالقت ميتاً ضمن نقص الأم فقط كما لو جرحها لأن الحمل زيادة في البهائم .

وما أمسك محرم من صيد فتلف فرخه أو ولده أو نفره فتلف حال نفوره أو نقص حال نفوره ضمنه لحصول تلفه أو نقصه بسببه لا إن تلف بعد أمنه .

وإن جرح الصيد جرحاً غير موح فغاب ولم يعلم خبره ضمنه بما نقصه فيقوم صحيحاً وجريحاً غير مندمل ثم يخرج من مثله إن كان مثلياً وكذا إن وجدته ميتاً بعد جرحه غير موح ولو يعلم موته بجرحه وإن وقع صيد بعد جرحه في ماء أو تردى من علو بعد جرحه فمات ضمنه جرحه لتلفه بسببه ويجب فيما اندمل جرحه من الصيد غير ممتنع من قاصده جزاء جميعه لأنه عطلة فصار كمتالف وكجرح تيقن به موته وقيل يضم ما نقص لئلا يجب جزاءه لو قتله محرم آخر وهذا القول عندي أنه أرجح والله أعلم .

وإن جرح الصيد جرحاً موحياً لا تبقى معه حياة فعليه جزاء جميعه ، وإن
تقف ريشه أو شعره أو وبره فعاد فلا شيء عليه فيه وإن صار غير ممتنع
فكجرح صار به غير ممتنع ، وكلما قتل محرم صيداً حكم عليه بالجزاء في كل
مرة ، هذا المذهب وهو قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم وهو ظاهر
قوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً) الآية لأن تكرار القتل يقتضي تكرار
الجزاء وذكر العقوبة في الآية لا يمنع الوجوب ولأنها بدل متلف يجب به
المثل أو القيمة فأشبهه مال الأدمى .

قال أحمد : روى عن عمر وغيره . أنهم حكموا في الخطأ وفيمن قتل ، ولم
يسألوه هل كان هذا قتل أو لا ، وفيه رواية ثانية أنه لا يجب إلا في المرة الأولى ،
وروى ذلك عن ابن عباس وبه قال شريح والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد
والنخعي وقتادة لأن الله تعالى قال (ومن عاد فينتقم الله منه) ولم يوجب
جزاء ، وفيه رواية ثالثة إن كفر عن (الأول) فعليه (للثاني) كفارة
وإلا فلا .

وإن اشترك حلال ومحرم في قتل صيد حرى فالجزاء عليهما نصفين
لاشترائهما في القتل .

٣١ - باب صيد الحرمین

س ٢٣٥ : تکلم عن حکم صید حرم مکه ؟ وإذا قتل محل من الحل صيداً في الحرم كله أو جزؤه ؟ وإذا قتل الصيد في الحل محل بالحرم ؟ وإذا أمسك بالحرم فملك فرخه بالحل ؟ وإذا أرسل كلبه من الحل على صيد بالحل فقتل الصيد بالحرم ، وإذا دخل كلبه أو سهمه بالحرم ثم خرج منه فقتل صيداً أو جرحه بالحل فمات بالحرم ؟ وتکلم عن حکم الصيد الذي وجد سبب موته بالحرم ؟

ج : حکم صید حرم مکه حکم صید الإحرام فيحرم حتى على محل إجماعاً لخبر ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، الحديث وفيه لا ينفر صيدها متفق عليه .

ويضمن بريه بالجزاء لما سبق عن الصحابة ، ويدخله الصوم كصيد الإحرام ، وصغير وكافر كغيرهما حتى في تملكه فلا يملكه ابتداء بغير إرث إلا أنه يحرم صيد بحريه أي الحرم لعموم الخبر ولا جزاء فيه لعدم وروده .

وإن قتل محل من الحل صيداً في الحرم كله ضمنه لعموم « ولا ينفر صيدها ، وتغلياً لجانب الحضر ، وإذا كان جزء من الصيد في الحرم فإن كان ذلك الجزء من القوائم ضمنه مطلقاً قائماً أولاً ، وإن كان من غير القوائم كالرأس والذنب ، فإن كان الصيد غير قائم ضمنه أيضاً ، وإن كان قائماً لم يضمنه .

وإن قتل الصيد على غصن في الحرم ولو أن أصله في الحل ضمنه لأنه في الحرم ، وإن أمسك الصيد بالحل فملك فرخه بالحرم أو ملك ولده بالحرم

ضمنه لأنه تلف بسببه ، وإن قتل الصيد في الحل محل بالحرم ولو على غصن أصله بالحرم بسهم أو كلب أو غيرهما لم يضمن .

وإن أمسكه حلال بالحرم فهلك فرخه بالحل أو هلك ولده بالحل لم يضمن لأنه من صيد الحل ، وإن أرسل حلال كلبه من الحل على صيد به فقتله أو غيره بالحرم لم يضمن ، أو فعل ذلك بسهمه بأن رمى محل به صيداً بالحل فشطح السهم فقتل صيد في الحرم لم يضمن لأنه لم يرم به ولم يرسل كلبه على صيد بالحرم ، وإنما دخل الكلب باختيار نفسه أشبه ما لو أمر برسل بنفسه وكذا سهمه إذا شطح بغير اختياره أو دخل سهمه أو كلبه الحرم ثم خرج منه فقتل صيداً أو جرحه بالحل فمات بالحرم لم يضمن كما لو جرحه محل ثم أحرم ثم مات الصيد في إحرامه فلا يضمنه لأنه لم يكن عليه في إحرامه ، ولو رمى الحلال صيداً ثم أحرم قبل أن يصيبه ضمنه اعتباراً بحال الإصابة .

ولو رمى المحرم صيداً ثم حل قبل الإصابة لم يضمن الصيد اعتباراً بحال الإصابة ولا يحل ما وجد سبب موته بالحرم تغليباً للحظر كما لو وجد سببه في الإحرام فهو ميتة ولو جرح محل من الحل صيداً في الحل فمات الصيد في الحرم حل ولم يضمن لأن الزكاة وجدت بالحل .

س ٢٣٦ : تكلم عن حكم قطع شجر حرم مكة ؟ ورعى حشيشه ؟ وما تضمن به الشجرة وحشيشه ؟ وإذا غرس الشجرة في الحل وتعد ردها أو يبست فما الحكم ؟ وإذا نفر الصيد من الحرم ثم قتل في الحل فما الحكم ؟ وإذا قطع غصناً في الحل أصله أو بعض أصله في الحل فما الحكم ؟ وإذا قطعه في الحرم وأصله كله في الحل فما حكمه ؟ واذكر ما في ذلك من دليل أو تعليل ؟

ج : يحرم قطع شجر حرم مكة الذي لم يزرعه آدمي إجماعاً لقوله عليه الصلاة والسلام : ولا يعصد شجرها ويحرم قطع حشيشه لقوله عليه الصلاة

والسلام ، ولا يحش حشيشها ، حتى الشوك ولو ضر لعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه ، ولا يحتلى شوكها ، وحتى الشوك ونحوه والورق لدخوله في مسمى الشجر إلا اليابس من شجر وحشيش لأنه كبيت وإلا الإذخر لقول العباس يا رسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم ويوتهم .

قال : إلا الإذخر وهو نبت طيب الرائحة ، والقين الحداد وإلا السكاة والفقع لأنهما لا أصل لهما ، وإلا الثرة لأنها تستخلف وإلا ما زرعه آدمي حتى الشجر .

ويباح رعى حشيش الحرم ، لأن الهدايا كانت تدخل الحرم فتكثر فيه ، ولم ينقل سد أفواهاها ، ولدواعي الحاجة إليه أشبه قطع الإذخر بخلاف الإحشاش لها ، ويباح انتفاع بما زال من شجر الحرم أو أسكر منه بغير فعل آدمي ولو لم ينفصل تلفه فصار كالظفر المنكسر ، وتضمن شجرة صغيرة عرفاً بشاة ، ويضمن ما فوق الصغيرة من الشجر وهي الكبيرة والمتوسطة ببقرة لقول ابن عباس في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة .

قال والدوحة الشجرة العظيمة والجزلة الصغيرة ويخير بين الشاة أو البقرة فيذبحها ويفرقها أو يطلقها لمساكين الحرم ، وبين تقويمه أي المذكور من شاة أو بقرة بدراهم ويفعل بقيمته كجزاء صيد بأن يشتري بها طعاماً يجزى في الفطرة فيطعم كل مسكين مدٌّ برٌّ أو نصف صاع من غيره أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً ، ويضمن حشيش وورق بقيمة لأنه متقوم ويفعل بقيمته كما سبق ويضمن غصن بما نقص كأعضاء الحيران ، وكما لو جنى على مال آدمي فنقص ويفعل بأرشه كما مر فإن استخلف شيء من الشجر والحشيش والورق ونحوه سقط ضيائه كريش صيد نتفه وعاد وكرد شجرة فنبتت ويضمن نقصهما إن نقصت بالرد ، وأو قلع شجرة من الحرم ثم غرسها في الحل وتعذر ردها أو يدست ضمنها لإتلافها فلو قلعها غيره ضمنها القالع وحده

لأنه المتناف لها ، ويضمن منفر صيداً من الحرم قتل بالحل لتفويته حرمة ولا ضمان على قاتله بالحل ، وكذا مخرج صيد الحرم إلى الحل فيقتل به فيضمنه إن لم يردده إلى الحرم فإن رده إليه فلا ضمان ، ولورمى صيداً فأصابه ثم سقط على آخر فماتا ضمنهما .

ويضمن غصن في هواء الحل أصله بالحرم أو بعض أصله بالحرم لاتباعه لأصله ، ولا يضمن ما قطعه من غصن بهواء الحرم وأصله بالحل لما سبق ، ولا يكره إخراج ماء زمزم لما روى الترمذى وقال حسن غريب .

عن عائشة أنها كانت تحمل من زمزم وتخبر أن النبي ﷺ كان يحمله ولأنه يستخلف كالثمره ، وقال أحمد : أخرجه كعيب ولم يزد عليه .

س ٢٢٧ : تكلم بوضوح عن حدّ حرم مكة وعن المجاورة بمكة وأفضاليتها ومضاعفة الحسنات والدليل والجواب عن الإرادات ؟

ج : وحدّ حرم مكة من طريق المدينة ثلاثة أميال عند بيوت السقيا دون التنعيم ، وحدّ من اليمن سبعة أميال عند أضاق لبنين ، وحدّ من العراق كذلك أى سبعة أميال على ثنية رجّل جبّل بالمنقة طع ، وحدّ من الطائف وبطن نمرة كذلك أى سبعة أميال عند طرف عرفة ، وحدّ من الجعرانة تسعة أميال في شعب عبد الله بن خالد ، وحدّ من طريق جدة عشرة أميال ، وحكم وّجّ وادى بالطائف كغيره من الحل فيباح صيده وشجره وحشيشه بلا ضمان والخبر فيه ضعفه أحمد وغيره ، وقال ابن حبان والأزدى لم يصح حديثه ، ومكة أفضل من المدينة لحديث عبد الله بن عدى بن الجراء أنه سمع النبي ﷺ يقول وهو واقف بالخزورة في سوق مكة : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى ، وقال حسن صحيح ولمضاعفة الصلاة فيه أكثر .

وأما حديث : المدينة خير من مكة فلم يصح وعلى فرض صحته فيعمل على ما قبل الفتح ، ونحوه حديث : اللهم إني أخرجوني من أحب البقاع إلى فأسكنني في أحب البقاع إليك ، يرد أيضاً بأنه لا يعرف وعلى تقدير صحته فمنه أحب البقاع إليك بعد مكة ، وتستحب المجاورة بمكة لما سبق من أفضليتها وتضاعف الحسنه والسيئة بمكان فاضل وبزمان فاضل لقول ابن عباس ، وسئل أحمد هل تكتب السيئة أكثر من واحدة ؟ فقال لا إلا بمكة لتعظم البلد ، ولو أن رجلاً بعدن وهم أن يقتل عند البيت أذاقه الله من العذاب أليم .

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية : المجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه وتقواه أفضل حيث كان .



٣٢ - فصل في حرم المدينة

س ٢٣٨ : تكلم عن حرم المدينة وعمّا يجوز أخذه وعن صيدها وحشيشها ؟
وبين حدود حرمها وعن مقدار ما جعله النبي ﷺ حمى :

ج : يحرم صيد حرم المدينة وتسمى طابة وطيبة قال حسان :
بِطَيْبَةِ رَمَى لِرَسُولٍ وَمَعْدُ
مُنِيرٍ وَقَدْ تَغْفِرُ الرُّسُومَ وَتُحْمَدُ

وإن صاده وذبحه صححت تذكيته ، ويحرم قطع شجرها وحشيشها لما
روى أنس : أن النبي ﷺ قال : المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع
شجرها ، متفق عليه .

ولمسلم لا يختل خلاها فمن فعل فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
ويجوز أخذ ما تدعو الحاجة إليه من شجرها للرحل أى راحل البعير وهو
أصغر من القتب وعوارضه وآلة الحرث ونحوه والعارضة لسقف المحمل ،
والمساند من القائمتين اللتين تنصب البكرة عليهما والعارضة بين القائمتين
ونحو ذلك لما روى جابر : أن النبي ﷺ لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله
إنا أصحاب عمل وأصحاب نضح وإنا لا نستطيع أرضاً غير أرضنا فرخص
لنا فقال القائمتان والوسادة والعارضة والمسند فأما غير ذلك فلا يعضد رواه
أحمد فاستثنى الشارع ذلك وجعله مباحاً ، والمسند عود البكرة .

ويجوز أخذ ما تدعو الحاجة إليه من حشيشها للعلف لقوله ﷺ في حديث عليّ
« ولا يصلح أن يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيره » رواه أبو داود
ولأن المدينة يقرب منها شجر وزرع فلو منعنا من احتشاشها أفضى إلى

الضرر بخلاف مكة ومن أدخل إليها صيداً فله إمساكه وذبحه لقول أنس :
كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقاً وكان لي أخ يقال له أبو عمير قال أحسبه
فطيها وكان إذا جاء قال يا أبا عمير ما فعل النخعير وهو طائر صغير كان
يأكل به متفق عليه ، ولا جزاء في صيدها وشجرها وحشيشها .

قال أحمد في رواية بكر بن محمد : لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا أحد من أصحابه حكموا فيه بجزاء لأنه يجوز دخول حرمة بغير إحرام
ولا تصلح لأداء النسيك ولا لذبح الهدايا فكانت كغيرها من البلدان
ولا يلزم من الحرمة الضمان ولا لعدمها عدمه وحده حرمة ما بين ثور إلى
غدير لحديث علي مرفوعاً : حرم المدينة ما بين ثور إلى غدير متفق عليه ،
وهو ما بين لا بتيها لقول أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ ما بين لا بتيها
حرام متفق عليه . واللاية الحررة وهي أرض تركبها حجارة سوداء ،
فلا تعارض بين الحديثين .

قال في فتح الباري : رواية ما بين لا بتيها أرجح لتوارد الرواة عليها .
ورواية جبلها لا تنافيها فيكون عند كل جبل لاية أو لا بتيها من الجنوب
والشمال ، وجبلها من جهة المشرق : وقدره يريد في يريد . وثور جبل
صغير يضرب لونه إلى الحمرة بتدوير خلف أحد من جهة الشمال وغدير
جبل مشهور بالمدينة وجعل النبي صلى الله عليه وسلم حول المدينة اثني عشر
ميلاً حمى رواه مسلم عن أبي هريرة ولا يحرم على المحل صيده وج وشجره
وحشيشه وهو واد بالطائف .

٣٣ - باب دخول مكة

س ٢٣٩ : بَيِّنْ مَتَى يَسُنُّ دُخُولَ مَكَّةَ ؟ وَمِنْ أَيْنَ يَدْخُلُهَا ؟ وَمِنْ أَيْنَ يُخْرَجُ ؟ وَمِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ؟ وَمَا الَّذِي يَقُولُهُ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ ؟ وَمَا الَّذِي يَسُنُّ لِمُرِيدِ دُخُولِ مَكَّةَ ؟ وَمَا الَّذِي يُسَنُّ قَوْلُهُ حِينَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ؟

ج : يَسُنُّ الْاِغْتِسَالُ لِدُخُولِهِ وَلَوْ كَانَ بِالْحَرَمِ وَلِدُخُولِ حَرَمِهَا وَيَسُنُّ أَنْ يَدْخُلَهَا نَهَاراً لَمَّا وَرَدَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ إِنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بَنِي طُؤَى حَتَّى يَصْبِيحَ وَيَغْتَسِلَ وَيَصِلُ فَيَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَاراً وَإِذَا نَفَرَ مِنْهَا مَرَّ بَنِي طُؤَى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يَصْبِيحَ وَيَذْهَبُ كَثُرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ - وَيَسُنُّ الدُّخُولُ مِنْ أَعْلَاهَا أَيْ مَكَّةَ مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَّاءَ بِفَتْحِ الْكَافِ وَالْدَّالِ مَمْدُودٍ مَهْمُوزٍ مَصْرُوفٍ وَغَيْرِ مَصْرُوفٍ ، ذَكَرَهُ فِي الْمَطْلَعِ النَّصِيرِيُّ لِلْهَوَرِيِّ .

وَيَسُنُّ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ كَدَّاءَ بِضَمِّ الْكَافِ وَتَنْوِينِ الدَّالِ عِنْدَ ذِي طُؤَى بِقَرَبِ شَعْبِ الشَّافِعِيِّينَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى :

يَسُنُّ دُخُولُ مَكَّةَ مِنْ كَدَّاءَ اِمْكَّةَ بِفَتْحٍ وَبِالضَّمِّ الْخُرُوجُ فَفَقِيْدُ

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى رَوَاهُ الْحَمَاقَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ :

ويُسنُّ أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه لحديث جابر أن النبي ﷺ دخل مكة ارتفاع الضحى وأناخ راحلته عند باب بني شيبه ثم دخل رواه مسلم وغيره .

ويقول حين يدخله : بسم الله وبالله ومن الله وإلى الله ، اللهم افتح لي أبواب فضلك ، فإذا رأى البيت رفع يديه لما ورد عن ابن جريج قال حدثت عن مقيم :

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : ترفع الأيدي في الصلاة ، وإذا رأى البيت ، وعلى الصفا والمروة ، وعشية عرفة وبجمع ، وعند الجمرتين وعلى الميِّت .

وعن ابن جريج أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً الحديث .

ويُسنُّ أن يقول بعد رفع يديه . اللهم أنت السلام ومنك السلام حَسْبُنَا ربُّنَا بالسلام ، اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابةً وبراً وزد من عظمته وشرِّفه من حجه واعتمره تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابةً وبراً ، الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله ، والحمد لله الذي بلغني بيته ورآني لذلك أهلاً ، والحمد لله على كل حال اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك الحرام ، وقد جئتك لذلك اللهم تقبل مني واعف عني وأصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت . يرفع بذلك صوته لأنه ذكر مشروع أشبه التلبية .

س ٢٤٠ : ماذا يفعل بعد رفع يديه وقول الوارد عند رؤية البيت ؟

ج : ثم يطوف متمتع للعمرة ويطوف مفرد للقدوم ويطوف قارن للقدوم وهو الوُرُود فتستحب البداءة بالطواف لداخل المسجد الحرام وهو

تحية الكعبة وتحية المسجد الصلاة وتجزى عنها ركعتا الطواف لحديث جابر حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمّل ثلاثاً ومشى أربعاً ، وعن عائشة ؛ حين قدم مكة توضأ ثم طاف بالبيت متفق عليه .

وروى عن أبي بكر وعمر وابنه وعثمان وغيرهم - ويضطجع استحباً غير حامل معذور في كل أسبوعه بأن يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر لما روى أبو داود وابن ماجه عن يعلى بن أمية أن النبي ﷺ طاف مضطجعا .

وروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الحجرِ اثنَ فرَمَلُوا بالبيت وجعلوا أُرْدِيَتَهُمْ تحتَ آبِطِهِمْ ثم قذفوها على عرائقهم اليسرى وإذا فرغ من طوافه أزاله ويبتدى الطواف من الحجر الأسود لفعله عليه الصلاة والسلام فيحاذيه بكل بدنه ويستلمه أى يمسح الحجر بيده اليمنى

وروى الترمذى مرفوعاً أنه نزل من الجنة أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم وقال حسن صحيح ويقبله بلا صوت يظهر للقبلة لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يكي طويلاً ثم التفت فإذا هو بعمر بن الخطاب يكي فقال يا عمر ههنا تسكب العبرات رواه ابن ماجه .

ويسجد لما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه رواه الحاكم مرفوعاً والبيهقى موقوفاً .

فإن شق استلامه وتقبيله لم يراحم واستلمه بيده وقبّلها لما ورد عن نافع قال رأيت ابن عمر رضى الله عنهما استلم الحجر بيده ثم قبّل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله متفق عليه .

ولما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه وقبل

يده رواه مسلم فإن شق استلامه بيده فإنه يستلمه بشيء ويقبل مما استلمه به لما ورد عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمحجن معه ويقبل المحجن رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه .

فإن شق استلامه بيده فبشيء أشار إليه واستقبله بوجهه ولا يقبل المثار به لعدم وروده ولا يزاحم لاستلام الحجر أو تقبيله أو السجود عليه فيؤدي أحداً من الطائفين ويقول عند استلام الحجر أو استقبله بوجهه إذا شق استلامه : بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ ، ويقول ذلك كلما استلمه لما روى جابر أن النبي ﷺ استلم الركن الذي فيه الحجر وكبر وقال : اللهم وفاء بهدك وتصديقاً بكتابك .

وعن علي كرم الله وجهه أنه كان يقول إذا استلم : اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ

وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله ، وعن عبد الله بن السائب أن النبي ﷺ كان يقول ذلك عند استلامه ثم يجعل البيت عن يساره ويطوف على يمينه لما روى عن جابر أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً رواه مسلم والنسائي .

ولأنه عليه الصلاة والسلام طاف كذلك وقال : خذوا عني مناسككم وليقرب جانبه الأيسر من البيت ، فأول ركن يمر به الطائف يسمى الشامي والعراقي وهو جهة الشام ثم يليه الركن الغربي والشامي وهو جهة المغرب ثم البعدي جهة اليمن فإذا أتى عليه استلمه ولم يقبله ولا يستلم ولا يقبل الركنين الآخرين لقول ابن عمر لم أرى النبي ﷺ يمسح من الأركان

إلا اليمانيين متفق عليه ، ويرمل طلائف ماش غير حامل معذور ، وغير نساء وغير محرم من مكة أو قربها فيسرع المشى ويقارب الخطأ في ثلاثة أشواط ثم بعدها يمشى أربعة أشواط بلا رمل .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا أربعاً ما بين الركنتين متفق عليه .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً وشمى أربعاً .

وفي رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم فإنه يسمي ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة متفق عليه .

ولا يقضى رمل ولا اضطباع ولا يقضى بهضه إذا فاتته في طواف غيره لأنه هيئة عبادة لا تقضى في عبادة أخرى كالجهر في الركعتين الأولى من مغرب وعشاء وإن تركه في شيء من الثلاثة أتى به فيما بقي منها والرمل أولى من الدنو من البيت لأن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها وزمانها بمكانها وتأخير الطواف لزوال الزحام للرمل أو للدنو من البيت أولى من تقديم الطواف مع فوات أحدهما إياق به على الوجه الأكمل وكلما حاذ الحجر الأسود والركن اليماني استلماهما استحباباً لما ورد عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود . لكن لا يقبل إلا الحجر الأسود أو شار إليهما أي الحجر والركن اليماني إن شق استلامهما ، ولا يسن استلام الشامي وهو أول ركن يمر به ولا استلام الركن الغربي وهو ما يلي الشامي لقول ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني .

وقال ما أراه لم يستلم الركنين اللذين يليان الحجر إلا لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك .

وأيضاً فقد أنكر ابن عباس على معاوية استلامهما وقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فقال معاوية صدقت ويقول طائف كلما حاذى الحجر الأسود الله أكبر فقط لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ طاف على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء . وكبر رواه البخاري .

ويقول بين الركن اليماني وبين الحجر الأسود ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار .

لما ورد عن عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار رواه أبو داود .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل به سبعون ملكاً ، يعني الركن اليماني فمن قال اللهم إني أسألك العفو والعاقبة في الدنيا والآخرة ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين رواه ابن ماجه .

ويقول في بقية طوافه : اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً اغفر وارحم واهدني السبيل الأقوم وتجاوز عما تعلم وأنت الأعز الأكرم أو يقول غير ذلك من ما أحب ذكره ودعا .

وكان عبد الرحمن بن عوف يقول « رب قني شح نفسي »

وعن عروة كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون لا إله إلا أنت وأنت تحي بعد ما أمت لا إله لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أدعية

مخصوصة للطواف إلا أنه كان يختم طوافه بين الركنتين بقوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار.

وتسن القراءة في الطواف لأنها أفضل الذكر ، قال في الاختيارات الفقهية ص ١١٨ : ويسن القراءة في الطواف لا الجهر بها فأما إن غلط المصلين فليس له ذلك إذا وجئت القراءة أفضل من جنس الطواف انتهى ،

ولا يُسَنُّ رَمَلٌ وَلَا اضْطِبَاعٌ فِي غَيْرِ هَذَا الطَّوَّافِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا رَمَلُوا وَاضْطَبَعُوا قَبْلَهُ ، وَمَنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا عُذْرُ الْحَدِيثِ : الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَجْزِ فَعَلْمَا رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا غَيْرُ عُذْرٍ كَالصَّلَاةِ وَإِنَّمَا طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاكِبًا لِعُذْرِ .

قال ابن عباس وروى أن النبي ﷺ كثر عليه الناس يقولون : هذا محمد ، هذا محمد حتى خرج العواتق من البيوت وكان النبي ﷺ لا تضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركب رواه مسلم .

ولا يجزى الطواف عن حامل المذخور لأن القصد هنا الفعل وهو واحد فلا يقع عن اثنين ووقوعه عن المحمول أولى لأنه لم ينو إلا لنفسه بخلاف الحامل ، وإن نوى حامل الطواف وحده دون المحمول أو نوى الحامل والمحمول الطواف عن الحامل فيجزي عنه لخلوص النية منهما للحامل وحكم سمي راکباً كطواف راکباً فلا يجزيه إلا عذر ، وإن حمله بعرفات أجزأ عنهما لأن المقصود الحصول بعرفة وهو موجود .

س ٢٤١ : ما شروط صحة الطواف ومادايها ؟

ج : شروط صحة الطواف (أولاً) الإسلام (ثانياً وثالثاً) العقل والنية كسائر العبادات (ورابعاً) ستر العورة لحديث لا يطوف بالبيت عريان

متفق عليه (خامساً) اجتناب النجاسة (سادساً) الطهارة من الحدث لغير طفل
لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الطواف بالبيت صلاة
إلا أنكم تسكعون فيه رواه الترمذى والأثرم .

وقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لما حاضت افعلى كما يفعل الحاج غير أن
لا تطوفى بالبيت حتى تتطهرى رواه البخارى ومسلم .

وقال فى الاختيارات الفقهية : والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس
معهم دليل أصلاً ، وماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف توضأ فهذا
لا يدل فإنه كأن يتوضأ لكل صلاة (من ص ١١٩)

(سابعاً) تكميل السبع لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعة فيكون
تفسير لمجمل قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) فيكون ذلك الطواف
المأمور به ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : خذوا عنى مناسككم فإن ترك من
السبع ولو قليلاً لم يجزئه وكذا إن سلك الحجر أو طاف على جداره أو على
شاذروان الكعبة لم يجزئه لأن قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق)
يقضى الطواف بجميعه والحجر منه لقوله صلى الله عليه وسلم الحجر من البيت
متفق عليه .

(ثامناً) جعل البيت عن يساره لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم
لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً
رواه مسلم والنسائى .

(تاسعاً) كونه ماشياً مع القدرة فلا يجزى طواف الراكب لغير عذر
لحديث . الطواف بالبيت صلاة .

ولما ورد عن أم سلمة رضى الله عنها قالت شكوت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم أنى أشتكى فقال طوفى من وراء الناس وأنت راكبة متفق عليه

قال البخاري : باب المريض يطوف راكباً عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على بعير كما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكسبر ، وساق بعده حديث أم سلمة انتهى .

وعن جابر قال طاف رسول الله ﷺ بالبيت وبالصفاء والمروة في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجته لأن يراه الناس وليشرف ويسأله فإن الناس غشوه رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

وعن عائشة قالت طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على بعيره يستلم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم .

فإن فعل غير عذر فمن أحمد فيه ثلاث روايات (إحداهن) لا يجزى لأن النبي ﷺ قال الطواف بالبيت صلاة ولأنها عبادة تتعلق بالبيت فلم يجز فعلها راكباً غير عذر كالصلاة (والثانية) يجزيه ويجبر بدم وهو قول أبي حنيفة إلا أنه قال ما كان بمكة فإن رجع جبره بدم لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج أشبه ما لو ذفع من عرفة قبل الغروب (والثالثة) يجزى ولا شيء عليه اختارها أبو بكر وهو . ذهب الشافعي وابن المنذر .

لم يروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكباً ليراه الناس ويسأله .

قال ابن المنذر لا قول لأحد مع فعل النبي ﷺ ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً فكيفما أتى به أجزاءه ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل والقول الأول هو الذي تميل إليه النفس لأنه أحوط والله أعلم .

(عاشرأ) الموالاة لأنه صلى الله عليه وسلم طاف كذلك . وقد قال : خذوا عني مناسككم ، ويبتدىء الطواف لحديث فيه تعمده أو سبقه بعد أن تطهر كالصلاة وإن أقيمت الصلاة وهو في الطواف أو حضرت جنازة وهو

فيه صلى وبنى على ما سبق من طواف لحديث : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ولأن الجنازة تفوت بالتشاغل ، ويبتدىء الشوط من الحجر الأسود فلا يعتد بيده شوط قطع فيه .

(الحادى عشر) أن يكون الطواف بالبيت داخل المسجد وحول البيت فلو طافت خارج المسجد أو داخل الكعبة لم يصح طوافه وإن طاف فى المسجد من وراء حائل من قبة وغيرها أجزاء الطواف لأنه فى المسجد وإن طافت على سطح المسجد توجه الإجزاء قاله فى الفروع ، وإن شك فى عدد الأشواط أخذ باليقين ليخرج من العهدة بيقين . ويقبل قول عدلين فى عدد الأشواط كعدد الركعات فى الصلاة فإذا تم طوافه تنفل بركتين والأفضل كونهما خلف مقام إبراهيم لحديث جابر فى صفة حجه عليه الصلاة والسلام وفيه : ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ، فجعل المقام بينه وبين البيت فصلى ركعتين الحديث رواه مسلم ولا يشرع تقبيله ولا مسحه فسائر المقامات أولى وكذا صخرة بيت المقدس ويقرأ فى الركعتين بقل يا أيها الكافرون وسورة الإخلاص بعد الفاتحة لما ورد عن جابر أن رسول الله ﷺ قرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا رواه أحمد ومسلم والنسائي .

ويسن عوده إلى الحجر الأسود فيستلمه لما تقدم ويسن الإكثار من الطواف كل وقت ليلاً ونهاراً وله جمع أسابيع بركتين لكل أسبوع من تلك الأسابيع فعلته عائشة والمسور بن مخرمة وكونه عليه السلام لا يفعله لا يوجب كراهيته لأنه لم يطف أسبوعين ولا ثلاثة وذلك غير مكروه بالاتفاق ولا تعتبر الموالاة بين الطواف والركعتين لأن عمرَ صلواتهما بنى مطوى وأخبرت أم سلمة الركعتين حين طافت راكبة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، والأولى أن يركع لكل أسبوع ركعتين عقبه وإطائف تأخير

سعيه عن طوافه بطواف وغيره فلا تجب الموالاة بينهما ولا بأس أن يطوف أول النهار ويسعى آخره.

س ٢٤٢ : اذكر سنن الطواف وما تستحضره من الآداب التي ينبغي للطائف ؟

ج : من سننه (أولاً) الرَّمْل وهو سنة في حق الرجال دون النساء والعجزة ويسن في طواف القدوم خاصة (ثانياً) الاضطباع وهو أيضاً خاص بطواف القدوم (ثالثاً) تقبل الحجر الأسود عند بدء الطواف إن أمكن وإلا فليسه أو الإشارة إليه كافية (رابعاً) قول بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك الخ كلما استلم الحجر أو أشار إليه (خامساً) الدعاء أثناء الطواف وهو غير مخصوص إلا ما كان من قوله : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فقد ثبت أن النبي ﷺ كان يختم بها الشوط من طوافه (سادساً) استلام الركن اليماني باليد (سابعاً) الدنو من البيت (ثامناً) صلاة ركعتين بعد الفراغ من الطواف خلف مقام إبراهيم وأن يقرأ فيهما بالكافرون والإخلاص وتقدمت أدلة هذه السنن .

وينبغي أن يكون الطواف في خشوع تام مع استحضار عظمة الله والخوف منه وأن لا يتكلم إلا لضرورة أو حاجة ، وأن لا يؤذى أحداً بمزاحمة أو غيرها وأن يكثر من الدعاء وقراءة القرآن أو الذكر أو الصلاة على النبي ﷺ ، وأن يفض بصره عن النظر إلى النساء والمُرد .

وما ينبغي للنساء أن يتجسبن في طوافهن الزينة والروائح الطيبة ، وفي الحالات التي يختلط فيها الرجال مع النساء ولأنهن عورة وفتنة ، ووجه المرأة هو أظهر زينتها فلا يجوز لها إبداءه إلا لمحارمها لقوله تعالى (ولا يبدن

زينتھن إلا لبعواتھن) الآية فلا يجوز لمن كشف الوجه عند تقبيل الحجر الأسود إذا كان يراهن أحد من الرجال الأجانب وإذا لم يتيسر لهم فسحة لاستلام الحجر وتقبيله فلا يجوز لمن مزاحمة الرجال بل يطفن من وراءهم وذلك خير لهم .

س ٢٤٣ : إذا فرغ من الطواف وصلى الركعتين فماذا يعمل بعد ذلك ؟

ج : ثم بعد ما يفرغ من ركعتي الطواف وأراد السعى من عوده إلى الحجر فيستلمه لما ورد عن رسول الله ﷺ طاف وسعى رمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم قرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی) فصلی سجدتين وجعل المقام بينه وبين الكعبة ثم استلم الركن ثم خرج الحديث رواه النسائي .

ثم يخرج للسعى من باب الصفا فيرقى الصفا ليرى البيت ويستقبله ويكبر ثلاثاً ويقول ثلاثاً الحمد لله على ما هدانا لإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، لحديث جابر أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قرأ (إن الصفا والمروة من شعائر الله) ابداً بما بدأ الله عز وجل به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده .

ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصببت قدماء في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل الصفا رواه مسلم وكذلك أحمد والنسائي بمعناه :

ويدعو بما أحب لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من

طوافه أنى الصفا فعلا عليه حتى نظر إلى البيت ورفع يديه فجعل يدعو بما شاء أن يدعو رواه مسلم . .

ولا يلبي لعدم نفعه ثم ينزل من الصفا فيمشي حتى يبقى بينه وبين العلم ستة أذرع فيسمى ماشياً سعباً شديداً إلى العلم الآخر ثم يمشي حتى يرقى المروة فيقول مستقبل القبلة كما قاله على الصفا من تكبير وتهليل ودعاء ويجب استيعاب ما بين الصفا والمروة فيلصق عقبه بأصلهما أى الصفا والمروة بابتدائه في كل منهما ، والراكب يفعل ذلك في دابته فمن ترك شيئاً مما بينهما لم يحز به سميه ثم ينزل من المروة فيمشي في موضع مشبه ويسعى في موضع سميه إلى الصفا بفعله سعباً ذهابه سَعْيَةً ورجوعه سَعْيَةً يفتتح بالصفا ويختم بالمروة للخبر فإن بدأ بالمروة سقط الشوط الأول فلا يحسب به ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك .

قال أحمد كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الأعز الأكرم .

وقال عليه الصلاة والسلام إنما جعل رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله عز وجل قال الترمذي حسن صحيح .

س ٢٤٤ : بين شروط السعى واذكر أدلتها؟ وتعرض للخلاف مع الترجيح؟
ونسكك عما يسن في حق المعتبر؟ وعن المتمتع الذي لم يسبق هدياً والمعتبر غير المتمتع؟ وما الحكم فيما إذا ترك الحلق أو التقصير في هجرته ووطئ قبله؟
ومنى يقطع التلبية المتمتع والمعتبر؟ وهل يلبي في الطواف؟

ج : شروط صحته . أى السعى . ثمانية النية والإسلام والعقل لما تقدم (والرابع) الموالاة لأنه صلى الله عليه وسلم وإلى يمينه وقال : خذوا عني مناسككم وقياساً على الطواف .

قال في الشرح الكبير والمواالات في السعى غير مشرطة في ظاهر كلام
أحمد رحمه الله فإنه قال في رجل كان بين الصفا والمروة فلقبه قادم بعرفة يقف
يسلم عليه ويسأله قال نعم أمر الصفا سهل إنما كان يكره الوقوف في الطواف
بالبيت فأما بين الصفا والمروة فلا بأس ، وقال القاضي تشترط المواالات قياساً
على الطواف .

وحكى رواية عن أحمد والاول أصح فإنه نسك لا يتعلق بالبית فلم تشترط
له المواالات كالرمي والحلاق .

وقد روى الأثرم أن سودة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروة بن الزبير
سعت بين الصفا والمروة فقضت طوافها في ثلاثة أيام وكانت ضنخة
وكان عطاء لا يرى بأساً أن يستريح بينهما ، ولا يصح قياسه على الطواف لأن
الطواف يتعلق بالبית وهو صلاة وتشترط له الطهارة والستارة فاشترط له
المواالات بخلاف السعى انتهى ص ٤٠٨ ج ٣

والذي يترجح عندي وأرى أنه الأحوط اشتراط المواالات لمولاه عليه السلام ،
وقوله : خذوا عني مناسككم والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

(والخامس) المشى مع المقدرة قال في الشرح الكبير : ويجزى السعى
راكباً ومحمولاً ولو لغير عذر ، وفي الكافي يسن أن يمشى فإن ركب جاز لأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعى راكباً .

(السادس) كونه بعد طواف ولو مسنونا كطواف القدوم لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إنما سعى بعد الطواف ، وقال : خذوا عني مناسككم .

(والسابع) تكميل السبع يبدأ بالصفا ويختم بالمروة لما في حديث جابر .

(الثامن) استيعاب ما بين الصفا والمروة ليتيقن الوصول إليهما في كل

شوط ، والمرأة لا ترقى الصفا والمروة لأنها عورة ولا تسعى سعياً شديداً لأنه لإظهار الجسد ولا يقصد ذلك في حقها بل المقصود منها الستر وذلك تعرض الانكشاف .

قال في الشرح الكبير : لا يسن للمرأة أن ترقى على المروة لثلاث تزايم الرجال ولأن ذلك أستر لها ولا يسن لها الرمل .

قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أنه لا رمّل على النساء حول البيت ولا بين الصفا والمروة وذلك لأن الأصل في ذلك إظهار الجسد ولا يقصد ذلك في حقهن ولأن النساء يقصد منهن الستر وفي ذلك تعرض الانكشاف فلم يستحب لهن ج ٣ ص ٤٠٨ .

وتسن مبادرة معتمر بالطواف والسمي لفعله عليه الصلاة والسلام، وسن تقصير المتمتع إذا لم يكن معه هدي ليحلق شعره بالحج ويتحلل متمتع لم يسق هدياً ولو لبس رأسه لأن عمرته تمت بالطواف والسمي والتقصير لحديث ابن عمر تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فلبس قدم رسول الله ﷺ مكة قال من كان معه هدي فإنه لا يحل من شيء أحرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن معه هدي فلا يطف بالصفا والمروة وليتقصر وليحلال متفق عليه .

ومن معه هدي أدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً والمعتمر غير المتمتع يحل سواء كان معه هدي أو لا في أشهر الحج أو غيرها وإن ترك الحلق أو التقصير في عمرته ووطئ قبله فعليه دم وعمرته صحيحة .

روى أن ابن عباس سئل عن امرأة معتمرة وقع بها زوجها قبل أن تقصر قال : من ترك من مناسكه شيئاً أو نسيه فليهرق دماً قيل فإنها مؤسرة قال فالتنحسر ناقة ، ويقطع النلبية متمتعاً ومعتمر إذا شرع في الطواف

لحديث ابن عباس مرفوعاً كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر قال الترمذي حسن صحيح ، وقال النووي الصحيح أنه لا يلبي في الطواف ولا في السعي لأن لها أذكراً مخصصة ، ومن أجازها كره الجمهور بها لأنها تخلط على الطائفين والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

س ٢٤٥ : اذكر ما تستحضره من سنن السعي وآدابه ؟

ج : من سننه الطهارة من الحدث والنجس فلو سعى مُسَحِّدًا أو نجسًا أجزأه : لأنها عبادة لا تتعلق بالبيت أشبهت الوقوف بعرفة .

ومنها ستر العورة فلو سعى عرياناً أجزأه ذلك في قول أكثر أهل العلم لكن ستر العورة واجب مطلقاً - ومن سننه : الموااة بينه وبين الطواف بأن لا يفرق بينهما طويلاً ، وقال عطاء لا بأس أن يطوف أول النهار ويسعى في آخره .

ومن سننه . السعي شديد بين الميادين ، وهو سنة في حق الرجل القادر عليه .

ومن سننه : الوقوف على الصفا والمروة للدعاء فوقهما ،

ومن سننه : الدعاء على كل من الصفا والمروة في كل شوط من الأشواط السبعة .

ومن سننه : قول (الله أكبر) ثلاثاً عند رقيته على الصفا والمروة في كل شوط ، وكذا قول (لا إله إلا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده) ويقول (لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم اعصمني بدينك وطواعيتك وطواعية

رسولك ، اللهم جنّبي حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحبك ويحب ملائكتك
 وأنبيائك ورسلك وعبادك الصالحين ، اللهم حبّبي إليك وإلى ملائكتك
 ورسلك وإلى عبادك الصالحين . اللهم يسّرني لليسرى وجنّبي العسرى ، واغفر
 لي في الآخرة والأولى ، واجعلني من أئمة المتقين واجعلني من ورثة جنة
 النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم
 وإنك لا تخلف الميعاد ، اللهم إذ هديتني للإسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني
 حتى تتوفاني على الإسلام ، اللهم لا تقدمني للعذاب ، ولا تؤخرني لسوء الفتن
 هذا دعاء عبد الله بن عمر قال أحمد يدعو به قال نافع بعده ويدعو دعاء كثيراً
 حتى إنه ليملأنا ونحن شباب .

وما ينبغي للساعي أن يفيض بصره عن المحارم وأن يكشف أسائه عن
 المآثم وأن لا يؤذي أحداً من الساعين أو غيرهم بقول أو فعل ، وأن يستحضر
 في نفسه ذلّه وفقره وحاجته إلى الله في هداية قلبه وإصلاح حاله ونفسه
 وغفران ذنوبه ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .



٣٤ - صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك

س ٢٤٦ : تكلم بوضوح عما يلي . متى يسن لمحل بمكة وقربها ومتمتع حل من عمرته إحرام بحج؟ متى يسن الخروج إلى منى؟ متى السير إلى عرفة؟ وما الذي تتضمنه الخطبة بمنرة؟ وإذا فرغ من الخطبة فماذا يعمل؟ وإذا كرر ما استحضره من الدعاء في يوم عرفة؟

ج : يسن لمحل بمكة وقربها ومتمتع حل من عمرته إحرام بحج في ثامن ذي الحجة وهو يوم التروية لقول جابر في صفة حج النبي ﷺ فل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج سمى الثامن بذلك لأنهم كانوا يرتوون فيه الماء لما بعده إلا من لم يجد هديا وصام فاستحب له أن يحرم في سابع ذي الحجة ليصوم الثلاثة أيام في إحرام الحج .

ويسن لمن أحرم من مكة أو قربها أن يكون إحرامه بعد فعل ما يفعله في إحرامه من الميقات من الغسل والتنظيف والتطيب في يده وتجرده من الخيط في إزار ورداء أبيضين نظيفين ونعلين وبعد طواف وصلاة ركعتين ولا يطوف بعده لوداعه لعدم دخول وقته فلو طاف وسمى بعده لم يجزئه سميته لحجه ويحرم ندبا من مسكنه لأن أصحاب النبي ﷺ أقاموا بالأبطح وأحرموا بالحج منه يوم التروية عن أمره ﷺ ولم يأمرهم النبي ﷺ أن يذهبوا إلى البيت فيحرموا عنده أو عند الميزاب ولو كان ذلك مشروعا لعلمهم إياه والخير كله في اتباع النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم - وجاز وصح إحرامه من خارج الحرم ولادم عليه ثم يخرج إلى منى قبل الزوال ندبا فيصلي بها الظهر مع الإمام ثم يقيم بها إلى الفجر ويصل مع الإمام لحديث جابر وركب رسول الله ﷺ إلى منى فصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا

حتى طلعت الشمس فاذا طلعت الشمس يوم عرفة سار من منى فاقام بنمرة إلى الزوال فيخطب بها الإمام أو نائبه خطبة قصيرة مفتتحه بالنكير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة لحديث جابر إذا جاء عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فـرُحِلَتْ له فأتى بطن الوادي فخطب الناس ثم بجميع من يجوز له الجمع لمن بعرفة من مكى وغيره قاله في الشرح .

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك كل من صلى مع الإمام ، وذكر أصحابنا أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا إلخافاً له بالقصر والصحيح الأول فإن النبي صلى الله عليه وسلم جمع معه من حضر من المسكين وغيرهم فلم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر حين قال : أتمروا فإناسفر ، ولو حرم أبينه لهم لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يقرّ النبي صلى الله عليه وسلم على الخطأ وقد كان عثمان رضى الله عنه يتم الصلاة لأنه اتخذ أهلاً ولم يترك الجمع وروى نحو ذلك عن ابن الزبير وكان عمر بن عبد العزيز وإلى مكة فخرج لجمع بين الصلوتين ، ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين الخلاف في الجمع بعرفة ومزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره ، والحق فيما أجمعوا عليه فلا يعرج على غيره . فأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة وبه قال عطاء ومجاهد والزهرى وابن جريج والثوري ويحيى القطان والشافعى وأصحاب الرأى وابن المنذر وقال الفاسم بن محمد وسالم ومالك والأوزاعى لهم القصر لأن لهم الجمع فكان لهم القصر كغيرهم . وفي مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في ج ٢٦ ص ١٢٩ : ويسيرون منها إلى نمرة على طريق ضب من يمين الطريق ونمرة كانت قرية خارجة من عرفات من جهة اليمين فيقيمون بها إلى الزوال كما فعل النبي ﷺ ، ثم يسيرون منها إلى بطن الوادي وهو موضع النبي ﷺ الذي صلى فيه الظهر والعصر وخطب وهو في حدود عرفة ببطن

عرفة وهناك مسجد يقال له مسجد إبراهيم وإسماعيل بنى في أول دولة بنى العباس فيصل في ذلك الظهر والعصر قصرأ كما فعل النبي ﷺ ويصلي خلفه جميع الحاج أهل مكة وغيرهم قصرأ وجمعاً يخطب بهم الإمام كما خطب النبي ﷺ على بعيره ثم إذا قضى الخطبة أذن المؤذن وأقام ثم يصلي كما جاءت بذلك السنة ويصلي بعرفة ومن دافعة ومنى قصرأ ويقصر أهل مكة وكذلك يجمعون للصلاة بعرفة ومن دافعة ومنى كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي ﷺ بعرفة ومن دافعة ومنى وكذلك كانوا يفعلون خلف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولم يأمر النبي ﷺ ولا خلفاؤه أحداً من أهل مكة أن يتموا الصلاة ولا قالوا لهم بعرفة ومن دافعة ومنى . أتوا صلاتكم فإننا قوم سفر .

ومن حكى ذلك عنهم فقد أخطأ ولكن المنقول عن النبي ﷺ أنه قال ذلك في غزوة الفتح لما صلى بهم بمكة .

وأما في حجه فإنه لم ينزل بمكة ولكن كان نازلاً خارج مكة وهناك كان يصلي بأصحابه . وفي ص ١٦٨ قال . ومن سنة رسول الله ﷺ أنه جمع بالمسلمين جميعهم بعرفة بين الظهر والعصر وبمزدلفة بين المغرب والعشاء وكان معه خلق كثير من منزله دون مسافة القصر من أهل مكة وما حولها ولم يأمر حاضري المسجد الحرام بتفريق كل صلاة في وقتها ولا أن يعتزل المسكيون ونحوهم فلم يصلوا معه العصر وأن ينفردوا فيصلوها في أثناء الوقت دون سائر المسلمين فإن هذا مما يعلم بالاضطرار لمن تتبع الأحاديث أنه لم يكن وهو قول مالك وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وعليه يدل كلام أحمد انتهى .

ويعمل الحديث جابر ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئاً . وقال سالم للحجاج بن يوسف يوم عرفة . إن كنت تريد أن تصيب السنة فقصر الخطبة وعجل الصلاة فقال عمر صدق رواه البخاري ثم يأتي عرفة وكلامها موقف لقوله عليه الصلاة والسلام فقد وقفت ها هنا

وعرفة كلها موقف رواه أبو داود وابن ماجه إلا بطن عُمرَةَ لحديث : كل عرفة موقف وارتفعوا عن بطن عُمرَةَ رواه ابن ماجه فلا يجزى وقوفه فيه لأنه ليس من عرفة كمدلفة وعرفة من الجبل المشرف على عرنة إلى الجبال المقابلة له إلى مايلي حوائط بنى عامر - وسن وقوفه راكباً كفعاله عليه الصلاة والسلام وقف على راحلته بخلاف سائر المناسك فيفعلها غير راكب وسن وقوفه مستقبل القبلة عند الصخرات وجبل الرحمة ولا يشرع صعوده ويرفع يديه واقفاً بعرفة ندباً ويكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار - ويلح في الدعاء ولا يستبطله الإجابة ويحاسب نفسه ويحدد توبة نصوحاً لأن هذا يوم عظيم وجمع كبير يجود الله فيه على عباده ويباهى بهم ملائكته .

عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو ثم يباهى بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء ، أخرجه مسلم والنسائي . وقال عبداً أو أمة من النار .

وعن طلحة بن عبد الله بن كريب أن رسول الله ﷺ قال مارئى الشيطان يوماً هو فيه أصفر ولا أدهر ولا أحقر ولا أعظم منه في يوم عرفة وما ذاك إلا لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام إلا مارئى يوم بدر قيل ومارئى يوم بدر قال أما إنه رأى جبريل يزعم الملائكة أخرجه مالك ويجهد في أن يقطر من عينه قطرات من الدموع ويكرر الاستغفار والتلفظ بالتوبة من جميع المخالفات ويسأل الله أن يعتقه من النار لأنه يوم يكثر فيه العتقاء من النار ومارئى الشيطان في يوم هو أدهر ولا أصفر منه في يوم عرفة إلا مارئى يوم بدر . وذلك لما يرى من جود الله على عباده وإحسانه إليهم وكثرة عتقه ومغفرته .

ويكرر الدعاء ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً وفي سمعي نوراً ويسر لي أمري لحديث: أفضل الدعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي . لا إله إلا الله وحده لا شريك له رواه مالك في الموطأ :

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كان أكثر دعاء النبي ﷺ يوم عرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير .

وعن الزبير بن العوام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة يقرأ هذه الآية « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم ، وأنا على ذلك من الشاهدين » يارب أخرجهما أحمد في المسند .

وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أكثر من كان قبلي من الأنبياء ودعائي يوم عرفة أن أقول . لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في بصري نوراً وفي سمعي نوراً وفي قلبي نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم إني أعوذ بك من وسواس الصدر وشتات الأمر وشر فتنة ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما تهب به الرياح وشر بوائق الدهر أخرجه البيهقي .

وعن طلحة بن عبد الله بن كريز قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله

إلا الله وحده لا شريك له أخرجه مالك وأخرجه البيهقي في كتاب الدعوات الكبير هكذا مرسلًا مبتورًا .

وعن سالم بن عبد الله أنه كان يقول بالموقف لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله إلهًا واحدًا ونحن له مسلمون لا إله إلا الله ولو كره المشركون لا إله إلا الله ربنا ورب آبائنا الأولين . ولم يزل يقول ذلك حتى غابت الشمس ثم التفت إلى بكير بن عتيق فقال قد رأيت لو ذانك بي اليوم ، ثم قال حدثني أبي عن أبيه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال يقول الله . من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطى السائلين أخرجه أبو ذر .

س ٢٤٧ . تسكلم عن وقت الوقوف ؟ وماذا يلزم من وقف نهارًا ودفع قبل الغروب مع ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف ؟

ج : وقت الوقوف بعرفة من فجر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر لقول جابر لا يفوت الحج حتى يطالع الفجر من ليلة جمع قال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله ﷺ ذلك قال نعم ، وعن عروة ابن مضر بن أوس بن حارثة بن لام الطائي قال أتيت رسول الله ﷺ بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله إني جئت من جبل طي ما أكملت راحتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج فقال رسول الله ﷺ من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفقه رواه الخمسة وصححه الترمذي

وعن عبد الرحمن بن يعمر أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة فسألوه فأمر منادياً فنادى الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل الطلوع الفجر فقد أدرك الحديث رواه الخمسة

ودخول وقت الوقوف بعرفة من طلوع الفجر يوم عرفة (من المفردات)
قال ناظم المفردات :

وقت الوقوف عندنا فيدخل في يوم تعريف بفجر نقلوا
وقال مالك والشافعي وغيرهما : أول وقته زوال الشمس يوم عرفة واختاره
أبو حفص العكبري وحكاه بعضهم إجماعاً لأن النبي ﷺ إنما وقف بعد
الزوال وقد قال : « خذوا عني مناسككم » واختاره الشيخ تقي الدين .
ووجه الدلالة للقول الأول ظاهر قوله ﷺ « فمن وقف بعرفة ساعة
من ليل أو نهار فقد تم حجه » ، ولأنه من يوم عرفة فكان وقتاً للوقوف
كبعد العشاء وإنما وقفوا في وقت الفضيلة ولم يستوعبوا جميع وقت الوقوف
قاله في المغنى ، والقول الأول هو الذي يترجح عندي ، وأن ابتداءه من فجر
يوم عرفة والله أعلم .

فمن حصل في هذا الوقت بعرفة ولو لحظة وهو أهل ولو ماراً أو نائماً أو
حائضاً أو جاهلاً أنها عرفة صح حجه لعدم حديث عروة بن مضرس ،
وتقدم لا إن كان سكراناً أو مغمى عليه لعدم العقل إلا أن يفيقوا وهم بها
قبل خروج وقت الوقوف ، وكذا لو أفاقوا بعد الدفع منها وعادوا فوقفوا
بها في الوقت .

ومن فاتته الوقوف بعرفة بأن طلع فجر يوم النحر ولم يقف بها فاتته الحج ،
ويجب أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف نهاراً لفعله ﷺ مع
قوله : « خذوا عني مناسككم فإن دفع قبل غروب الشمس ولم يعد بعد الغروب
من ليلة النحر إلى عرفة أو عاد إليها قبل الغروب ولم يقع الغروب وهو بعرفة
فعليه دم لتركه واجباً فإن عاد إليها ليلة النحر فلا دم عليه لأنه أتى بالواجب
وهو الوقوف في النهار والليل كمن تجاوز الميقات بلا إحرام ثم عاد إليه فأحرم منه .

ومن وقف أبلا فقط فلا دم عليه لحديث من أدرك عرفت بابل وقد أدرك الحج ، ولأنه لم يدرك جزءاً من النهار فأشبهه من منزله دون الميقات إذا أحرم منه .

ووقف الجمعة في آخر يومها ساعة الإجابة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد صلاة العصر إلى غيوبة الشمس رواه الترمذي .

وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : يوم الجمعة اثنتي عشرة ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله عز وجل شيئاً إلا آتاه إياه فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر ، رواه أبو داود والنسائي واللفظ له والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ، قال ابن القيم في الهدى : وأما ما استفاض على السنة العوام من أنها تعدل اثنتين وسبعين حجة باطل لا أصل له .

س ٢٤٨ : بين حدود مزدلفة ؟ ولم سميت بذلك ؟ ومتى وقت الدفع إليها وما صفته ؟ وماذا يعمل إذا بلغ مزدلفة ؟ ومتى وقت الدفع من مزدلفة ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو تفصيل أو خلاف ؟

ج : يدفع بعد الغروب من عرفة إلى مزدلفة وحدها ما بين المأزمين ووادي محسر وسميت بذلك من الزلف وهو التقرب لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها . أي تقربوا ومضوا إليها ، وتسمى أيضاً : جمعاً لاجتماع الناس بها .

ويسن كون دفعه بسكينة لقول جابر ودفع رسول الله ﷺ وقد شقق للقصواء بالزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى : أيها الناس السكينة السكينة ويسرع في الفجوة لحديث أسامة بن زيد كان رسول الله ﷺ يسير العنق فإذا وجد فجوة نص أي أسرع فإذا بلغ مزدلفة جمع العشاء من

بها من يجوز له الجمع قبل حط رحله لحديث أسامة بن زيد قال دفع النبي ﷺ من عرفة حق إذا كان بالشعب نزل فبال ثم تروضاً فقلت له : الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمامك فركب فلما جاء مزدلفة نزل فتروضاً فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى العشاء وأم يصل بينهما متفق عليه ، وإن صلى المغرب بالطريق ترك السنة وأجزأه لأن كل صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق بينهما كما ظهر والعصر بعرفة وفعله عليه الصلاة والسلام محمول على الأفضل .

ومن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة جمع وحده لفعل ابن عمر ثم يبيت بمزدلفة وجوباً لأنه عليه الصلاة والسلام بات بها وقال « خذوا عني مناسككم » وليس بركن لحديث « الحج عرفة فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم حجه ، أي جاء عرفة .

وللحاج الدفع من مزدلفة قبل الإمام بعد نصف الليل لحديث ابن عباس كنت فيمن قدم النبي ﷺ في ضعفة أهله من مزدلفة إلى منى متفق عليه .

وعن عائشة قالت أرسل رسول الله ﷺ بأم سلمة ليلة النحر فرممت قبل الفجر ثم مضت فأفاضت رواه أبو داود .

وعن أم حبيبة أن النبي ﷺ بعث بها من جمع بليل .

وعن عائشة كانت سودة امرأة ثبلة فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل فأذن لها قالت عائشة : فليقني استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام أخرجه الشيخان :

والأولى أن لا يخرج من مزدلفة قبل الفجر إلا الضعفة من النساء والصبيان ونحوهم فإنه يجوز لهم الخروج منها ليلاً إذا غاب القمر .

أما الدليل على أن الإذن بالدفع قبل الفجر يختص بالضعفة فحديث ابن عباس ، ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أذن لضعفة الناس أن يدفعوا من المزدلفة بليل أخرجه أحمد .

وعنه أنه كان يقدم نساءه وصبيانته من المزدلفة إلى منى حتى يصلوا الصبح بمنى ويرموا قبل أن يأتي الناس أخرجه مالك والبخاري في شرحه .

وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه كان يقدم أزواج النبي ﷺ وضعفة أهله من جمع بليل إلى منى قبل الفجر ، وفي رواية أن عبد الرحمن كان يصلي بأهله المؤمنين الصبح بمنى أخرجه سعيد بن منصور .

وعن طلحة بن عبيد أنه كان يقدم أهله من المزدلفة حتى يصلوا الصبح بمنى أخرجه مالك وسعيد بن منصور .

وأما الدليل على أنه إذا غاب القمر فلما ورد عن عبد الله مولى أسماء قال قالت أسماء عند دار المزدلفة هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت لي هل غاب القمر قلت نعم قالت ارتحل فارتحلنا حتى رمت الجرة ثم صلت في منزلها فقلت لها أي هنة تراه لقد غسلنا فقالت كلا إن رسول الله ﷺ أذن للظعن ، ومن طريق آخر أذن للضعفة أخرجه الشيخان والله أعلم .

س ٢٤٩ : تكلم بوضوح عن الدفع من مزدلفة قبل نصف الليل ؟ وهل يجب على من دفع قبله شيء ؟ وما هو الذي يقال عند المشعر الحرام ؟ وما الحكمة في التذكير في صلاة الصبح إذا أصبح بها ومتى يسير منها ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل ؟

ج : وفي الدفع من مزدلفة قبل نصف الليل على غير رعاة وغير سقاة زمزم دم ما لم يعد إليها قبل الفجر فإن عاد إليها قبله فلا دم عليه ، ومن أصبح بمزدلفة صلى الصبح بغاس لحديث جابر الذي رواه مسلم وأبو داود

وفيه : ثم اضطلع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب الحديث وقال ابن مسعود ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها رواه الثلاثة وليتسع وقت وقوفه بالمسعر الحرام فرقى عليه إن سهل أو وقف عنده وحمد الله وهلل وكبر ودعا فقال اللهم كما وقفنا فيه وأربتنا إياه فوفقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فإذا أفضت من عرفات، ألا يتين إلى غفور رحيم ، يكرره إلى الإسفار لحديث جابر مرفوعاً ، لم يزل واقفاً عند المسعر الحرام حتى أسفر جداً فإذا أسفر جداً سار قبل طلوع الشمس ، قال عمر : كان أهل الجاهلية لا يفرضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون : أشرق ثمير كما نغير ، وإن رسول الله ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس . رواه البخاري .

ويسير إذا دفع من المزدلفة وعليه السكينة لحديث ابن عباس ثم أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس ثم قال : أيها الناس إن البر ليس بإجاف الخيل والإبل فعليكم السكينة فإذا بلغ محسر أسرع رمية حجر إن كان ماشياً وإلا حرّك دابته لقول جابر حتى أتى محسراً فحرّك قليلاً ، وعن ابن عمر أنه كان يُجهد ناقته إذا مرّ بمحسر أخرجه سعيد بن منصور .

س ٢٥٠ : تكلم عن حصى الجمار بوضوح ؟ مبيّناً ما يحزى الرمي به ، ومقداره ؟ وما لا يحزى الرمي به وعدده ؟ وحدود منى وبأى الجمار يبدأ ؟ وما الذى يشترط للرّمى ؟ وما صفة الرمي ؟ وما الذكر الذى يقال مع كل حصاة ؟ ومتى وقت الرمي ؟ وماذا يعمل بعد الرمي ؟ ومتى يحل ؟

ج : يأخذ حصى الجمار من حيث شاء وعدده سبعون حصاة أكبر من الحص ودون البندق كحصى الخذف لحديث ابن عباس قال رسول الله ﷺ غداة

العقبة : الثقل لي حصي فلتقطت له سبع حصيات من حصي الخذف
لجمل يقبضهن في كفه ويقول : أمثال هؤلاء فارموا ثم قال : أيها الناس
إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين رواه ابن ماجه
وكان ذلك بمنى قاله في الشرح الكبير .

ولا يسن غسل الحصى قال أحمد : لم يبلغنا أن النبي ﷺ فعله ، ولا يرى
بحصى قد رمى به ، والسنة التقاط سبع في اليوم الذي يرى به جرة العقبة
افتداء بالنبي ﷺ ، أما الأيام الثلاثة فيلتقط كل يوم إحدى وعشرين حصاة
يرمى بها الجمار الثلاثة .

ولا تجزى صغيرة جداً أو كبيرة ، ولا بغير الحصى كجرهر وزمرد
وياقوت وذهب لأن النبي ﷺ رمى بالحصى وقال : « خذوا عني مناسككم ،
فإذا وصل منى وهي ما بين وادي محسر وجرمة العقبة بدأ بها فرماها راكباً
أو ماشياً كيفما شاء لأن النبي ﷺ رماها على راحلته رواه جابر وابن عمر
وأم أبي الأحوص وغيرهم .

وقال جابر : رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر ويقول :
« خذوا عني مناسككم فإنني لأدرى لعلي لأحج بعد حجتي هذه ، رواه مسلم .

وقال نافع : كان ابن عمر يرمي جمره العقبة على دابته يوم النحر ، وكان
لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا ماشياً ذاهباً وراجعاً رواه أحمد في المسند .

ويرميها بسبع واحدة بعد أخرى لحديث جابر حتى إذا أتى الجمره التي
عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها ، ويشترط الرمي
للنحر فلا يجزى الوضع في المرمى لأنه ليس برمي ، ويجزى طرحها ، ويشترط
كون الرمي واحدة بعد واحدة فلو رمى أكثر من حصاة دفعة واحدة لم
يجزه إلا عن حصاة واحدة لأن النبي ﷺ رمى بسبع رميات

وقال خذوا عني مناسككم ويشترط عليه بحصولها في المرمى في جمرة العقبة وفي سائر الجمرات لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته فلا يزول بالظن ولا بالهلك فيه ، ووقت الرمي من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله لحديث عائشة مرفوعاً امرأ أم سلمة ليلة النحر فرمت جمرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت رواه أبو داود .

وروى أنه أمرها أن تعجل الإفاضة وتوافي مكة مع صلاة الفجر احتج به أحمد ، ولأنه وقت للدفع من مزدلفة أشبه ما بعد طلوع الشمس .

وقال في المغني والرمي هذه الجمرة وقتان وقت فضيلة ووقت لإجزاء فأما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس .

قال ابن عبد البر أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم .

وقال جابر رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمي بعد ذلك بعد زوال الشمس أخرجه مسلم .

وقال ابن عباس قدمنا على رسول الله ﷺ أغنيمة بني عبد المطلب على أنحرأت لنا من جمع فحمل يلاطخ أنخاذنا ويقول ابني عبد المطلب لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس رواه ابن ماجه ، وكان رميها بعد طلوع الشمس يحزى بالإجماع وكان أولى .

وأما وقت الجواز فأوله نصف الليل من ليلة النحر ، وبذلك قال عطاء وابن أبي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي ، وعن أحمد أنه يحزى بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق وابن المنذر .

وقال مجاهد والثوري والنخعي لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس لما روينا من الحديث انتهى ، فإن غربت شمس يوم النحر قبل الرمي فإنه يرمي تلك

الجمرة من غد بعد الزوال لقول ابن عمر : من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرمي حتى تزل الشمس من الغد ، ويستحب أن يكبر مع كل حصاة لما في حديث جابر : يكبر مع كل حصاة منها ، وأن يقول مع كل حصاة : اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً .

لما روى حنبل عن زيد بن أسلم قال : رأيت سالم بن عبد الله استبطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر ثم قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً قد ذكره فسألته عما صنع فقال : حدثني أبي أن النبي ﷺ رمى جمرة العقبة من هذا المكان ويقول كلما رمى مثل ذلك ويستحب أن يرميها من بطن الوادي ويجعل في حالة الرمي البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، لما ورد عن عبد الله بن مسعود أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه .

ولمسلم في رواية جمرة العقبة ، وفي رواية لأحمد أنه انتهى إلى الجمرة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال : اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً . ثم قال ها هنا كان الذي أنزلت عليه سورة البقرة ويرفع يمينه إذا رمى حتى يرى بياض إبطه لأنه معونة على الرمي ولا يقف عندها .

لما أخرجه البخاري عن الزهري قال سمعت سالمًا يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ أنه كان إذا رمى الجمرة رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم ينحدر أمامها فيقف مستقبل القبلة رافعاً يديه ويدعو ، وكان يطيل الوقوف ويأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ويكبر كلما رمى بحصاة ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل البيت رافعاً يديه يدعو ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات . يكبر كلما رماها بحصاة ثم ينصرف ولا يقف عندها .

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا رمى جمرة العقبة انصرف وام يقف رواه ابن ماجه ، ولضيق المكان ، وله رمى جمرة العقبة من فوقها لفعل عمر لما رأى من الزحام عندها .

ويقطع التلبية بأول الرمي لحديث ابن عباس أن أسامة كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى وكلاهما قال لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، وفي بعض ألفاظه : حتى رمى جمرة العقبة قطع عند أول حصاة رواه حنبل في المناسك .

ثم ينحر هدياً معه واجباً كان أو تطوعاً لقول جابر ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشركه في هديه فإن لم يكن معه هدى وعليه واجب اشتراه ، وإذا نحرها فرقها لمساكين الحرم أو أطلقها لهم .

ثم يحلق لقوله تعالى (محلّين رؤسكم ومقصرين) وسن استقبالات مخلوق رأسه للقبلة كسائر المناسك ، وسن بداءة بشقه الأيمن لما ورد عن أنس أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى ونحر نسكه ثم دعا بالحلاق وناول الحلاق شقه الأيمن ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه ثم ناول الشق الأيسر فقال احلق لحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال افسمه بين الناس متفق عليه ، وكان ﷺ يعجبه التيامن في شأنه كله .

ويسن أن يبلغ بالحلق العظيم الذي عند مقطع الصدغ من الوجه لأن ابن عمر كان يقول للحالق ابلغ العظيمين أفصل الرأس من اللحية ، وكان عطاء يقول : من السنة إذا حلق أن يبلغ العظيمين ، قال جماعة : ويدعو ، قال الموفق وغيره : ويكبر وقت الحلق لأنه نسك ، وإن قهر فن جميع شعر رأسه

لا من كل شعرة بعينها لأن ذلك لا يعلم إلا بخلقها ، والأصل في ذلك قوله تعالى
(مخلقين رؤسكم ومقصرين) وهو عام في جميع شعر الرأس ، وقد خلق
ﷺ جميع رأسه فكان ذلك تفسيراً لمطلق الأمر بالخلق أو التقصير ،
فيجب الرجوع إليه .

والمرأة تقصر من شعرها قدر أنملة فأقل من رؤس الضفائر لحديث ابن
عباس مرفوعاً ليس على النساء خلق إنما على النساء التقصير رواه أبو داود ،
ولأنه مثله في حقهن .

ويسن أخذ أظفاره وشاربه وعانته وإبطه ، قال ابن المنذر : ثبت أن رسول
الله ﷺ لما خلق رأسه قلسم أظفاره ، وكان ابن عمر يأخذ من شاربه وأظفاره
ثم قد حل له كل شيء من الطيب وغيره إلا النساء لحديث عائشة مرفوعاً قال
إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء رواه
سعيد ، وقالت عائشة طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم ولحله قبل
أن يطوف بالبيت متفق عليه .

س ٢٥١ : تسكلم عما يلي : ترك الحلق والتقصير ؟ تأخيرهما عن أيام منى ؟
تقديم الحلق على الرمي أو الحلق على النحر أو النحر قبل الرمي أو طاف للزيارة
قبل الرمي ؛ وبأى شيء يحصل التحلل الأول ؟ وبأى يحصل التحلل الثاني ؟
ومتى وقت خطبة الإمام بمنى ؟ وما موضوعها ؟ وما دليلها ؟

ج : والحلق والتقصير نسك في حج وعمره في تركهما معاً دم ، لأنه تعالى
وصفهم بذلك وأمن عليهم به فدل على أنه من العبادة ولأمره عليه الصلاة
والسلام بقوله فليقصر ثم ليحلق ولو لم يكن نسكاً لم يتوقف الحل عليه ،
ودعا عليه الصلاة والسلام للمقصرين والمحلقين وفاضل بينهم فلولا أنه نسك
لما استحقوا الأجله الدماء ولما وقع التفاضل فيه إذ لا مفاضلة في المباح ،

ولا دم عليه إن أخر الحلق أو التقصير عن أيام منى لقوله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) فبين أول رفته دون آخره فتى أتى به أجزاء كالطواف لكن لا بد من نيته نسكاً كالطواف ، وإن قدم الحلق على الرمي أو على النحر أو طاف للزيارة قبل رميه أو نحر قبل رميه جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه وكذا لو كان عالماً لما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال اذبح ولا حرج وجاء آخر فقال لم أشعر فنحرت قبل أن أرم قال أرم ولا حرج متفق عليه ، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج متفق عليه .

وبحصول التحلل الأول يائنين من ثلاثة : رمي لجمرة العقبة ، وحلق أو تقصير وطواف إفاضة ، وبحصل التحلل الثاني بما بقي منها مع السعي من متمتع مطلقاً ومفرد وقارن لم يسمياً مع طواف قدوم لأنه ركن .

ثم بخطب الإمام أو نائبه بمنى يوم النحر خطبة يفتتحها بالتكبير يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي للجمرات لحديث ابن عباس مرفوعاً : خطب الناس يوم النحر يعني بمنى أخرجه البخاري ، وقال أبو أمامة : سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى يوم النحر رواه أبو داود .

وعن أبي بكر قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال . أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيهِ بغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيهِ بغير اسمه فقال أليس ذو الحجة قلنا بلى قال أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيهِ بغير

إسمه فقال أليست البلدة قلنا بلى قال فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام
كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ألا هل
بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من
سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض رواه البخاري
وأحمد .

(ومن مختصر النظم مما يتعلق بصفة الحج والعمرة)

وفي الثامن الإخرام من تمتع بحج كحلال الحريم المجدد
وإحرامه في العمل صبح ولا دم وأفضله من بطن مكة فافتد
فسيستقبلون الظهر والعصر في منى وباتوا وساروا مطلع الشمس في غد
إلى عرفات بجمع الوفد كلهم وكل سوى الإحرام سنة مرشد
ويجمع بين الظهر والعصر أهله بتأذين فرض والإقامة عدد
وفي يومهم باتوا إلى عرفاتهم

وفي الصخرات الفرض أرض التعمد فيا عرفات الخير كلك موقف
ويا عرنياً ليس يجزيك فاصعد وقف راكباً أولى وقد قبل عكسه
وهائل وأكثر من دعائك واجهد ولبّ وحمد وأكثّر الذكر واقفاً
وبعد غروب الشمس فادفع تحمداً وركن وقوف المرء في عرفاته
بأيسر وقت كان من حين يبتدى
مؤخر فجر يوم تعريفه إلى
وقوف ومجنون لفقد التقصد
وأيس أسكران ومغمى عليه من
ومن سار منها قبل مغرب شمس
عليه دم ما لم يعد قبل فاشهد
وبعد غروب الشمس يدفع طالباً
لجمع وسر سيرة السكينة تقتدى

وسر في سبيل المأزمين فإن تجد
فإن جئتها صل العشاءين جامعاً
وبت ثم صل الصبح أول وقتها
ومن جاء بعد الفجر يلزمه دم
وقف أوتر فوق أشرف مشعر
إلى غاية الإسفار ثم قبيل أن
فسر سرعاً إن جئت وادى محشر
وخذ من ربي جمع حصي الرمي أو من الـ

طريق وسيعين أقدر الكل واعدد

وبادر مني نحو العقبة رامياً بسبع على الترتيب مُنْتَصِبَ اليَدِ

بواحدة من بعد أخرى ارم يا فتى

وإن ترُم سبماً دُفْعَةً فكم فترد

بمثل حصاة الخذف فارم ولا تقف

ولا تجزئ الكهرى وصغرى بل اقتدى

ولا يجزئ المرمى به مرةً ولا

وكبر مع رفع الحصاة ودع إذا

ومن بعد نصف الليل رميك مجزئ

ولا تقفن والأفضل الرمي ماشياً

وبعد أحلقن أو قصر الشعر كله

وللنساء التقصير فرض معين

ومن بعد ذا غير النساء محلل

واللحاق والتقصير نسك ويعمل الـ

تتحلل به والرمي أو طوف مقتدي

وإذا فرجة أسرع ولا تناوِد

ولو مُفرداً للذنب لا الحتم فاقْد

وأوجب لنصف الليل يتوته قد

كذا الدفع قبل النصف في المتأطد

وكبر و سل تعط الرغائب وأحمد

تلوح ذكاً فادفع ولا تتردد

كرهيك في الصحراء يوماً بجلد

ففي يوم عيد النحر فعل لسنة
وقصد منى والرمى والنحر بعده
فمن لم يرتبها فلا دم مطلقاً
ويخطب يوم النحر في المنأكد
ومن بعد هذا فاقصد البيت طائفاً
وهذا هو الركن المشي مكمل
ومن بعد نصف ليل النحر أول وقته
وفي يومه أولى وإن شئت بعد

وقوفهم في المشعر المتمجد
وحاق النواصي والطواف المؤكد
وفيه مقال آخر في التعميد
لنحر ورمى والإفاضة أرشد
بنية طواف الفرض شرط مؤكد
لحجك فاحمل كل حلتك واحد
ومن بعد نصف ليل النحر أول وقته
وفي يومه أولى وإن شئت بعد

س ٢٥٢ : تكلم بوضوح عما يلي : متى أول وقت طواف الإفاضة ؟ ومتى
وقت الأفضلية ؟ وهل يلزم تعيينه ؟ وتكلم عن الشرب من ماء زمزم ؟ وما ينبغي
قوله لمن شرب منها ؟

ج : ثم يفيض إلى مكة لقول عائشة رضي الله عنها حججنا مع النبي ﷺ
فأفطنا يوم النحر ففاضت صفيّة فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من
أهله فقلت يا رسول الله إنها أفاضت يوم النحر قال أخرجوا متفق عليه .

ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة ويقال طواف
الإفاضة ويعينه بالنية لعموم إنما الأعمال بالنيات ولأن النبي ﷺ سمي
الطواف بالبيت صلاة وهي لا تصح بدونها ويكون بعد وقوفه بعرفة لأنه عليه
الصلاة والسلام طاف كذلك وقال خذوا عني مناسككم وهو ركن لا يتم
الحج إلا به إجماعاً قاله ابن عبد البر لقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق)
وكذا المتمتع يطوف للزيارة فقط كمن دخل المسجد وأقيمت الصلاة فإنه
يكتفي بها عن تحية المسجد وأول وقته بعد نصف ليلة النحر لمن وقف قبل ذلك
بعرفة وإلا فبعد الوقوف والأفضل فعله يوم النحر لحديث ابن عمر أفاض

رسول الله ﷺ يوم النحر متفق عليه (وتقدم الكلام على أول وقت الرمي في جواب سؤال ٢٥٠) .

ويستحب أن يدخل البيت فيكبر في نواحيه ويصلي فيه ركعتين بين العمودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل لحديث ابن عمر قال دخل رسول الله ﷺ البيت وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم فلما فتحو أكنفت أول من وج فلقيت بلالا فسأله هل صلى النبي ﷺ في الكعبة قال ركعتين بين السارين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين رواه الشيخان ولفظه للبخاري .

وأما ما رواه الشيخان عن أسامة أيضاً والبخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة لجوابه أن الدخول كان مرتين فلم يصل في الأولى وصلى في الثانية كذا رواه أحمد في مسنده وذكر ابن حبان في صحيحه ، وإن أخر طواف الزيارة عن أيام منى جاز لأنه لا آخر لوقته عند أحمد والشافعي وعند أبي حنيفة أيام التشريق ومالك ذى الحجة والتعجيل أفضل عن أيام منى وقال الشيخ تقي الدين ينبغي أن يكون في أيام التشريق فإن تأخر ذلك فيه نزاع والذي يرجح عندي قول من يقول بعدم جواز تأخيره عن أيام التشريق لأنه لم ينقل فيما بلغني عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه أنهم أخروه والله أعلم

قال في الإنصاف ، وقال في الواضح عليه دم إذا أخره عن يوم النحر لغير عذر وخرج القاضى وغيره رواية بوجوب الدم إذا أخره عن أيام منى ولا شيء عليه كتأخير السعى .

ثم يسمى مجتمع تحجه لأن سعيه الأول لعمرته لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن متعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلنا فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلاد الهدى فطفنا بالبيت والمروة وأتينا النساء

وابسنا الثياب وقال من قلد الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة ، وهو صريح في سمي المتمتع مرتين وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه يكفيه سمي عمرته الذي بعد طوافه .

قال في الاختيارات الفقهية والمتمتع يكفيه سمي واحد بين الصفاء والمروة وهو إحدى الروايتين عن أحمد نقلها عبد الله عن أبيه ويسعى من لم يسع مع طواف القدوم من مفرد وقارن ومن سمي منهما لم بعده .

عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرة فقال لها رسول الله ﷺ يحزىء عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك رواه مسلم .

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجزاء لهما طواف واحد رواه وابن ماجه وفي لفظ من أجزم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد منها حتى يحل منها جميعاً رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، ولأنه لا يستحب التطوع به كسائر الأنسك إلا الطواف فإنه كهلاله .

ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب ويتضلع منه ويرش على بدنه وثوبه عن محمد بن عبد عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت عند ابن عباس جالسا فجاء رجل فقال من أين جئت قال من زمزم قال فشربت منها كما ينبغي قال وكيف قال شربت منها فاستقبل الكعبة وذكر اسم الله عز وجل فإن رسول الله ﷺ قال إن آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتضلعون من زمزم أخرجه ابن ماجه والدارقطني واللفظ لابن ماجه ويقول : بسم الله اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ورزقاً واسماً ورئياً وشبهاً وشفاء من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك ، زاد بعضهم وحكمتك لما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ماء زمزم لما شرب

له رواه ابن ماجه ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شرب له إن شربته تستشفى به شفاك الله وإن شربته يشبهك أشبهك الله به وإن شربته لقَطَعَ ظمئك قطعه الله وهو عزوة جبريل وسقيا الله إسماعيل رواه الدارقطني .

س ٢٥٣ : ماذا يفعل بعد طواف الإفاضة والسعى من عليه سعى ؟ وتكلم عن صفة رمى الجمرات الثلاث ؟ وبأيها يبدأ ؟ وحكم ترتيبها ؟ وحكم ما إذا أخل بحصاة من الأولى ، أو جهل من أيها تركت ؟ ومتى وفيت رميها ؟ وإذا ذكر ما تستحضره من دليل ؟

ج : ثم يرجع فيصلي ظهر يوم النحر بمنى لحديث ابن عمر مرفوعاً أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى متفق عليه ويبيت بمنى ثلاث ليال إن لم يتعجل وإلا فليلتين ويرمى الجمرات الثلاث بمنى أيام التشريق إن لم يتمجل كل جمرة منها بسبع حصيات واحدة بعد أخرى ولا يحزى رمي غير سقاة ورعاة إلا نهاراً بعد الزوال فإن رمى ليلاً أو قبل الزوال لم يحزته لحديث جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى يوم النحر ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس وقال خذوا عنى مناسككم .

وعن ابن عمر قال كنا نتَحَسَّنُ فإذا زالت الشمس رمينا رواه البخاري وأبو داود .

وعن ابن عباس قال رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمار حين زالت الشمس رواه أحمد وابن ماجه والترمذي .

وسن رميه قبل الصلاة أى صلاة الظهر لحديث ابن عباس مرفوعاً : كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر رواه ابن ماجه .

ويستحب أن لا يدع الصلاة مع الإمام في مسجد منى وهو مسجد الخيف لفعله صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه يبدأ بالجمرة الأولى وهي أبعدهن من مكة وتلى مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ويرميها بسبع ثم يتقدم عنها قليلاً بحيث لا يصديه الحصى فيقف يدعو ويطيل رافعاً يديه مستقبل القبلة .

ثم يأتي الجمرة الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرميها بسبع ويقف عندها ويستقبل القبلة ويدعو رافعاً يديه ويطيل ثم يأتي جمرة العقبة فيرميها بسبع ولا يقف عندها لضيق المكان لحديث عائشة قالت أفاض الرسول من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية ويتضرع .

ويرمى الثالثة ولا يقف عندها رواه أبو داود ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم ثم يسهل فيقوم فيستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة ثم يدعو فيرفع يديه ويقوم طويلاً .

ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله رواه البخاري .

وترتيبها شرط لأنه عليه الصلاة والسلام رماها كذلك وقال خذوا عنى مناسككم كالعدد لأنه عليه الصلاة والسلام رمى كلاً منها بسبع كما مر فإن أخل بحصاه من الأولى لم يصح رمى الثانية ولا الثالثة وإن أخل بحصاة من الثانية لم يصح رمى الثالثة لإخلاله بالترتيب فإن ترك حصاة فأكثر وجعل من أيها تركت الحصة بني على اليقين فيجعلها من الأولى فيتمها ثم

يرمى الأخيرتين مرتباً لتسبباً ذمته يقين وكذا إن جهل أمن الثانية أو الثالثة فيجعلها من الثانية .

س ٢٥٤ : تكلم عن حكم تأخير الرمي وترتيبه ، وترك المبيت ، وترك حصاة ؟ وترك حصاتين ؟ ومن الذي ليس عليهم مبيت بمنى ، وإذا غربت الشمس وهم فيها فمن يلزمهم المبيت ؟ وهل له أن ينوب من يرمي عنه ؟

ج : وإن أخر رمي يوم ولو كان يوم النحر إلى غده أو أكثر أجزاء أو أخر رمى الكل إلى آخر أيام التشريق ورماها بعد الزوال أجزاء رمية أداء لأن أيام التشريق كلها وقت للرمي فإذا أخره عن أول وقته إلى آخره أجزاء كتأخير الوقوف بعرفة إلى آخر وقته .

ويجب ترتيب الرمي بالنية كجموعتين وفوائت الصلوات فإذا أخر الكل مثلاً بدأ بحجرة العقبة فنوى رميها ليوم النحر ثم يأتي الأولى ثم الوسطى ثم العقبة ناوياً عن أول يوم التشريق ثم يعود فيبدأ من الأولى حتى يأتي على الأخيرة ناوياً عن الثاني وهكذا عن الثالث .

وفي تأخيره عن أيام التشريق كلها دم لفوات وقت الرمي فيستقر الفداء لقول ابن عباس من ترك نسكاً أو نفسه فليهرق دماً كترك مبيت ليلة غير الثالثة لمن تعجل فيجب به دم وكذا لو ترك المبيت إياها كلها وفي ترك حصاة واحدة ما في إزالة شعرة طعام مسكين وفي ترك حصاتين ما في إزالة شعرتين مثلاً ذلك وهذا إنما يتصور في آخر جرة من آخر يوم وإلا لم يصح رمي مابعدهما ، وفي أكثر من حصاتين دم ومن له عذر من نحو مرض وحبس جاز أن يستنيب من يرمي عنه والأولى أن يشهد إن قدر .

ولا تميت على سقاة ورعاة لحديث ابن عمر أن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فاذن له متفق عليه ، ولحديث مالك رخص رسول الله ﷺ لرعاة الإبل في البيوت أن يرموا يوم النحر بجمعوا رمى يومين بعد النحر بمرمره في أحدهما قال مالك ظننت أنه قال في أول يوم منها ثم يرمون يوم النحر رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، والمرضى ومن له مال يخاف عليه ونحوه كغيره فإن غربت الشمس والرعاة والسقاة بمنى لزم الرعاة المبيت فقطدين السقاة لفوات وقت الرعى بالغروب بخلاف السقي ، وقيل أهل الأعذار من غير الرعاة كالمرضى ومن له مال يخاف ضياعه ونحوه حكمهم حكم الرعاة في ترك البيوتة وهذا القول قوى فيما أرى والله أعلم .

س ٢٥٥ : تكلم عن خطبة الإمام ثاني أيام التشريق ؟ وإذا غربت الشمس ومُرِبْدُ التعجل فيها فما الحكم ؟ وما حكم رمى اليوم الثالث عن المتعجل ؟ وهل له أن يرجع إلى منى بعد حصول الزخصة ؟ وإذا أراد الخروج من مكة فما يعمل ؟

ج - يستحب خطبة إمام أو نائبه في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال يعلمهم فيها حكم التعجل والتأخير وحكم توديعهم لحديث أبي داود عن رجلين من بني بكر قالوا رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوْسَطِ أيام التشريق ونحن عند راحلته .

وعن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في أوْسَطِ أيام التشريق فقال يا أيها الناس إلا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحمري على أسود ولا أسود على أحمري إلا بالتقوى أبلغت قالوا بلى رسول الله ﷺ رواه أحمد ، ولحاجة الناس إلى بيان الأحكام المذكورات .

ولغير الإمام المقيم للمناسك التعجيل في ثاني أيام التشريق بعد الزوال والرمي وقبل الغروب لقوله تعالى (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) ولحديث رواه أبو داود وابن ماجه أيام منى ثلاثة وذكر الآية وأهل مكة وغيرهم فيه سواء فإن غربت الشمس ومُرِيدُ التعجل بمنى لزمه المبيت والرمي من الغد بعد الزوال .

قال ابن المنذر ثبت أن عمر قال من أدرك المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس ولأنه بعد إدراكه الليل لم يتعجل في يومين ، ويسقط رمي اليوم الثالث عن متمجل لظاهر الآية والخبر وكذا مبيت الثالثة ولا يضر رجوعه إلى منى لحصول الرخصة فإذا أتى مكة لم يخرج حتى يطوف للوداع إذا فرغ من جميع أموره لقول ابن عباس أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت طوافاً إلا أنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه .

س ٢٥٦ تكلم عن مايلي : ماذا يعمل بعد طواف الوداع ، إذا ودّع ثم اشتغل بشيء أو أقام بعد الوداع ؟ من أخر طواف الزيارة أو القدوم فطافه عند الخروج فهل يحزى عن الوداع ؟ إذا خرج قبل الوداع فهل يرجع إليه ؟ وماذا يعمل بعد وداعه .

ج : يسنّ بعد طواف الوداع تقبيل الحجر الأسود وركعتان كغيره فإن ودّع ثم اشتغل بشيء غير شدّ رحل ونحوه كقضاء حاجة في طريقه أو شراء زاد أو شيء لنفسه أو أقام بعده أعاد طواف الوداع لأنه إنما يكون عند خروجه ليكون آخر عهده بالبيت ، ومن أخر طواف الزيارة ونصه أو القدوم فطافه عند الخروج أجزاء عن طواف الوداع لأن المأمور أن يكون آخر عهده بالبيت وقد فعل ولأنها عبادة ثان من جنس فأجزأت إحداهما

عن الأخرى كفصل الجنابة عن غسل الجمعة وعكسه ، فإن خرج قبل
الوداع رجع إليه وجوباً بلا إجماع إن لم يعدد عن مكة لأنه لإتمام نسك ما مور
به كما يرجع لطواف الزيارة ويحرم بعمره إن بعدد عن مكة ثم يطوف
ويسعى ويحلق أو يقصر ثم يودع عند خروجه فإن شق رجوعه من بعد ولم
يبلغ المسافة أو بعد عنها مسافة قصر فعليه دم لقول ابن عباس من ترك نسكاً
فعليه دم بلا رجوع دفعاً للخرج .

ولا وداع على حائض لحديث ابن عباس إلا أنه خفف عن المرأة
الحائض متفق عليه .

ولما ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت حاضت صفية بنت حيي بعد
ما أفاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستنا
هي قلت يا رسول الله إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الإفاضة
قال فلتنفر إذا متفق عليه .

والنفساء في معنى الحائض لا وداع عليها ، إلا أن تطهر الحائض والنفساء
قبل مفارقة بنيان مكة فيلزمها العود لأنها في حكم المقيم بدليل أنها لا تستبيح
الرخص قبل المفارقة فإن لم تعد لعذر أو غيره فعليها دم .

ثم بعد وداعه يقف في الملتزم وهو أربعة أذرع بين الركن وباب الكعبة
ملاصقاً بالملتزم جميعه بأن يلمس به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطين
لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال طفت مع عبد الله فلما جاء دبر
الكعبة قلت ألا تعوذ قال تعوذ بالله من النار ثم مضى حتى استلم الحجر
فقام بين الركن والباب فوضع صدره وذراعيه وكفيه وبسطها بسطاً وقال
هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل رواه أبو داود .

وعن مجاهد إذا أردت أن تنفر فادخل المسجد وطف بالبيت سبعة ثم
أنت المقام فصل ركعتين ثم اشرب من ماء زمزم ثم أنت ما بين الحجر والباب
فالصق صدرك وبطنك بالبيت وادع الله عز وجل واسأل ما أردت ثم عد إلى
الحجر فاستلمه ثم انفر .

وعن إبراهيم قيل له بأى شيء يكون آخر عهده بالبيت قال بالحجر أخرجهما
سميد بن منصور - ويقول إذا وقف في المأزم : اللهم هذا بيتك وأنا عبدك
وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك وسخرتني في
بلادك حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك وأعنتني على أداء نسكي فإن كنت رضية
عني فازدد عني رضا وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري فهذا أوان
انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا يبتك ولا راغب عنك ولا عن
بيتك اللهم فاصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي والعصمة في ديني واحسن
منقابي وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة إنك
على كل شيء قدير ، ويدعو بعد ذلك بما أحب ، ويصلي على النبي ﷺ ، ويأتي
الحطيم وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ، قال الشيخ تقي الدين
ويستلم الحجر ويقبله .



(ومن النظم في أحكام المناسك :)

ومن زمزم فاشرب لما شئت بمنعاً ومن زمزم فاشرب لما شئت بمنعاً
 وبعد طواف للزيارة لا تبث وبعد طواف للزيارة لا تبث
 وفي الغد خذ إحدى وعشرين فارماً وفي الغد خذ إحدى وعشرين فارماً
 فتبدأ في الأولى بسبع وقف بها فتبدأ في الأولى بسبع وقف بها
 وتفعل في الوسطى كذا وللحجرة وتفعل في الوسطى كذا وللحجرة
 وتحمل أولاهما يساراً وغيرها وتحمل أولاهما يساراً وغيرها
 ويفعله بعد الزوال ثلاثة ويفعله بعد الزوال ثلاثة
 ومن بمس حتى تغرب الشمس فليبت ومن بمس حتى تغرب الشمس فليبت
 وقبل زوال رميهم غير مجزئ وقبل زوال رميهم غير مجزئ
 وليس بمجزئ رمي ثانية متى وليس بمجزئ رمي ثانية متى
 وخذ بيقين إن شككت رُمجى وخذ بيقين إن شككت رُمجى
 أجزء بلا شيء وقد فات سنة أجزء بلا شيء وقد فات سنة
 وإن لم تبث في الأولين على منى وإن لم تبث في الأولين على منى
 وليس على أهل السفاية والرعا وليس على أهل السفاية والرعا
 وإما تفب شمس بها فليبت بها وإما تفب شمس بها فليبت بها
 وإن آخر الزمى الرعا بأول وإن آخر الزمى الرعا بأول
 وفي ثاني التشريق يخطب خطبة وفي ثاني التشريق يخطب خطبة
 وتندب له أن يدخل البيت حافياً وتندب له أن يدخل البيت حافياً
 وعند خروج طف طواف مودع وعند خروج طف طواف مودع
 وناد كريمة قد دعا وفده إلى وناد كريمة قد دعا وفده إلى
 وقل يا إلهي قد أتيناك نرتجى وقل يا إلهي قد أتيناك نرتجى

ومن زمزم فاشرب لما شئت بمنعاً ومن زمزم فاشرب لما شئت بمنعاً
 وبعد طواف للزيارة لا تبث وبعد طواف للزيارة لا تبث
 وفي الغد خذ إحدى وعشرين فارماً وفي الغد خذ إحدى وعشرين فارماً
 فتبدأ في الأولى بسبع وقف بها فتبدأ في الأولى بسبع وقف بها
 وتفعل في الوسطى كذا وللحجرة وتفعل في الوسطى كذا وللحجرة
 وتحمل أولاهما يساراً وغيرها وتحمل أولاهما يساراً وغيرها
 ويفعله بعد الزوال ثلاثة ويفعله بعد الزوال ثلاثة
 ومن بمس حتى تغرب الشمس فليبت ومن بمس حتى تغرب الشمس فليبت
 وقبل زوال رميهم غير مجزئ وقبل زوال رميهم غير مجزئ
 وليس بمجزئ رمي ثانية متى وليس بمجزئ رمي ثانية متى
 وخذ بيقين إن شككت رُمجى وخذ بيقين إن شككت رُمجى
 أجزء بلا شيء وقد فات سنة أجزء بلا شيء وقد فات سنة
 وإن لم تبث في الأولين على منى وإن لم تبث في الأولين على منى
 وليس على أهل السفاية والرعا وليس على أهل السفاية والرعا
 وإما تفب شمس بها فليبت بها وإما تفب شمس بها فليبت بها
 وإن آخر الزمى الرعا بأول وإن آخر الزمى الرعا بأول
 وفي ثاني التشريق يخطب خطبة وفي ثاني التشريق يخطب خطبة
 وتندب له أن يدخل البيت حافياً وتندب له أن يدخل البيت حافياً
 وعند خروج طف طواف مودع وعند خروج طف طواف مودع
 وناد كريمة قد دعا وفده إلى وناد كريمة قد دعا وفده إلى
 وقل يا إلهي قد أتيناك نرتجى وقل يا إلهي قد أتيناك نرتجى

وهذا مقام المستخيرين من لطف
بعفوك جئنا فوق كل مُسَخَّر
فذا أو ان السير عن بينك الذي
فراق اضطرار لا فراق زهادة
وليس لنا والحمد لله رغبة
ولا تجعله آخر العهد بيننا
وسل كل ما تبغى من الدين والدنيا
وذاكر تطواف الزيارة ساعة ال
ومن ترك التوديع أو عاد بعده
وليس على ذات النفاس وحائض
ولكن لها نوب وقوف مؤمل

بعفوك يا مَنَّان يا ذا السَّعَد
بجد بالرضا يارب قبل التبعَد
نفارقه كرها متى شئت تعتدى
ولا رغبة عنه ولا عنك سيدى
سواك فأصحبنا بمغنى التزوُّد
وهيِّن علينا السير في كل فَدَد
تنله متى تدعو بصدق تقصد
سوداع كفاه عن طواف التروُد
لشغل بعد وليهد إن لم يرد
وداع ولا هدى عليها له اشم
على الباب فلتدع الكريم وتجهد

س ٢٥٧ : تكلم عن زيارة مسجد النبي ﷺ واذا ذكر ما تستحضره من دليل
وتكلم عما يتعلق بهذا المقام بوضوح مع الأدلة ؟

ج : تسن زيارة المسجد النبوي وهي في مواسم الحج وفي غيره سواء لما ورد
عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في
مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه مسلم
والنسائي وابن ماجه ، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال صلاة في مسجدي
هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه البخاري واللفظ
له ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
قال قال رسول الله ﷺ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
ومسجدي هذا والمسجد الأقصى متفق عليه . وعن عبد الله بن الزبير رضي الله
عنه قال قال رسول الله ﷺ صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه

إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى هذا أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف فيما سواه» أخرجه أحمد وابن ماجه .

فإذا وصل الزائر إلى المسجد النبوى استحب له أن يقدم رجلاه اليمنى ويقول بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم ووساطتانه القديم من الشيطان الرجيم اللهم افتح لى أبواب رحمتك كما يقول ذلك إذا دخل سائر المساجد ، ثم يصلى ركعتين تحية المسجد والأولى ان يصلها في الروضة الشريفة لما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ما بين بيتى ومنبرى روضة من رياض الجنة ومنبرى على حوضى ، أخرجه ، وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ما بين منبرى إلى حجرتى روضة من رياض الجنة وإن منبرى على ترعة من ترغ الجنة وفي رواية من حديث عبد الله بن زيد ما بين هذه البيوت يعنى بيوته إلى منبرى روضة من رياض الجنة أخرجهما أحمد ، وعن أم سلمة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قراعد منبرى رواتب في الجنة أخرجه أحمد - ثم بعد فراغ الإنسان من تحية المسجد يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه أبى بكر وعمر فيقف قبالة وجهه بأدب وخفض صوت . ثم يسلم عليه الصلاة والسلام قائلا السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته لما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أورد عليه رواه أبو داود . قال ابن القيم رحمه الله :

فإذا أتينا المسجد النبوي ص - لمسينا التحية أولاً - نفتان
 بنام أركان لها وخشوعها - وحضور قلب فعل ذي إحسان
 ثم انشينا للزيارة نقصد ال - قبر الشريف ولو على الأجفان
 فنقوم دون القبر وقفة خاضع - متذلل في السر والإعلان
 فكانه في القبر حي ناطق - فالواقفون نواكس الأذقان
 ملكتهم تلك المهابة فاعترت - تلك القوائم كثرة الرجفان
 وتفجرت تلك العيون بمائها - واطالما غاضت على الأزمان
 وأنى المسلم بالسلام بهيئة - ووقار ذي علم وذى إيمان
 لم يرفع الأصوات حول ضريحه - كلا ولم يسجد على الأذقان
 كلا ولم ير طائفاً بالقبر أسد - بوعا كأن القبر بيت ثان
 ثم انشئ بدعائه متوجهاً - لله نحو البيت والأركان
 هذى زيارة من غدا متمسكا - بشريعة الإسلام والإيمان

ثم يتقدم قليلاً فيسلم على أبي بكر ثم يتقدم فيسلم على عمر رضي الله عنهما
 وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول السلام عليك يا أبتاه ،
 وهذه الزيارة تشرع للرجال خاصة أما النساء فلا ، لما ورد عن أبي هريرة أن
 رسول الله ﷺ لمن زورات القبور أخرجته الترمذي ، وأما قصد المدينة
 للصلاة في مسجد رسول الله ﷺ والدعاء فيه ونحوه مما يشرع في سائر المساجد
 فهو مشروع في حق الجميع ، ويحرم الطواف بالحجرة النبوية ولا يجوز لأحد
 أن يتمسح بها أو يقبلها .

قال الشيخ تقي الدين ، اتفقوا على أنه لا يقبله ولا يتمسح به فإنه من
 الشرك وكذا مس القبر أو حائطه واصلق صدره به وتقبيله ، وليست زيارة
 قبر النبي صلى الله عليه وسلم بواجبة ولا شرطاً في الحج كما يظنه بعض الجهال
 بل هي مسنونة في حق من زار مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو كان قريباً

منه أما البعيد فليس له شد الرحيل لقصد زيارة القبر للحديث المتقدم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ولو كان عند الرجل لقصد قبره عليه السلام أو قبر غيره مشروعا لدلّ الأمّة عليه وأرشدتم إلى فضله لأنه أنصح الناس وأعلمهم بالله وأشدّهم له خشية وقد بلغّ البلاغ المبين ودلّ أمته على كل خير وحذّره من كل شر .

ويستحب لزائر المدينة أن يزور مسجد قباء ويصلي فيه لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال قال النبي ﷺ يزور مسجد قباء راكباً أو ماشياً ويصلي فيه ركعتين ، وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه صلاة كان له كأجر عمرة رواه أحمد والنسائي وابن ماجه واللفظ له والحاكم .

ويسن لزائر المدينة أن يزور قبور البقيع وقبور الشهداء وقبر حمزة رضى الله عنه لأن النبي ﷺ كان يزورهم ويدعو لهم ولقوله زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة أخرجه مسلم وتقدم ما يسن قوله إذا زار القبور في آخر كتاب الجنائز ويسن أن يقول عند منصرفه من حجه متوجّهاً إلى بلده لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون قائلون عابثون لو بنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لما في البخاري عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثم يقول فذكره ولا بأس أن يقال للحاج إذا قدم تقبل الله نسكك وأعظم أجرك وأخلف نفقتك رواه سعيد عن ابن عمر .

قال في المستوعب وكابوا يفتنهمون أدعية الحاج قبل أن يتلطفوا بالذنوب انتهى ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغفر للحاج لمن استغفر له الحاج رواه البزار والطبراني في الصغير وابن خزيمة

في صحيحه والحاكم ولفظهما قال اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج وقال
الحاكم صحيح على شرط مسلم .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ الحاج والعمار
وفد الله إن دعوه أجابهم وإن استغفروه غفر لهم رواه النسائي وابن ماجه
وابن خزيمة وابن حبان ولفظهما قال وفد الله ثلاثة الحاج والمهتمر والغازی
وقدم ابن خزيمة الغازی والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

وقد نظم بعضهم من لا يرد دعاؤهم فقال :

وَسُبُّهُ لَا يَرُدُّ اللَّهُ دَعْوَتَهُمْ ظَالِمٌ وَالذُّرُورُ وَذُو مَرَضٍ
وَدَعْوَةُ لَاخٍ بِالْقَيْبِ ثُمَّ نَبِي لَأَمَّةٍ ثُمَّ ذُو حَجٍّ بِذَاكَ قَضَى

س ٢٥٨ : تكلم بوضوح عن صفة العمرة من المكي وغيره؟ وبين من أين
يحرم لها؟ وحكم تكرارها ومتى يحل منها؟ وهل الأفضل العمرة في رمضان
أو في أشهر الحج؟ وهل تجزئ عمرة القارن وعمرة التمتع عن عمرة الإسلام
واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف؟

ج : من أراد العمرة وهو بالحرم مكيًا أو غيره خرج فأحرم من الحل
وجوباً لأنه ميقاته ليجمع بين الحل والحرم والأفضل إحرامه من التمتع لأمره
ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التمتع وقال ابن سيرين بلغني
أن النبي ﷺ وقت لأهل مكة التمتع فيلبي التمتع الجمرات فالحديبية فأبعد
عن مكة وحرم إحرام بهمة من الحرم لتركه ميقاته وينتقد إحرامه وعليه دم
ثم يطوف ويسعى امرته ولا يحل منها حتى يحلق أو يقصر ولا بأس بها في
السنة مراراً روى عن علي وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة واعتمرت
عائشة مرتين وقال ﷺ العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما متفق عليه .

وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب إلا الجنة رواه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهم - وقال الترمذى حديث حسن صحيح .

وكره الشيخ تقي الدين الخروج من مكة للعمرة إذا كان تطوعا وقال هو بدعة لأنه لم يفعله عليه أفضل الصلاة والسلام ولا صحابى على عهد إلا عائشة لا فى رمضان ولا فى غيره اتفاقا والعمرة فى غير أشهر الحج أفضل منها فى أشهر الحج وأفضلها فى رمضان لحديث : عمرة فى رمضان تعدل حجة متفق عليه وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال عمرة فى رمضان تعدل حجة أو حجة معى متفق عليه وقيل أن العمرة فى الحج أفضل ، واختاره ابن القيم رحمه الله قال فى الهدى (ص ٣٦١)

والمقصود أن عمرة كلها كانت فى أشهر الحج مخالفة لهدى المشركين فإنهم كانوا يكرهون العمرة فى أشهر الحج ويقولون هى من أجر الفجور ، وهذا دليل على أن الاعتبار فى أشهر الحج أفضل منه فى رجب بلا شك ، وأما المفاضلة بينه وبين الاعتبار فى رمضان فموضع نظر فقد صح عنه أمر أمّ معقل لما قالها للحج معه أن تعتمر فى رمضان وأخبرها أن عمرة فى رمضان تعدل حجة وأيضا فقد اجتمع فى عمرة رمضان أفضل الزمان وأفضل البقاع ولكن لم يكن الله ليختار لنبى ﷺ فى عمره لا أولى الأوقات وأحقها بها فكانت العمرة فى أشهر الحج نظير وقوع الحج فى أشهره وهذه الأشهر قد خصها الله تعالى بهذه العبادة وجعلها وقتا لها والعمرة حج أصغر فأولى الأزمدة بها أشهر الحج وذو القعدة أوسطها وهذا ما نستخير الله فيه فمن كان عنده فضل علم فليرشد إليه انتهى .

قال أنس حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة واحدة واعتد أربع عمر واحدة في ذي القعدة ، وعمره الحديبية ، وعمره مع حجته ، وعمره الجعرانة إذا قسم غنائم حنين متفق عليه ، ولا يكره إحرام بالعمرة يوم عرفة ولا يوم النحر ولا أيام التشريق لادم نهى خاص به وتجزي عمرة القارن عن عمرة الإسلام وتجزي عمرة من التمتع عن عمرة الإسلام لحديث عائشة حين قرنت الحج والعمرة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم حين حلتت منهما قد حلتت من حجتك وعمرتك وإنما أعمرها من التمتع قصداً لتطيب خاطرها وإجابة مسألتها .

س ٢٥٩ : ماهي أركان الحج ؟ وماهي واجبات الحج ؟ وماذا على من ترك ركناً أو واجباً أو سنة ؟ وماهي أركان العمرة وماهي واجباتها ؟ واذكر ما تستحضره من دلائل ؟

ج : أركان الحج أربعة الوقوف بعرفة لحديث الحج عرفة رواه أبو داود (والثاني) طواف الزيارة لقوله تعالى « وليطوفوا بالبيت العتيق » (والثالث) الإحرام وهو نية الدخول في النسك فلا يصح بدونها لحديث إنما الأعمال بالنيات (الرابع) السعي بين الصفا والمروة لحديث عائشة طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون يعني بين الصفا والمروة فكانت سنة فلعمرى ماتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة رواه مسلم ، ولحديث اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعي رواه أحمد وابن ماجه وواجباته الإحرام من الميقات لما تقدم (الثاني) وقوف من وقف بعرفة نهراً إلى غروب الشمس من يوم عرفة ولو غلبه نوم بعرفة وتقدم (والثالث) المبيت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل إن وافي مُزدلفة قبل نصف الليل وتقدم موضعاً (والرابع) المبيت بمنى ليالي أيام التشريق لفعله عليه الصلاة والسلام وأمره به (والخامس) رمي الجمار مرتباً وتقدم مفصلاً (والسادس) الحلق أو التقصير لأن الله تعالى

وصفهم بذلك وأمن به عليهم فقال (محلقي رؤسكم ومقصريين) ولأن
النبي ﷺ أمر به فقال فليقصّر ثم ليحلل ودعا للمعافين ثلاثاً وللمقصريين
مرة متفق عليه .

وفي حديث أنس أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله
بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر وجعل يعطيه
الناس رواه أحمد ومسلم وتقدم أكثر الأدلة : (السابع) طواف الوداع
لحديث ابن عباس أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن
الحائض متفق عليه .

وأركان العمرة ثلاثة الإحرام بها لما تقدم في الحج (والثاني) طواف
(والثالث) سعي وواجباتها شيئان إحرام من الميقات أو الحل وحاق أو
تقصير كالحج فمن ترك الإحرام لم ينمقد نسكه حجاً أو عمرة ومن ترك ركناً
غيره أو نيته لم يتم نسكه إلا به ومن ترك واجباً فعليه دم فإن عدمه فكصوم
متمتع يهوم عشرة أيام في الحج وسبعة إذا رجع وتقدم .

والمسنون من أفعال الحج وأقواله كالبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم
والرمل والاضطباع في موضعيهما وكاستلام الركنتين وتقبيل الحجر والخروج
السعي من باب الصفا وصعوده عليها وعلى المروة والمشى والسعي في موضعيهما
والتلبية والخطبة والأذكار والدعاء في موضعيهما والاعتسال في موضعه
والتطيب في بدنه وصلاته قبل الإحرام وصلاته عقب الطواف واستقبال القبلة
حال رمي الجمار لاشيء في تركه .

تمتمة

يعتبر في أمير الحاج كونه مطاعاً ذا رأى وشجاعة وهداية وعليه جمعهم وترتيبهم وحراستهم في المسير والنزول والرفق بهم والنصح ويلزمهم طاعته في ذلك ويصلح بين الخصمين ولا يحكم إلا أن يفوض إليه فتعتبر أهليته له .

قال في الاختيارات الفقهية : ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فإنه يستتاب بعد تعريفه إن كان جاهلاً ، فإن تاب وإلا قتل ولا يسقط حق الأذى من مال أو عرض أو دم بالحج إجماعاً ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(أركان الحج وواجباته)

ووقفه تعريفه وطوف زيارة وسمى وإحرام فأركانه قدري وواجبه رمي وطوف مودع ويئتونه في مشعر ومنى إلى ووقفه من وافي إلى عرفاته أخير سقاة في الأخير أو الرعا

وخلق وإحرام من المتجدد بمبعدة انتصاف الليل إذا التردد نهاراً إلى إتيان ليل التمهيد وباقى الذي قد مر سنة مرشد

(أركان العمرة وواجباتها)

وأركانها الإحرام والطوف يا فتى وسمى على خلف كعب به ابتدئ وواجبها الإحرام ميقاتها أفهم ولا شيء في ندب وفي واجب دم

وخلق أو التقصير للرأس اعدد بإهماله والركن حتم التمسيد

٣٥- باب الفوات والاحصار

س ٢٦٠ : ماهو الفوات وماهو الاحصار ؟ ومتى يفوت الحج ؟ وإذا فات فماذا يعمل إذا وقف كل الحجاج الثامن أو العاشر خطأ فما الحكم ؟ وإذا وقف بعضهم الثامن أو العاشر خطأ فما الحكم ؟ وتكلم عن منع البيت ؟

ج : الفوت مصدر فات يفوت كالفوت وهو سبق لا يدرك فهو أخص من السابق ، والحصْر المنع والتضييق حَصْرُهُ يَحْصِرُهُ حَصْرًا ضَيْقٌ عليه وأحاط به والحصْر الضيق والحبس والحصير الحبس ومنه قوله تعالى (وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً) أى محبساً وقوله تعالى (حصرت صدورهم) أى ضاقت ، كَن طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة في وقته لعذر من حصر أو غيره فإنه الحج ذلك العام أقول جابر لا يفوت حج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله ﷺ ذلك قال نعم رواه أحمد والأثرم ، ولحديث الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه ففهموه فوت الحج بخروج ليلة جمع وسقط عنه توابع الوقوف كمبيت بمزدلفة ومنى ورمى جمار ، وانقلب إحرامه بالحج إن لم يختر البقاء عليه ليحج من قابل عمرة قارناً كان أو غيره فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ، وعنه لا ينقلب إحرامه عمرة بل يتحلل بطواف وسعى فقط .

(قال ناظم المفردات :)

من فاته الوقوف خاب الأربُ بعمرة إحرامه ينقلبُ
وعنه بل إحرامه لا يبطلُ من حجه ويلزم التحللُ
وعلى مَنْ لم يشترط أوّلاً بأن لم يقل في ابتداء إحرامه : وإن حبسني

حاجبٌ ففعل على حيثُ حَبَسْتَنِي قضاء حَجٍّ فاتته حتى النفل أقول عمر لابن أيوب لما فاتته الحج : اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإن أدركت قابلاً لحج راهاً ما استيسر من الهدى رواه الشافعي ، وللبخاري عن عطاء مرفوعاً نحوه .

وللدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً من فاتته عرفات فقد فاتته الحج وليتحال بهجرة وعليه الحج من قابل وعمومه شامل للفرض والنفل والحج يلزم بالشروع فيه فيصير كالمنذور بخلاف سائر التطوعات ، وأما حديث الحج مرة فالمراد الواجب بأصل الشرع والمختصر غير منسوب إلى تفريط بخلاف من فاتته الحج .

وعلى من لم يشترط أو لا هدى من الفوات يؤخر إلى القضاء فإن عدم الهدى زمن الوجوب وهو طلوع فجر يوم النحر من عام الفوات صام كتمتع لخبر الأثرم أن هبَّار بن الأسود حج من الشام فقدم النحر فقال له عمر ما حبسك قال حسبت أن اليوم يوم عرفة قال فانطلق إلى البيت فطاف به سبماً وإن كان معك هدية فانحرها ثم إذا كان قابل فاحجج فإن وجدت سعة فاهد ، ومفرد وقارن مكى وغيره في ذلك سواء .

وإن وقف كل الحجاج الثامن أو العاشر خطأ أجزاءهم ، أو وقف الحجاج إلا يسيراً الثامن أو العاشر من ذى الحجة خطأ أجزاءهم ، لحديث الدارقطني عن عبد العزيز بن جابر بن أسيد مرفوعاً يوم عرفة الذي يُعرف الناس فيه ، وله وإغيره عن أبي هريرة مرفوعاً فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون ، ولأنه لا يؤمن مثل ذلك فيما إذا قيل بالقضاء وظاهره سواء أخطوا لغلط في العدد أو الرؤية أو الاجتهاد في الغيم ، وقال في المقنع : وإن أخطأ بعضهم فاته الحج ، والوقوف مرتين قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية بدعة لم يفعلها السلف .

وَمَنْ مُنِعَ الْبَيْتَ وَلَوْ كَانَ مِنْهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ كَانَ الْمَنَعُ فِي إِحْرَامِ عِمْرَةٍ ذَبَحَ هَدْيًا بِنِيَّةِ التَّحْلِيلِ وَجُزْأً لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَقْبِرَ مِنَ الْهَدْيِ) وَلَآئِنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَمْرَ أَصْحَابِهِ حِينَ حَصَرُوا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ أَنْ يَنْحَرُوا وَيَحْلِقُوا وَيَحْلُوا وَسِوَاهُ كَانَ الْحَصْرُ عَامًّا لِلْحَاجِّ أَوْ خَاصًّا كَمَنْ حَبَسَ بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ أَخَذَهُ نَحْوُ لَصٍّ لِعُمُومِ النَّصِّ وَوُجُودِ الْمَعْنَى فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِنِيَّةِ التَّحْلِيلِ قِيَاسًا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَحَلٍّ وَلَا إِطْعَامٍ فِي الْإِحْصَارِ لِعَدَمِ وَرُودِهِ .

وَلَوْ نَوَى الْمُحَصِّرُ التَّحْلِيلَ قَبْلَ ذَبْحِ الْهَدْيِ إِنْ وَجَدَهُ أَوِ الصَّوْمَ إِنْ عَدِمَهُ لَمْ يَحِلَّ لِفَقْدِ شَرْطِهِ وَهُوَ الذَّبْحُ أَمْ الصَّوْمُ بِالنِّيَّةِ وَاعْتَبِرَتِ النِّيَّةُ فِي الْمُحَصْرِ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ مَنْ أَتَى بِأَفْعَالِ النَّسَكِ أَنْى بِنِيَّتِهِ فَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى نِيَّةٍ بخلاف المحصر فإنه يريد الخروج من العبادة قبل إكمالها فانتقلت إلى نية، ولزم من تحلل قبل الذبح والصوم دم لتحلله وقيل لا يازه دم لذلك، جزم به في المغنى والشرح الكبير .

س ٢٦١ : تسكلم عما يلي : محصر تحلل قبل فوات الحج ؟ مَنْ جن أو أغمى عليه ، مَنْ أحصر عن طواف الإفاضة ؟ مَنْ حصر عن واجب ؟ مَنْ صد عن عرفة ؟ مَنْ أحصر بمرض أو ذهاب نفقة أو ضل الطريق ؟ مَنْ اشترط في ابتداء إحرامه أن يحلّ حيث حبستني ؟

ج : ولا قضاء على محصر تحلل قبل فوات الحج اظاهر الآية لكن إن أمكنه فعل الحج في ذلك العام أزمه ومثله في عدم وجوب القضاء مَنْ جن أو أغمى عليه وَمَنْ حصر عن طواف الإفاضة فقط لم يتحلل حتى يطوف الإفاضة ويسعى إن لم يكن سعى ، وَمَنْ حصر عن فعل واجب لم يتحلل وعليه دم بتركه كما لو تركه اختياراً وحجّه صحيح لتمام أركانه ؛ وَمَنْ صد عن عرفة في حج تحلل بعُسْرَةٍ مجانا ، وَمَنْ أحصر بمرض أو بذهاب نفقة بقي محرماً حتى يقدر على البيت فإن فاتته الحج تحال بعمره لأنه

لا يستفيد بالإحلال الانتقال من حال إلى حال خير منها ولا التخلص من أذى به بخلاف حصر العدو، ولأنه عليه الصلاة والسلام لما دخل على ضباعة بنت الزبير وقالت إنى أريد الحج وأنا شاكية قال حبى واشترطى أن محلى حيث حبستنى، فلو كان المرض يبيح التحلل لما احتاجت إلى شرط والحديث من كسر أو عرج فقد حلّ متروك الظاهر فإنه لا يصير بمجرد حلاله فإن حملوه على إباحة التحلل حملنا على ما إذا اشترط، على أن في الحديث كلاماً، لأن ابن عباس يرويه ومذهبه بخلافه وهذه رواية اختارها الخرقى، روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس ومروان وبه قال مالك والشافعى وإسحاق، والرواية الثانية له التحلل بذلك وروى نحوه عن ابن مسعود وهو قول عطاء والنخعى والثورى وأصحاب الراى لأن النبي ﷺ قال من كسر أو عرج فقد حلّ وعليه حجة أخرى رواه النسائى ولأنه محصور فيدخل في عموم قوله (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) بحقه أن لفظ الإحصار إنما هو للمرض ونحوه يقال أحصره المرض إحصاراً فهو محصور وحصره العدو فهو محصور فيكون اللفظ صريحاً في محل النزاع وحصر العدو مقيس عليه، ولأنه مصدرٌ ودَّ عن البيت أشبه من صده العدو، وكذا من ضل الطريق .

وفى الاختيارات الفقهية : والمحصر بمرض أو ذهاب نفقة كالمحصر بعدو وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ومثله حائض تعذر مقامها وحرم طوافها ورجعت ولم تطف لجهلها وجوب طواف الزيارة أو لمجزها عنه أو لذهاب الرفقة انتهى (ص ١٢٠ منها) .

ومن شرط ابتداء إحرامه أن محلى حيث حبستنى فله التحلل مجاناً في الجميع من فوات وإحصار ومرض ونحوه ولا دم عليه لظاهر خبر ضباعة ولأنه شرط صحيح فكان على ما شرط والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

{ وما جاء من النظم في ذلك }

وَمَنْ جَاءَ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْفَجْرِ طَالَعٌ
إِلَى عَرَافَاتِ آبِ أَوْبَةٍ مُكَمِّدٍ
وَلَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْهُ إِلَّا بِعَمْرَةٍ مُكَمَّلَةٍ فِي الظَّاهِرِ الْمُنَاطِدِ
وَيَقْضَى بِلاَ شَرْطٍ وَلَوْ نَقَلَ حِجَّهُ وَيُلْزَمُهُ هَدْيٌ عَلَى الْمُنَاسِكِ
وَمَنْ بَعْدَ إِحْرَامٍ يَصْدُ وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقاً لِيَنْحِرَ هَدْيُهُ حَيْثُ يَصْدُرُ
وَأِنْ هُوَ لَمْ يَنْوَ الْخُرُوجَ بِنَحْرِهِ مِنْ النَّسَكِ لَمْ يَحِلَّ بغيرِ تَرْدُدٍ
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَصُومُهُ عَشْرَةٌ وَمَنْ يَنْوُ حِلًّا قَبْلَ هَذَا لِيَفْتَدِيَ
وَمَنْ صَدَّ عَنْ تَعْرِيفِهِ حَسْبُ فَاحْكُمَنَّ

بِاحْلَالِهِ بِالْعَمْرَةِ أَفْهَمَ تَسَدُّدٍ
وَفِي حَصْرِ سَقَمٍ أَوْ تَوَيُّ الْمَالِ أَوْ خَشْيِ الْ

طَرِيقِ لِيَبْقَى مُحَرَّمًا فِي الْمَسَدِّ
فَإِنْ فَاتَهُ حِجُّ تَحَلُّلٍ بِعَمْرَةٍ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ حِينَ يَبْتَدِئُ



ومأراى أنه من المناسب سوقه فى هذا الموضع الآيات التى تلى من منظومة ابن القيم المسماة (الميمية) وهى تتعلق بالحج :

أما والذى حَجَّ الْمُحِبُّونَ بَيْتَهُ وَلَبَّوْا لَهُ عِنْدَ الْمَهَلِّ وَأُحْرَمُوا
وقد كَشَفُوا تِلْكَ الرُّؤْسَ تَوَاضَعًا

لِعِزَّةٍ مِّنْ تَعَنُّوْا الْوُجُوهُ وَتُسَلِّمُ
بِهَلْكَونَ بِالْبَطْعَامِ لِيَكْ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَالْمَلِكُ الَّذِى أَنْتَ تَعْلَمُ
دَعَامَ فَلَبَّوْهُ رِضًا وَمَحَبَّةً فَلَمَّا دَعَوْهُ كَانَ أَقْرَبَ مِنْهُمْ
تَرَامَ عَلَى الْأَنْضَاءِ مُشْعَانُ رُؤُسِهِمْ وَغُشِبَرَا وَهَمَ فِيهَا أَنْشُرُ وَأَنْعَمُ
وقد فَارَقُوا الْأَوْطَانَ وَالْأَهْلَ رَغْبَةً

ولم تَكُنْ لَهُمْ لَذَائِهِمْ وَالتَّنَشُّؤُ
يَسِيرُونَ فِي أَفْطَارِهَا وَفَاجِيَهَا
ولم رَأَتْ أَبْصَارُهُمْ بَيْتَهُ الَّذِى
كَانَهُمُ الْإِمَامُ يَنْصِبُوا قَطْرَ قَبْلِهِ
وقد غَرِقَتْ عَيْنُ الْحُبِّ بِدَمْعِهَا
فَلَا كَمِ مِنْ عَبْرَةٍ مُّهِرَاقَةٍ
إِذَا عَايَنَتْهُ الْعَيْنُ زَالَ ظِلَاؤُهَا
فَلَا يَعْرِفُ الطَّرْفُ الْمُعَيَّنُ حُسْنَ

إِلَى أَنْ يَعُودَ الطَّرْفُ وَالشَّوْقُ أَعْظَمُ
وَلَا عَجَبًا مِنْ ذَا لَحْنٍ أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَنُ فَهُوَ الْمَعْظَمُ
كِسَاهُ مِنَ الْإِجْلَالِ أَعْظَمُ حُلَّةٍ عَلَيْهَا طَرَاظُ الْمَلَاخَةِ مُعَلَّمُ
فَنَ أَجَلَ ذَا كُلِّ الْقُلُوبِ تَحِبُّهُ
وَتَخْشَعُ لِجَلَالِهِ وَتُعَظَّمُ

وراحوا إلى التعريف يرجون رحمه

ومغفرة من يَجُودُ وَيُكْرِمُ

فله ذاك الموقف الأعظم الذي كوقف يوم العرض بل ذاك أعظم

ويَدْنُو به الجبارُ جلَّ جلاله يُباهي بهم أملاكه فهو أكرم

يقولُ عبادي قد أنوني مَحَبَّةً وإني بهم برٌّ أجودُ وأرحمُ

وأشهدكم أني غفرت ذنوبهم وأعطيتهم ما أملوه وأنعمُ

فبشراكم يا أهل ذَا الموقف الذي

به يغفر الله الذنوبَ ويرحمُ

فكم من عتيق فيه كمل عتقه وآخر يستشفى وربك أرحمُ

وما رُؤي الشيطانُ أحقر في الوري

وأذحر منه عندهما فهو النورُ

وذاك لأمرٍ قد رآه فغَاظه فأقبلَ يحثو للترابِ ويلطيمُ

ومغفرة من عند ذي العرش تُقسم تمكن من بُنيانه فهو مُعكم

نحرٌ عليه ساقطاً يتهدم إذا كان يدينه وذو العرش يهدمُ

البحرَ أرام وصلوا الفجرَ ثم تقدّموا لوقت صلاة العيد ثم تبيّموا

وأحياء تُسك من أبيهم يُعظّموا لجادوا بها طوعاً ولأمر سلّموا

لأعدائه حتى جرى منهم الدمُ وذلك ذلٌّ للمسيّد ومبسمُ

وإلى الجمرات الكبرى يُريدون رميها منازلهم للنحر يَبفون فضله

فلو كان يُرضى الله نحسُ نفوسهم كما بذلوا عند الجهاد نحورهم

ولكنهم دانوا بوضع رؤوسهم

ولما تقصّضوا ذلك التفت الذي
دعاهم إلى البيت العتيق زيارته
فلله ما أبهى زيارتهم له
ولله إفضال هناك ونعمته
وعادوا إلى تلك المنازل من منى
أقاموا بها يوماً ويوماً وثلاثاً
وراحوا إلى رمى الجمار عشية
ولو أبصرت عيناك موقفهم بها
ينادونه يا رب يا رب إنشأ
وما نحن نرجوا منك ما أنت أهله
ولما تقصّضوا من منى كل حاجة
إلى الكعبة البيت الحرام عشية
ولما دنا التوديع منهم وأبقنوا
ولم يبق إلا وقفة لموادع
وقه أكباد هنالك أودع الخمرام بها فالنار فيها تضرّم
ولله أنفاس يكاد بحرهما
فلم تر إلا باهتاً مشحيراً
رحلت وأشواقى إليكم مقيمة
أودعكم والشرق يثنى أغنى
هنالك لا تريب يوماً
إذا ما بدا منه الذي كان يكتنم
عليهم وأوفوا نذرهم ثم تمسّوا
فيا مريحاً بالزائر وأكرم
وقد حصلت تلك الجوائز تقسم
وبراً وإحساناً وجوداً ومراحم
ونالوا منهاهم عندها وتنعّموا
وأذن فيهم بالرحيل وأعلّوا
شعارهم التكبير والله معهم
وقد بسطوا تلك الألف ليرحموا
عبيدك لا ترجوا سواك وتعلم
فأنت الذي تعطى الجزيل وترحم
وسالت بهم تلك البطاح تقدّموا
وطافوا بها سبماً وصلوا وسلّوا
بأن التداني حبله مشصّر
فلا أجفان هنالك تسجّم
يذوب الحب المستدام المتّجيم
وأخر يندى شجنوه يترنّم
ونار الأسى منى تشب وتضرم
إليكم وقلبي في حماكم مخيم
على امرئ
إذا ما بدا منه الذي كان يكتنم

هذا آخر ما تيسر لي جمعه في هذا الجزء الثاني من الأسئلة والأجوبة الفقهية
مبتدأ به من كتاب الزكاة ومنتهياً به إلى آخر كتاب الحج والعمرة

ويليه الجزء الثالث منه إن شاء الله تعالى وأوله كتاب الأضاحي .

وكان الفراغ من كتابة هذا الجزء الثاني المذكور الساعة ١١ ونصف من
يوم الجمعة المبارك أول ربيع الأول سنة ١٣٨٥ هـ خمس وثمانين وثلاثمائة
بعد الألف من الهجرة النبوية الشريفة الموافق ٣٠ / ٦ / ١٩٦٥ م .

والله المسؤول أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به نفعاً
عاماً إنه سميع قريب مجيب على كل شيء قدير .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد
خاتم الأنبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

عبد العزيز المحمد السلطان
المدرس في معهد إمام الدعوة بالرياض

وَقَفَّيْ لِلَّهِ تَعَالَى

من استغنى عن الانتفاع به فليدفعه إلى من ينتفع به
من طلبة العلم وغيرهم

مكتبة

في وقتها من كتابها : كتابها في وقتها
في وقتها من كتابها : كتابها في وقتها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الاسئلة والاجوبة الفقهية)

ص	ص
٢ كتاب الزكاة وبيان حكمها	٢
وحكم جاحداها	
٣ مدة استنابة جاحد الزكاة وصفة	٣
توبته ؛ حكم منع الزكاة بخلا هل	
يقتل حداً أم كفرأ ؟	
٣ الاصل في مشروعية الزكاة	٣
وبيان متى فرض	
٤ ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه ؛	٤
وشروط وجوبها	
٥ وما يخرج بقيد الشروط	٥
٦ نصاب الزكاة وإذا نقص النصاب	٦
في بعض الحول ، الحكمة في	
إسقاط الزكاة القليل ومن	
أين تخرج الزكاة ؟	
٧ ما تجب الزكاة في عينه ؛ إذا فر	٧
من الزكاة ؛ إذا أتلّف جزءاً من	
النصاب لينقص ؟	
٨ زكاة الدين على ملء أو غيره	٨
٩ مال الصبي والمجنون ؛ زكاة	٩
المرهون والموصى به والموقوف ؛	
حصة المضارب	
١٠ الدين الذي قبل الوجوب والذي	١٠
عده ، المال المودع ، وما زاد	
ص	
على النصاب ومن له مال غائب	
وتعريف الوقص	
١١ أرش جنابة عبد التجارة ، ومن	١١
له عرض قنية يباع لو أفلس	
وعليه دين وعنده مال ، ابتداء	
حول الصداق والأجره والمخلع	
صداق المرأة	
١٢ ما تجب فيه الزكاة الذمة أم المال ،	١٢
وما في ذلك من خلاف	
١٣ تعلق الزكاة بما تجب فيه ، إذا	١٣
أتلّف النصاب مالكة ، التصرف	
فيما وجبت فيه الزكاة ، حكم الرجوع	
على البائع بها بعد لزوم البيع .	
١٤ هل إمكان الأداء معتبر في وجوبها	١٤
وهل تسقط بتلف المال ؟	
١٥ من مات وعليه دين وزكاة أو	١٥
أضحية ودين أو نذر وزكاة .	
١٩ زكاة بهيمة الأنعام ، وشروط	١٩
وجوب الزكاة فيها .	
٢٠ أقل نصاب الإبل والواجب فيه ،	٢٠
والدليل على ذلك ، صفة الشاة	
المدفونة زكاة ، مادون	
الخمس والعشرين .	

ص	ص
٣٤ مثال ثبوت الحكم لأحد الخليطين	٢١ إخراج بعير أو بقرة أو نصفاً
إذا ملك نصاباً ثم آخر، إذا كانت	شائين عن الشاة، من وجبت
الماشية متفرقة في بلدين	عليه بنت مخاض وهي أعلى من
٣٥ لا تؤثر الخلطة في غير السائمة	الواجب أو معيبة أو ليست
٣٦ من أين يأخذ الساعي ما وجب	من الواجب .
في مال الخلطة، قول مرجوع عليه	٢٢ إذا بلغت عدداً يتفق فيه الفرضان
إذا أخذ الساعي أكثر من الواجب	ما هو الجبران، من وجبت عليه
إذا أخرج خليط بدون إذن خليطه	الزكاة وعدم النوعين أو أحدهما
٣٨ زكاة الخارج من الأرض .	أو عيبها أو عدم كل سن وجب
والأصل في زكاته وتعريفه .	٢٥ زكاة البقر، أول نصابه،
مالاتجب فيه من الحبوب والثمار	وفرضه، ودليله .
٣٩ مالاتجب فيه من الثمار الخضروات	٢٦ إذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان .
شروط وجوبها في الحبوب والثمار	٢٧ زكاة الغنم، أول نصابه، وفرضه
٤٠ مقدار النصاب في الحب والتمر .	ودليله . ومتى تستقر الفريضة .
٤١ ضم الثمار بعضها إلى بعض زكاة	ما يجوز أخذه من الغنم،
نصاب الحبوب والثمار	وما لا يجوز أخذه .
٤٢ وقت وجوب الزكاة في	٢٩ إذا اجتمع في نصاب صفار
الحبوب والثمار .	وكبار وذكور وإناث
٤٣ وقت استقرارها، وإذا تلفت	إذا أخرج سناً أعلى من الواجب
قبل الوضع بالجرين	٣١ حكم إخراج القيمة عن ما وجب
٤٤ وقت إخراج زكاة الحب وإذا	في السائمة .
احتيج إلى قطع ما بدا صلاحه	٣٢ تعريف الخلطة أو صافاً وأعياناً
٤٥ حكم اشتراء الزكاة، بعث الخارص	الخلطة تارة تفيد تخفيفاً وتارة
قطع الثمرة مع حضور الساعي	تثقيلاً . وإذا بطلت أهلية
٤٦ صفة خرص الثمر إذا كان نوعاً	خليط . إذا لم يثبت لها حكم
أو أنواعاً والحكمة في الخرص	الانفراد . وإذا ثبت .

- ص تعريف الخرص
 ٤٧ ما يتركه الخارص ، إذا أتلف المالك الثمر أو أتلف بتفريطه .
 وإذا ادعى رب المال غلط الخاص ، إذا أبى الخارص أن يترك لرب المال شيئاً
 ٤٨ الحكمة في ترك الثلث أو الربع وحكم الإهداء قبل إخراج الزكاة والأكل إذا كان مشترك
 ٤٩ زكاة الأرض المستعمارة والمستأجرة على من ؟ زكاة زرع الأرض المفصولة .
 ٥٠ الأرض الخراجية والعشرية
 ٥١ زكاة العسل نصابه . الواجب فيه لا تتكرر زكاة المعشرات ، ما ينزل من السماء .
 ٥٢ المعدن تعريف مثاله ، الواجب فيه وقت وجوب الزكاة فيه ومصرفه وهل تؤخذ زكاته من عينه ؟
 ٥٣ مؤنة السبك والتصفية لا يحاسب بها ، حكم إخراج زكاته قبل سبك وتصفية ، متى وقت استقرار وجوب زكاته ، إذا تلف هل تسقط ، إذا سبق إثنان إلى معدن
- ص
 ٥٤ لا تتكرر زكاة المعدن ضم جنس إلى آخر الزيادة والمخرج من البحر
 ٥٦ الركاك الواجب فيه ومصرفه .
 ٥٧ متى يجب الخمس إخراجاً من غير الركاك . لا يمنع الدين خمس الركاك لو أجده أن يفرق الخمس بنفسه .
 ٥٨ إذا وجدته أجير أو مكاتب أو ذمي
 ٥٩ إذا وجد في شارع أو مملوك أو خربة أو أرض لا يعلم مالكمها زكاة الذهب والفضة ، ما يجب فيه الزكاة من الأثمان ، أقل نصاب الذهب والفضة ومقداره في الريال والجنبيه الأوراق الموجودة
 ٦٠ معشوش الذهب والفضة إخراج ردىء عن أعلى .
 ٦١ ضم أحد النقدين إلى الآخر . ضم قيمة العروض إلى كل منهما
 ٦٢ زكاة الحلى وما فيها من خلاف وتفصيل وأدلة كل من القوانين
 ٦٣ الحلى المحرم وما أعد للكراه أو النفقة ، ما يقوم به مباح الصناعة الهبرة بالوزن
 ٦٤ ما يباح للرجل من الذهب والفضة وما يباح للنساء
 ٦٥ زكاة العروض وما يشترط لزكاتها

ص

٦٩ إذا ملك عروضاً يارث أو بفعله،
من عنده عرض لتجارة فنواه
للقيمة ثم للتجارة ، وقت تقويم
العروض صفة تقويم الأمانة المغنية
والعبد الحصى وآنية الذهب والفضة
٧٠ بيع نصاب من العروض بغيره ،
إذا حال الحول والسوم ونية
التجارة موجودان

٧١ إذا ملك نصاب سائمة للتجارة أو
أرضاً لتجارة فزرعت أو نخلا
لتجارة فأثمر ، إذا اشترى شقة صا
مشفوعاً لتجارة ثم تغيرت
القيمة وإذا اشترى صباغ
ما يصنع به أو دباغ ما يدبغ به
٧٢ زكاة الفطر ، حكمها ، الأصل في
مشروعيتها ، والحكمة فيها ،
مصرف صدقة الفطر ، وإذا كان
عليه دين من وجبت عليه

٧٤ من تجب عليه فطرة القن
والزوجة والمكاتب والقريب ،
إذا لم يفضل مع من وجبت عليه
إلا بعض صاع

٧٤ فطرة البائس الحامل ؛ فطرة
الاجير والظئر ، من وجبت
نفقته في بيت المال ، فطرة

ص

الناشر فطرة الزوجة الصغيرة
٧٥ القن المشترك ، فطرة من له أكثر
من وارث ، الملحق بأكثر من
واحد ، إذا كان بعض الملاك عاجز
وبعضهم قادر ، من لزمت غيره
فطرته له طلبه بإخراجها إذا
أخرجها بنفسه . إذا أخرج عن
لا تلزمه فطرته

٧٦ وإذا لم يجد للجميع من تلزمه فطرهم
إخراجها عن الجنين وقت وجوب
إخراجها ، ووقت الجواز ، إذا
مات من وجبت عليه .

٧٧ وقت الأفضلية لإخراجها ، تأخيرها
عن يوم العيد ، مكان الإخراج
٧٩ مقدار الصاع النبوي ، إخراج
الدقيق المجموع من الأصناف الخمسة
٨٠ مالا يحزى لإخراجه ويان
الأفضل

إخراج القيمة ، ما يشترط في
إخراج الدقيق فطرة ، إعطاء
الواحد ما يلزم الجماعة والمكس
٨٣ إخراج الزكاة ، متى يجب ، حكم
تأخيرها

٨٤ وإذا غيب ماله من يخرج الزكاة
عن الصبي والمجنون

صحيفة	صحيفة
١٠٤ ما يعطاه العامل على الزكاة	٨٦ النية في الزكاة ، الصور التي
١٠٦ إذا عمل الإمام أو نائبه	يقبل فيها قول من طوب
١٠٧ مقدار ما يأخذه المؤلف ،	بدفع الزكاة
ما يعطاه الغارم	٨٧ إذا نوى عن ماله الغائب وإن
١٠٨ ما يعطاه ابن السبيل ، إذا	كان تالها فمن الحائض
استدان مكانب ما لا آداة لسيده	٨٨ الإصرار في الصدقة والإظهار
وعتق بأدائه الخ ، دفعها لصغير	٨٩ دفعها إلى الإمام أو الساعي
وقضاء الدين منها ، دفعها لمن	٩٠ المسنون قوله عند الأخذ
بعضه حر ، دفعها للفرير	والدفع ، حكم نقل الزكاة
١٠٩ سؤال ما أيسر للانسان أخذه	٩٢ مؤنة دفع الزكاة ، إذا كان
إعطاء السؤال ، قبول المال ،	المال بيادية أو خلا البلد عن
من سأل واجبا مدعيا أو غرما	مستحق وقت بعث السماعة
الخ ، من ادعى عبالا	٩٣ محل وسم ما حصل من بهيمة
١١٠ تعميم الأصناف صرفها	الأنعام ، وما يكتب عليها
للأقارب من فيه سببان ،	٩٤ حكم تعجيل الزكاة
الاقتصار فيها على واحد	٩٥ إذا عجلها فمات القابض أو ارتد
١١٣ الذين لا يجوز دفعها إليهم ،	٩٨ ما يشترط للملك الفقير لها
والذين لا يجوز دفعها إليهم غير	٩٩ باب أهل الزكاة ، من هم ،
من تقدموا ، من لا يجوز دفع	حكم صرفها لغيرهم ، وهل في
الزكاة إليه له الأخذ من صدقة	المال حق واجب سوى الزكاة
التطوع	١٠١ الغارمون قسبان ، الغزاة في
١٢٠ صدقة التطوع	سبيل الله
١٢١ وقت أفضلية الصدقة من الزمان	١٠٣ مقدار ما يعطاه الفقير والمساكين
والمساكين ، الأدلة على ذلك	من ملك من الأثمان مالا
	يقوم بكفائته

صحيفة	صحيفة
١٤١ من أيس من البرء ثم عوفي	١٢٢ الصدقة على ذى الرحم ، من
الوطء لمن به شبق أو مرض	الذى يلى ذى الرحم فى الافضلية
إذا سافر ليفطر	١٢٢ ما تستحب به الصدقة ، إذا
الذى يباح له الفطر	تصدق بما ينقص المائة
١٤٢ حكم الفطر لمن قبل ولدها	١٢٦ فوائد الزكاة والمضار
ثدى غيرها ، إذا تغير لبن	المرتبة على منها
المرضعة بسبب صومها من	١٣١ كتاب الصيام ، حكم صوم
الذى يجب عليه الفطر	رمضان حكمه الصيام ، متى
١٤٤ النية فى الصيام	فرض ، متى يجب صومه
١٤٥ صوم من جن أو أغمى عليه .	١٣٣ حكم صوم يوم الشك ،
صوم النفل فى أثناء النهار	والاحكام التى تتعلق بصيامه
١٤٨ ما يفسد الصوم ويوجب	وإذا لم يره إلا واحد
الكفارة	١٣٤ المستحب قوله لمن رأى الهلال
١٤٩ المأمومة والجائفة والحقنة	١٣٥ إذا رأى أهل بلد الهلال
١٥٠ الجماع عند طلوع الفجر .	دون غيرهم
تأخير الاغتسال عن الجماع	١٣٦ من رأى هلال رمضان ورد
إلى بعد طلوع الفجر . من	قوله ، أو رأى هلال شوال
احتلم وهو صائم . من أكل	١٣٧ إذا ثبتت الرؤية نهاراً
وشرب ناسياً عن عليه الصوم .	١٣٨ إذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين
من أنظر ظاناً أنها غربت من	يوماً . شروط صحة الصوم ،
طار إلى حلقه ذباب أو غبار .	وشروط وجوبه
المبالغة فى المضغضة والاستنشاق	١٣٩ من اشتبهت عليه الأشهر ،
١٥٢ المذى والإنزال بتكرار النظر .	من عجز عن الصيام ؛ من
من شك فى طواع فجر ثانى . من	الذى يسن له الفطر
أكل معتقداً أنه إبل	

ص	ص
١٨٠ ليلة القدر الدعاء المستحب قوله	١٥٢ من أكره على الأكل أو صَب
١٨٣ كتاب الاعتكاف ، ما يتعلق	في حلقه ماء
بالاعتكاف من الأسئلة والأجوبة	١٥٣ ما يلزم من جامع في نهار رمضان
(من ١٦٢ ص إلى ١٨ ص)	١٥٤ المرأة المجامعة إذا جامع من
١٩٨ كتاب الحج والعمرة ، حكم	نوى الصوم في سفره
الحج والعمرة	١٥٥ ما يكره وما يستحب وكيفية القضاء
٢٠٠ مما يتعلق باب الحج والعمرة	١٥٦ ما يجب على الصائم اجتنابه ،
من النظم	ودليل ذلك
٢٠١ متى فرض الحج ، شروط	١٥٨ ما يسن للصائم ودليل ذلك
وجوبه الأداة على ذلك	١٦٠ قضاء رمضان ، إذا اجتمع نذر
٢٠٤ إذا أسلم أو ألقى ثم أحرم النخ	وقضاء رمضان ، وحكم التطوع
٢٠٥ إحرام المميز وغير المميز ، رمى	قبل قضاء رمضان . من آخر
الحلال عن المحرم لا يعتد به	قضاء رمضان
٢٠٦ ما يتعلق بالقن والزوجة	١٦٢ من مات وعليه نذر في الذمة
٢٠٧ إذا أحرم حر بنفل فهل لأبويه	١٦٤ صوم التطوع
تحليله من الإحرام ، إذا أراد أن	١٦٤ الأيام التي يستن صيامها
يحرم فهل لها منعه هل انريم المدين	١٦٧ الأيام التي يكره صيامها ، ما في
تحليله ، إذا أراد الصفية المبذر	ذلك من تفاصيل وأدلة
حج فرض فليس لو أياه منعه .	١٦٩ التشبيه بالكفار
٢٠٨ الاستطاعة ، إذا بذت له ،	١٧١ الأيام التي يحرم صيامها
إذا جن من استطاع	١٧٢ حكم قطع الفرض والنفل
٢١٠ من عجز عن السعى	١٧٤ صلاة التراويح ، حكمها ووقتها
٢١١ استنابة العاجز ، إذا استناب	١٧٥ عدد التراويح
ثم عوفي	١٧٩ ما ورد في الحث على قيام رمضان
٢١٢ إذا حج أجنبي عن وجب عليه	وإحياء العشر الأواخر

صحيفة	صحيفة
٢٢٧ الاشتراط في الإحرام الإحرام	٢١٢ من ضاق ماله عن أدائه من
حال الجماع ٢٢٩ ما يبطل به	أين يحج عنه ، إذا قصد من
الإحرام الأنساك الثلاثة وصفتها	وجب عليه حج أو نائبه
ومرتبتها في الفضيل	٢١٢ إذا وصى شخص بنقل حج
٢٣١ شروط وجوب الدم على المتمتع	وأطلق ، إذا حج عن غيره من
٢٣٢ إذا قضى القارن قارنا أو قضى مفردا	من لم يحج عن نفسه . إذا حج
٢٣٢ يسن للمفرد والقارن فسخ	عن معصوب واحد عن فرض
نيتها بحج	وآخر عن نذره . إذا أحرم
٢٣٣ من خشي فوات الحج ، من	بنذر حج أو نفل من عليه
أحرم ولم يمين نسكا . إذا أحرم	حجة الإسلام
بمثل ما أحرم به فلان	٢١٣ إذا جعل شخص قارن الحج عن
٢٣٤ إذا أحرم بحجتين أو بهموتين	شخص والعمرة عن آخر إذا
إذا أحرم عن اثنين أو أهل	نوب القادر ، أسئلة تتعلق
لعمامين . من استنابه اثنان	بالنائب في الحج والعمرة
٢٣٦ التلبية ، حكمها . دليلها	٢١٤ محرم المرأة ما يشترط لوجوب
٢٣٧ وقت ابتدائها .	الحج عليها المرأة المعتبرة المحرم
٢٣٨ الخلاف في المحل الذي أهل به	نفقة المخرم إذا حجت بدون
رسول الله ﷺ	محرم . إذا مات محرمه في السفر
٢٤٠ المواضع التي تتأكد فيها	٢١٦ ما يشرع لمريد الحج والعمرة
تلبية المرأة	٢٢٠ المواقيت المسافة بين مكة والمواقيت
٢٤١ من النظم بما يتعلق باب الإحرام	٢٢١ تجاوز الميقاب بدون إحرام
٢٤٣ مخطويع الإحرام أقسامها	٢٢٣ الإحرام بالحج قبل أشهره .
٢٤٤ حلق الشعر وتقليم الأظفار	أشهر الحج
٢٤٥ تغطية الرأس بملاصق	٢٢٥ باب الإحرام الممنون لم يرد
٢٤٦ لبس الخيط على الذكر	الأدلة الدالة على سنيته

صحيفة	صحيفة
٢٤٧ عقد الزداء والأزر . الاتزار	٢٥٦ حكم صيد ما يعيش بالماء والجزاد
والالتحاف بالقمص	٢٥٧ إذا أتلفه ، إذا احتاج لقمع
٢٤٨ الطيب للمحرم	محظور عقد النكاح وما يتعلق
٢٤٩ قتل الصيد البري	به من توكل أو عزل
٢٥٠ إذا دل المحرم حلالاً على الصيد	٢٥٩ الوطء في الفرج
٢٥١ أو دل محرم محرماً أو دل الحلال	٢٦١ قضاء من فسد نسكه ، نفقة
محرماً أو اشترك في قتل صيد	المطاوعة والمكرهه . ما يسن
حلال ومحررم أو سبع ومحررم في	في حق الواطيء والموطوء
الحل . أو نصب شبكة ثم أجرم	٢٦٢ الوطء بعد التحلل الأول . من
إذا اشترك محرمون في قتل صيد	أكرهت على الوطء في الحج أو
أكل ما صاده المحرم أو ذبحه أو دل	العمرة المباشرة من الرجل للمرأة
عليه أو صيد لأجله إذا قتل المحرم	٢٦٣ إحرام المرأة ما يباح لها وما يحرم
٢٥٢ صيد ثم أكله : إذا نقل المحرم	وما يكره وما يسن في حقها
بيضن صيد أو أتلفه أو شرب	وما يجب عليهما اجتنابه
لبن الصيد الذي حلبه المحرم .	٢٦٦ الفدية أقسامها أدلتها
لا يملك المحرم صيداً ابتداء بغير	٢٦٨ الضرب الثاني مرتباً وله أنواع
إرث ، إذا ذبح محل صيد حرم	إذا عدم الهوى أو ثمنه
إذا أحرم وبملكه صيد ، إذا	٢٦٩ النوع الثاني من الضرب الثاني
أمسكه محرماً أو حلالاً بالمحرم	٢٧٠ الضرب الثالث من أضراب الفدية
فدبحه . إذا أدخله الحرم	٢٧١ إذا كره محظوراً إذا حلق أو قلم
٢٥٥ من قتل صيداً صائلاً عليه	أو وطئ . أو قتل صيداً عامداً
أو بتخليصه من شبكة	أو منخطئاً من لبس أو تطيب
الحيوان الإنسي ومحررم الأكل	أو غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً
قتل القمل والبراغيث	أو مكرها ، من لم يجد ماء لغسل

صحيفة	صحيفة
٢٨٣ صيد الحرمین وما يتعلق بذلك من الأسئلة والاجوبة	٢٧٣ طيب ، من تطيب قبل إحرامه إذا لبس محرم أو افترش ما كان مطيباً
٢٨٨ فصل في حرم المدينة	٢٧٤ ما يتعلق بحرم أو إحرام من هدى
٢٩٠ باب دخول مكة وما يتعلق بذلك من الأسئلة والاجوبة	٢٧٥ أر إطعام ، المسكان والزمان لفدية الأذى وما ألحق به وما وجب ترك واجب متى يخرج دم الإحصاء ويجزى الصوم والخلق بكل مكان
٢٩٦ شروط صحة الطواف	٢٧٧ جزاء الصيد ماله مثل وما لا مثل له
٣٠٠ سنن الطواف	٢٧٩ مالم تقض فيه الصحابة
٣٠٢ شروط السعي وسننه وما يتعلق بذلك من الأسئلة والاجوبة	٢٨٠ ضمان الأعرج والصغير والكبير والأعور الخ
٣٠٧ باب صفة الحج والعمرة	٢٨١ مالمثل له من النعم إذا اتلف جزءاً من صيد إذا جنى محرم أو من بالحرم على حامل من الصيد إذا أمسك محرم صيداً فتلف فرخه إذا نفره فتلف إذا اشترك حلال ومحرم مع قتل صيد حرمي
٣٢٦ ما يتعلق بطواف الإفاضة والشرب من ماء زمزم والرمي صفته ووقته	٢٨٢ إذا نتف ريشه أو وبره أو شعره أو وجد مينا ولم يعلم موته بسبب جنايته
٣٣٧ ما يتعلق بطواف الوداع	
٣٣٧ زيارة مسجده ﷺ وما يتعلق بذلك من الأسئلة	
٣٤١ صفة العمرة وحكم تكرارها وأركان الحج وواجباته وأركان العمرة وواجباتها	
٣٤٦ الفوات والإحصاء وما يتعلق به من الأسئلة والاجوبة	
٣٥١ المسوق من الميمنية لابن فيم الجوزية في الحج	

